كمال ديب

أزمة في سورية

إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي
2011-2013



دار النهار

كمال ديب

أزمةٌ في سوريّة

إنفجارُ الداخل وعودةُ الصراع الدولي

2013-2011

دار النهار

الطبعة الأولى، أيار 2013
ص. ب 5188 الحمرا، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-561693
darannahar@darannahar.com
ISBN 978-9953-74-356-1

واحرّ قلباه، لستُ بسنبلة من القمح في سهول سورية ولا بثمرة يانعة في أودية لبنان. وهذه هي نكبتي. هذه نكبتي الصامتة التي تجعلني حقيراً أمام نفسي وأمام أشباح الليل... يقولون لي: ما نكبة بلادك سوى جزء من نكبة العالم، وما الدموع والدماء التي أهرقت في بلادك سوى قطرات من نهر الدماء والدموع المتدفّق ليلاً ونهاراً في أودية الأرض وسهولها. نعم، ولكن نكبة بلادي نكبة خرساء – نكبة بلادي جريمة حبلت بها رؤوس الأفاعي والثعابين.. إنّ العاطفة التي تجعلك يا أخي السوري تعطي شيئاً من حياتك لمن يكاد يفقد حياته، هي الأمر الوحيد الذي يجعلك حريّاً بنور النهار وهدوء الليل.

جبران خليل جبران «العواصف»،
ص 64-67، في «مؤلفات جبران خليل جبران بالعربية»،
المجموعة الأولى، لجنة جبران الوطنية،
مكتبة صادر–دار جبران، بيروت، لبنان، 1981.

يا شَامُ عَادَ الصّيفُ متّئِدَاً وَعَادَ بِيَ الجَنَاحُ
صَرَخَ الحَنينُ إليكِ بِي: أقلعْ، وَنَادَتْني الرّياحُ

أصواتُ أصحابي وعَينَاها وَوَعدُ غَدٍ يُتَاحُ
كلُّ الذينَ أحبُّهُمْ نَهَبُوا رُقَادِيَ وَ استَرَاحوا

فأنا هُنَا جُرحُ الهَوَى، وَهُنَاكَ في وَطَني جراحُ
وعليكِ عَينِي يا دِمَشقُ، فمِنكِ ينهَمِرُ الصّبَاحُ

سعيد عقل، من ديوان «كما الأعمدة»

المحتويات

توطئة وشكر

قبل خمسة أعوام، عزمتُ على وضع كتابٍ عن تاريخ سورية المعاصر بهدف بسيط هو تعريف اللبنانيين أولاً والسوريين ثانياً بتاريخ بلدٍ غاية في الأهمية، إذ لعل نشر هذا التاريخ وتعميمه قد يساهم في إبعاد الأحكام المسبقة والعنصرية التي شابت أجواء العلاقة بين لبنان وسورية واخترقت الوجدان الشعبي.

وكانت مفارقة أن يصدر **تاريخ سورية المعاصر** عام 2011 وقد اندلعت أزمات عاصفة في عدد من الدول العربية تحت اسم جامع روّجه الإعلام الغربي هو «الربيع العربي» - اتخذ في سورية وجهاً عنفياً واصبح حرباً مفتوحة. ورغم أنّ الكتاب سبق انفجار الأزمة، ومضمونه تعاطى مع تاريخ طويل، فإنّ موعد صدوره وضعه في حقل ألغام، لأنّ النفوس كانت مشحونة توحي «أن من ليس معنا فهو ضدّنا»، وعُميُ القلوب يراقبون أي مقال أو كتاب أو مقابلة تلفزيونية بمنظار الحدث وبساعته. ولكن أثلج صدري أنّ انطباعات القراء - سوريين ولبنانيين وعرباً آخرين - كانت إيجابية، إذ ترك الكتاب صدىً جيّداً وكان الأكثر مبيعاً في معرض بيروت للكتاب وفي مكتبات دول الخليج ولبنان وسورية.

ولم يخلُ الأمر من استغلال البعض لما جاء في كتابي في استعمالات خبيثة. فاجتزأت مواقع إنترنت وصحف وفضائيات مقتطفات منه لخدمة غاياتها. ولكن هذا لم يخدش الترحيب العام بالكتاب من القرّاء على اختلاف اتجاهاتم. فبعضهم راسلني إلكترونياً وبعضهم وصف الكتاب بالموسوعي والموضوعي والاستثنائي. وهي شهادات طمأنتني إلى أنّ جهدي لم يذهب هباءً بل ساهم في تحقيق هدفي وهو المعرفة والوضوح حول سورية، ويفيد أن يقرأه أطراف الصراع في سورية ويدركوا عظمة بلادهم ويتفقوا على إنقاذ وطنهم: وطنهم كلّه من ربوع بردى إلى أعمدة تدمر، ومن جبل الشيخ إلى قلعة حلب، ومن نخيل دير الزور إلى رمال شاطىء جبلة.

خلال العامين الماضيين طلب كثيرون ممّن قرأوا **تاريخ سورية المعاصر** رأيي بما جرى «بعد» صيف 2011. وكنتُ أتريّث لأنّ مهنتي الكتابية حتّمت الابتعاد الزمني عن الحدث، وأدواتي البحثية تحتاج إلى تكوّم المعطيات وجلاء الحقائق، خاصة أنّ الحدث السوري كان مغلّفاً بأكبر حملة تضليل إعلامية وتشويه معلومات في التاريخ المعاصر، فاق ما فعلته الآلة النازية قبل 1945 وأجهزة الحرب الباردة في القرن العشرين. حتى بات المرء يشكّك في أي معلومة إخبارية أو إحصاء حول سورية بعدما انتشر أسلوب «ذكَرَ شاهدٌ عيان» أو «نقلاً عن قائد ميداني» واستغلت الفضائيات تكنولوجيا نشر صور ووثائق فوتو شوب مزيّفة. ولذلك منعني توجّسي من التعليق عشوائياً ومن تسخير جهدي لمعطيات غير موثّقة ومؤكّدة، وقد رأيت عبر السنين كتباً مليئة بالأكاذيب تملأ هوامش صفحاتها عشرات المراجع لتضليل القارىء. فالجرّاح الماهر لا يباشر عملية قلب مفتوح لمريض دون الفحوصات التمهيدية المفصّلة التي تثبت الحاجة لذلك.

ولأني ارتديت قبّعة المؤرخ في كتابي عن تاريخ سورية، كان علي أن انتظر كالمؤرخين عامل الزمن في كشف الوثائق والمعلومات. وهو عامل محدّد عشوائياً بخمس وعشرين سنة كحد أدنى لكي تُفرج الدول عن أسرارها، أو خمس سنوات على الأقل لكي تخرج سيَر ذاتية لمسؤولين ورؤساء وأصحاب قرار. كما أنّ بعض الدول الغربية وضعت قوانين تحظر نشر وثائق حساسة قبل مرور 50 عاماً. ولكن لحسن الحظ فإنّ انتشار وسائل الإعلام والالتزام المتزايد للدول الديمقراطية بحق المواطن في المعلومات قد اخترقا جدار السريّة وعجلا في نشر بعض المعلومات.

كنتُ في حيرة في الفترة الأخيرة بين انتظار معلومات كافية لكتابة موثّقة وصحيحة، ما يحتاج إلى وقت، وبين واجب آني تجاه الذين قرأوا كتابي **تاريخ سورية المعاصر** ويتعطّشون إلى المزيد، كمَن يقرأ رواية متسلسلة ثم ينقطع به الحبل في وسط البئر. فكان هذا الكتاب المتواضع.

***

أول من يستحق الشكر على ولادة هذا العمل هو دار النهار للنشر ومديرتها السيدة جنى تامر التي اقترحت أنْ أقدّم معالجة للحدث السوري «ما بعد صيف 2011» (طالما أنّ كتاب تاريخ سورية ينتهي عند صيف 2011). كما أشكر الوزير السابق ورئيس حزب الكتائب اللبنانية السابق الاستاذ كريم بقرادوني الذي حفّزني حواري معه أن أقدّم هذه المطالعة

الإضافية، والدكتور عبدالله عطيّه الذي اقترح أن أشرح كيف يمكن استعمال كتاب **تاريخ سورية المعاصر** لتوصيف وتحليل أزمة سورية، خاصة أن لا مستقبل لأمة بدون تاريخ. أمّا صديق العمر الدكتور ميشال الفرزلي، وهو بروفسور فلسفة في كندا، فأنا مدين له بعدد لا يحصى من النقاشات المفيدة عن الحدث السوري، ما ساعدني في الكتابة والتفكير.

يبقى شرط متواضع لمن يقرأ هذا الكتاب - **أزمة في سورية**: أن لا يقرأه ككتاب تاريخ، بل كملحق لكتابي عن تاريخ سورية وكنص تحليلي دعمته بما توافر لي من معلومات في مطلع 2013، وقد يحتمل بعضها الخطأ، خاصة أنّ نسبة 90 بالمئة من المعلومات ما زال طي الكتمان في خزائن الدول والاستخبارات ووراء الكواليس.

ومع هذا التحفظ، أستطيع القول إنّ أحداث سورية منذ صيف 2011 تستحقّ معالجة أفضل وكتابة متسفيضة وعميقة ما يستغرق إعدادها زمناً طويلاً. فما قمت به هنا لا يعدو كونه دراسة طويلة على طريقة الكتّاب الأوروبيين في القرن التاسع عشر، كتلك التي وضعها فكتور هيغو على هامش «البؤساء».

كمال ديب

كيبك، شباط 2013

شهادات
في كتاب «تاريخ سورية المعاصر»

كاتب من بلاد الثلج يصف حريق الشام[1]

كتاب كمال ديب يتناول تاريخ سورية على امتداد ما يقارب قرناً كاملاً أي منذ سقوط الأمبراطورية العثمانية في خريف 1918 وحتى صيف 2011... يروي نشوء الدولة السورية المعاصرة ابتداءً من الانتداب الفرنسي حتى الاستقلال، مروراً بنكبة فلسطين فقيام الكيان الصهيوني وما استتبعه من انقلابات وحكم عسكر وأحلام وحدة، حتى صعود سورية كدولة اقليمية بعد حرب تشرين الأول 1973. حيث شهدت مرحلة جديدة من الاستقرار ترسّخ مع الوقت على أثر الحرب على لبنان ودخول الجيش السوري إليه بتغطية عرية ودولية دامت حتى خروجه منه عام 2005، أي بعد ثلاثين سنة بالتمام والكمال. ومن ثم اندلاع ما يسمى بالأزمة السورية في اذار 2011 أو بدء الحرب على بلاد الشام كما يفضل البعض الاخر.

لكتاب كمال ديب عنوان فرعي هو **من الانتداب الفرنسي وحتى صيف 2011** والنار لا تزال ملتهبة في ربوع الشام حتى كتابة هذه السطور. وقد يكون مفيداً أن يخبرنا الكاتب لماذا اختار هذا العنوان وما هي ملامح الآتي من الأيام. ولعلّ أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ لدى مطالعته الكتاب هو أنّه يسدّ ثغرة هامة في المكتبة العربية التي تفتقر إلى هذا النوع من الكتب التاريخية وعن سورية تحديداً. فمن المدهش أنّ العرب بشكل عام واللبنانيين بشكل خاص – وهم أقرب الناس إلى السوريين – ليسوا على بيّنة مما جرى ويجري في سورية. ففي لبنان بلد العلم والنور كما ندّعي، حيث يزيد عدد المعاهد العليا عن الخمسين وعلى الرغم من الجامعات العريقة فيه، ليس هناك معهد واحد متخصص بالشأن السوري.

---

(1) نص الدكتور عبدالله عطية في ندوة دار النهار عن أزمة سورية، 6 كانون الأول 2012.

هنا تكمن أهمية مساهمة كمال ديب في فهم ما يجري من انتفاضات وتجاذب وحروب في سورية قد يكون من نتائجها ليس فقط تفكيك الدولة بل تفتيت المجتمع ايضاً. كما قد يكون لبعد كندا عن مسرح الأحداث ولأكاديمية المؤلف خاصة الفضل في فرادة مؤلّفه في مقاربة الواقع السوري وتعقيداته وتشعّبه حيث يتناوله من مختلف أبعاده – أو من أبوابه السبعة كما يقول: أكان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الحزبي أو الديمغرافي دون نسيان الطوائف والبعد الإقليمي، وتأثيره على سورية ودورها في المنطقة. خاصة أنّ سورية دولة تنكّبت لدور إقليمي أكبر من طاقتها وإمكانياتها.

تناول كمال ديب تاريخ سورية بعيداً عن الأدلجة والرؤى المسبقة وشخصنة النظام والصراع. وهذه كلها صفات سيئة طبعت معظم المؤلفات التاريخية عن بلادنا بشكل عام وعن سورية بشكل خاص. ولا مبالغة أننا نعيش في منطقة مرصودة ومستهدفة. فليس صدفة أن تستمرّ مراكز القرار في العالم منذ أوائل القرن الماضي على إطلاق تسميات جغرافية غير تاريخية لكل شعوب المنطقة : من «شرق أدنى» إلى «شرق أوسط» وأخيراً «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» MENA. طامسين بذلك عن سابق تصوّر وتصميم أي شخصية أو هوية لشعوبنا. وكأنّ بلادنا هي مجرّد ساحات اقتصادية وعسكرية واستراتيجية تتلاعب بها أهواء ومصالح الدول الأخرى وليست كياناً ثقافياً وحضارياً وشعوباً امتازت هي بتسمية الآخرين تاريخياً فأطلقت أسمي أوروبا وأفريقيا على القارتين المجاورتين.

ما استخلصته من قراءاتي الأولى لكتاب كمال ديب، المؤلف الآتي إلينا من بلاد الثلج البعيدة، هو أنّه يكشف تقصير مفكرينا وأحزابنا في عملية بناء الدولة العصرية والمواطنية المسؤولة. إضافة إلى العمل الحثيث والدؤوب الذي تمارسه الدول الخارجية في إفشال كل المحاولات التي شهدها القرن العشرين لا أعاده الله علينا. وقد لخّص هذا الواقع المرير شاعر لبنان الكبير سعيد عقل عندما أوجز حسرته على ما آلت اليه الأمور في بلادنا واصفاً المنطقة بأن حواضرها قد تشلّعت: «فإنطاكيا قد تتركت، والقدس تصهينت، وبغداد تشتّت ولم يبق سوى هذه الصخرة» ويعني لبنان. وكان ذلك قبل أن ينزف لبنان وتلتهب أرض الشام.

الدكتور عبدالله عطية

■■■

كمال ديب مفكّكاً الخرافات الغربية حول سورية

لعلّها أكثر قراءة اتسمت بالحياد والابتعاد عن الأدلجة. **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011** (دار النهار، بيروت) هو ما نحتاج إليه اليوم للنظر إلى هذا البلد وفهم الانتفاضة والتجاذبات الحاصلة والخطط الهادفة إلى تفكيكه.

لعل أول ما يتحسّر عليه القارئ لدى انتهائه من كتاب المؤرخ اللبناني كمال ديب **تاريخ سورية المعاصر** من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011 (دار النهار) هو انصياع الكاتب لشكلية عدم إطالة الكتاب، نزولاً عند ضرورات النشر كما يقول في المقدمة. لقد أضاع علينا مرجعاً شاملاً لكلّ ما يتعلق بسورية، نأمل أن يستكمله لاحقاً، وخصوصاً أنّ العمل يمثّل أهم قراءة لتاريخ سورية، لأنّها اتسمت بالحياد والاستقلال عن الأدلجة والرؤى المسبقة. وهذا أكثر ما نحتاج إليه حالياً للنظر في سورية التي يعاد التفكير فيها مجدداً على ضوء الانتفاضة والتجاذبات الحاصلة حولها في الداخل السوري والخارج الساعي إلى تفكيك سورية، دولة ودوراً إقليمياً.

يأتي الكتاب في الوقت الذي تعيش فيه سورية صراعاً يكاد يكون قاتلاً على كل المستويات، ليثبت خطأ جملة من البديهيات في النظر إلى سورية كوطن. بديهيات تبنّتها أيضاً قوى المعارضة بسبب جهلها تاريخ سورية وبنية نظامها السياسي وموقعها الجيوسياسي في المنطقة، ما ينعكس سلباً على مسيرة الانتفاضة السورية، مع إبقاء المسؤولية الأولى على النظام، ومن دون إنكار مسؤولية قوى المعارضة تلك.

أهم البديهيات الخاطئة التي يفككها ديب في قراءته للتاريخ السوري الحديث أنّ النظام السوري هو نظام شخصي مرتبط بشخص الرئيس فحسب، مفككاً بذلك الأسطورة الكاذبة التي روّجت لها كتب بحثية غربية تعاملت مع التاريخ السوري باستسهال كبير على أنّه تاريخ «الملوك والرؤساء والزعماء» بعيداً عن «معالجة البنى الاجتماعية والاقتصادية والخلفيات المؤسساتية من أحزاب وجماعات منظمة». وهي المعرفة ذاتها التي تعامَلَت معها أطياف المعارضة في حربها الحالية ضد النظام، متوهمةً أنّ النظام هو الشخص، في حين أنه جملة من التركيبات المعقدة داخلياً وإقليمياً، فوصلت إلى الحائط المسدود الذي وصلت إليه من استعانة بالأجنبي الذي يوظفها وقوداً في معركة تدمير الداخل السوري.

إلا أنّ أهم ما يجعلنا ديب نلحظه في كتابه، هو كيفية توظيف الرؤية السابقة التي

وقعت المعارضة السورية في فخها في أن تكون سبيلاً لتفكيك الدولة السورية تحت إطار «شخصنة النظام». يقول في مقدمة كتابه «لا يخفى أنّ شخصنة التاريخ سلاح ذو حدين، لأنه أسلوب اعتمدته الدول الاستعمارية سابقاً وحالياً عندما تريد إسقاط دولة ما، فتلجأ إلى حجة عدم رضاها عن شخص الحاكم، فتبدأ بحملة إعلامية ودبلوماسية لا تنتهي إلا والبلد تحت الاحتلال أو ضحية انقلاب أو يغتال رئيسه... وهذه كانت تجربة عدد كبير من الدول العربية، لا تبدأ بعبد الناصر الذي صوّره الإعلام الغربي بأنه هتلر جديد، ولا تنتهي بعرفات وصدام حسين الذي صوره الإعلام الغربي بأنّه هتلر جديد. فيصبح القضاء على صدام حسين ستاراً للقضاء على العراق ومقوماته والسيطرة عليه». نبدو هنا كأنّنا أمام درس «عراقي» جديد يتكرر أمامنا الآن من دون أن يعني الأمر تبرئة النظام المستبد الذي أوصل سورية إلى ما أوصلها إليه من تفكك وضعف، وجعلها ساحة مفتوحة للآخرين، إلا أنّ الأمر أيضاً يلقي الظلال على طبيعة ما يحدث، بغية الفرز بين نضال واضح ضد الاستبداد لإقامة دولة وطنية علمانية ديمقراطية، وأجندة تركب هذا النضال وتتستر به بمساعدة أطياف سورية تظن (متوهمة أو بمعرفتها) أنّها في الطريق للتخلّص من الاستبداد، غير مدركة أنّها مجرد وقود لتصفية الدور الإقليمي السوري والدولة السورية في آن واحد.

وثانية البديهيات التي يفككها الكتاب هي إقدامه على نسف الرؤية الطائفية لتحليل الأمور في سورية عبر إعادة التمظهرات الطائفية التي تظهر هنا وهناك إلى العوامل الأفقية والعمودية التي تحكم الوضع السوري، لأنّه «لا يمكن للوعي والسلوك الطائفيين أن يتحركا إلا من ضمن الشبكة المصلحية والاقتصادية والسياسية في البلاد، لأنّ عوامل الحاجات الاقتصادية ومسائل الاستقرار والأمن وسياسة الدولة الإقليمية والدولية خاضعة لمصالح طبقية ومدارس فكر اقتصادي وسياسي وحسابات ربح وخسارة وليس إلى منطلق مذهبي. وتتمظهر الطبقات في مصالح تجارية ورسمية وعسكرية تجمع أطياف المذاهب كلّها، لا طائفة بعينها».
أيضاً، إنّ عدم فهم بعض المعارضة السورية لما سبق، جعلها تصارع النظام بأدواته الطائفية، فأدّت إلى إبقاء كتل اجتماعية إلى جانبه لأنّها ظنت أنّ الطائفية هي المحرك الوحيد لما يجري في سورية.

يعالج الكتاب مختلف محطات التاريخ السوري منذ عام 1920 حتى عام 2011 تاريخ اندلاع الانتفاضة السورية، من خارج البديهيات السابقة المشار إليها. يقدم إلينا معلومة

تاريخية محايدة ومستقلة نادراً ما نعثر عليها في كتب أخرى. معلومة تساعد الباحث والسياسي والاقتصادي والمناضل على فهم سورية وتاريخها، ليصبح أقدر على اتخاذ قرار سليم. ولعل التاريخ الأخير (2011) يشي بمدى الأهمية التي يقدمها الكتاب، والمتمثلة في فهم أسباب اندلاع الانتفاضة من جهة، وأسباب عجز المعارضة عن التقاط ما هو مهم في سورية التي تغرق في دم أبنائها الآن، فخاضت الصراع بطريقة خاطئة ومكلفة.

محمد ديبو (روائي وشاعر سوري)، الأخبار، 22 تشرين الثاني 2012

■■■

استغرق إعداده 3 سنوات وبحَثَ في مئات المراجع، **تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى 2011** يقسم تاريخ سورية إلى جزأين: الأعوام الخمسون الأولى (1920–1970) وكانت فترة ولادة الدولة الوطنية وصمودها أمام الابتلاع من جيرانها العرب وأمام الخطر «الإسرائيلي»، والأعوام الخمسون الثانية (1970–2020) وهي التي لا نزال نعيشها اليوم. وتسهيلاً للقارئ فقد قسّم الكاتب **تاريخ سورية المعاصر** إلى خمسة أجزاء: الجزء الأول يصف صعود الدولة الوطنية في سورية المعاصرة بعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل الانتداب الفرنسي وبعد الحرب العالمية الثانية .والجزء الثاني يعالج الصراع الإقليمي الدولي على سورية وما رافق ذلك من فوضى وانقلابات عسكرية. ويقتصر الجزء الثالث على ثورة البعث التي امتدت من العام 1963 إلى العام 1970. ثم يدخل الكتاب مع الجزء الرابع في مرحلة صعود سورية كقوّة إقليمية في حلبة الصراع على الشرق الاوسط وضمن هذا الجزء يغطّي الكتاب حقبة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد حتى وفاته في صيف العام 2000. أما الجزء الخامس والأخير فيغطّي عهد الرئيس بشار الأسد (2000–2011) ويشتمل على الملفات الداخلية السياسية والاقتصادية والملفات الإقليمية عن دور سورية في لبنان والعراق والأراضي الفلسطينية وصولاً إلى الثورات العربية في صيف 2011.

ومن الطبيعي ان يستغرق إنجاز كتاب كهذا ثلاثة أعوام من الاطلاع على عشرات الكتب ومئات المقالات المتخصصة باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية وأرشيفات الصحف اللبنانية واليوميات السورية الرئيسة... ولا يمكن في هذه القراءة إلا تسليط الضوء على كتاب موسوعة يختصر بالتفصيل المشوّق 90 سنة من ماضي سورية وعشر سنوات من مستقبلها .

صحيفة الخليج، 26 تشرين الأول 2012

أحمد الحريري: «كتاب كمال ديب **تاريخ سورية المعاصر** مهم والتيار قام بتحليل أهم فقراته واستخلاص مضامينه، ضمن أهم التقارير المعاصرة عن فهم مرحلة حزب البعث وخطواته».

ضمن زياراتي الأسبوع الماضي في لبنان حرصت على لقاء السيد أحمد الحريري، الأمين العام لتيار المستقبل. وكان موضوع سورية من أهم ما يُستفاد منه، كون التيار ممن له عناية بهذا الموضوع ذي الأولوية في الساحة، وقد مضى اللقاء في محاور عدة. عن الدروس التي يمكن أن تُستفاد من التجربة السورية. في ثوب معرفي، أجابني السيد الحريري، أنّه يرشّح كتابين لمعرفة المزيد عن الحالة البعثية وتطوراتها، وما يمكن أن يبنى على هذه المعرفة من استيعاب وتكتيك. أشار إلى كتابين مهمين، أولهما: (الأسد: الصراع على الشرق الأوسط) لباتريك سل، والآخر **تاريخ سورية المعاصر** لكمال ديب. وقام مكتب التيار بتحليل أهم فقرات كتاب الدكتور ديب، واستخلاص مضامينه، ضمن أهم التقارير المعاصرة عن فهم مرحلة حزب البعث، وخطواته

د. علي حمزة العمري، صحيفة المدينة السعودية، 2 أيار 2012

■■■

يقدم المؤلف كمال ديب في كتابه **تاريخ سورية المعاصر** الصادر عن دار النهار، عرضاً موجزا لتاريخ سورية السياسي والاقتصادي من 1920 إلى صيف 2011 ومن خلال هذا العرض يسرد المعلومات الأساسية عن تطور سورية نحو الاستقلال في ظل الانتداب الفرنسي، وعن ظهور الأحزاب الحديثة، والتغيير الشامل الذي طال نظامها السياسي وهيكليتها الاجتماعية والاقتصادية عبر عقود. ويحتوي الكتاب على تغطية شاملة عن «حزب البعث» الحاكم، جذوره، قيادته، عقيدته، أهم مؤتمراته وصراعاته الداخلية، ثورة البعث في الستينيات وأسباب استمرارية هذا الحزب في الحكم حتى اليوم. وهنالك إضاءة سير ذاتية لكل الشخصيات السياسية التي استلمت مناصب هامة ومنها: شكري القوتلي، حسني الزعيم ، أديب الشيشكلي، ميشال عفلق، صلاح البيطار، أكرم الحوراني، مصطفى السباعي، خالد العظم، أمين الحافظ، صلاح جديد وغيرهم. كما يغطّي المؤلف الحياة السياسية في سورية مع تعليقات وشروحات وافية عن الأحزاب السورية ابتداء من حزب البعث مروراً بـ «عصبة العمل القومي» و«الحزب الشيوعي السوري» و«الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«حركة القوميين العرب »والأحزاب والحركات والتنظيمات الأخرى التي ظهرت منذ 1926 حتى يومنا الراهن. ويتحدّث

المؤلف عن «سورية في القرن الجديد» وعن ربيع دمشق الذي لم يدم طويلاً بسبب قمع السلطة ومنعها للمنتديات التي انتشرت في هذا الربيع. ويتحدث عن سورية امام الثورات العربية 2011. ومن خلال ذلك يتناول سريعا اندلاع تظاهرات واحتجاجات في مدن سورية عدة، وخاصة من مدينة درعا على الحدود مع الأردن، تطالب بمكافحة الفساد وإنهاء سوء استعمال السلطة، إلى أن اتجهت شعاراتها نحو مطالب قصوى ضد النظام.

صحيفة البيان، 24 آب 2012

سورية في عين العاصفة

بقلم المحامي كريم بقرادوني[1]

منذ أربعين سنة اعتدتُ التواصلَ السياسي مع سورية دولة وشعباً وقد قرأتُ معظم ما كُتب عنها. واليوم إذا ما سألني سائل عن كتاب واحد يريد أن يقرأه ليتعرّف على سورية في عصرنا لأجبته على الفور: إقرأ كتاب الدكتور كمال ديب **تاريخ سورية المعاصر**.

أرّخ الدكتور ديب في 829 صفحة تاريخ سورية من العام 1920 إلى صيف 2011. ولم يترك حدثاً سورية إلا وتناوله، ولم يترك شخصية سياسية إلا وحكى سيرتها ومسارها. وكان قد لفتني في كتاب سابق له **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي** أسلوبه السهل المكثّف، كما لفتني في كتابه هذا عن تاريخ سورية منهجية «الخلاصة». فهو ينهي أكثرية الفصول بخلاصة توجز ما ورد من قبل وتربطه بما سيلحق في الفصل التالي.

تناول الكتاب ثلاث حقبات من تاريخ سورية: حقبة الانتداب الفرنسي إلى الاستقلال التي امتدّت من 1920 إلى 1946، وحقبة الانقلابات وحكم الأحزاب من 1946 إلى 1963، وحقبة حكم حزب البعث من 1963 إلى 2011. وما زالت الحقبة البعثية ممتدّة على مدى 49 سنة تخلّلها 3 سنوات من حكم اللجنة العسكرية المؤلّفة من صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ الأسد وعبدالكريم الجندي، و3 سنوات من حكم صلاح جديد و30 سنة من حكم حافظ الأسد و12 سنة من حكم بشّار الأسد.

سأمرّ بحقبتي الانتداب والاستقلال على عجالة، وأتوقّف عند حقبة الأسد لأنتقل إلى حقبة بشّار الأسد، وهي الأدق والأصعب والتي لم تنته بعد.

---

(1) كلمة كريم بقرادوني، الرئيس السابق لحزب الكتائب اللبنانية والوزير السابق، في سياق ندوة دار النهار عن الأزمة السورية 6 كانون الأول 2012.

في العام 1943 فازت الكتلة الوطنية في سورية بأغلبية نيابية كبيرة واحتل زعيمها شكري القوتلي موقع رئاسة الجمهورية، كما فازت الكتلة الدستورية في لبنان في الفترة عينها وانتُخب زعيمها بشارة الخوري رئيساً للجمهورية. ورغم العلاقة الوديّة بين الرئيسين وقعت القطيعة بين البلدين لرفض دمشق الاعتراف باستقلال لبنان وإقامة علاقات ديبلوماسية معه.

تميّز دستور سورية المستقلة في 25 نيسان 1946 بخلّوه من عبارة «الإسلام دين الدولة»، وبقبوله بتعددية الأحزاب. وهيمنت على الحكم الطائفة السنيّة التي شكّلت 75 بالمئة من السكان وفرضت سلطتها على البدو والأكراد والدروز والأرمن وباقي المسيحيين، وبخاصة العلويين الذين شكّلوا نسبة 15 بالمئة من السكان. تمرّد العلويون فجرى قمعهم بالقوة العسكرية وإعدام قائدهم سليمان المرشد في ساحة المرجة واتهامهم بأنّهم هراطقة وعملاء لفرنسا.

يعدّد كمال ديب عشرين انقلاباً ومحاولة انقلاب في 21 عاماً ما بين 1949 و1970 يذكر منها ثلاثة انقلابات خلال عام واحد: انقلاب حسني الزعيم في تشرين الثاني 1948 وانقلاب سامي الحناوي في آب 1949 وانقلاب أديب الشيشكلي في نهاية 1949.

صحيح أنّ حزب البعث نجح في تسلّم السلطة في 8 آذار 1963 غير أنّ الانقلابات داخل الحزب الواحد لم تتوقّف إلا مع حافظ الأسد في 13 تشرين الثاني 1970. أنجز الأسد انقلابه على صلاح جديد بهدوء، ومن دون سفك دماء أو مواجهات عسكرية. وظلّت الأسواق تعمل والطرقات مزدحمة والحدود مفتوحة مع لبنان. وتسلّم رفعت الأسد أمن العاصمة وضبط مصطفى طلاس وناجي جميل الوضع داخل القوات المسلّحة، وتولّى محمد الخولي مهمة اعتقال رجال صلاح جديد في الحزب والجيش والدولة. وبعد الإمساك بمفاصل السلطات عرض الأسد على صلاح جديد منصباً ديبلوماسياً في الخارج، فرفض قائلاً: «عندما استعيد السلطة ساسحلك في شوارع دمشق«. فاقتيد جديد عندئذٍ إلى السجن وبقي قابعاً فيه حتى وفاته بعد 23 سنة.

لم يطلق الأسد على انقلابه تسمية «الثورة» بل قال ببساطة إنّه «حركة تصحّح الأمور» فسُميّت بـ«الحركة التصحيحية» التي ضمنت ركائز الاستقرار والإعمار. أتاحت الحركة التصحيحية ما أسماه الكاتب «الوثبة الاقتصادية» في مشاريع الري والصناعة والبناء والنفط. غير أنّه اعترى هذه الوثبة الكثير من الفساد، فبرزت ملامح البذخ والإثراء غير المشروع والإنفاق الفاجر على الكماليات من سيارات باهظة الثمن وفيلات فخمة. ويطرح الكاتب

ما أسماه «اللغز المحيّر»: هل سمح الأسد لأنصاره بهذا الفساد مقابل ولائهم له أم أنّه لم يكن بمقدوره لجم الفاسدين؟

على الصعيد السياسي والإقليمي تركت وفاة الرئيس المصري جمال عبدالناصر في أيلول 1970، قبل شهرين من تسلّم الأسد السلطة فراغاً كبيراً في ريادة القومية العربية وتزّعم العالم العربي، ما أفسح في المجال للأسد ليلعب دوراً عربياً قيادياً بدءاً بالتخطيط مع الرئيس المصري أنور السادات لشن حرب تشرين 1973 مروراً بقيام المحور العربي القومي: سورية ومصر والسعودية.

طيلة عهده وحتى وفاته، لم تغب عن ذهن الأسد أولوية إزالة آثار عدوان 1967 وإحقاق الحق للقضية الفلسطينية. وكانت منازلته إسرائيل «شغله اليومي»، على حد قول الكاتب، وهذه حقيقة لمستُها في لقاءاتي العديدة مع الرئيس السوري.

كان لتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في أيلول 1975 بين مصر واسرائيل ومن ثم زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني 1977 واتفاقية كامب دافيد عام 1978، وقعها السيّء في عقل حافظ الأسد الذي ردّ عليها بنظرية «التوازن الاستراتيجي» بين سورية وإسرائيل وبدعم المقاومة في فلسطين ولبنان.

رأى الأسد في اندلاع حرب لبنان عام 1975 استمراراً لمشروع تقسيمي يبدأ في لبنان ويمهّد لتقسيم سورية والمنطقة العربية عن طريق اشعال الفتن الطائفية والمذهبية. فتدّخل عسكرياً في العام 1976 وأظهر للعالم أجمع قدرته على إنهاء حرب لبنان وتنظيم اتفاق الطائف عام 1989. ومهما كان الثمن الذي دفعته سورية كان الأمر ضرورياً من وجهة نظر الأسد «لمنع إسرائيل من التفرّد بالساحة اللبنانية»، كما يخلص إليه الدكتور ديب.

لكن التدخّل العسكري في لبنان لم يحل دون محاولة إشعال الفتنة داخل سورية عن طريق محاولة اغتيال الأسد في حزيران 1980 أمام قصر الضيافة في وسط دمشق. وفي أوائل شباط 1982 شكّلت حماة لمدّة 27 يوماً ذروة المواجهة بين النظام و«الأخوان المسلمين» سقط بنتيجتها عشرة آلاف إلى 20 ألف قتيل.

وما أن هدأت حماة حتى اندلعت الحرب السورية-الإسرائيلية في لبنان في حزيران 1982 واجتاح الجيش الإسرائيلي لبنان ودخل للمرّة الأولى عاصمة عربية هي بيروت، وارتكب مجزرة صبرا وشاتيلا في 14 أيلول 1982 إثر اغتيال الرئيس بشير الجميل وقد خلفه شقيقه الرئيس أمين الجميل الذي وافق على اتفاقية 17 أيّار 1983 والتي دفع ثمنها غالياً اللبنانيون

بعامة والمسيحيون بخاصة.

ردّ الأسد على خلاف البعثين السوري والعراقي بالتفاهم بين سورية والثورة الإيرانية فوقف ضد عراق صدام حسين ومع إيران الخميني. وارتكب الرئيس العراقي خطأً فادحاً عند احتلاله في 2 آب 1990 الكويت التي دفعت 22 مليار دولار لتحرير أراضيها من الاحتلال العراقي.

وبعد تحرير الكويت انطلق مؤتمر مدريد للسلام في حين قال الأسد لباتريك سيل في نهاية كتابه عن سورية «أنّ النضال مستمرّ»، ورفع شعار «وحدة المسار والمصير» بين سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين. وبقي وحيداً في اعتماد هذه الاستراتيجية التي أسفرت عن تحرير لبنان في 24 ايار 2000 قبل أن يغمض الأسد عينيه يوم السبت 10 حزيران 2000 وهو يتكلّم على الهاتف مع الرئيس اللبناني إميل لحود الذي أعاد بناء الجيش اللبناني على عقيدة قتالية مثلثة الأضلاع: إسرائيل هي العدو، سورية هي الحليف والمقاومة هي التحرير.

خلف بشّار الأسد والده في تموز 2000، ورغب في إصلاح النظام السياسي والاقتصادي بتعزيز الديمقراطية في الداخل بما عرف حينه بـ«ربيع دمشق». غير أنّ هذا الربيع اصطدم بعقبتين: الخلاف السوري – السوري حول طريقة إطلاق الاصلاحات ووتيرتها، والتهديدات الخارجية التي بدأت مع هجومات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، فالغزو الأميركي للعراق عام 2003 فالقرار الدولي 1559 عام 2004، ومن ثمّ اغتيال رفيق الحريري في 14 شباط 2005.

كادت سورية أن تفقد استقرارها الداخلي، فعاد بشّار عن سياساته الإصلاحية وأعطى الأولوية للتعامل مع التهديدات الخارجية، وتراجع «ربيع دمشق» وارتبط الإصلاح في ذهن الرئيس الشاب «بانتهاء عواصف المنطقة» على حد تعبير الدكتور كمال ديب، وهو في الأصل خبير اقتصادي، الذي يشير إلى أنّ «سورية حقّقت بعض الإصلاحات الاقتصادية» بافتتاح مصارف خاصة وبورصة دمشق ورفع الدعم عن بعض السلع وتسهيل شروط الاستثمار الخاصة وملكية الشركات، لكن نسبة تدّخل الدولة في الاقتصاد، وسيطرتها على النشاط الاقتصادي «كانا ما يزالان مرتفعين وسط بطالة مرتفعة». والحقيقة التي لم تغب عن ذهن الدكتور ديب أنّ تحسّن الوضع الاقتصادي السوري وفك الحصار الغربي عنها ارتبطا بموقف دمشق من إسرائيل، ومطلب خفض دعم سورية لحزب الله وحركة حماس، ووقف علاقتها مع إيران. توقّفَ «ربيع دمشق» وراحت تعاني سورية منذ العام 2011 من «الربيع العربي» الذي

هو في الواقع ربيع الأخوان المسلمين.

ويجدر التذكير بثلاثة أخطار تهدّد العالم العربي قاطبة:

(1) خطر العدوان الإسرائيلي المستمرّ ليس فقط على غزّة والضفة الغربية والقدس بل على كل الشعوب العربية.

(2) وخطر تهجير الأقليات وبخاصة المسيحيين.

(3) وخطر تفكيك الدول العربية تحت ستار إسقاط أنظمتها الاستبدادية.

كان من الطبيعي أن يخصّص الدكتور ديب خاتمة كتابه عن «سورية أمام الثورات العربية 2011». فذكّر أنّ حرب تموز 2006 التي خاضها حزب الله بنجاح ضد الإسرائيليين أعادت الثقة إلى دمشق، وتحدّى بشار الأسد في 15 آب 2006 الإسرائيليين قائلاً:«لقد ذقتم الذل في المعارك الأخيرة في لبنان. وفي المستقبل أسلحتكم لن تحميكم، لا الطائرات ولا الصواريخ ولا حتى القنابل الذرية». أشار الدكتور كمال ديب في الصفحتين الأخيرتين من كتابه إلى أنّ الأحداث السورية الحالية رفعت شعارات الإصلاح وانتهت إلى المطالبة بإسقاط النظام.

من جهتي أنا مقتنع أنّ لا حل عسكرياً في سورية، وأنّ النظام السوري لن يسقط بالقتال والعنف والفتن، وأنّ التسوية تكون سياسية أو لا تكون. وأنّ لروسيا دوراً مركزيّاً في إطلاق تلك التسوية في القريب المنظور، وأنّ الحل السوري يحتاج إلى «طائف سوري» يجمع أهل النظام والمعارضة ويتمّ إعداده خلال العام 2013 ويجري تنفيذه عند انتهاء ولاية الأسد في العام 2014 عن طريق الانتخابات الرئاسية والنيابية.

أما لبنان فلا يجوز أن يكون مقرّاً أو ممرّاً لحرب الآخرين. ولا بد من التمسّك بثلاثة أمور متلازمة: دعم الجيش اللبناني والقوى الأمنية على اختلافها حفاظاً على الاستقرار، الامتناع عن التدخّل في النزاعات السورية حفاظاً على السلم الأهلي اللبناني، إنفاذ الاستحقاقات اللبنانية في مواعيدها بإجراء الانتخابات النيابية عام 2013 والانتخابات الرئاسية عام 2014.

إنّ الردّ اللبناني على «الربيع العربي» وعلى ما يحدث في سورية وعلى ما قد يحدث ضد إيران، وعلى صعود الأصوليات الإسلامية في عكار وطرابلس وصولاً إلى صيدا والبقاع، هو في ممارسة المزيد من الديمقراطية في الداخل وتحييد الدولة اللبنانية عن الصراعات العربية والإسلامية في الخارج. الديمقراطية هي الحل وهذا الحل متوافر في لبنان ولكل اللبنانيين.

أبواب دمشق السبعة

دليل إلى الحدث السوري: يطمح هذا الكتاب لأن يكون دليلاً للقارىء إلى الأزمة السورية ومدخلاً لفهم مسائل ضرورية لن تتحدّث عنها الفضائيات والصحف. وهي مسائل بديهية تتعرّض لإهمال ولأغراض سياسية ولتجاهل متعمّد. وثمّة كثيرون أيضاً يجهلون هذه البديهيات ولكنهم يتلّهون بجزئيات تحكمهم عنجهية الادعاء بأنهم يعلمون كل شيء ولا يحتاجون إلى المعلومة المتوافرة. وتتضمّن البديهيات التي يقدّمها هذا الكتاب الجيوبوليتيك الإقليمي، والوضع الاجتماعي والسياسي الداخلي في سورية، والوضع الاقتصادي وتفاعلات «الربيع» العربي وموضوع الأقليات. كل هذا ضمن بحث ممنهج يقدّم أدوات تحليلية تساعد القارىء على أن يتعاطى بفهم أعمق واستيعاب أشمل للحدث، ليتصدّى للكميات الضخمة من البث والتحريض ويكشف جوانبها المزيّفة فيحتفظ بالحقائق ويكوّن رأياً مستقلاً.

***

في القرن السابع قبل الميلاد، كتب هسيودوس، وهو شاعر إغريقي معاصر لهوميروس، أنّ على أي كاتب أن يدفن ما كتبه في التراب سبع سنوات حتى يمرّ عليه الزمن قبل أن يعلنه على الملأ، وكأنّه يخمّر النبيذ.

وبعد 2700 سنة، حرص المؤرخون على مرور 25 سنة على الحدث التاريخي لمعالجته، فيما تكتم الدول أرشيفها 50 عاماً. ومن هنا يحذر المؤرّخ المعاصر من التعاطي مع الحدث الحي خاصة إذ كان بحجم الأزمة السورية. بل إنّ ما نعرفه عن أحداث سورية في مطلع 2013 لا يعدو كونه رأس جبل الثلج والباقي – أي تسعين بالمئة – تكتنفه الأحاجي والأسرار، من معلومات استخباراتية وتقارير ميدانية محايدة، وتفاصيل كواليس الاجتماعات واللقاءات الثنائية والتي يمكن أن نقرأ عنها بعد سنوات من الآن، وربما بعد ربع قرن أو أكثر. ولذلك

فإنّ أفضل ما يمكن الباحث أن يقوم به هو فتح مروحة احتمالات وتحليلات تساعد على اتخاذ موقف عقلاني.

ولسورية تاريخ عريق يعود آلاف السنين يعبر امبراطوريات وديانات وحضارات، وبعض ما يحدث منذ 2011 مرتبط بهذا التاريخ الطويل. وثمّة حكمة في التعرّف إلى تاريخ أبواب دمشق حتى يتواضع المرء أمام تشعّب التحليل في أزمة سورية والابتعاد عن التشنّج. لقد بُنيت دمشق كما يقول ابن عساكر في كتاب تاريخ دمشق على مخطط الكواكب السبعة في السماء وجُعل لها سبعة أبواب على كل باب صورة الكوكب. والأبواب السبعه هي:

باب كيسان: يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من المدينة القديمة، بناه الرومان ونسب لكوكب زحل. سمي بهذا الاسم نسبة إلى كيسان مولى معاوية بن أبي سفيان. وعند الفتح الإسلامي لدمشق دخل منه يزيد بن أبي سفيان.

الباب الشرقي: يقع في الجهة الشرقية من المدينة القديمة، بناه الرومان ونسبوه إلى الشمس ويقع شرق المدينة. عند الفتح الإسلامي دخل منه خالد بن الوليد وجرت عنده معارك، ومنه دخل قائد الجيش العباسي عبد الله بن علي عند قدومه لدمشق وارتكابه المجازر فيها. ومنه دخل الملك العادل نور الدين الزنكي عام 1154 ثم قام بترميمه مع بقية أبواب دمشق وسورها وبنى عليه مئذنة ومسجداً صغيراً وأقام أمامه باشورة.

باب توما: يقع في الجهة الشمالية من المدينة القديمة، بناه الرومان ونسبوه لكوكب الزهرة. وهو أثر مسيحي يوجد على حجارته كتابة يونانية، بعد انتشار المسيحية وتسمية الباب على أسم القديس توما الرسول أحد تلامذة المسيح. وعند الفتح الإسلامي دخل منه شرحبيل بن حسنة وجرت عنده معارك. وفي عهد نور الدين رمم الباب وأقيم عنده مسجد ومئذنة. وأثناء الإنتداب الفرنسي في القرن العشرين أزيل المسجد والمئذنة.

باب الصغير: يقع في الجهة الجنوبية من المدينة القديمة، نسبه الرومان لكوكب المشتري. وعند الفتح العربي دخل منه يزيد بن أبي سفيان شقيق الخليفة معاوية. وفي عهد نور الدين رمّم الباب وأقيم عنده مسجد ومئذنة وباشورة. ومنه اقتحم التتار دمشق بقيادة تيمورلنك عام 1401 في العهد المملوكي.

باب الجابية: يقع في الجهة الغربية من المدينة القديمة، بناه الرومان ونسبوه لكوكب المريخ، وسمي بهذا الاسم نسبة إلى تلّ الجابية بمنطقة حوران لأنّ الخارج منه يصل إليها. عند الفتح الاسلامي دخل منه أبو عبيدة بن الجراح.

باب الفراديس: يقع في الجهة الشمالية من المدينة القديمة، بناه الرومان ونُسب لكوكب عطارد. سمي الباب بهذا الاسم نسبة إلى حي الفراديس خارج السور. عند الفتح الاسلامي دخل منه عمرو بن العاص، وفي عهد نور الدين رمّم الباب والسور المحيط به وبني عنده مسجد.

باب الفرج: يقع في الجهة الشمالية من المدينة القديمة وهو باب مُحدث أنشأه نور الدين وسماه بهذا الاسم لِما وجده الناس من الفرج في زمنه. وأقام نور الدين عنده مسجداً وباشورة.

تعكس هذه الأبواب تنوّع دمشق سورية عبر العصور ومنذ أقدم الأزمنة، من ديانات ولغات وثقافات وحضارات وشعوب، أجمع المؤرخون على أنّها من أقدم مدن العالم، وربّما الأقدم. وأزمة سورية منذ 2011 هي مثل أبواب دمشق السبعة، متشعّبة ومعقدّة الأوجه يمرّ فهمها في سبعة أبواب كما سنفصّل أدناه.

منهج البحث

أطروحة الكاتب: فهم البيئة المحيطة بالحدث السوري هو شرط أساسي للتعاطي معه واتخاذ الموقف الشخصي المناسب. وهي بيئة معقّدة تتشّعب إلى سبعة ابواب، يؤدي فهمها إلى موقف صحي واستنباط حل منطقي. وضمن هذه الأطروحة، ومقارنة بأبواب دمشق السبعة، يطرق الكتاب سبعة أبواب لأزمة سورية:

الباب الأول: أزمة سورية هي حرب إعلامية. الحروب الإعلامية التي تدور على هامش الأزمة السورية تذكّرنا بقصّة هندية عن عميان ثلاثة وفيل، وهي تقول إن ثلاثة رجال عميان ذهبوا الى الغابة ليتعلموا عن الفيل فأمسك أحدهم بخرطومه وأمسك الآخر بقدمه وأمسك الثالث بذيله. فالذي أمسك بخرطومه قال إنّ الفيل هو أفعى والذي أمسك بقدمه قال إنّ الفيل شجرة والذي أمسك بذيله قال إنّ الفيل حبل. والتضليل الإعلامي يقود الإنسان إلى مكان بعيد عن الحقيقة وهو يمارس اليوم حرباً على سورية شبيهة بتلك التي شنّها على العراق. لقد شنّت أميركا وحلفاؤها العرب والغربيون حرباً إعلامية نفسية ضد «نظام صدّام» ونعتت الرئيس العراقي صدام حسين بأقذر ما جاء في القاموس، حتى بات القاصي والداني يصدّق أنّ الحرب التي حشدت فيها أميركا أمم الأرض كانت لإنهاء رجل واحد. وكانت النتيجة أنّ الدولة العراقية هي التي دُمّرت بكامل مؤسّساتها وجيشها وبرامجها الصحية والاجتماعية ومدارسها وجامعاتها وبنيتها التحتية ومحطاتها الكهربائية وطرقها ومطاراتها

ومدنها واقتصادها.

الباب الثاني: أزمة سورية جزء من «الربيع العربي». ما تزال المنطقة العربية تعيش تداعيات الحدث الإيراني منذ عام 1979 والذي أشعل حرباً بين المسلمين شبيهة بحرب الثلاثين سنة بين الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا في القرن السابع عشر. وما ذكره مرشد الثورة علي خامنئي قبل عامين من أنّ «الربيع العربي» هو استمرار «للثورة الإسلامية في إيران» هو صحيح برأينا. ولذلك تعاملت إيران بإيجابية كبيرة مع وصول الإسلاميين إلى الحكم في مصر وتونس وليبيا وغيرها. ومن نوافل القول إنّ هذه الحركات الدينية بما فيها النظام الإيراني تصبّ في النهاية لغير صالح تقدّم المجتمعات وتطويرها، وتنضح عن رجعية غير تنويرية. إذ ثمّة تشابه كبير في هجوم القوى الإسلامية في الدول العربية على اليسار والقوى المدنية والعلمانية من العراق إلى لبنان وتونس وليبيا ومصر والسودان واليمن، إلخ.، منذ قام جعفر النميري في السودان بضرب الحزب الشيوعي السوداني عام 1969، وضرب السادات قوى اليسار المصري في حركة 15 مايو 1972، وصفّت دولة البعث في العراق الحزب الشيوعي العراقي، ثم تمّ إجتثاث البعث في العراق لتحلّ مكانه قوى دينية – سنية وشيعية – إما موالية لإيران أو لدول الخليج.

الباب الثالث: أزمة سورية هي صراع قديم بين البعث والأخوان: الحدث السوري هو في بعض أوجهه استمرار للصراع القديم بين البعث والأخوان. لقد كانت خطيئة البعث أنّه في صعوده إلى السلطة في سورية قضى على الحزب الشيوعي السوري للحصول على الرضى الأميركي، وعلى الحزب السوري القومي لأنّه كان مدعوماً من العراق والأردن (البريطاني الهوى آنذاك). وهذان الحزبان، القومي والشيوعي السوري علمانيا النزعة والعضوية. فبقيت جماعة الأخوان الدينية تناحر نظام البعث وتقضّ مضاجعه في مراحل تاريخية في 1964 و1965 ومن 1976 إلى 1982، وحالياً منذ مطلع 2011.

الباب الرابع: أزمة سورية هي انفجار اجتماعي واقتصادي. الأزمة في سورية هي صراع إقليمي دولي لا علاقة له بالدمقرطة. ومَن يدفع الثمن هو الشعب السوري والاقتصاد السوري، ليتذوّق السوريون اليوم ما خبره اللبنانيون، من أنّ الحرب تعني أن يخرج الانسان من بيته، يتهجّر في بلده، يموت ويتعرّض للأذيّة والإهانة جسدياً ومعنوياً، ويصبح سلعة للمساومة بين الدول، ويتدّمر اقتصاده وتصبح مدنه قاعاً صفصفاً. ولذلك فالحرب المجنونة التي عصفت في سورية منذ 2011 مرفوضة من أساسها. ويمكن تفسير أزمة سورية منذ 2011

على أنّها نتجت عن تحولات أصابت طبقاتها الاجتماعية جراء تحوّل موقف سورية من العولمة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة والتي فرضت اصطفافات سياسية وعسكرية على دول المنطقة والعالم. ويحمل هذا الموقف احتمال أن تكون سورية قد خطت خطوات غير محسوبة في الانضمام إلى النيوليبرالية.

الباب الخامس: أزمة سورية هي قضاء على الأقليات الدينية والعرقية. تضمّ سورية جماعات دينية وإثنية ولغوية إذ بلغ عدد طوائفها 16، ومثّل السنّة زهاء 75 بالمئة من السكان يليهم العلويون بنسبة 12 – 15 بالمئة، والمسيحيون بنسبة 12 بالمئة من السكان. وبلغ عدد الإثنيات خمساً أكبرها العرب والأكراد (8 بالمئة) والأرمن (3 بالمئة). وفي بيئة الأزمة السورية المتفجّرة ليس ثمّة تفاؤل بالنسبة لمستقبل الأقليات.

الباب السادس: أزمة سورية هي فشل ربيع دمشق. عاش الشعب السوري عقوداً في ظل حكم سلطوي غير ديمقراطي لا يسمح بتوسيع القاعدة الشعبية، يعشّش فيه الفساد ويقمع حقوق الإنسان. وجاءت فرصة بداية عهد بشّار الأسد عام 2000 حيث انطلق «ربيع دمشق» وبرزت قوى المجتمع المدني. وإذ بدأت الدولة بالانفتاح النسبي، تراجع هذا الربيع عام 2001 لأسباب عدّة. لذلك فإنّ أزمة سورية سببها فشل الدولة في تلقّف فرصة ربيع دمشق.

الباب السابع: أزمة سورية هي جزء من الصراع السوري – الإسرائيلي. منذ قيام دولة إسرائيل والحرب العربية – الإسرائيلية الأولى عام 1948، كانت سورية الدولة العربية الأكثر التصاقاً بالقضية الفلسطينية، وبسبب هذا الالتصاق وقعت انقلابات وخيضت حروب وخُصّصت الموازنات سُخرت القدرات على مدى عقود. حتى أنّ سورية غيّرت استراتيجيتها بعد اتفاق كامب دافيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وقرّرت أن تكون دولة مواجهة رئيسية بوجه المشروع الصهيوني في برّ الشام. فكانت جولات متعدّدة بين سورية واسرائيل في لبنان وفي فلسطين، ولم تتأخّر إسرائيل في اغتنام الفرص لإيذاء سورية وضربها من الداخل وتمويل المعارضين والاشتراك في التدخلات الخارجية. ولذلك يمكن أن تُحسب الأزمة الحالية استمراراً لهذا الصراع وهدفه القضاء على سورية دولة المواجهة العربية الأم بوجه إسرائيل.

تضييق دائرة البحث: يقتصر الكتاب على الأبواب السبعة المذكورة أعلاه ولكنّه يستثني على سبيل المثال الجانب الاقتصادي الدولي من الأزمة السورية وما يشتق عنه من حروب النفط والغاز والعولمة، وهذا الموضوع يستحق الاهتمام ويحتاج إلى بحث تفصيلي في كتاب مستقل، وجهد واستقصاء قد يستغرق شهوراً. وهو يستثني أيضاً مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

وأدوارها، وتأثيرات الأزمة السورية على بلدان المنطقة. وعلى سبيل المثال يلعب لبنان دوراً مصيرياً في اتجاه أحداث سورية أكان على صعيد الحكومة اللبنانية، أو ما تقوم به فئات سياسية وأحزاب وجماعات وتيارات وفضائيات وصحف. وهناك أدوار ضخمة تمارسها دول الخليج والسعودية وروسيا وإيران، وأدوار شديدة التأثير لدول الغرب، وخاصة فرنسا والولايات المتحدة. وهذا الموضوع يحتاج أيضاً إلى كتاب مستقل لإيفائه حقه من البحث.

وضمن منهج البحث أيضاً ثمّة محاذير أو «مطبّات» على القارىء تجنبها (أو أنه لا يمانع أن يقع فيها). على سبيل المثال:

قوى المعارضة: قد يكون مفيداً للأرشفة معرفة أسماء وتفاصيل كافة أطياف التيارات المعارضة. ولكن هذه المعرفة ليست كلّها مفيدة للتحليل. إذ إنّ جماعات وشخصيات منضوية في «المجلس الوطني السوري» أو في «الإئتلاف الوطني السوري» كشفت الأيام أنّها لعبت أدواراً صغيرة أو لا دور لها على الإطلاق، أبرزها الإعلام. ولكنّ رموزها تغيب وتعود أو تختفي بلا عودة. وليس معلوماً عند كتابة هذه السطور مدى عمق ارتباطاتها الإقليمية والدولية ما ينعكس على درجة استقلاليتها ومقدرتها على تنفيذ ما تعلنه من مبادىء وبرامج. ويجب انتظار فترة طويلة قبل أن تستحق أسماء وتنظيمات دخول التاريخ.

الجماعات المقاتلة: دأبت وسائل الإعلام منذ صيف 2011 على نسب وقائع ميدانية إلى «الجيش الحرّ» و«جبهة النصرة»، رغم أنّ الدلائل تشير إلى تنوّع المجموعات المسلّحة وتعدّد تسمياتها التي بلغت العشرات. وفي غياب معلومات عن هويّة المقاتلين في الميادين العسكرية المختلفة على الأرض، بقي المهم والأهم هو متابعة مواقف الدول التي تمول وتسلّح هؤلاء، وما تكشفه مقالات رصينة في صحف أوروبا وأميركا، ومتابعة طرق وصول المسلّحين إلى الداخل السوري عبر الدول المجاورة.

سير المعارك: في معظم نشرات الأخبار والكليبات المصورة على يوتيوب نرى مسلّحين في أطوار مختلفة – سيراً على الأقدام، في شاحنات، يهلّلون بأسلحتهم في الهواء، يثبتون احتلالهم أو وجودهم في موقع ما، الخ. ولكنّنا قليلاً ما نشاهد معارك فعلية خاضوها باستثناءات. ولا ندري من قام فعلاً بهذه المعارك والاقتحامات: هل هي فرق محترفة أجنبية غير أولئك المسلحين، في ظل دلائل عن مشاركة واسعة لفرق أجنبية؟ كَم من الخبراء العسكريين والاستخبارات الغربية والعربية قاموا بمرافقة المسلحين الذين ظهروا على التلفزيون وبقوا تحت الأضواء؟ وكيف استطاعت جماعات «جبهة النصرة» احتلال مناطق محاذية للجولان

المحتل؟ وكيف سقط مخيم اليرموك في كانون الأول 2012؟ وما مدى مصداقية ما يقوله مذيعو الفضائيات على خلفية استعراض مشهد المقاتلين؟

الضحايا: دأبت الفضائيات ووكالات الأنباء بدون سند أو دليل على بث أرقام يومية عن عدد القتلى. ولكن الذين عاشوا الحرب اللبنانية يعرفون أنّ هذا لا يكفي أبداً، بل كانت صحف بيروت تستعرض معلومات دقيقة عن القتلى والجرحى والمفقودين يومياً بين 1975 و1990. وفي معظم الأحيان كانت أرقام ضحايا حرب لبنان اليومية مرفقة بأسماء هؤلاء الضحايا وأماكن سقوطهم أو اختفائهم. ولذلك لا يمكن الأخذ على محمل الجد الأرقام التي تذاع في ذيل شاشات الفضائيات كل يوم في الأزمة السورية فتنقلها وكالات الأنباء والصحف العربية كما هي.

عدم شخصنة الصراع: لا تُختصر الأزمة السورية بالرئيس السوري، فهذا إهانة للقارئ، ويقع ضمن أسلوب الحرب النفسية المتبّع منذ أكثر من مائة عام. وهذه الشخصنة تُسخّف أموراً شديدة التعقيد لإقناع الرأي العام داخل البلد المستهدف – سورية – بأنّ ذهاب هذا الشخص هو نهاية المصيبة، وبعد ذلك سيكون كل شيء على مايرام. فمَن يطرح مجرّد تساؤل عن مرحلة ما بعد رحيل الرئيس، يُتّهم فوراً بأنّه «يقف مع النظام ضد الشعب»، على قاعدة «يمشي وبعدين منحكي».

«الدولة» لا «النظام»: يشدّد هذا الكتاب على استعمال مصطلح «الدولة السورية». لأنّ عبارة «النظام» تصبّ في غايات الحرب النفسية والبروباغندا. وقد استعملتها الولايات المتحدة بشكل يومي في حملتها ضد الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية وخاصة عبر إذاعة أوروبا الحرّة منذ 1949. ثم أخذت تستعملها في توصيف أي دولة تخالف سياسة واشنطن وردّدها المثقفون والإعلاميون والطبقة السياسية في الدول العربية إمّا عن سابق وعي وتواطؤ، وإمّا عن جهل بريء يصدّق خرافة سعي النيوليبرالية الغربية إلى نشر الحرية والديمقراطية بعيداً عن مصالحها الاقتصادية البحتة. والغاية من مصطلح «النظام» هي إزالة أي قيمة عملية وشرعية عن أي دولة، واعتبارها نظاماً دكتاتورياً يديره شخص، فلا رادع إخلاقي إذاً عن محاربة هذه الدولة وإسقاطها. ولذلك يتكلّم هذا الكتاب عن «الدولة السورية» وليس عن «النظام السوري» الذي يعني المرحلي والزائل. فالمطلوب إصلاح الدولة السورية لتصبح دولة ديمقراطية عصرية بدل دولة البعث، لا تدمير هذه الدولة التي بنتها أجيال من السوريين حتى قبل ثورة البعث.

تحييد مصطلح «الربيع»: ضمن مبدأ التشكيك بالمصطلحات، ولكن دائماً من منطلق حق الشعوب بالثورة والمطالبة بحقوقها، ندعو القارىء إلى عدم الوقوع في الفخ الإعلامي الجاهز الآتي بقاموس جاهز من المصطلحات المدروسة جيداً. فيظن أن مصطلح «الربيع» هو موضة جديدة تُكمل «أنسمبل» الإنترنت والفايسبوك واليوتيوب والآي-فون، ما يجعله يرى نفسه في صور الشباب في مطلع «الربيع العربي» في القاهرة وفي الفتيات الأوكرانيات في «ثورة الأورانج» في كييف. نذكّره هنا بضرورة الحذر وبالتفكّر أنّ مصطلح «الربيع» أكل عليه الدهر وشرب، وهو أيضاً من بنات أفكار الحملة الغربية على الكتلة الاشتراكية إبّان الحرب الباردة. وهو مصطلح يدخل في دائرة برامج استخباراتية دقيقة لزعزعة كيانات الدول من الداخل، كبرنامج «ربيع بودابست» 1956، و«ربيع براغ» 1968، و«ربيع كييف 2004»، الخ. وننصح القارىء بدراسة متأنية لهذه الربيعات، حتى يكتشف أنّ وراء الأكمة ما وراءها. فـ«ربيع براغ» كان خدعة كادت تدفع بشعب تشكوسلوفاكيا إلى آتون النيوليبرالية والإفلاس، و«ربيع موسكو» كان خدعة وقع فيها الزعيم الروسي وأمين عام الحزب الشيوعي السوفياتي آنذاك ميخائيل غورباتشوف (1988-1991). ويمكن قراءة شكواه ولوعته من أميركا في مذكراته[1] بأنّ خطته كانت إصلاحاً تراكمياً (أي «بيريسترويكا» باللغة الروسية) ضمن شفافية متصاعدة (أي «غلاسنوست» باللغة الروسية). ولكنه أصيب بالانبهار من اهتمام الإعلام الغربي بشخصه وبمنحه جائزة نوبل للسلام، وسحره تهافت زعماء ومشاهير الغرب على لقائه (كما حصل مع أنور السادات). فتساهل غورباتشوف مع شركات وجماعات دخلت روسيا تحت مسميّات شتى، ومرّر الغرب من وراء ظهره نشاطات مؤذية داخل روسيا عجّلت بانهيار الدولة السوفياتية بسرعة انفجار مبنى على من فيه.

(1) Mikhail Gorbachev, *Memoirs*, New York, Doubleday, 1996.

الصراع على سورية

■

ما أشبه اليوم بالأمس

قبل أن تصبح سورية دولة محورية قوية في الشرق الأوسط منذ أواسط السبعينات، كانت كياناً هشّاً تجاذبته القوى الإقليمية والدولية التي اخترقته وجودياً، عبر انقلابات متتالية وغزوات وصراعات على أكثر من صعيد. وثمّة فائدة في استيعاب هذه المسألة المصيرية حيث يعيد التاريخ نفسه بعد خمسين عاماً مع نفس الأخيار والأشرار تقريباً.

يرى ريموند هنيبوش في كتابه عن النظام السلطوي في سورية أنّ أعمال وسياسات السلطة في سورية نبعت من مصالح الدولة العليا وليس من مصالح أفراد. إذ تميّزت سورية باستقلاليتها الاقتصادية نسبياً مقارنة بلبنان الذي تحوّل منذ 1949 نحو ديمقراطية برلمانية مبنية على محاصصة الطوائف والاقتصاد الحرّ - وفيما بعد نحو الديون والتبعية والإفقار. فيما توجّهت سورية نحو اقتصاد اشتراكي موجّه ونحو القومية العربية ونظام الحزب الواحد. ومنذ استقلال البلدين ارتبط لبنان إجمالاً بالنيوليبرالية العالمية، فيما كانت سورية أكثر ارتباطاً بالقومية العربية والعالم الاشتراكي والعالمثالثية. ووصف باحثون غربيون نمط الدولة التي استقرت عليها سورية بالسلطوية (authoritarian) المستقرة حيث تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في البلاد ويقود القطاع العام النشاط الإقتصادي، في حين تمارس قوى الأمن وأجهزة الدولة دوراً مهماً في الحكم. ولقد سمح استقرار سورية لأن تصبح لأول مرّة لاعباً أساسياً في الشرق الأوسط ودولة يُحسب لها حساب منذ 1970.

من ناحية أخرى، يرى الباحث الألماني فولكر برتس أنّ استقلالية سورية في اتخاذ قراراتها الاقتصادية انعكست أيجاباً في حرية قراراتها في الحقول السياسية والعسكرية، ما جعل هذه الاستقلالية الفريدة من نوعها بين الدول اليوم إحدى صفات الدولة السورية. فغياب النفوذ

الخارجي وخاصة الغربي سمح لسورية باتّباع سياسات بخطوات ضئيلة تجريبية، باستطاعتها تعديلها والسير بغيرها إذا ظهرت علامات الفشل. وهو «ميكانيزم» منعته شروط الدول الخارجية والمنظمات الاقتصادية الدولية على دول خاضعة لتأثيرها. ولقد ساهم هذا الميكانيزم في استقرار سورية وفي عدم تدهور نظامها السياسي رغم كل التوقعات والحسابات الخارجية حتى بعد أزمات اقتصادية كبرى وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومراحل عزلة صارمة إقليمياً ودولياً وأزمات داخلية هدّد بعضها الدولة. فكان الردّ السوري على كافة التحديات، حتى لو كان الحلف الأطلسي يطرق بابها، يستند إلى قرار وطني داخلي.

ولكنّها استقلالية نادرة في مطلع القرن الحادي والعشرين، لا بل ممنوعة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الحالي. وما انتظر سورية عام 2013 هو عزم الغرب وإسرائيل والعرب التابعين للاقتصاد الغربي على فكفكتها وإضعافها اقتصادياً وعسكرياً لتسير في طوابير الأمم التي هزمتها مسيرة العولمة الاقتصادية التي كادت تشبه القدر الذي لا يُردّ.

لقد مرّت على المنطقة العربية مرحلة عُرفت بـ«الصراع على سورية»، عندما أصبحت سورية بين 1946 و1970 فريسة لجيرانها وللدول الكبرى ولصراعات في داخلها، غذّتها التدخلات الخارجية. وأصبحت سورية من حصّة مصر عام 1958، إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر حتى 1961، ثم تواصل الصراع عليها في الستينات، إلى أن استقرّت في دولة البعث منذ عهد حافظ الأسد عام 1970. وأصبحت سورية في مرحلة حافظ الأسد، على عيوب نظامها السياسي، قوّة إقليمية محورية هامة، أشار المحللون مراراً إلى أنّ نفوذها وشعاعها الإقليمي لا يتناسبان مع حجمها سكانياً واقتصادياً وعسكريّاً. واستمرّت عناصر القوّة عندما استلم الحكم نجله بشّار، ولكن سرعان ما واجهت البلاد أعاصير شديدة أوصلتها إلى انفجار داخلي مدعوم دولياً وإقليمياً منذ ربيع 2011، وباتت مرشّحة لتسقط مجدّداً ضحية الصراعات الإقليمية والدولية كما أشرنا في الفصل السابق.

الخمسينات

طوّقت سورية عشية استقلالها من فرنسا العام 1946 أطماع دولية عدّة:

-فأميركا عملت على وراثة تركة بريطانيا في الشرق الأوسط - وخاصة في العراق ومصر - وعلى تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية ونقل النفط السعودي إلى ضفاف البحر المتوسّط.

-والاتحاد السوفياتي كان يتحضّر لدخول حرب باردة مع الولايات المتحدة وهو ينعم

بشعبية في سورية جرّاء دعم السوفيات لاستقلالها ضد الاستعمار الغربي، وفي زمن كانت الأفكار الاشتراكية والنضال ضد الأمبريالية تزدهر في البلدان العربية. وكانت موسكو قد افتتحت سفارة في دمشق مباشرة بعد الاستقلال.

-وفرنسا الديغولية رفضت التخلي عن إرثها لأميركا فعملت على إبقاء نفوذها في المنطقة العربية، خاصة في شمال أفريقيا (الجزائر)، بعد انسحابها العسكري من المشرق.

ثم انتهى التنافس الغربي-الغربي على المنطقة العربية ليصبح تنافساً بين الغرب وروسيا. إذ بعدما انضوت فرنسا وبريطانيا في حلف شمال الاطلسي (الناتو) الذي تزّعمته أميركا، اتحد الغرب على أولوية مقاومة المدّ الشيوعي السوفياتي في المنطقة، وعلى دعم إسرائيل وزعزعة استقرار أي دولة عربية تجهر بمناهضة الغرب أو تُصادق السوفيات أو تسعى إلى وحدة مع دولة عربية أخرى أو حتى ترفع لواء القومية العربية.

ولبناء جدار ضد المدّ السوفياتي، دعمت بريطانيا والولايات المتحدة تحالفاً إسلامياً من حدود الصين إلى تركيا ضم العرب الموالين للغرب، إلى جانب الباكستان وإيران وتركيا. ودعمت أميركا السعودية كدولة محورية عربية، ثم تدّخلت في مصر بعد خلع عائلة الخديوي البريطانية الهوى عام 1952 ومجيء الضباط الأحرار. واستمرّت بريطانيا في دعم الأسرة الهاشمية في العراق والأردن. وفيما كان الغرب موحّداً في استراتيجيته، كان الملوك والرؤساء العرب منهمكين في منافسة صبيانية على زعامة المنطقة، منطلقين من مصالح شخصية فاسدة.

وكانت سورية الصغيرة، أو ما تبقى منها بعد تجزئتها بموجب اتفاقية سايكس بيكو[1]، ساحة مزدوجة للحرب الباردة الدولية، وللتنافس بين الملوك العرب على زعامة المنطقة. إذ برز تنافس بين آل هاشم وآل سعود: فدفع ملك الأردن، عبدالله ابن الشريف حسين، بمشروع «سوريا الكبرى» على أن يكون هو ملكاً عليه، وتصبح سورية جوهرة التاج وعاصمته دمشق. ودفع العراق الذي حكمه الملك فيصل ابن الشريف حسين بمشروع منافس هو «الهلال الخصيب» بقيادة العراق ويضمّ «سوريا الكبرى» والعراق وعاصمته بغداد. أمّا السعودية فقد كان لها سياسة ثابتة تجاه سورية على امتداد القرن العشرين وتتلخّص بسعي الرياض إلى جعل حكومة سورية تابعة للرياض، وإذا تعّذر ذلك فالسعي لكسب ودّ دمشق وإقامة علاقات طيبة ومستقرة معها. وفي حال تعذّر ذلك أيضاً، يكون سعي الرياض سلبياً يقضي بمنع سورية

(1) راجع الفصل الأول من كتاب المؤلف **تاريخ سورية المعاصر**، بيروت، دار النهار، 2011.

من التحالف مع دول عربية مناهضة للسعودية. ويُروى أنّ الملك عبدالعزيز مؤسس المملكة أوصى أولاده قبل وفاته أن يفتحوا أعينهم على سورية كي لا تتمدّد إليها مصر، وكي لا تسقط بيد العراق، لأنّ في ذلك خطر كبير على المملكة. وسنرى كيف حاربت السعودية ابتلاع العراق لسورية ولكنّها لم تستطع منع مصر من ابتلاعها عام 1958.

وفي تلك الأثناء كانت الحكومة السورية برئاسة اللبناني فارس الخوري[2] تتبع سياسة وطنية متشدّدة مناهضة للمحاور الغربية والأحلاف، ما استفز العراق الذي وقّع معاهدة دفاعية مع تركيا. واعتبرت مصر انضمام العراق إلى حلف غربي عملاً معادياً لها، ووقفت السعودية - خصم الهاشميين اللدود - ضد هذا الحلف أيضاً. وموّلت السعودية الحملة الإعلامية المصرية ضد بغداد، وضخّت أموالاً في سورية ولبنان والأردن لحث صحافيين وسياسيين وعسكريين على معارضة الحلف العراقي التركي. فردّ العراق بحملة مضادة شملت تمويل سياسيين وكتّاب سوريين ولبنانيين ضد الحملة السعودية، وإقناع واشنطن بالتدخّل لدى الرياض لإيقاف الحملة. فقدّم العراق نفسه كدولة تخدم المشاريع الأميركية ودعم محاولات إنقلابية في سورية لوقف توجّهها القومي الصارم في القضايا العربية. وبلغ التشنجّ بين الطرفين - مصر والسعودية من جهة والعراق من جهة أخرى - حدّاً هدّد سورية الصغيرة وجعل استقلالها مهدّداً، فلزمت الصمت. ثم تشكّلت حكومة سورية جديدة في شباط 1955 أكثر تمثيلاً للتنوّع الحزبي في البرلمان، حيث اجتمع البعثيون والشيوعيون وكتلة الزعيم الدمشقي خالد العظم مع جناح من «الحزب الوطني» كان مناهضاً للعراق، واختاروا صبري العسلي رئيساً للوزراء.

وكان الرأي العام يعتبر أكرم الحوراني وخالد العظم من سياسيي سورية الأكثر كفاءة، في وقت كانت سورية تتعرّض لتهديدات من العراق وتركيا. وساهم في هذه التهديدات حملة انتقاد داخلية ضد الحكومة أطلقها «الحزب السوري القومي» و«حزب الشعب» بأنّها تسير في ركاب الشيوعية. وهو اتهّام ملغوم صبّ في مصلحة العراق كحجّة لتدخّل العراق وتركيا عسكريّاً ضد أي دولة تسهّل دخول الاتحاد السوفياتي والشيوعية إلى المنطقة. ووقعت بعض الصدامات العسكرية على الحدود بين سورية وتركيا[3].

---

(2) قبل استقلال البلدين كانت دمشق مقصداً لعشرات العائلات المسيحية من منطقة وادي التيم وخاصة راشيا في لبنان. وعائلة الخوري كانت من قرية الكفير جوار مرجعيون.

(3) Avedis Sanjian, «The Sanjak of Alexandretta (Hatay): its impact on Turkish-Syrian relations 1939-1956», *Middle East Journal*, vol. 10, nº. 4, Fall 1956, pp. 379-394.

سارت سورية في خط تصاعدي لتطوير علاقاتها مع موسكو وضد التحالف مع الغرب. وكانت العلاقات مع موسكو قد بدأت في التحسّن منذ النجاح الذي حقّقه معرض دمشق الدولي في أيلول 1954 ما جعله معرضاً سنويّاً. وتطوّرت تجارة سورية مع روسيا ودول أوروبا الشرقية والصين الشعبية بسرعة. وفي كانون الأول 1954 اشترت سورية أسلحة من ألمانيا الشرقية، وفي آذار 1955، طلب خالد العظم مساعدة عسكرية من روسيا.

أزاء الحشد العسكري العراقي والتركي على حدود البلدين مع سورية، قام وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف بطمأنة دمشق أنّ موسكو تقف إلى جانب سورية. وفي حزيران 1955 أُبلغ خالد العظم أنّ الحكومة السوفياتية قد وافقت على تقديم الدعم العسكري لسورية. وفي تموز قام وفد برلماني سوري بزيارة الاتحاد السوفياتي لتدعيم ما أنجز من اتفاقات وتفاهمات وطلب دعم اقتصادي. إلا أنّ سورية لم تكن تشكّل تهديداً لأحد، سوى أنّ جرأتها كدولة صغيرة في اتباع سياسة مستقلّة أزعجت كثيرين. فقد سيطرت الطبقة السياسية التقليدية على البرلمان السوري، وأقصى ما كان اليسار السوري يطلبه اقتصر على الاصلاح الاجتماعي، وكان معتدلاً ومشروعاً. ولكن التقرّب من الاتحاد السوفياتي ومشاركة «الحزب الشيوعي» في الحياة السياسية السورية وأجواء الحريّة النسبية والنشطة في دمشق أقلقت الغرب. وهكذا ارتبط النضال السوري ضد الأحلاف الغربية بمطالب العدالة الاجتماعية والاصلاح، وتزايدت الصحف والمجلات اليسارية في سورية وجذبت الحرية النسبية في دمشق لاجئين عرباً فرّوا من أنظمة دكتاتورية في دول عربية أخرى، حتى أعتُبرت سورية «مكّة» قومية سياسية وثقافية للعالم العربي.

جعلت الأجواء الإقليمية والدولية الانتخابات الرئاسية في سورية استحقاقاً عربياً ودولياً هاماً. وكان خالد العظم أبرز المرشّحين، مدعوماً من البعث والشيوعيين، يليه الرئيس السابق شكري القوتلي مرشّح «الحزب الوطني». وهاجم الإعلام الغربي العظم على أنّه إنسان وصولي تحرّكه مصلحة شخصية همّه أن يصبح رئيساً للجمهورية ولو على حساب أن تصبح سورية في الفلك السوفياتي ولعب ورقة الشيوعيين. ولكن الرأي العام في سورية كان يرى في العظم رجل دولة من الطراز الأول وموضع فخر لسورية وزعيماً وطنياً كبيراً.

في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني 1955، دعمت السعودية ومصر صديقهما شكري القوتلي ضد العظم. فقد كان القوتلي قد أقام سنوات عدّة في مصر بعد انقلاب حسني الزعيم

عام 1949 وعلى علاقة ممتازة مع عبدالناصر والضباط الأحرار. وفاز بفضل ضخ الأموال السعودية حيث قبل نواب كثيرون المال السعودي، وشكا نواب من أصحاب الضمائر مِن عروض المال الكثيرة التي جاءتهم لدعم القوتلي. وأمام هذا التدخّل السافر الذي جعل الديمقراطية السورية مهزلة بأيدي مصر والسعودية، قدّم العظم ووزير «البعث» استقالتهما من الحكومة. فتلقّف القوتلي وحلفاؤه الفرصة وشكّلوا حكومة بأغلبية محافظة سعت إلى علاقات جيّدة مع الرئيس كميل شمعون في لبنان حتى لا تستعمل المعارضة السورية بيروت منبراً لها.

كان انتخاب القوتلي مؤشّراً لصعود النفوذ المصري في سورية، في وقت كان عبدالناصر يتحوّل إلى بطل قومي عربي. فوقّعت سورية على معاهدة الأمن العربي مع مصر. وسُرّت السعودية من سلوك سورية في عهد القوتلي فخفّفت الإجراءات على دخول البضائع السورية إلى أراضيها، وقدّمت لسورية مساعدات مالية. ولكن سورية في عهد القوتلي لم تبتعد عن الاتحاد السوفياتي فقد دفعتها تهديدات إسرائيل واعتداءاتها إلى عقد اتفاقيات عسكرية مع موسكو.

في 1956 تحركت المعارضة السورية لإسقاط الحكومة المحافظة، وعمل «حزب البعث» و«الحزب الشيوعي» وجناح من «حزب الشعب» على تأسيس تحالف سياسي كبير. وثار الطلاب وسقطت الحكومة وتأسّست حكومة ائتلافية برئاسة صبري العسلي في 15 حزيران. وإذ قبل «البعث» المشاركة في الحكومة الجديدة، اشترط فتح مفاوضات وحدوية مع مصر فاستجابت الحكومة ووافق البرلمان على إنشاء لجنة. واستعادت الحكومة سياسة الانفتاح شرقاً فكانت باكورة أعمالها الترحيب بزيارة وزير الخارجية الروسي لدمشق، والاعتراف بالصين الشعبية.

تطورات الساحة السورية – السعي إلى الوحدة مع مصر وصعود نفوذ البعث والشيوعيين – أثارت قلق العراق الذي رأى أن سورية تحيك مؤامرة شيوعية ضده. فطلب من أميركا وبريطانيا إطلاق يده للتخلّص من «الحكومة الشيوعية» في سورية. ثم بدأت بغداد تنفّذ خطّة لقلب نظام الحكم في سورية، وحرّكت جماعتها داخل سورية.

في تلك الأثناء كان عبدالناصر يخوض معركة سياسية ضد النفوذ البريطاني في بلده، ويسعى إلى تمويل لمشاريع اقتصادية. وعندما سُدّت في وجهه السبل، أعلن في 26 تموز 1956 تأميم قناة السويس، ما أشعل المشاعر في العالم العربي وتداعت الجماهير للدفاع عن مصر.

فانضم السوريون بأعداد كبيرة إلى «المقاومة الشعبية» وأُعلن إضراب عام في سورية لدعم مصر، وقطعت سورية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا، ورفضت عروضهما لبناء مصفاة نفط ومطار دولي جديد في دمشق. وسافر القوتلي إلى موسكو حيث لقي دعماً سوفياتياً.

في 29 تشرين الأول 1956 شنّت إسرائيل حرباً خاطفة على مصر تلاها هبوط بريطاني – فرنسي فوق منطقة القناة. وتصدّت مصر للعدوان الثلاثي حتى أجبر الضغط الأميركي الدول المعتدية على سحب قواتها. وأعلن عبدالناصر النصر مسجّلاً ارتفاعاً في شعبيته العربية.

في تلك الأثناء اكتشفت السلطات السورية خيوط مؤامرة عراقية لقلب نظام الحكم في سورية بدعم أميركي. إذ في صيف وخريف 1956، كشفت المخابرات السورية المؤامرة العراقية وضبطت كميات من الأسلحة العراقية تُهرّب من الأردن. فبدأت حملة اعتقالات واسعة في صفوف المتآمرين، وصدرت مطالعة اتهامية بحق 47 شخصاً. وجرت محاكمات أضعفت القوى التقليدية والمحافِظة في سورية.

أنذر حجم المؤامرة العراقية البعث وحلفاءه في الحكومة السورية الذين هابوا عواقب نجاح المؤامرة. فلجأ البعث مع خالد العظم وكتلته إلى تأسيس تحالف باسم «الجبهة الوطنية». ودعا بيان الجبهة إلى موقف صارم تجاه الأمبريالية الغربية و«العمل على تحرير الدول العربية التي ما تزال تحت نير الاستعمار وخاصة مساعدة الشعبين العراقي والجزائري في نضالهما ضد الامبريالية». وقدّمت الجبهة برنامج عمل إصلاحي دعا إلى التنمية وإزالة التخلّف والحرمان وتطوير النظام الضريبي وتشريعات لحماية العمال والفلاحين. واستقطب البرنامج عدداً كبيراً من النواب، حتى أنّ 65 نائباً من أصل 142 وافقوا عليه. وهذا العمل الديمقراطي عبر أجهزة البرلمان أكسب «الجبهة الوطنية» مصداقية في البلاد ودعماً من العسكريين، ومتّن الوضع الداخلي. فاستطاعت من خلاله إحداث تغيير عميق في السياسة السورية.

بعد كشف المؤامرة العراقية ومحاكمة المشاركين السوريين، أحدث رئيس الحكومة صبري العسلي تغييرات في الوزارة، فأخرج وزراء «الحزب الوطني» و«الكتلة الدستورية» وأعاد الاعتبار لخالد العظم وأعطاه حقيبة الدفاع. وعمدت الحكومة التي باتت الآن تضم ممثّلين للجبهة الوطنية إلى التنديد بمشروع آيزنهاور فكانت سورية أوّل دولة عربية ترفض هذا المشروع.

أكّد مشروع آيزنهاور الأميركي للشرق الأوسط عزم أميركا على ملء «الفراغ» الذي تركه خروج بريطانيا وفرنسا من المنطقة، عبر تقديم العون والحماية لأي دولة في المنطقة تتعرّض

لتهديد أو عدوان من «الشيوعية الدولية». ولكن في 10 كانون الثاني 1957، صدر بيان عن الحكومة السورية نفى وجود أي «فراغ» أو «تهديد شيوعي» للمنطقة، رافضاً أي تدخّل أجنبي مؤكّداً أنّ التهديد الرئيسي للعرب هو الصهيونية والاستعمار الغربي و«الشركاء في الاعتداء على مصر وقناة السويس» إسرائيل وبريطانيا وفرنسا. وجاء بيان الحكومة السورية في وقت اشتدّت الحملة الإعلامية الغربية ضدّ سورية عبر تصويرها بأنّها سقطت تحت النفوذ السوفياتي، وأنّ الأسلحة الروسية تتدفّق على سورية عبر مرفأ اللاذقية، وأنّ المكتب الثاني في الجيش يحكم سورية بفضل انقلاب أوحى به الشيوعيون. وساهمت سفارة أميركا في دمشق في الحملات الإعلامية بإدّعاء أنّ سورية تسلّمت 123 طائرة ميغ سوفياتية الصنع. ولكن صحيفة نيويورك تايمز نفت هذا الأمر وأنّ أي أسلحة سوفياتية لم تصل سورية منذ أشهر، وأنّه حتماً لم يقع أي انقلاب في سورية في تلك الفترة[4].

إضافة إلى الحملة الدعائية، خصّصت الإدارة الأميركية أموالاً لإنفاقها على برنامج زعزعة سورية وعزلها عن دول المنطقة والعالم[5]. فما بال سورية الصغيرة تمشي ضد التيار ولا ترى دول محورية كالسعودية مثلاً تسير مع التيار؟ ففي لقاء قمّة في القاهرة في كانون الثاني 1957 ضمّ عبدالناصر والملك سعود والملك حسين والرئيس القوتلي، أجمع القادة على التنديد بمشروع أيزنهاور. ولكن ما إن عاد الملك حسين إلى عمّان حتى أخذ يحذّر من «الخطر الشيوعي» (وهو إعلان يشترطه مشروع أيزنهاور قبل تقديم معونات)، وسافر الملك سعود إلى واشنطن ليصبح الداعم العربي الأكبر لمشروع أيزنهاور وللسياسة الأميركية في المنطقة.

وظهرت ساعتئذٍ أهمية الدور الذي يلعبه القوتلي لمصلحة واشنطن. إذ إنّ القوتلي أبقى صلته مع الملك سعود عبر فوزي سلو، رئيس سورية السابق الذي أصبح مستشاراً في بلاط الملك سعود. وكان القوتلي يزور القاهرة بداعي العلاج الطبي ليستشير عبدالناصر حول سورية. وهكذا كانت السعودية ومصر تتقاسمان النفوذ في سورية التي ظنّ قادتها أنّها تبعت سياسة خارجية مستقلة. فبدأ هذا النفوذ يعطي ثماره خلال مؤتمر قمّة عربية في القاهرة في شباط 1957. إذ في تلك القمّة طلب الملك سعود إصدار بيان مشترك يندّد بـ«النشاطات التخريبية» في المنطقة،

(4) Kenneth Love, *Suez the Twice-Fought War*, New York, 1969, p. 653.

(5) John Donovan, *U.S. and Soviet Policy in the Middle East 1957-66*, New York, Facts on File, 1974.

ما يصب في سياق الحملة الأميركية ضد الشيوعية وضد سورية[6]. واعتبر خالد العظم أنّ بياناً كهذا يستهدف سورية، فعارضه. وغضب سعود وأرسل مذكّرة إلى القوتلي اتّهم فيها ضباطاً سوريين بالتآمر مع التغلغل السوفياتي في المنطقة العربية، وأطلق مواقف وأجرى اتصالات بيّنت أنّه صاحب كلمة ونفوذ في سورية عبر رئيسها. وأذعن القوتلي للملك سعود فأصدر قراراً بعزل 120 ضابطاً معروفين بانتماءاتهم الحزبية والوطنية. وإذ رفض الضباط تنفيذ القرار وامتنع وزير الدفاع خالد العظم التوقيع عليه، اشتعلت أزمة بين القوتلي والعظم، فتدخّل عبدالناصر لإقناع قائد الأركان السوري نظام الدين بأن يلغي التنقلات وينهي الخلاف. فكادت تلبية القوتلي لرغبة سعود أن تسرّع في قلب النظام في دمشق إذ تمّت تصفية الضباط الموالين للقوى اليسارية والتقدمية والذين حدّدت لائحة أسمائهم الإدارة الأميركية وأعطتها للرياض.

ساور القلق القيادة السورية من أنّ سورية باتت مستهدفة أميركياً، بينما كان عبدالناصر لا يريد أي مواجهة مع أميركا، والملك سعود يسعى لإقناع سورية بفوائد مشروع أيزنهاور. وأوفد سعود مبعوثاً رفيعاً لإقناع قادة الجيش السوري بالسير في السياسة الأميركية. ولكن قادة الجيش هدّدوا القوتلي بأنّ الجيش لن يسمح بانضمام سورية لأي مشروع غربي. فلجأ القوتلي إلى صديقه عبدالناصر وتوسّل إليه أن يفعل شيئاً تجاه «الجبهة الوطنية» وحلفائها التي باتت حاكم سورية الفعلي، ما أضعفت صلاحياته الرئاسية. وهنا تحرّكت أميركا لمعاقبة سورية وأوعزت للعراق وتركيا حشد جيشيهما على حدود سورية ووقف الحركة التجارية معها. ثم فرضت أميركا حصاراً اقتصادياً على سورية. ولكن الحصار والحشد العسكري لم يزحزحا موقف «الجبهة الوطنية» التي فازت في انتخابات فرعية في أيار 1957، وحصدت دعماً من 14 إتحاداً نقابياً جديداً، ومن فوز بعثيين وشيوعيين في الاتحادات العمالية. وجذب الحزبان و«الجبهة الوطنية» الجيل الجديد من السوريين الذي أعجبه برنامج الجبهة بما تضمّنه من الحفاظ على استقلال سورية، وتمدين وتطوير الأرياف وتوزيع عادل للثروة عبر برامج اجتماعية. هذه الأفكار بالذات هي التي دعت كثيرين داخل سورية وخارجها إلى اعتبار توجّهات الجبهة شيوعية موحاة من موسكو.

وحاولت القوى الخارجية الضغط على سورية عبر تخريب برلمانها. فاستقال رشدي الكيخيا زعيم «حزب الشعب» من البرلمان في حزيران 1957، بحجّة أن النائب خالد بكداش

(6) Douglas Little, «Cold War and Covert Action, the United States and Syria, 1945–1958», *Middle East Journal*, Vol. 44, 1990, pp. 51-75.

أمين عام «الحزب الشيوعي»، أهانه وشتمه. وتلا ذلك تهديد 40 نائباً ينتمون إلى كتلة كيخيا بالاستقالة أيضاً. واستغل الإعلام الغربي هذا التطور فعرضه على أنّه انتفاضة سورية برلمانية ضد الهيمنة الشيوعية. وقبل نواب «الجبهة الوطنية» التحدي لأنّ استقالة النواب المحافظين قد تؤدي إلى انتخابات جديدة تسفر عن أغلبية أوضح لصالح «الجبهة الوطنية» واليسار. وهنا تدارك نواب «حزب الشعب» تسرّعهم في الاستقالة واحتمال فقدانهم لمقاعدهم في ظل انتخابات جديدة، فعادوا إلى البرلمان.

ومضت سورية في مواجهة الضغط الأميركي بصمود زاد من عدائها لواشنطن والسعودية والعراق وتركيا ودول أخرى أقل شأناً. إلى حدّ أن خالد العظم صرّح في حزيران 1957 أنّ الملك سعود والملك حسين هما «أدوات في يد أميركا»، محذّراً الملك السعودي من التدّخل في شؤون سورية الداخلية. فأثارت جرأته غضب السعودية التي قامت بتجميد أموال سورية في المملكة وهدّدت بقطع العلاقات بين البلدين. وتدخّلت مصر لدى دمشق لإقناعها أن تنفي تصريحات العظم وتعيد الاعتبار للملك سعود والملك حسين، ولدى الرياض لإقناع السعودية بتبريد اندفاعها في إحداث تغيير في سورية وبالمقابل تتكفّل مصر بوضع حدّ للشيوعيين هناك. حتى أوقفت المساعي المصرية التهديدات السعودية.

في أواخر تموز 1957 زار العظم موسكو حيث عقد محادثات منحت روسيا بموجبها سورية مساعدات تقنية واقتصادية وقروضاً سهلة بهدف بناء سدود ومحطات كهرباء ومصانع سماد زراعي وأدوات تنقيب عن النفط والمعادن، وتوقيع مشروع بناء سكك حديد. فكانت هذه الاتفاقيات إنجازاً كبيراً لسورية، وخطوة على طريق تطوير البنية التحتية وتحقيق أحلام للشعب السوري نحو التقدّم والازدهار. ولكن الخطوة السورية لم تبق بدون ضوابط. فقد كانت الدعاوى الأميركية والغربية قد فعلت فعلها في الدول العربية التي بدأت تقتنع أنّ سورية تشكّل فعلاً تهديداً شيوعياً لدول المنطقة. فأوغرت مصر صدور البعثيين ضد شركائهم في «الجبهة الوطنية»، بعدما عبّر عبدالناصر عن عدم رضاه عن الاتفاقات السورية مع موسكو وعن «النفوذ الشيوعي المتعاظم في سورية». وأُحيطت واشنطن علماً بموقف عبدالناصر هذا فشجّعته. ثم بدأ «البعث» حملة صامتة بأنّ هدف العون الروسي هو تحويل سورية إلى جمهورية سوفياتية بتسهيل من «الحزب الشيوعي» السوري وخالد العظم.

بعد أسبوع من توقيع الإتفاقات في موسكو، كشفت الحكومة السورية عن خطة أميركية لقلب نظام الحكم في دمشق فطردت ثلاثة ديبلوماسيين أميركيين. وحول هذا الأمر كتب

باتريك سيل: «لا يمكن اتهام سورية بأنّها فبركت هذا الموضوع (الخطة الأميركية). لقد كانت الولايات المتحدة مقتنعة بأنّ سورية تتحوّل إلى الشيوعية وكانت تبحث عن وسائل لوقف هذا المنحى. ولقد اتصّل مسؤولون أميركيون سرّاً بشخصيات سورية وعناصر من الجيش السوري بهدف تنظيم حركة لقلب الحكومة. هذا على أي حال ما تقوله الدلائل.. وكان نصف الضباط الذين اتصل بهم الأميركيون سرّاً يكتبون تقارير بالأمر ويقدمّونه إلى السلطات السورية. ولذلك كانت خطة أميركا محكومة بالفشل»[7].

ورغم ذلك فقد حقّقت واشنطن أهدافها في سورية كما سنرى.

عندما انكشفت المؤامرة الأميركية، طالب قادة الجيش السوري من قائد الأركان نظام الدين تسريح ضباط متهمين بالضلوع في المؤامرة الأميركية، لكنّه رفض وأيّده القوتلي. وعندما أصّر قادة الجيش بدعم من العظم والعسلي على فصل هؤلاء الضباط، قدّم نظام الدين استقالته[8]، فسميّ عفيف البزري (لبناني) بديلاً له. ولم يكن البزري مسيّساً بل كان بعيداً عن الأحزاب وخاصة عن «الحزب الشيوعي». ولكن الإعلام الغربي صوّر ما حصل ايضاً بأنّه «إنقلاب شيوعي». واتخذّت تركيا من إشاعة الانقلاب الشيوعي في سورية سبباً لحشد 50 ألف جندي على الحدود، وأرسلت الولايات المتحدة الأسطول السادس إلى الساحل السوري، ونقلت شحنات أسلحة إلى تركيا والأردن والعراق جيران سورية «لحمايتهم من هجوم سوري محتمل».

وطاف في المنطقة مبعوث أميركي يعرض مساعدات أميركا وما يمكن أن تقوم به لحماية هذه الدول من الخطر السوري (وهذه وسيلة أميركية تقليدية في الأزمات حول العالم، لخلق انطباع بأنّ ثمّة حالة طوارىء في الأمر وأنّ شأناً عظيماً سيقع، ما يخدم سياستها ويسهّل استعمالها للقوّة العسكرية). وخافت القيادة السورية من هذه التطورات، خاصة وأنّ التحرشات التركية بدأت تتصاعد وبلغ حجم الحشد التركي على الحدود ثمانية أضعاف القوى المسلّحة السورية. فذهب وفد سوري إلى القاهرة لبحث ما يمكن فعله مع مصر في حال تعرّض سورية لعدوان ثنائي من إسرائيل وتركيا. ووجّهت موسكو تحذيراً إلى تركيا بأنّ أي عمل عدائي ضد سورية «لن يبقى محليّاً». ودعمت موسكو إنذارها بإيفاد مدمّرتين إلى مرفأ اللاذقية. فخفّف الدعم المصري والسوفياتي من مخاوف سورية. كما أنّ سياسة أميركا في عدائها السافر

(7) Patrick Seale, *The Struggle for Syria*, London, 1965, pp. 293-294.

(8) Gordon Torrey, *Syrian politics and the Military 1945-1958*, Columbus, Ohio, Ohio State University Press, 1964.

ومخططاتها ضد سورية أحرجت الدول العربية السائرة في الفلك الأميركي، وخاصة أنّ أي دولة في المنطقة لم تجد دليلاً يثبت أنّ سورية تمثّل خطراً عليها، أو أنّ الشيوعية أصبحت نافذة في سورية. وكان الرأي العام العربي داخل الدول السائرة في فلك أميركا يتعاطف مع سوريا، ويستاء من تعاون حكوماته مع الولايات المتحدة حامية إسرائيل ضد سورية البلد العربي الشقيق[9]. وإذ قلقت سورية أن يتحول كل هذا التحريض إلى هجوم عسكري أميركي عليها، وافقت على مضض أن يتوسّط الملك سعود لخفض حدّة التوتر. و«قبِلَت» أميركا وساطة الملك سعود ولكنّ ضمن شروط مذلّة لسورية. فقد كان في رأس الشروط الأميركية:

إنهاء تحالف «الجبهة الوطنية» في البرلمان السوري وهو تحالف ضمّ الشيوعيين والبعثيين وكتلة خالد العظم ومستقلين، بهدف تفتيت هذه الجبهة التي كانت الأقوى على الساحة السورية.

إعادة الاعتبار للضباط في الجيش وقوى الأمن المحسوبين على التيار المحافظ والتقليدي في سورية والذين ضلعوا في المؤامرة الانقلابية الأميركية.

في تلك الأثناء واصل «البعث» ابتعاده عن الشيوعيين، واغتنم الملك سعود موقف «البعث» لتظهير الأمر بأنّه خلاف داخل «الجبهة الوطنية». وبدأ مبادرته لترطيب الأجواء بين واشنطن ودمشق فحضر إلى دمشق وشرح للقوتلي أنّ الأجواء مع أميركا يمكن أن تتحسّن إذا رُفع الضغط عن الضباط في قوى الأمن والجيش الذين لا يوالون اليسار، وأن تبدي حكومة سورية انفتاحاً على أميركا. وخطت أميركا خطوة لدعم التعهّد السعودي، فأعلن وزير الخارجية الأميركي جون فوستر دالاس في واشنطن أنّه مستعد للقاء وزير الخارجية السوري صلاح البيطار. والتقى البيطار في 7 تشرين الثاني بدبيلوماسيين أميركيين وأعادت واشنطن سفيرها إلى دمشق.

كانت «الجبهة الوطنية»، وقتها، تستعد لمواجهة المؤامرة الأميركية والتهديد التركي والاسرائيلي عبر تحفيز الناس على الصمود، وتوزيع السلاح على مقاومة شعبية كانت تنتظم في أنحاء البلاد. ولكن الملك السعودي كان يسعى إلى ضرب «الجبهة الوطنية» عبر تمويل ائتلاف برلماني جديد قوامه البعث وجهات محافظة. ثم جاء انشقاق الجبهة بطريقة غير مباشرة عندما رفض أكرم الحوراني باسم البعث التحالف مع الشيوعيين في الانتخابات البلدية في تشرين الثاني 1957، حيث كان متوقّعاً أن يفوز مرشحو الجبهة بفارق كبير في كل مكان. ولم يكن

(9) Richard Nyrop, *Syria: A Country Study*, American University Foreign Area Studies, Area Handbook Series, Washington D.C., The American University, 1979.

فرط عقد الجبهة هو النتيجة الوحيدة، بل إنّ موقف «البعث» جذب إليه كافة القوى المناهضة للشيوعيين في سورية ومنها قوى رجعية. وبينما نشط الملك السعودي داخل البرلمان السوري، عملت الديبلوماسية السعودية في نيويورك على تمييع الشكوى السورية لدى مجلس الأمن ضد التحرشات التركية، ومارست ضغوطاً على الوفد السوري. فتأجّل نقاش الشكوى في مجلس الأمن.

ثم تراجعت القوات التركية عن الحدود في نهاية تشرين الثاني 1957 وطوي الموضوع[10].

الستينات

في الأعوام 1958 – 1961 أصبحت سورية إقليماً في الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبدالناصر. فقد هرع «البعث» إلى الوحدة مع مصر لوقف نفوذ الشيوعيين في سورية وفق منطق مصلحي أنّه سيكون القوة الرئيسية وراء عبدالناصر. ولكن دولة الوحدة تمخّضت عن هيمنة مصرية على سيادة سورية وثرواتها وأسواقها. كما أنّ شقّ «الجبهة الوطنية» كان غلطة البعث الكبرى آنذاك. إذ تبيّن أنّ أي حزب أو تجمّع في سورية لم يكن قويّاً كفاية للصمود في وجه عبدالناصر وأجهزته في غياب «الجبهة الوطنية» التي إنّما استمدّت قوّتها من برنامجها الجامع ومن أعضائها مجتمعين.

أدّت الوحدة إلى ذوبان شخصية سورية بالكامل لتصبح إقليماً لا أكثر[11] في الجمهورية العربية المتحدة التي أُعلنت في 1 شباط 1958 من شرفة قصر عابدين في القاهرة. ولم تزعج هذه الوحدة واشنطن، فقد أتت بعد سلسلة تفاهمات بين أميركا ومصر على أنّهما متفقتان حول ضرورة «مواجهة الخطر الشيوعي في سورية». أوكلت أميركا إلى عبدالناصر مهمّة ضبط سورية. وكان الموقف الروسي سلبيّاً من الوحدة ومن انهيار «الجبهة الوطنية» التي دعمها[12].

حرصت مصر على تطهير الجيش والقوى المسلحة في سورية من الحزبيين واليساريين. ولكن الخطر أتى من عناصر غير مسيّسة لم يكترث عبدالناصر ليمينيّتها وميولها المحافظة

(10) «Syro-Turkish Tensions», *Middle Eastern Affairs*, vol. 8, nº. 12, December 1957, pp. 414-419. (documents to U.N. from Syria).

(11) بدرالدين السباعي، المرحلة الانتقالية في سورية: عهد الوحدة: **1958 – 1961**، بيروت، دار ابن خلدون، 1975.

(12) Harry Howard, «The Soviet Union in Lebanon, Syria and Jordan», *The Soviet Union in the Middle East, the Post-World War II Era*, edited by Ivo Ledere and Wayne Vucinich, Stanford, California, Hoover Institution Press, 1974, pp. 134-156.

– احتراماً منه للسعودية وللقوتلي في مطلع الوحدة– ولكن عندما بدأت الحرب العربية الباردة تسللّت دول عربية مناهضة لعبدالناصر – وفي طليعتها السعودية – عبر هؤلاء الضباط لزعزعة حكمه في سورية [13]. وكان من هذه العناصر ضباط لم تطالهم عملية التطهير الناصرية ويحتلّون مناصب حساسة في الجيش السوري. وهؤلاء قاموا بانقلاب عسكري انتهى بانفصال مصر عن سورية في 28 أيلول 1961 مدعوم من الأردن والسعودية[14]. وغرقت سورية مجدّداً بالفوضى لفترة عامين حتى وقع انقلاب البعث في 8 آذار 1963.

استطاع البعثيون الاحتفاظ بالسلطة في دمشق وضربوا محاولة انقلابية قام بها ناصريون، وسط تنديد الإعلام المصري بـ«النظام البعثي الفاشي». وفي شباط 1966، قامت مجموعة عسكرية بعثية بإنقلاب على إنقلاب آذار 1963 واستلمت السلطة بقيادة صلاح جديد[15]. وكانت هذه المجموعة على يسار البعث فأعلنت حكومة ثورية أكّدت على التحالف مع المعسكر التقدمي وطليعته روسيا ووعدت بالنضال ضد إسرائيل والأمبريالية الأميركية. ولعدّة أسباب فصّلناها في كتاب **تاريخ سورية المعاصر**. افترق عناصر المجموعة وبقي حافظ الأسد ليصل إلى الموقع الأول في السلطة عام 1970 ولتنتهي معه حقبة من تاريخ سورية عرُفت بالصراع الدولي على سورية، ولتبدأ حقبة سورية الدولة الإقليمية المحورية في الشرق الأوسط لعدّة عقود.

التسعينات

حتى 1990، كان التحالف مع روسيا والكتلة الإشتراكية من العوامل التي حمت سورية. وهذا التحالف فرضته الحرب الباردة بين موسكو وواشنطن كما فرضه الدعم غير المحدود الذي قدّمته أميركا لإسرائيل ضد أماني الشعب السوري وليس لأنّ سورية كانت دولة شيوعية.

(13) Malcolm Kerr, *The Arab Cold Warm*, pp. 27-41.

(14) Patrick Seale, «The Break-Up of the United Arab Republic», *World Today*, vol. 17, nº. 11, November 1961, pp. 471-479.

(15) Donald Betz, *Conflict of Principle and Policy: a Case Study of the Arab Baath Socialist Party in power in Syria*, 8 March 1963-23 February 1966, Denver, University of Denver, 1973 (thesis).

في تشرين الثاني 1989 سقط جدار برلين الذي كان يفصل بين العالم الرأسمالي والعالم الاشتراكي. فكان هذا الحدث مؤشّر نهاية الحرب الباردة التي بدأت عام 1949، وبداية مرحلة رمادية تمتدّ جيلاً كاملاً من الزمن (15 عاماً من 1989 إلى 2004) رأت الولايات المتحدة أنّه فرصة نادرة لبسط هيمنتها الاقتصادية والعسكرية والثقافية على العالم قبل أن تبرز قوى عالمية جديدة. وخلال أعوام قليلة بعد سقوط جدار برلين انهارت الكتلة الاشتراكية دولة بعد أخرى وأصبح معظم دولها تابعاً للولايات المتحدة، وتراجعت روسيا لتتقوقع في جزء من مساحة امبراطوريتها بعدد سكان أقل واقتصاد ضعيف.

ثم انتشرت تسميات جديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة لعل أبرزها تلك التي أطلقها الرئيس جورج بوش الأب «النظام العالمي الجديد» (ومنه اشتُقت عبارة «الشرق الأوسط الجديد»)، فيما استخدم المفكّر الياباني-الأميركي فرنسيس فوكوياما عبارة «نهاية التاريخ» End of History بالمعنى الهيغيلي، أي أنّ الحرب الباردة التي جسّدت صراع الفكرتين، الرأسمالية والشيوعية قد انتهت بانتصار باهر لاقتصاد السوق والليبرالية الغربية[16].

ولكن مهلاً فوكوياما!

منذ 1989 برزت استراتيجيتان في أميركا حول كيفية توظيف النصر على روسيا في مستقبل أميركا والعالم:

الأولى ركّزت على «القوة الناعمة» فاعتمدت في وجهها الإيجابي على التواصل مع الدول الصناعية الكبرى وخاصة اليابان والاتحاد الأوروبي لإعادة بناء عالم أكثر عدالة يحكمه الحوار والديبلوماسية. أمّا في وجه القوّة الناعمة المظلم، فقد اعتمدت على استعمال الخداع ووسائل الإعلام والتحجّج بحقوق الانسان ومجموعة أساليب أخرى للهيمنة الاقتصادية على العالم مع استعمال محدود للقوة العسكرية.

اعتقد منظّرو استراتيجية «القوّة الناعمة» أنّ تنفيذها بوجهها الإيجابي سيؤكّد للبشرية أنّ العقيدة الليبرالية والرأسمالية هما فعلاً متفوقتان على الأيديولوجية الماركسية، وأنّ المعسكر الرأسمالي الذي انتصر في الحرب سينتصر أيضاً في السلم المديد لمائة عام عبر مساعدة الدول الاشتراكية السابقة على بناء نفسها وإزالة الفقر والتخلّف من الكرة الأرضية.

(16) Francis Fukuyama, *The End of History and the Last Man*, New York, Free Press, 1992.

وظهرت مراكز أبحاث ومؤلفات تدعو إلى القوّة الناعمة. على سبيل المثال، كتب جوزيف ناي وهرناندو دي سوتو وجورج سوروس وجوزيف ستغلتز، ومن اليسار في مؤلفات نعوم تشومسكي[17].

فدعا دي سوتو إلى جواب اقتصادي لمشكلة الإرهاب في العالم، ودعا ناي إلى حوار على مستوى مجموعة الدول الاقتصادية الكبرى (G8) حول المسائل الاقتصادية التي تواجه العالم مثل الفقر والتخلّف والتنمية والتبادل التجاري والتقني. أما سوروس فقد ساهم في حراك دولي لقلب الأنظمة بهدف إدخالها في العولمة والنيو-ليبرالية الاقتصادية

ولكن تشومسكي كان أكثر تحديداً في وصفه لعالم جديد عبر سلسلة اقتراحات تساعد في تخفيف الاحتقان العالمي: أن تعترف الولايات المتحدة بشرعية المحكمة الدولية ما سيردع إدارتها وعسكرييها من الاعتداء على شعوب العالم، وتوقّع اتفاق كيوتو حول حماية البيئة ووقف التلوث في العالم، وتترك أمور حل النزاعات للأمم المتحدة وأجهزتها المتخصّصة، وتعتمد حلولاً ديبلوماسية واقتصادية وطرقاً سلمية وليس عسكرية لمشاكل العالم، وأن تلتزم بشرعة الأمم المتحدة وخاصة البند 51 حول تقرير المصير وحق الدول في الدفاع عن نفسها، وأن تلغي الفيتو في مجلس الأمن وتسمح بانضمام دول أخرى، وأن لا تستغل البند السابع لشنّ حروب وقائية[18].

الاستراتيجية الثانية لاستثمار النصر الرأسمالي على روسيا كانت عسكرية بامتياز، دعت إلى استغلال عامل الوقت للضرب بيد من حديد والتحضير للقرن الحادي والعشرين كي يصبح قرناً أميركياً. فتستغل الولايات المتحدة عقد التسعينات الذي تلا انهيار الكتلة الاشتراكية وتعمل للتخطيط والتحضير، ثم تنطلق العام 2000 في إمبراطورية أميركية جديدة تضع يدها على العالم ويطبع باطن جزمتها العسكرية وجه الأرض. فبدت أفكار الاستراتيجية الثانية وكأنّها نص وضعه كاتب الروايات إيان فليمنغ عن جيمس بوند، حيث يبرز في كل رواية أشخاص معتوهون (دكتور نو وغولد فينغر وغيرهما من الأشرار) يسعون للسيطرة على العالم، فيضطر جيمس بوند مرغماً لترك سرير حبيبته ومطاردتهم والقضاء عليهم، ثم يعود

(17) Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Succeed in World Politics*, New York, Public Affairs, 2004; Joseph Nye, *Why the World's Only Superpower Can't Go it Alone*, 2002. Hernando de Soto, *The Other Path: The Economic Answer to Terrorism*, New York, Basic Books, 1989.

(18) Noam Chomsky, *Failed States*, New York, Holt Paperbacks, 2007, pp. 228-230.

ليحتسي كأس مارتيني.

ولكن أصحاب الأفكار الجهنمية للسيطرة على العالم كانوا جادين. فقد خرجت مراكز بحث ووضع سياسات بلغ عددها الأربعين في واشنطن وخارجها، ضمّت عسكريين وسياسيين أميركيين على أعلى المستويات. وخرجت مراكز مشابهة وإن بعدد أقل في فرنسا وبريطانيا. ومع الأسف، لم يحد أي رئيس أميركي من جورج بوش الأب إلى بيل كلنتون وبوش الإبن وأوباما عن هذه الاستراتيجية الشريرة ولم تتّجه الأمور نحو عالم أفضل.

في عهد بوش الأب خاضت أميركا حرب الكويت عام 1991 ودمّرت جنوب العراق، وأعلن بوش ولادة «نظام عالمي جديد». وفي عهد كلنتون وُضعت خطة غزو العراق وزعزعة سورية عام 1998 وتمّ فكفكة يوغسلافيا إلى ست دول عام 1995 وشنّ الناتو حرباً على صربيا وقصف بلغراد لمدّة 78 يوماً عام 1999 (وهي حرب تذكّر بما سيحصل في ليبيا عام 2011).

القرن الجديد

ثم كانت هجمات 11 أيلول 2001 فرصة كبيرة للفريق المعَسكَر الذي قاده بحماس الرئيس بوش الإبن. ففي 30 أيلول قدّم وزير الدفاع دونالد رامسفيلد لبوش الإبن مذكّرة لغزو العراق وتغيير أنظمة الحكم في إيران وسورية وأربع دول أخرى. ونشر هذه المذكّرة وكيل وزارة الدفاع حينذاك دوغلاس فيث - الذي يحمل أيضاً الجنسية الإسرائيلية - في كتابه عن العراق بعنوان «الحرب والقرار»[19]. حيث قال إنّ تغيير خريطة الشرق الأوسط عبر القوة العسكرية أو التهديد بها حظي بتأييد مفتوح من القادة العسكريين، وإنّ مذكّرة رامسفيلد ركّزت على إقامة «أنظمة حكم جديدة» في عدد من الدول عبر «مساعدة السكان المحليين للتخلص من الإرهاب وتحرير أنفسهم من أنظمة تدعم الإرهاب».

أسماء هذه الدول نشرها الجنرال الأميركي ويسلي كلارك (الذي قاد قوات حلف الناتو ضد صربيا عام 1999) في كتابه الصادر عام 2003 عن «كسب الحروب الحديثة»[20]. حيث يذكر كلارك أنّ صديقاً له في البنتاغون قال له في تشرين الثاني 2001، إنّ قائمة الدول التي

(19) Douglas Feith, *War and Decision: Inside the Pentagon at the Dawn of the War on Terrorism*, New York, Harper, 2008.

(20) Wesley Clark, *Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism, and the American Empire*, New York, 2004.

وضعها رامسفيلد ونائبه بول وولفتز بهدف تغيير أنظمتها تضمّنت إيران والعراق وسورية وليبيا والسودان والصومال ولبنان. وميّز الكتاب بين دول تحتاج إلى غزو – كالعراق – ودول تحتاج إلى تفكيك من الداخل كلبنان وسورية، حيث ذكر كلارك أنّ وثيقة رامسفيلد وضعت «إخراج سورية من لبنان» كمرحلة أولى يليها استهداف «قوى معادية لإسرائيل كحزب الله وحماس» (خرجت سورية من لبنان عام 2005 ثم شنّت اسرائيل حرباً على «حزب الله» عام 2006 وعلى «حماس» عام 2008).

وفي حديث تلفزيوني لترويج كتابه بمناسبة ترشّحه للرئاسة باسم الحزب الديمقراطي قال كلارك : «بعد عشرة أيام من حادثة 11 أيلول، ذهبت إلى البنتاغون وقابلت رامسفيلد. ثم هبطت الى الطابق السفلي لمقابلة بعض الاشخاص الذين كانوا تحت إمرتي. فبادرني أحد الجنرالات قائلاً: «سيّدي ، عليك القدوم والتحدث معي لدقائق». قلت له: «ولكنك مشغول؟» قال: «لا ... لا.»

ثم قال لي: «لقد اتخذنا القرار... سنخوض الحرب في العراق».

قلت له : «نحن ذاهبون للحرب ضد العراق! لماذا ؟»

قال : «لا أدري»، (ضحكٌ من الحضور في الاستديو).

ثم تابع كلارك كلامه في الحلقة : «عدت لرؤية هذا الجنرال بعد أسابيع ، وفي ذلك الوقت كنا قد بدأنا القصف الجوي في أفغانستان». فقلت له : «هل ما نزال على قرارنا بالحرب في العراق؟»

قال: «بل أسوأ». ثم انحنى على مكتبه وتناول مذكرة وقال : «لقد استلمت هذه من الأعلى، من مكتب وزير الدفاع. هذه مذكّرة تصف كيف علينا إحتلال 7 دول خلال خمس سنوات: العراق – سورية – لبنان – ليبيا – الصومال – السودان ثم ننتهي في إيران».

منذ 1991 وجد الناتو الكثير من الفرص لخوض حروب متتالية تحت شعارات العمل الإنساني وحق الغرب في التدخّل وتغيير أنظمة يعتبرها دكتاتورية (ليس كلّها بل فقط تلك التي ترفض الانصياع التام). فكان هذا الشعار وراء حروب العراق والصومال ويوغسلافيا وأفغانستان وصولاً إلى ليبيا عام 2011. وهذه النجاحات فتحت أفقاً لـ«حروب بلا نهاية»، وابتدعت أسباب وحجج لشن الحروب وزعزعة أي بلد، وعولمة الحرب بدل عولمة السلم والرفاهية لكل الشعوب كما أوصت استراتيجية القوة الناعمة.

لقد انتشرت الأزمات المفتعلة على نطاق واسع في العالم من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ودول الصحراء الكبرى والقرن الأفريقي إلى وسط آسيا والشرق الأقصى. وتحدّد نطاق الأزمات في الشرق الأوسط في ساحات ثلاث:

ساحة فلسطين/ إسرائيل وما يحيطها من دول (مصر، الأردن، سورية، ولبنان).

ساحة العراق وما يحيطها من دول (الخليج وإيران والسعودية).

ساحة أفغانستان وما يحيطها من دول (الباكستان، الهند، دول آسيا الوسطى).

فنشطت الولايات المتحدة والصين وروسيا وإيران في الساحات الثلاثة، بينما نشطت تركيا عضو الناتو في ساحتي فلسطين / إسرائيل والعراق. وكان الأفرقاء يسعون إلى ضبط هذه الساحات التي قد يؤدي إشتعال أي ساحة منها إلى جعلها ساحة واحدة دولية تطلق حرباً عالمية تمتد في عامها الأول من حدود لبنان مع إسرائيل وتشمل سورية وتركيا والعراق والخليج وإيران وصولاً إلى حدود الصين.

في مطلع 2013 بقي للولايات المتحدة عام واحد لتحقيق الهيمنة العسكرية العالمية قبل بدء حرب باردة جديدة مع روسيا وحلفائها عام 2014. وملامح الحرب الباردة الجديدة أصبحت واضحة إلا أنها ستبقى باردة كسابقتها لأنّ ثمّة مصالح اقتصادية عميقة جداً تربط الصين وروسيا بالولايات المتحدة وبالدول الصناعية الغربية. وهذه المصالح تعني أنّ احتمال المواجهة الميدانية الكبرى ضئيل، والأرجح أن تجري حروب بالواسطة proxy wars ثم يصل الكبار إلى حل ديبلوماسي. وهذا يعني أنّ الاستراتيجية العسكرية قد تراجعت وفشلت في فرض «قرن أميركي جديد» على العالم، تاركة المجال لصعود عناصر «القوّة الناعمة» التي كانت ما تزال تعمل منذ 1990، فسيطرت على مساحة كبيرة من الرأي العام في الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وفي الأوساط الأكاديمية والديبلوماسية، وربما النسخة السلبية منها هي التي ستحكم البيت الأبيض، وتستعمل مزيجاً من الديبلوماسية والقوة العسكرية بدل القوّة الفجّة التي طبعت الإدارات الأميركية منذ 1990.

ولذلك فإنّ ساحات الحرب الباردة الجديدة وللأسف هي سلسلة حروب في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، تماماً كالحرب الباردة السابقة والتي كان لبنان لعقود مديدة ساحة تصفيات إقليمية ودولية دموية (من 1958 وهبوط المارينز حتى اليوم). وهذه الحرب الباردة قد تبلورت في الأزمة السورية المتفجرّة وجعلت بر الشام ساحة كبرى لنشاطاتها لتسقط سورية مجدّداً في لعبة الأمم وتصبح ضحية الصراع الدولي الجديد عليها.

وبدأت ملامح عودة الصراع الدولي الجديد على سورية بعد وفاة حافظ الأسد عام 2000، واستلام نجله الشاب بشّار. إذ إنّ الحِملَ الذي تركه حافظ الأسد كان ثقيلاً جدّاً، لم يفسح مجال المناورة لبشّار عند استلامه السلطة. وكانت توقّعات السوريين أن يقلب الرئيس الشاب الدولة السورية رأساً على عقب لتصبح سورية جنّة ديمقراطية ورعاية خلال فترة زمنية وجيزة.

ولكن بالاضافة إلى الملف اللبناني المفتوح والصراع الإقليمي مع إسرائيل، انفجرت انتفاضة فلسطينية في أيلول 2000، واستعملت واشنطن هجمات 11 أيلول 2001 حجّة لغزو أفغانستان والعراق. ثم انفجر الوضع السياسي في لبنان منذ أيلول 2004 واغتيل رئيس الحكومة اللبناني السابق رفيق الحريري في شباط 2005 ما أحدث حركة دومينو كان من مفاعلاتها خروج سورية من لبنان في نيسان 2005. ثم انفجرت حرب إسرائيلية جديدة على لبنان في صيف 2006 وحرب إسرائيلية على غزّة في كانون الأول 2008.

واستمرّت سورية في هذه الأحداث لاعباً رئيسيّاً في المنطقة ولم يكن في الحسبان أبداً أن تتقوقع أو تتراجع لأنّ في ذلك إذعان حّذر منه الأسد الأب وثابر على مقاومته كي لا تعود سورية دولة صغيرة تترك بر الشام لإسرائيل الكبرى.

كان العالم الذي خطا إليه بشّار شديد الاختلاف عن عالم والده، عالماً مخيفاً مليئاً بالأخطار. إذ وقعت الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة في 11 أيلول 2001، يوم وصول بشّار وكأنّه فأل سيىء، ونددت سورية بالهجوم وشاركت الأميركيين مشاعر الأسى والعزاء، وقدّمت مساعدات جمّة على أكثر من صعيد، ولكنّها لم تصبح رهن إشارة واشنطن. فكان هذا الموقف بداية اشتعال عواصف صعبة حول سورية شبيهة بسنوات الصراع على سورية في خمسينات القرن العشرين، وبالمواجهة السورية– الإسرائيلية–الأميركية في لبنان من 1981 إلى 1984. فقد خرجت إدارة بوش بعد هجمات أيلول 2001 بمنحى عدواني لا يتوانى عن عمل أي شيء بما فيه غزو بلدان وتغيير أنظمة. وبعد غزو أفغانستان في نهاية 2001 غزت أميركا العراق في ربيع 2003 ووصل الجيش الأميركي إلى حدود سورية الشرقية، في وقت أخذت تحيط بسورية حكومات موالية لأميركا – في بيروت وعمّان وتل أبيب ورام الله... وحتى في أنقرة التي ادّعت الصداقة ولو إلى حين. فلازم القلق والخوف سورية.

في العام 2009 وعد الرئيس الأميركي الجديد باراك أوباما بتغيّر في السياسة الأميركية. لكنّه خلال عامين لم يفعل شيئًا تجاه قضية فلسطين، وبزّ بوش وكلنتون بولائه للوبي الصهيوني،

فيما استمرّت الأنظمة االعربية الفاسدة – التي كرهتها شعوبها وكدّست الأموال وفشلت في الوقوف بوجه اسرائيل ولم تفعل شيئاً لفلسطين – بالتبعية للولايات المتحدة. وتابع أوباما مشروع انفلاش أنظمة ظلامية في ما تبقى من العالم العربي تحت مسميات الربيع.

الساحة العراقية

كان تحسّن علاقة سورية مع العراق في عهد صدام حسين وعدم انضمامه إلى «الحرب ضد الإرهاب« التي أعلنها بوش الإبن العاملين الرئيسيين اللذين أوصلا بشّار إلى مرحلة خصام مع واشنطن عام 2003. لقد عانى العراق مدّة 12 عاماً من الحصار والقصف والتجويع بعد حرب الكويت عام 1991 وبعدما فرض مجلس الأمن عقاباً اقتصادياً ظالماً على العراق وشعبه أسفر عن موت 1.5 مليون عراقي. وكانت قد انقشعت الغيوم بين سورية والعراق فتطوّرت العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفُتحت الحدود أمام أصحاب الأعمال، وأُقيمت مراكز تجارية في بغداد ودمشق لتسهيل شحن البضائع. وعاد خط السكة الحديد بين حلب والموصل إلى العمل، وخرقت سورية الحصار الجوي الذي فرضته الولايات المتحدة فسيّرت خط طيران مدني بين البلدين وتمّ الاتفاق على منطقة تجارة حرّة. وأخذ بشار يمتّن علاقة سورية بالعراق وعارض استمرار نظام العقوبات ضد العراق. وزادت شحنات النفط العراقي إلى سورية ما عرّض سورية لانتقادات وتهديدات من واشنطن ولندن ودول أخرى.

وزاد حجم التبادل التجاري بين البلدين جراء النفط العراقي ومنطقة التجارة الحرة في التبادل الكثيف للبضائع. ثم خرقت سورية الحظر النفطي وبدأت كميات النفط العراقية تعبر إلى سورية فتستفيد الأخيرة من فارق في السعر بلغ 40 بالمئة دون السعر العالمي. وواصلت سورية هذا النشاط رغم تحذيرات كولن باول، وزير الخارجية الأميركي، لبشّار. وبلغت عائدات سورية من تجارتها مع العراق 8 مليارات دولار[21].

ومنذ 10 تشرين الأول 2001، وقد بدأ غزوها لأفغانستان، توجّهت أنظار إدارة بوش إلى سورية «على أنّها دولة تدعم الارهاب وتدعم «حزب الله». فاعترض البعض على أساس أنّ سورية تتعاون مع أميركا ضد الإرهاب. وتدّخل رامسفلد فقال: «لن نطلب مساعدة من سورية لأنّ قبولنا بمساعدتها سيشعرنا بأننا محكومون بتقدير دعمها ما يشلّ قدرتنا على

---

(21) راجع كمال ديب، **موجز تاريخ العراق**، دار الفارابي، 2012.

ملاحقتها في دعمها لمنظمات إرهابية أخرى فيما بعد»[22].

كانت سورية من الدول الأكثر تضرّراً جراء الغزو الأميركي للعراق، وخاصة الخسارة الفورية لكميات النفط العابرة لأراضيها والتي قطعتها القوات الأميركية في نيسان 2003. كما أنّ حجم خسارة السوق العراقية للسلع شكلّ ضربة موجعة للاقتصاد السوري. أضف إلى هذه الخسارة واقع تردّي القطاع السياحي بشكل عام في المنطقة وتجمّد حركة الاستثمارات والضغوط الأميركية على سورية. فتأزّمت الحالة الاقتصادية في سورية وأُقفلت عليها السبل شرقاً كما كانت العلاقات متعثّرة مع الأردن منذ توقيع الأخير معاهدة سلام مع اسرائيل ومع «منظمة التحرير» بسبب اتفاقاتها المرحلية مع إسرائيل. ليصبح لبنان أكثر أهمية لسورية من أي حقبة مضت، وهذا دخل في حسابات أميركا التالية.

بعد احتلال العراق، واصلت واشنطن حملتها ضد سورية واعتبرت أنّ تحوّل العراق إلى محميّة أميركية هو خطوة أولى تليها خطوات ضد دول أخرى. فأخذت كونداليزا رايس تهدّد سورية بأنّ عدم تعاونها قد يعرّضها إلى وضع مشابه للعملية العراقية. كما أنّ كولن باول التقى بشّار في أيّار 2003 وهدّده مباشرة في حال عدم تنفيذ مجموعة إملاءات أميركية. وإذ لم تستجب سورية لمطالب واشنطن، فرضت الأخيرة عقوبات بوقف الصادارت الأميركية إلى سورية مستثنية المواد الغذائية والأدوية، ومنعت «الخطوط الجوية السورية» من الهبوط في المطارات الأميركية ومنعت تبادلات مصرفية مع بنوك سورية. وكانت واشنطن تتبع سياسة تراكمية لضرب سورية، رغم أنّ كثيرين في المنطقة – عرباً وإسرائيليين – كانوا يرغبون بعملية كبرى كما حصل للعراق. فقد اعتبرت واشنطن أنّ سورية خصم قويّ يؤدي التحرّش به إلى حرب إقليمية واسعة. وأنّ أي حرب أميركية على سورية ستواجهها سورية بقوّة وصمود وتجرّ اسرائيل وربما إيران وروسيا وتركيا إلى ساحتها. وحتى في حال انتصار أميركا على سورية فإنّ تداعيات احتلالها لسورية لا حصر لها وسيكون لها تأثير سلبي على كل دول المنطقة – لبنان وإسرائيل والأردن والعراق وتركيا. ولذلك وضعت واشنطن خططاً لفكفكة الدولة في سورية وتفجيرها من الداخل وهو ما بدأ من لبنان أواخر 2004 وأوصل إلى انفجار سورية عام 2011.

(22) Bob Woodward, *Bush at War*, New York, Simon and Schuster, 2003, p. 220.

أزمة سورية وعودة الصراع الدولي

دارت في سورية في 2011 و2012 حرب إقليمية دولية أكّدت مجدّداً مقولة غسّان تويني عن «حروب الآخرين على أرضنا». وإن كان غسان تويني يقصد أرض لبنان، فهذه المقولة انطبقت على الأرض السورية بشكل سافر، ما هدّد بعودة سورية إلى مرحلة الخمسينات عندما كانت ساحة تمارس عليها لعبة الأمم، وتتصارع عليها الوحوش.

ناهز عدد قتلى «حرب السنتين» السورية الخمسين ألفاً، ثلثهم من المدنيين وربعهم من القوى النظامية، والباقين من الجماعات المسلّحة. فيما بلغ عدد المفقودين ثلاثين ألفاً والمهجّرين أكثر من مليون، نصفهم في الدول المجاورة وأقل من مائتي ألف تقريباً في لبنان.

هذه الحرب أعادت الصراع الدولي على سورية، وجذور هذه العودة تعود إلى مطلع تسعينات القرن العشرين، وأخذت شكلاً أوليّاً كسحابة سوداء حطّت فوق سورية منذ 2003، ودحرجت الأحداث كأحجار الدومينو حتى بدأت تمطر صواعق وحمماً وتنذر بالأسوأ خلال 21 شهراً من الحرب.

الحلقة الفرنسية (The French Connection)

عندما وصل بشّار إلى الحكم في تموز 2000، اشتعلت في وجهه مجموعة من الإشكالات والملفات احتاجت إلى اهتمام فوري، وشملت «ربيع دمشق» وملفات لبنان والعراق والانتفاضة الفلسطينية الثانية. إذ لم يمض أسابيع على وفاة حافظ الأسد حتى تصاعدت نبرة عدائية لسورية في لبنان. وكانت دمشق مطمئنة إلى الاستقرار الذي حقّقه رئيس الجمهورية إميل لحود ومعه الأجهزة الأمنية مدعوماً من حلفاء سورية في لبنان، وإلى حكومة رفيق الحريري، صديقها القديم وشريكها في سياستها المحلية والإقليمية والذي زار دمشق في الفترة من 1992 إلى 2004 أكثر من مائة وخمسين مرّة، وسمّاه حافظ الأسد رئيساً للحكومة عام

1992 ودعمته سورية لرئاسة خمس حكومات لبنانية.

بيئة لبنان عام 2000 كانت تنذر بشؤم للرئيس السوري الشاب: فقد انسحبت اسرائيل في أيّار وتوفي حافظ الأسد في 10 حزيران وصدر بيان شديد اللهجة ضد سورية لمجلس المطارنة في أيلول، وبدأت معارضة ضد سورية تتمظهر، وأطلق وليد جنبلاط تصريحاً سلبياً عن الوجود السوري في تشرين الثاني. وحتى رئيس الحكومة رفيق الحريري لم يكن على موجة بشّار، بل كان مرتاحاً ومنذ أواسط الثمانينات إلى الرباعي عبدالحليم خدام – غازي كنعان – حكمت الشهابي – علي دوبا، فلم يعر لبشار اهتماماً عندما برز الأخير في سورية واهتم بالعلاقات مع لبنان منذ 1996. وفوق ذلك فإنّ سوء علاقة الحريري بالرئيس لحود انعكست سلباً على علاقته ببشّار الذي كان الظهر القوي للرئيس اللبناني.

لقد انتشرت أقاويل بإنّ غازي كنعان، المقرّب من الحريري وخدّام، لم يؤيّد اختيار إميل لحود عام 1998 وأنّه لم يكن على علاقة جيّدة بمساعدي بشّار، وأنّ طلاس وخدّام طمحا إلى منصب الرئاسة بعد وفاة الأسد الأب وأنّ علي دوبا كان من رموز الفساد داخل سورية الذين سعى بشّار إلى إبعادهم، وأنّ الأسد الأب قد طلب من الحريري أثناء زيارات الأخير العديدة إلى دمشق بناء العلاقة مع بشّار ولكن خدام والشهابي نصحا الحريري بعكس ذلك. وبقي العامل الأهم لتدمّر الحريري وهو عهد إميل لحود منذ 1998.

وعلى خلفية الجفاء لبشّار وفريقه، أبقى جنبلاط والحريري على تحالفهما مع جانب من القيادات السورية. وبعكس ما أشيع، فإنّ خصام الحريري وجنبلاط كان مع الجزء الذي يديره بشّار والذي كان يكتسب سلطات متزايدة مع مرور الوقت وليس مع كل القيادة السورية. فقد كان جنبلاط يصرّح بمناهضة سورية في العلن، ولكنّه يجتمع إلى خدّام وأصدقائه السوريين مراراً، مقارنة بالحريري الذي بحكم علاقاته الواسعة ومركزه كرئيس حكومة كانت مناهضته خافتة ويلتقي ببشّار والآخرين مراراً.

لقد شعر الحريري بالخطر منذ أصبح إميل لحود رئيساً للجمهورية بدعم قوي من بشّار عام 1998، وبعدما عرف الحريري – أكثر من جنبلاط – أنّ الرباعي السوري لم يعد نافذاً في الشؤون اللبنانية كما في السابق، وبعدما حصلت تغييرات في جهاز الأمن السوري في لبنان في نهاية 2002 واستبدل غازي كنعان برستم غزالة. فعاد كنعان الذي كان مقرّباً من الحريري إلى دمشق. ثم برزت الهوة بين استراتيجية سورية الإقليمية والحريري المنفتح على النيوليبرالية والحكومتين الأميركية والفرنسية والسعودية. وغاب التفاهم بين لحود الخارج من صفوف

الجيش، والحريري رجل الأعمال، على ملفات خصخصة المرافق العامة وأوجه الإنفاق العام، وتشنّجت علاقة الحريري بـ«حزب الله» خاصة تحفظاته عن نشاط المقاومة جنوباً.

أمّا ما قصم ظهر الجمل فهو طغيان ملف العراق في العلاقات السورية-الأميركية رغم إبداء دمشق الرغبة في التعاون مع واشنطن بدءاً من حربها ضد الإرهاب، وحتى استعداد سورية للعودة إلى المفاوضات مع إسرائيل.

عدم تعاون سورية بالنسبة لتحضيرات أميركا لغزو العراق، دفع الأمور نحو الأسوأ. إذ إنّ الولايات المتحدة باتت تنتقد كل يوم تقريباً «الاحتلال السوري للبنان»، وفي كانون الأول 2003 وقّع بوش على «قانون محاسبة سورية واستعادة سيادة لبنان»، وواصلت واشنطن مطالبتها لسورية «بوقف دعمها لتنظيمات مسلّحة في فلسطين ولبنان والعراق، ووقف تدخّلها في شؤون لبنان»، وإلا فإنّ واشنطن ستفرض عقوبات اقتصادية على سورية. وكانت الولايات المتحدة تهاجم علاقة دمشق بطهران وتعلن أنّها أصيبت بخيبة من سورية، بعدما كانت تعوّل في مباركتها للإدارة السورية للبنان على انقلاب دمشق على «حزب الله» ونزع سلاحه، وأنّ هذا اليوم قد استحق بنظر واشنطن وبات على سورية التنفيذ.

وهكذا بعدما كانت ادارة سورية للبنان موضع رضى وتقدير واشنطن انقلب الوضع رأساً على عقب.

ثم جاء دور فرنسا في قلب الأوراق على بشّار وإحداث تحول كبير أنهى الشراكة الاستراتيجية التي كانت باريس قد وقّعتها مع دمشق عام 1996 وسمحت باحترام الدور الفرنسي ومصالح فرنسا في بيروت والمشرق، مقابل دعم فرنسا لسورية في الاقتصاد وفي مسائل اقليمية والصراع العربي الإسرائيلي. وساعدت هذه الشراكة سورية في تحسين علاقاتها مع الدول الأروروبية برعاية فرنسا التي تجاوبت مع شهر العسل السوري الفرنسي بخطوات إيجابية. وفي 1998، استقبل جاك شيراك حافظ الأسد في باريس بحفاوة، وكانت أول زيارة دولية قام بها بشّار هي إلى باريس عام 1999 حيث أقام له شيراك حفل استقبال دولة رفيع في قصر الإليزيه وهو يعلم أنّه سيخلف والده في الحكم. وسامحت فرنسا الديون السورية ودعمت بقوّة مفاوضات سورية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي، في وقت كان شيراك – مثل بشّار – معارضاً شديداً للغزو الأميركي للعراق. وكان شيراك الزعيم الغربي الوحيد الذي شارك في مأتم حافظ الأسد في حزيران 2000.

وقبل الغزو الأميركي للعراق في آذار 2003، عملت باريس ودمشق كثنائي ديبلوماسي

في أروقة الأمم المتحدة، وألقى وزير الخارجية الفرنسي دومينيك دوفيلبان خطاباً نارياً صاعقاً وغير مسبوق في مجلس الأمن يوم 14 شباط ضد الولايات المتحدة، ما دفع العلاقات بين باريس وواشنطن إلى الحضيض. وكان شيراك يمتدح سياسة سورية في لبنان ودعم وجودها هناك بشكل رسمي إلى أن يتبلور حل سلمي في المنطقة. وقدّمت الحكومة الفرنسية الكثير من العون والاستشارة والدعم التقني لسورية في العامين الأولين من عهد بشّار ليقوم بإصلاحات إدارية وقضائية ومالية واقتصادية، إلى درجة أنّ فرنسا واكبت خطوات بشّار في ملاقاة ربيع دمشق اصلاحات سياسية.

وكانت سورية تتموضع في علاقاتها الجيدة مع باريس التي تخفّف من العداء الأميركي، وأجرت تعديلات في سياستها النقدية لصالح الأورو وأصبحت اللغة الفرنسية إلزامية في المدارس السورية كما جرى تعديل المنهاج الدراسي. إلا أنّ الأيام أثبتت أنّ الحرس القديم كان لا يزال فعالاً في دمشق وليس ضرورياً لصالح فرنسا. إذ عرقل ذلك الحرس الخطوات الإصلاحية السياسية التي قام بها بشّار بمساعدة فرنسا ومواكبة شيراك وانتزع مشروع غاز ضخم كانت فرنسا تسعى إليه وقدّمه لأميركا وشركات غربية أخرى، ما أثار غضب شيراك والحكومة الفرنسية.

لقد كان مستغرباً في أروقة الإليزيه أن تُقدم سورية على منح أكبر مشروع غاز في تاريخها لكونسرتيوم ضم شركات أميركية وكندية وبريطانية (أوكسيدنتال وبتروفاك وبترو كندا)، في وقت كان شيراك يقوم شخصياً بالتسويق لشركة توتال الفرنسية للفوز بالعقد، وفي وقت كان الكونغرس الأميركي يصدر «قانون محاسبة سورية». ولم تفهم باريس كيف تتعامل سورية مع أصدقائها الفرنسيين بهذه الطريقة وتكافأ أميركا على عدائها. ثمّة شيء كان في طور الكسر في شهر العسل الفرنسي–السوري.

وإذ كان عبدالحليم خدّام رسول سورية إلى فرنسا لترطيب الأجواء، أعطت زيارته لباريس في نيسان 2004 نتيجة معاكسة لا تخدم بشّار. فقد كان خدّام متحالفاً مع الحريري ولا يخفي طموحاته الرئاسية في سورية ويسعى مع قيادات سورية أخرى إلى نزعها من حلفها مع إيران و«حزب الله» وتقريبها من المحور الأميركي–السعودي. وبدلاً من التصالح، فقد تحدّث خدّام مع شيراك والحكومة الفرنسية بأسلوب مغاير لما يتمنّاه بشّار، مفنّداً موقف باريس من عقد الغاز الذي قضت مصلحة سورية منحه للكونسرتيوم الأنغلوسكسوني، ثم أخذ يلوم فرنسا لغيابها عن العملية التفاوضية مع إسرائيل، وزاد الطين بلّة صراحته غير

المعهودة في الديبلوماسية الفرنسية أمام شيراك أنّ أسلوب الرئيس الفرنسي الأبوي مع بشّار لن يدفع سورية إلى التغيير، وأنّ «إملاءات باريس وبروكسيل (أي الاتحاد الأوروبي) لإحداث الإصلاح في سورية لا يكفي». وكانت النتيجة أنّ الرابط العاطفي الذي ربط شيراك ببشّار قد ضعف جداً خاصة وأنّ شيراك كان يتلقى ضغوطاً ودية من رفيق الحريري الذي كان يحثّه على تصليب النبرة مع بشّار[1].

جاءت هذه التطورات (ملفا الغاز السوري ولبنان) على خلفية استمرار الخصام الفرنسي الأميركي. فقد مضت شهور قاسية في العلاقات بين العملاقين، لم تخفّ حدّتها إلا بعد لقاء جاف لبضعة ساعات بين بوش الإبن والرئيس شيراك على هامش قمّة الدول الثمانية في حزيران 2003. وجاء هذا اللقاء بعد سقوط بغداد بأيدي الأميركيين. وكان شيراك يعاني من عدّة ضغوط لتحسين الأجواء مع واشنطن وتخفيف حنق بوش – من مستشاريه ومن جهات سياسية فرنسية ومن لوبي تجاري فرنسي – إضافة إلى أهمية عمل شيء ما لصديقه رفيق الحريري في مواجهة ذلك الجزء من القيادة السورية الذي يديره بشّار، ومواجهة لحود الذي يدعمه بشّار. ولم يكن شيراك بصدد اتخاذ وجهة مصيرية، إلا أنّ النتيجة كانت انقلاباً كبيراً جداً في السياسة الفرنسية تجاه سورية. فهو وبشكل عفوي قبل لقائه ببوش طلب إلى مستشاريه ومنهم سفير باريس في واشنطن جان دافيد ليفيت: «حضّروا لي شيئاً ما ديبلوماسياً كفيلاً بتهدئة هذا السافل» (أي بوش). فكانت فكرة الضغط لإخراج سورية من لبنان. واثناء اللقاء راقت الفكرة لبوش وزاد عليها طلباً إسرائيلياً هو نزع سلاح «حزب الله»[2].

ووراء الكواليس، أخذت باريس وواشنطن تعقدان سلسلة تفاهمات أهمها أن تسير باريس في مشاريع أميركا مقابل أن تعترف لها بدور حيوي في سورية ولبنان، وتساندها في الضغط على دمشق لتحقيق هذا الهدف. وانطلقت سلسلة اتصالات لاستصدار قرار عن مجلس الأمن يحرّر لبنان نهائياً من الوصاية السورية، فتلقّن فرنسا بشّار درساً لا ينساه. في البدء ظنّ الأميركيون أنّ في الأمر لعبة من ألاعيب الفرنسيين التي خبروها، ولكن بعد سلسلة من الاجتماعات بين مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس ومستشاري شيراك وبعدما اتفق الطرفان على مضمون مشروع القرار، تأكّد بوش الإبن من نوايا باريس وأنها فرصة لضم فرنسا إلى

(1) Richard Labévière, Talal El-Atrache, Alain Chouet, *Quand la Syrie s'éveillera...*, Paris, Librairie Académique Perrin, 2011, p. 165.

(2) Richard Labévière, pp. 163-164.

الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط بعد احتلالها للعراق. وكانت واشنطن متشوّقة لمعاقبة سورية التي وقفت ضد غزوها للعراق ودعمت المقاومة العراقية، فكان التحالف المستجد مع فرنسا ضد سورية وولادة القرار 1559 أفضل بكثير من «قانون محاسبة سورية» الذي أصدره الكونغرس الأميركي.

وتم صياغة مشروع القرار 1559 في نهاية تموز 2004 في قصر رفيق الحريري في جزيرة سردينيا الإيطالية وبحضور فرنسي وشخصيات سياسية لبنانية[3]. وإذ رفض المجتمعون صياغة أميركية تذكر سورية بالاسم في نص مشروع القرار، إلا أنّ الهدف الأخير من هذا القرار لم يكن فقط خروج سورية من لبنان، بل توقعات أنّ هذا الخروج سيؤدي إلى سقوط نظام بشّار الأسد. وكان منحى تدويل الملف اللبناني كابوساً كبيراً لدمشق التي مارست دور الوصي على لبنان منذ اتفاق الطائف 1989 وجعلته مدماك سياستها الإقليمية. ولم تكن أهداف الحريري تتجاوز وقف التجديد للحود والحفاظ على مصالحه المالية ومستقبله السياسي في لبنان، ولكن لعبة الأمم اقتضت أبعاداً أكبر بكثير، ودخول دول لديها مطامع وتسديد حسابات أوسع.

وهكذا في صيف 2004 اتحدّ موقفا واشنطن وباريس ضدّ بشار واختارا لبنان، نقطة ضعف سورية، ساحة للمواجهة. وأهملت سورية التحذيرات الفرنسية-الأميركية من مغبّة التجديد للرئيس إميل لحود. ولم يكن ثمّة إجماع على التجديد في دمشق بين فريق بشّار والحرس القديم، لا بل إنّ ترجيح كفّة التجديد للحود الذي رغبه بشّار جاء على خلفية رغبة البعض في دمشق بإزاحة بشّار وعدم الاعتراف بخلافته لوالده في الرئاسة. وإذ جدّد البرلمان اللبناني للحود، جاء الردّ الدولي في 3 أيلول 2004، عندما رعت الولايات المتحدة وفرنسا، بدعم الرئيس المصري حسني مبارك والملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز، قرار مجلس الأمن رقم 1559 الذي دعا إلى انسحاب كل القوى الأجنبية من لبنان ونزع سلاح الميليشيات. وامتنعت روسيا والصين ودول أخرى عن التصويت دون أن تستعمل حق الفيتو.

واستقال الحريري من منصبه في 20 تشرين الأول 2004، واتّهمه حلفاء سورية في لبنان بأنّه كان وراء القرار 1559 وأنّه شارك في إعداد نصه. وتجنّب الحريري قدر الإمكان المشاركة العلنية في المعارضة. أمّا جنبلاط فقد صعّد في موقفه من سورية والحكم اللبناني وبدأ سلسلة اتصالات إقليمية ودولية وسافر إلى أوروبا في 3 كانون الأول حيث استقبله شيراك في باريس.

(3) Richard Labévière, p. 166.

وردّاً على هذه التطورات رفض بشّار مقولة إنّ سورية قد هيمنت على لبنان، وأكّد أنّ أهداف سورية في لبنان جاءت من منطلق قومي عربي لمساعدة اللبنانيين. ففي كلمة أمام مؤتمر المغتربين السوريين في تشرين الأول 2004 لخّص وجهة نظره حيث قال:

«لماذا وافقت نفس الدول ونفس الأشخاص على التمديد عام 1995 بينما هم يعارضونه فى 2004؟... تحدثوا عن الحرص على لبنان وأنّ كل ما يحصل هو حرص على لبنان. والسؤال الذى يطرح نفسه: ماذا قدمت كل هذه القوى للبنان خلال العقود الماضية عندما كان يمر بأزمات؟ فى عام 1975 إحدى الدول قدمت بواخر للمسيحيين لكي يهاجروا من لبنان... هذا ماقدموه. وبالتالى يحق لنا أن نتساءل أين كان كل هذا الحرص فى بدايات الحرب الأهلية عندما دخلت سورية فى عام 1976 لإنقاذ المسيحيين اللبنانيين فى الوقت الذي كانوا فيه يذبحون، وكانت المذبحة أو المجزرة على وشك أن تنتهى خلال أسبوعين باسم إصلاح النظام السياسى والعدالة والاشتراكية والتقدمية؟ أين كانوا فى ذلك الوقت؟ تخيّلوا كيف كان إصلاح النظام السياسي يتطلّب ذبح نصف المجتمع.. وفي ذلك الوقت طُلب من الرئيس حافظ الأسد أن يؤجّل دخول أو استكمال دخول القوات السورية إلى لبنان لمدة اسبوعين فقط كي تتم المهمة وطبعاً رفض. أين كانوا فى عام 1982 خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عندما كان الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين يُقتلون؟ خسرت سورية في ذلك الوقت خلال أسابيع قليلة الآلاف من الشهداء في أسابيع وليس في أشهر. كانوا ربما يستنكرون من البعيد و البعض من الأخوة اللبنانيين من نمور اليوم كان يرش الرز على الاسرائيليين. أين كانوا فترة الاحتلال الإسرائيلي من عام 1978 حتى إنسحاب إسرائيل من معظم الاراضى اللبنانية فى عام 2000؟ لم يكونوا موجودين. فجأة ظهر الحرص على لبنان وعلى استقلاليته وعلى الديمقراطية وعلى كل شيء آخر».

في مطلع 2005 بدأ الحريري تموضعاً مناهضاً لسورية في تكتّل معارض شمل «تيار المستقبل» الذي يقوده هو و«الحزب التقدمي الاشتراكي» الذي يقوده جنبلاط ولقاء قرنة شهوان الذي يضم شخصيات نيابية وسياسية مارونية و«التيار الوطني الحر» الذي يقوده ميشال عون. وعقد هذا التكتّل اجتماعاً في أوتيل بريستول في بيروت. وكانت مساندة الحريري لهذا التكتّل، بما يمثله من قوّة مالية وسياسية على الأرض وما يتمتع به من علاقات إقليمية ودولية، إشارة إلى إنقلاب لبناني ضد بشّار والرئيس لحود. وكان الحريري يحضّر للانتخابات النيابية 2005 وأعلن أنّ هدفه «خروج القوات السورية وتحقيق استقلال لبنان»، ووقف إلى

جانب القرار 1559. فسيطر على المناخ اللبناني في بداية شباط 2005 جو استقطاب عنيف بين حلفاء الحريري وحلفاء سورية في لبنان. وفي 2 شباط 2005، أصدر لقاء بريستول الثالث بياناً يطالب بخروج القوات السورية واستخباراتها من لبنان. وفي ظهيرة 14 شباط قطعت محطات التلفزة برامجها لتبث خبر وقوع انفجار لدى مرور موكب الحريري ما أدّى إلى مصرعه.

لم تمضِ دقائق على اغتيال الحريري حتى تدفّق شلال في وسائل الإعلام والمواقف المحلية والعربية والعالمية يتّهم سورية بالجريمة ويقدّم الحريري كـ«معارض شرس» لسورية. وفي نفس اليوم اتهمت الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الغربية سورية بالوقوف وراء الاغتيال قبل بدء التحقيق. وردّت سورية أنّ الحريري كان حليفاً قوياً لها وأنّ الاغتيال يُستعمل ذريعة للضغط على سورية وأنّ سورية لا علاقة لها باغتياله وهي أكثر من يخسر. وفعلاً فإنّ خلفية الواقع الإقليمي أكّدت أنّ كل شيء تقريباً كان يتجّه لضرب سورية بدءاً من العراق ولبنان وإيران وملفات دولية أخرى، وأنّ فقط سذاجة مطلقة يمكن أن تدفع سورية إلى التهوّر في إغراق لبنان في فوضى وتدمير منظومتها الإقليمية.

وكان الصحافي سمير قصير قد وجّه نداءً إلى الحريري في جريدة النهار يوم 4 شباط 2005 ليعلن نفسه رئيساً للمعارضة اللبنانية، غير أنّ الحريري صرّح للصحافي الفرنسي فردريك دومون، في نفس اليوم، أنّه يفضّل أن يبقى خياراً بديلاً كرئيس للحكومة اللبنانية لدى دمشق وأضاف الحريري: «لا تنسَ أبداً أنّي قومي عربي وسأبقى قومياً عربياً مهما حصل. ولن أسمح أبداً أن يهان السوريون هنا في لبنان أو في مكان آخر. صحيح أنّ بيننا خلافات ولكننا سنجد دوماً حلاً سياسياً لمشاكلنا»[4].

بعد ثلاثة أسابيع من الفوضى وتداعيات اغتيال الحريري، ألقى بشّار خطاباً أمام مجلس الشعب في 5 آذار 2005، معلناً انسحاب الجيش السوري من لبنان[5]. ودعا السيّد حسن نصرالله أمين عام «حزب الله»، حليف سورية وإيران، إلى تظاهرة لشكر سورية تحت شعار «الوفاء لسورية» خرجت يوم 8 آذار. فردّ مناهضو سورية بتظاهرة في 14 آذار في ساحة الشهداء، بشعارات غير مسبوقة بعدائها لسورية ونظامها. وخاطب جنبلاط التظاهرة بلغة غير معهودة في العلاقات مع دمشق ووجّه إلى بشّار عبارات وأوصافاً قاسية جدّاً حيث قال:

(4) Richard Labévière, p. 171.
(5) النص الكامل لخطاب بشّار الأسد عن الوكالة الوطنية للاعلام، وزارة الاعلام، الجمهورية اللبنانية، 5 آذار 2005.

«جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق، يا طاغية الشام، ورفاقك وحلفائك، نحن لسنا قلّة عابرة، نحن لسنا أكثرية وهمية. أنت قلّة عابرة مجرمة حاقدة، هم قداسة وهمية، ولا قداسة ولا قدسية إلا للوطن، الوطن لبنان. وجئنا لنقول إنه إذا كان النسيان مستحيلاً إلا أن التسامح مستحيل ومستحيل ومستحيل... هل تذكر يا أبا بهاء (رفيق الحريري) في يومك منذ عام؟ هل تذكر ماذا قالت بيروت، تذكّر وتذكروا، قالت بيروت، نعم، بيروت قالت: يا بيروت بدنا التار من لحود ومن بشار! ويا حاكم دمشق أنت العبد المأمور ونحن الأحرار أنت لست أكثر من أقلية مجرمة عدائية.. جئنا لنقول لك يا حاكم دمشق يا طاغية الشام... بدنا التار من لحود ومن بشار..»[6].

أحدثت تظاهرات 8 و14 آذار انشقاقاً لبنانياً عميقاً، وخلال أسابيع انسحب الجيش السوري وأجهزة الأمن السورية من لبنان، لتنطلق حرب باردة بين لبنان وسورية. وجرت انتخابات برلمانية في 2005 لم تختلف عن سابقاتها في استعمال المال السياسي والاستقطاب الطائفي المريض، وأسفرت الانتخابات عن فوز كتلة سعد الحريري، ابن رفيق الحريري، وحلفائه بأغلبية المقاعد. وتشكّلت حكومة برئاسة فؤاد السنيورة.

في تلك الأثناء تصاعدت مسألة رفع سيف المحكمة الدولية بشأن ملف اغتيال الحريري على سورية وانقلب شيراك إلى عدو لسورية، وسحبت واشنطن سفيرها في دمشق، كما توقّفت معظم الدول الأوروبية عن تبادل الزيارات الرسمية مع سورية. وكشف الموقف الفرنسي تفاهمات بين باريس وواشنطن على أنّ فرنسا ستستعيد نفوذها الاقتصادي والثقافي في لبنان وسورية، لقاء سيرها في الاستراتيجية الأميركية في المنطقة والعالم.

وجود الجيش الأميركي على حدود سورية الشرقية بعد احتلال العراق زاد من المخاوف. حتى أنّ بشار ظنّ أنّ بلاده كانت الهدف التالي للغزو الأميركي كما صرّح في 27 شباط 2006. وكثُرت التوقعات أنّ سورية ستشهد انقلاباً عسكرياً أو أنّ النظام سينهار من الداخل. وفي مطلع 2006 كرّرت كونداليزا رايس الإملاءات الأميركية على سورية (وقف تسليح «حزب الله»، التوقف عن دعم التنظيمات الفلسطينية والتدخّل في العراق، قطع العلاقات مع إيران، الامتناع عن السعي لأسلحة الدمار الشامل...).

إعتبرت سورية أنّ لبنان أصبح مصدر خطر على أمنها القومي ومركز تآمر إسرائيلي-غربي-

(6) الأخبار، 25 نيسان 2007.

أميركي غير مسبوق. فلم ترتح دمشق لحكومة السنيورة وتجمّع 14 آذار، وتعاملت بجدية مع إحتمال تقارب لبنان مع إسرائيل وخاصة في ظل النفوذ الغربي والأميركي الهائل في لبنان، وإختراق المخابرات الإسرائيلية وحليفاتها لبيروت. هذه الأجواء رافقت الحرب الإسرائيلية في تموز 2006 التي هدفت إلى ضرب «حزب الله» في لبنان وإكمال الطوق على سورية. وإذ برز نفوذ واشنطن على الساحة اللبنانية بشكل غير مسبوق، وقد سيطر فريق 14 آذار على أغلبية مقاليد السلطة، ارتدّ هذا الفريق بعد خروج سورية على حلفاء سورية اللبنانيين:

في أيلول 2005، اعتقال قوى الأمن رؤوساء الأجهزة الأمنية جميل السيّد وريمون عازار ومصطفى حمدان وعلي الحاج.

محاولة إكمال مشوار قلب المنظومة المتحالفة مع سورية إلى خاتمته، فضغطت قوى 14 آذار بشكل يومي على إميل لحود بحملة «فلّ» ليستقيل وليصير انتخاب رئيس آخر من معسكرها. فرفض لحود التنحي. وزاد الضغط لنزع سلاح «حزب الله»، حليف سورية الأقوى في لبنان. وإذ لم يفلح الضغط، غزت إسرائيل لبنان في تموز 2006 لتحقيق هذا الأمر.

بعد حرب تموز 2006 (راجع الفصل التاسع من هذا الكتاب) واشتداد الأزمة اللبنانية خلال العام 2007 بين 8 و14 آذار[7]، حصلت أمور كثيرة لها صلة بالحلقة الفرنسية كان لها عائد إيجابي على سورية. فقد غادر شيراك قصر الإليزيه وفاز نيكولا سركوزي الذي لا تربطه بالحريري علاقات مميّزة كسلفه – في الانتخابات الفرنسية في ايار 2007، وانعقد مؤتمر القمة العربية في دمشق يومي 29 و30 آذار 2008، ونجحت سورية في أزاحة الغيوم الإقليمية مع السعودية وغيرها بمساعدة قطر، وجدّدت مفاوضات السلام مع اسرائيل برعاية تركية، وأعادت المياه إلى مجاريها مع حكومة السنيورة إلى حدّ ما.

وكانت الساحة اللبنانية ما تزال تواجه تداعيات المواجهات المحلية وتبعات حرب تموز، فقد وقع ما يشبه «ميني حرب أهلية» في 7 أيار 2008 أدّت إلى مؤتمر الدوحة اللبناني وانتخاب ميشال سلميان رئيساً للجمهورية في 25 أيار.

هذه التطورات ذوّبت الجليد بين باريس ودمشق بعد أربع سنوات من الخصام، ومن إصدار القرار 1559. وشهد العالم قمّة رباعية في 12 تموز 2008 جمعت بشّار وميشال سليمان

(7) راجع الفصل 27 من كتاب المؤلف، **تاريخ سورية المعاصر**، دار النهار، 2011.

والرئيس سركوزي وأمير قطر في باريس[8]. وافتتح شهر عسل سوري فرنسي جديد، أعاد أجواءً حميمة وقديمة. ففي اليوم التالي شارك بشّار في قمّة الاتحاد من أجل المتوسط في باريس وفي العيد الوطني الفرنسي في 14 تموز، كان بشّار ضيف الشرف على منّصة الشانزيلزيه يشاهد العرض العسكري إلى جانب سركوزي. وما هي إلا أسابيع حتى جاء سركوزي في أيلول 2008 على رأس وفد فرنسي إلى دمشق لقمّة ثنائية مع بشار، تلاها قمّة رباعية ضمّت سورية وتركيا وقطر وفرنسا. وبعد ذلك تشعّبت العلاقات السورية الفرنسية وشهد عام 2009 نهضة في العلاقات الثنائية الديبلوماسية والاقتصادية وزار بشّار باريس مجدّداً في تشرين الثاني 2009 لتنشيط العلاقات التجارية والتشاور في الاستقرار الإقليمي، وملفات كثيرة امتدت من لبنان إلى الوضع العراقي والقضية الفلسطينية. وغني عن القول إنّ علاقات سورية بالسعودية وخاصة بالملك عبدالله، شهدت تحسّناً كبيراً واعتبر العاهل السعودي بشّار ابناً له وكثر الحديث عن رعاية سعودية سورية (سين سين) للأزمة اللبنانية المتفجّرة وصولاً إلى تفاهم بين رئيس الحكومة سعد الحريري ودمشق.

ورغم أنّ تباعداً قد حصل مع سقوط حكومة سعد الحريري في مطلع 2010، فإنّ الموقف السعودي تترواح بين الجفاء والصداقة حتى بعد اندلاع ثورة سورية في آذار 2011، والموقف الفرنسي لم ينقلب إلا بعد أشهر من اندلاع العنف في سورية في صيف 2011.

الساحة السورية

طيلة العقد الأول من عهد بشّار كان الهم الأول لسورية هو أزمتها المعيشية-الاقتصادية إضافة إلى أحداث المنطقة وجو الحصار الضاغط عليها. كما أنّ ذهاب بوش الإبن ومجيء أوباما عام 2009 لم يخفّف لهجة التهديد الأميركي والإسرائيلي لسورية- ما أعاد خطاب سورية المُحاصرة بقوة إلى أذهان السوريين الذين نظروا بشذر إلى دعوات معارضين خارجيين لإسقاط نظام وطني يتمتّع بشعبية، ويواجه إسرائيل والغرب. وميّزت معارضة الداخل نفسها عن معارضات خارجية تأسّست بدعم واحتضان جهات عربية وفرنسية وفي ظل إدارة أميركية معادية لسورية، في فترة غزت فيها إسرائيل لبنان (2006) وغزّة (2008) واحتلت

(8) Richard Labévière, Talal El-Atrache, Alain Chouet, *Quand la Syrie s'éveillera...*, Paris, Librairie Académique Perrin, 2011, pp. 20-21.

أميركا العراق (2003) وأقامت نظاماً معادياً لسورية في بيروت (2005) ووجّهت أصابع اتهام إلى سورية باغتيال الحريري.

وعندما انطلقت الانتفاضات العربية في تونس في تشرين الأول 2010 وفي مصر في كانون الثاني 2011، وخرج بن علي ومبارك من الحكم في البلدين، كان بشّار مطمئناً إلى وضع بلده حتى قبل أسابيع من انطلاق التظاهرات جنوب البلاد. وكانت قناعته واضحة في مقابلة مع «وال ستريت جورنال» الأميركية في كانون الثاني 2011 [9]:

سألته وال ستريت إذا كان ما حصل في تونس ومصر يمكن أن يصيب سورية، فأجاب: «إذا أردت أن تجري مقارنة بين ما يجري في مصر وسورية فعليك أن تنظر من زاوية مختلفة.. لماذا سورية مستقرة على الرغم من أن لدينا ظروفاً أكثر صعوبة؟ مصر مدعومة مالياً من الولايات المتحدة بينما نحن تحت الحظر الذي تفرضه أغلبية دول العالم.. لدينا نمو على الرغم من أننا لا نملك الكثير من الاحتياجات الأساسية للناس.. وعلى الرغم من كل هذا لا تجد الناس يخرجون في انتفاضة.. لذلك فالأمر لا يتعلق فقط بالاحتياجات وليس فقط بالإصلاح ولكنه متعلق بالعقيدة والمعتقدات والقضية.. هناك فرق بين أن تكون لديك قضية وبين أن يكون هناك فراغ». ثم سألته عن مضمون أي حوار وطني سوري وما يجري في سورية، فأجاب: «دعونا نقول إن الأولوية يجب أن تستند إلى عاملين: العامل الأول حيث يمكنك التحرك على نحو أسرع، والعامل الثاني هو الأكثر إلحاحاً بالنسبة للشعب. عندما أصبحتُ رئيساً كان الاقتصاد هو الأمر الأكثر إلحاحاً لأنك أينما كنت تذهب فهناك فقر والوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم... بعد أحداث 11 أيلول، أي بعد أن أصبحتُ رئيساً لسورية بسنة واحدة، كان غزو أفغانستان وبعدها غزو العراق ثم الفوضى والتطرّف الذي نتج بسبب هذه السياسة الخاطئة، وأصبحَت أولى أولوياتي الاستقرار حتى قبل الغذاء. ولذلك أنت تغير الأولويات وفق الظروف، وهكذا يصبح الاستقرار أولاً: كيف تستطيع أن تجعل بلدك مستقراً؟ كيف تستطيع أن تمنع مجتمعك من التطرف؟ كيف تستطيع محاربة الإرهاب لأن لديك خلايا نائمة في كل مكان في هذه المنطقة؟ ثانياً: الاقتصاد، هذه هي الأولوية الملحّة الثانية. وبعد ذلك، ثالثاً: يمكن أن يصبح لدينا كل شيء آخر. وهكذا، الإصلاح في السياسة مهم ولكنه ليس هاماً

(9) *The Wall Street Journal*, «Interview with Syrian President Bashar al-Assad», January 31, 2011.

وملحاً بقدر أن الناس يستيقظون كل يوم ويريدون أن يأكلوا، أن يتمتعوا بصحة جيدة، أن يرسلوا أولادهم لمدارس جيدة، هذا هو الذي يريدونه. أنا أريد أن أشعر بالطمأنينة في بلدي، هذا هو هدفي».

«حرب السنتين» السورية

تراكمت المؤشرات منذ بداية عهد بشّار تجاه مسعى دولي لإعادة سورية ساحة للصراع، حتى نجحت هذه المساعي منذ 15 آذار 2011، الذي يعتبر اليوم الأول لانفجار الأزمة السورية. فقد انطلقت تظاهرات في مناطق عدّة وكان مطلب المتظاهرين إصلاحات من هنا وهناك، تحوّل خلال أسابيع إلى شعار «إسقاط النظام» وإنهاء حكم البعث. وأخذت قنوات فضائية كالجزيرة والعربية تذكي نار الأزمة، ودعا الشيخ يوسف القرضاوي من قطر يوم 25 آذار السوريين إلى الثورة. وإذ تحوّلت التظاهرات إلى أعمال عنف وعصيان، انتشرت قوى الأمن في عدد من المناطق وبدأت خطوط مواجهة عسكرية واسعة في البلاد فاجأت الكثيرين باستعداداتها وعمقها خاصة منذ صيف 2011.

بلغ عدد المسلّحين الآلاف جلّهم من «حركة الأخوان» المعارضة لدولة البعث منذ عقود، وبعضهم من العسكريين المنشقين ومن حركات صغرى ومرتزقة عبروا الحدود من العراق وتركيا ولبنان والأردن. وجاء تمويلهم وتدريبهم وتسليحهم من دول عدّة. اتصفت هذه الجماعات المسلّحة بتنوّعها وانعدام وحدة الرؤية والأهداف لدى قياداتها، في حين أعلنت الحكومة السورية أنّ الدولة تميّز بين الحق المشروع للشعب بالتظاهر والإصلاح، وأولئك الذين يخوضون معارك ضد القوى النظامية والذين اعتبرتهم الحكومة عصاة و«جماعات إرهابية مسلّحة».

وخلال شهور من الأزمة تبلورت المواقف ووقف الغرب ضد الدولة السورية وساهمت دول عربية في إذكاء نار الحرب، جاء الدعم للجماعات المسلّحة من تركيا وفرنسا والولايات المتحدة وقطر والسعودية وأطراف لبنانية. ووقف إلى جانب الدولة السورية بشكل رئيسي إيران والصين وروسيا وبعض الأطراف اللبنانية أيضاً.

وكان العرب المحافظون قد سيطروا على جامعة الدول العربية ورئاستها وأمانتها العامة، فدفعوا عبر الجامعة إلى وضع دولي مماثل لمسار ليبيا في صيف 2011، والتي تعرّضت لحرب أهلية مدمّرة ولغزو قوات الناتو بدعوة من العرب المحافظين وبمساعدتهم العسكرية. ولئن لم

يسر الوضع الدولي مع سيناريو ليبيا في حال سورية، لجأ هؤلاء العرب وتركيا إلى تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية وفي منظمة المؤتمر الإسلامي التي يرأسها التركي أكمل الدين إحسان أوغلو، وعملوا على تهيئة الأجواء للحصول على شرعية دولية للجماعات السورية المعارضة في الخارج والتي تموضعت في «المجلس الوطني السوري» ثم في «الائتلاف الوطني السوري».

وإذ فشل التحريض على عمل عسكري كبير ضد سورية، وافق التكتّل العربي على إرسال بعثة مراقبين عربية في كانون الأول 2011. ولكن الدول العربية المعادية لسورية كما الجماعات المعارضة في الخارج والجماعات المسلّحة في الداخل، عملت ما بوسعها لإفشال البعثة طالما أنّها لم تساعد في إسقاط النظام. ثم تمّت تسمية كوفي أنان، أمين عام الأمم المتحدة السابق، مبعوثاً مشتركاً للجامعة العربية والأمم المتحدة فواجه نفس السلبية من الدول العربية والجماعات السورية المعارضة، فاستقال. ذلك أنّ أي اتجاه نحو حل ديبلوماسي لا يؤدي إلى إسقاط الدولة السورية بالقوة كان مرفوضاً.

كان الحراك الشعبي السوري بطيئاً وصغيراً ومحقاً بشعاراته في آذار 2011. ولكن تقارير غربية عزت فشله في استعادة سيناريو القاهرة وتونس في دمشق، إلى أنّ بشّار تمتّع بشعبية في بلده بعكس بن علي في تونس ومبارك في مصر، وأنّ في سورية نظاماً أمنياً قوياً وأنّ سورية تشكّل حالة خاصة لما فيها من تنوّع ديني وعرقي ولموقعها الجغرافي بحدود مع العراق ولبنان وإسرائيل، حيث يسهل إشعال حرب إقليمية واسعة لا يمكن لأميركا وغيرها ضبطها.

تظاهرات وإصلاح

في 3 شباط 2011، تناقلت شبكات التواصل الإجتماعي دعوة إلى «يوم غضب» في سورية حدّد في 4 و5 شباط. ولكن تظاهرات كبرى لم تنطلق باستثناء تظاهرة في مدينة الحسكة البعيدة في الشمال الشرقي، فرّقتها قوى الأمن. ثم خرجت تظاهرة أخرى في أواخر شباط أمام السفارة الليبية في دمشق تندّد بالقذافي، فقمعتها قوى الأمن. ولكن موعد انتفاضة سورية بدأ في 6 آذار عندما اعتقل رجال الأمن شباناً في درعا رفعوا شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، وفي اليوم التالي أعلن 13 سجيناً سياسياً إضراباً عن الطعام احتجاجاً على «الاعتقال السياسي والظلم» في سورية وطالبوا بإطلاق الحقوق المدنية والسياسية. وفي 10 آذار أعلن عشرات الأكراد السوريين إضراباً تضامنياً. وخلال أيام وخاصة منذ 15 آذار أخذت التظاهرات تتزايد في مناطق عدّة من سورية، إحداها ضمّ 150 متظاهراً في دمشق ينادون «الثورة بدأت». وفي

16 آذار تجمّع مائتا شخص أمام وزارة الداخلية في دمشق يطالبون بإطلاق سجناء الرأي.

ثم قتل رجال الأمن متظاهرين في درعا التي أصبحت نقطة مركزية في الانتفاضة المتنامية، حيث كانت التظاهرات تخرج يوميّاً، ووصلت ذروتها يوم 25 آذار عندما خرج مائة ألف متظاهر وسقط منهم 20 قتيلاً. وفي ذلك اليوم خرجت تظاهرات في حمص وبانياس وحلب ودمشق واللاذقية، وبلغ مجموع القتلى 70، والمعتقلين بالآلاف.

عندما بدأ الحراك في سورية وخرجت أنباء عن مقتل وجرح العشرات في درعا، دان البيت الأبيض أعمال العنف ضدّ المتظاهرين. وفي الأسبوع الرابع من آذار اتّسعت التظاهرات والاشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين، وظهر السلاح فبدأت السلطات السورية تتحدث عن «مجموعات مسلحة تسعى للتخريب في سورية».

ورافق القمع تنازلات سياسية. ففي 27 آذار أعلنت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان أنّ السلطات السورية قررت رفع قانون الطوارئ الساري منذ 1963. وفي اليوم التالي خرجت تظاهرات مليونية في دمشق مؤيدة للدولة السورية، وقبل بشّار في نفس اليوم استقالة حكومة محمد ناجي العطري كجزء من خطوات تلاقي الانتفاضة الشعبية بإصلاحات. ولكن التظاهرات خرجت في 1 نيسان تطالب بالحرية وكان التحرّك الأكبر خارج دمشق، حيث انطلقت تظاهرات ضمّت المئات ثم الآلاف في الحسكة ودرعا ودير الزور وحماة. فتشجّع البعض في دمشق وانضم إلى تظاهرة نمت خلال ساعات إلى 1500 شخص، وهي ظاهرة لم تشهدها دمشق منذ العام 1980.

ثم خرجت يوم 18 حزيران مسيرات كبيرة نسبياً وأكثر جرأة في «جمعة الكرامة» شملت بانياس ودمشق والحسكة ودرعا ودير الزور وحماة، واجهتها قوى الأمن بقنابل مسيلة للدموع وخراطيم المياه والعصي، وأحياناً بالرصاص الحي، ما أسفر عن مقتل 6 أشخاص وجرح عدد أكبر. وبعد ذلك، لم يمضِ أسبوع إلا خرجت فيه تظاهرات شعبية لتنتهي كل يوم جمعة بمسيرات لها اسم معيّن وُقّتت مع خروج الناس من مساجد مركزية في وسط المدن.

أدّى الحراك الشعبي إلى تراجع الدولة، ففي 3 نيسان 2011 كلّف بشار عادل سفر تشكيل الحكومة السورية الجديدة، ثم منح بعد أيام مائتي ألف كردي الجنسية السورية وأعفى محافظ حمص من مهامه. وأقدمت الحكومة على سلسلة إصلاحات سياسية وتغييرات قانونية باتجاه الانفتاح، فطردت محافظ درعا المتهم بالفساد وخفضّت سني الخدمة العسكرية، والتزمت بخفض الضرائب وإطلاق السجناء السياسيين ورفع رواتب موظفي القطاع العام وزيادة

فرص العمل، ومنحت المزيد من الحريات الصحافية. ثم قدّمت الدولة تنازلات لصالح التيار الإسلامي فسمحت للمعلمات بارتداء النقاب وأقفلت الكازينو الوحيد في البلاد. وفي 14 نيسان، أصدر بشّار مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة وأعلن الإفراج عن كل الموقوفين بالأحداث الأخيرة ممّن لم يرتكبوا جرماً. ووقّع بشّار مرسوماً في 21 نيسان 2011 وضع نهاية لقانون الطوارىء وألغى محكمة أمن الدولة. وتواصلت التنازلات بعد ذلك ففي 31 أيار و1 حزيران أصدر بشّار عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة قبل 31 أيار، وقراراً بتشكيل هيئة للحوار مع المعارضة وتحديد برنامج زمني له. ولكن في اليوم التالي صدر بيان عن المعارضة يدعو «لإسقاط النظام السوري واستقالة بشار الأسد الفورية».

وفي حزيران كلّف بشار رياض حجاب بتشكيل حكومة سورية جديدة خلفاً لحكومة عادل سفر وشملت بعض وجوه معارضة الداخل كقدري جميل وعلي حيدر.

وحتى أيلول 2011 غاب تحرّك المعارضات والجماعات المسلّحة عن دمشق وحلب، وكان هذا مؤشراً لدعم سكان هاتين المدينتين للدولة. حتى أنّ ساحات المدينتين شهدت مهرجانات شعبية كبرى بلغ بعضها المليون دعماً لبشّار وللدولة السورية.

وفي 20 حزيران، تحدّث بشار عن مؤامرة تستهدف بلاده ونبّه الدول المعادية إلى أنّ «لا تطوير وإصلاح من دون استقرار». ولكنّه واصل خطوات تنازلية، ففي اليوم التالي أصدر مرسوماً بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل 20 حزيران. وفي 25 و26 تموز، أقرّت الحكومة مشروع قانون تأسيس الأحزاب وصيغة نهائية لمشروع قانون الانتخابات. وفي آب صدر مرسوم خاص بحرية الإعلام. وفي نهاية أيلول 2011 جدّد وليد المعلّم التزام سورية بالعمل على إجراء إصلاحات مبنية على الحوار. وأكّد بشّار مجدداً في تشرين الأول عزمه على الإصلاح وإنهاء المظاهر المسلحة، وأصدر قراراً بتشكيل لجنة وطنية لإعداد مشروع دستور جديد. ثم أصدر في 15 كانون الثاني 2012 مرسوماً رئاسياً يمنح عفواً عاماً عن الجرائم المرتكبة على خلفية الأحداث التي وقعت منذ 15 آذار 2011 حتى تاريخ صدور المرسوم.

وفي 12 شباط 2012 تسلّم بشار مسودّة مشروع دستور جديد يلغي النص المتعلّق بقيادة «حزب البعث» للدولة والوطن. وجرى استفتاء شعبي على مشروع الدستور وأعلن وزير الداخلية أن نسبة المشاركين بالاستفتاء بلغت 57 بالمئة ممن يحق لهم الاقتراع، وأنّ 89 بالمئة من هؤلاء وافقوا على هذا الدستور. ونُشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ليعتبر نافذاً. وحدّد بشار 7 أيار موعداً لإجراء انتخابات برلمانية في سورية، فاعتبرت الولايات المتحدة

تنظيم انتخابات بسورية وسط العنف «مثيراً للسخرية». وفي أيار أصدر بشّار عفواً عاماً عن العقوبات بقانوني خدمة العلم والعقوبات العسكرية وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتائج الرسمية للانتخابات. ثم صدر عفو عام في تشرين الأول 2012 عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ القرار.

عسكرة الأزمة

هذه الإصلاحات التي خرجت بوتيرة سريعة زمنياً قياساً إلى السنوات السابقة والتي مثّلت تراجعاً وتنازلاً غير مسبوق في تاريخ سورية ويلاقي أهداف المتظاهرين، لم تؤدّ إلى تهدئة الوضع بل أعطت نتيجة معاكسة، حيث فتحت شهية المعارضين – خاصة من الخارج – وداعميهم باعتبار أنّ الإصلاحات هي تنازل ودليل ضعف، ويجب دفع الحراك إلى نهايته لإسقاط النظام.

فكان الحراك يستمرّ ويتصاعد كلّما قدّمت الدولة التنازلات، وصولاً إلى المطالبة برحيل بشار. فأخذ المتظاهرون يهاجمون قوى الأمن ويحطّمون صور بشّار وحافظ الأسد ورموز الحكم. وأحياناً كان السلاح الفردي يظهر بأيدي المتظاهرين في درعا مثلاً منذ الأسبوع الثاني للتظاهرات. وربما كان عنصراً مندّساً قد أطلق نيران مسدّسه على الشرطة، فبدأت أعمال العنف في درعا يوم 25 نيسان 2011. وأخذت قوى الأمن تتدفّق إلى المدن الرئيسية في سورية وتقيم الحواجز بين المدن وعند الطرقات الاستراتيجية.

لم تكن الدولة السورية مستعدة لعسكرة الأزمة إذ كانت السلطات تستعمل مزيجاً من الإصلاح والتنازلات ومن القمع. ولكنّها أمام الأخطار الداهمة بعد كارثة جسر الشغور في حزيران وبعد تكاثر المظاهر المسلّحة، عمدت إلى عزل بؤر التوتّر في أنحاء البلاد.

واتضح عمق الأزمة التي تواجهها الدولة. ذلك أنّ استعمال الدبابات والمداهمات وإطلاق الرصاص الحي لم يخمد الحراك لا بل اتخذ المعارضون المساجد والساحات العامة مراكز لهم، وظهر مسلّحون بكثرة ومعهم منشقون من القوى النظامية. فاستغرق إخماد الوضع في درعا عشرة أيام فهدأ مؤقّتاً يوم 5 أيّار. ولكن الأزمة كانت تنفلش إلى مناطق عدّة في آن معاً ما احتاج إلى انتشار أكبر لقوى الأمن في أحياء دمشق وقرى وبلدات محافظتها، وفي بانياس وحمص وتلكلخ واللاذقية ومدن أخرى، ما استغرق أسابيع. واتخذ الصراع خاصة في تلكلخ وحمص المجاورتين للحدود اللبنانية طابعاً طائفياً على أساس مذهبي بين السنّة والعلويين،

وتردّدت في أحياء حمص المختلطة مقولة «مسيحي ع بيروت وعلوي ع التابوت». وغذّى نار هذه الفتنة الوضع الهش في لبنان وتحوّل طرابلس وعكار في شمال لبنان إلى مناطق مناهضة لدولة البعث السورية.

منذ صيف 2011، تحوّل مسار الحراك السوري إلى مواجهة عسكرية، واعتبرت السلطة أنّ من تحاربهم هم «جماعات مسلحة إرهابية تحمل أجندة عمل إسلامية تدعمها الرجعية العربية وإسرائيل والاستعمار الغربي» ما يحتاج إلى حسم أمني. من ناحيتها، عمدت القوى المناهضة لدولة البعث إلى استعمال نعوت مثل «الشبيحة» على الذين يقاتلون إلى جانب السلطة، و«كتائب أسد» على الجيش السوري أو القوى النظامية. ثم ظهر في الحراك علم الانفصال الذي يعود إلى 1961 بدل العلم السوري.

ودخلت الأزمة منعطفاً خطيراً يوم الإثنين 6 حزيران 2011 عندما أعلن عن مصرع 120 من عناصر الشرطة في هجوم شنّه مئات المسلحين على مراكز أمنية ومقرات حكومية في مدينة جسر الشغور التي سيطروا عليها في الشمال، وقاموا بالتمثيل بجثث الشرطة وإلقاء بعضها على ضفاف نهر العاصي وترويع سكان المنطقة[10]. ثم قامت المجموعات المسلحة بإزالة حواجز حدودية مع تركيا، والسيطرة على مجموعة من القرى وسرقة خمسة أطنان من الديناميت. فهدّد وزير الداخلية محمد الشعار الجماعات المسلّحة أنّ «الدولة ستتعامل معها بحزم وقوة ولن يتمّ السكوت عن أي هجوم مسلح» وأعلن وزير الإعلام عدنان محمود أنّ الجيش تحرّك إلى تلك المنطقة.

وبشكل متسارع وفجائي انتشرت على الساحة السورية جماعات مقاتلة ومدرّبة ومجهّزة تتمتع بخطوط لوجستية وخطوط دعم عبر لبنان وتركيا والأردن. وكان واضحاً أنّ الأمر لم يكن وليد ساعته بل هو ثمرة شهور وسنوات من الاستعداد. وإضافة إلى تلك الجماعات الجاهزة على الأرض، أخذت جماعات إرهابية دينية كالقاعدة تتدفّق بكثرة من العراق وعبر لبنان.

إزاء هذا التهديد الوجودي، دفعت السلطات بقوى أمن وجيش إلى مناطق الاشتعال، وأشارت تقارير أنّ الدولة السورية دفعت وحدات من قوى الأمن يقود معظمها ضباط علويون، في حين قاد اللواء الرابع المدرّع في الجيش السوري ماهر الأسد شقيق بشّار الأصغر،

(10) http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/06/110606_syria_deaths.shtml

وكان وزير الدفاع آصف شوكت، صهر بشّار الأسد.

في حزيران 2011 وسّع الجيش السوري نطاق عملياته فطوّق مدن الرستن وتلبيسه وجسر الشغور ومعرّة النعمان ومدناً أخرى في مناطق شاسعة امتدت من حدود لبنان الشمالية وحتى حدود تركيا. وكانت الجماعات المسلّحة قد قتلت عدداً كبيراً من رجال الشرطة وقوى الأمن وعناصر الجيش، ما حوّل الحصار تدريجياً إلى مواجهات وجعل الوضع المعيشي والاقتصادي للمواطنين في غاية الصعوبة. حتى أنّ التظاهرات وصلت إلى حلب في آخر حزيران وكان هذا تطوّراً هاماً، ذلك أنّ الدولة كانت تعتبر حلب ودمشق ركيزتيها. وتلا التطوّر الحلبي تظاهرة كبرى في أول تموز في حماة التي طوّقها الجيش أيضاً.

وشهد شهر تموز انحداراً خطيراً في الوضع الأمني حيث ردّت قوى الأمن وعناصر الجيش على إطلاق النار بالمثل واستعملت الدبابات والآليات في الشوارع، وشنت حملات اعتقال واسعة. وكانت أوساط الجماعات المعارضة والمسلّحة تردّد كل أسبوع أنّ «النظام سيسقط خلال أيام» وتخرج تظاهرات حاشدة بعد صلاة الجمعة. حتى أنّ شعارات خرجت في تموز 2011 أنّ «النظام سيسقط قبل نهاية رمضان». فكانت حصيلة شهر تموز سقوط 142 قتيلاً وجرح 700 شخص. ثم أخذت وتيرة القتل اليومي من الجانبين ترتفع بشكل مضطرد إلى أن أصبح الرقم اليومي يفوق المائة وفق تقارير إعلامية غير مؤكدة.

ثم شهد خريف 2011 بروز «جبهة نصرة أهل الشام» على الساحة فضربت في قلب دمشق في أيلول وسقط 4 قتلى و14 جريحاً في انفجارين استهدفا هيئة الأركان العامة. وكانت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تدعم الجماعات المسلّحة بالأسلحة والعتاد وصواريخ ستنغر متطورة وأجهزة إلكترونية ومعلومات عسكرية دقيقة، حصلت عليها بالأقمار الاصطناعية وأدوية ومساعدات طبية وتجهيزات ميدانية. وحتى لو صدر نفي من وقت لآخر للدعم الغربي فإنّ أيّاً من هذه الفوائد اللوجستية لن تكون متوفّرة بدون رضى تلك الدول ودعمها المباشر أو غير المباشر.

كما قامت القواعد العسكرية البريطانية في قبرص بالتنصّت ومراقبة التحركات والعمليات داخل سورية وخاصة فيما يتعلّق بالقوى النظامية، ثم تبعثها أولاً بأول إلى المخابرات التركية التي تنقلها بدورها فوراً إلى «الجيش الحر» والجماعات المسلّحة، ونشطت المخابرات الأميركية في المناطق الحدودية بين سورية وتركيا وفي أوساط الجماعات المسلّحة تعدّ تقارير عن استعداد وجهوزية هذه الجماعات وأنواع السلاح المطلوب، مقدّمة اقتراحات للإدارة الأميركية عمّن

يستحق التسليح والتمويل. وهي نشاطات برعت بها هذه الأجهزة في أزمات عدّة حول العالم من أفغانستان إلى أفريقيا وأميركا اللاتينية والوسطى.

وكانت واشنطن تحتاج إلى تقييمات ميدانية دورية لتعرف كيف ستتعامل مع روسيا والدول الأخرى في اللقاءات الثنائية وفي المؤتمرات. فإذا حقّقت هذه الجماعات انتصارات ميدانية كانت الإدارة الأميركية تصعّد موقفها وتتصلّب في المحادثات أو تطلق تصريحات قاسية. فتتلقف الدول العربية وفرنسا وبريطانيا وغيرها من الدول الإشارة وتقوم هي أيضاً بالتصعيد. لتخرج الفضائيات بمقابلات وتصريحات وتقارير. وإذا كان العكس، خفّفت واشنطن العيار وتماشت مع خطوات ديبلوماسية قد تكون طرحتها روسيا أو الصين أو أجهزة الأمم المتحدة حتى يعود الوضع الميداني إلى التحسّن.

ساعد خبراء عسكريون وأمنيون غربيون الجماعات المسلّحة بإنشاء خطوط إمداد داخل سورية، ودرّبوها على أجهزة الاتصال وعلى استعمال الأسلحة وأنواعها، وأرشدوها إلى مراكز حساسة داخل سورية ضبطتها الأقمار الاصطناعية. ووصل الدعم الاستخباراتي الغربي والعربي والتركي إلى درجة أنّ الجماعات المسلّحة كانت تدرك خلال ساعة أنّ وحدات من الجيش السوري النظامي غادرت مكاناً ما أو وصلت إلى آخر، أو أنّ الضابط الفلاني قد غادر منزله ويقود سيارته، وأنّ في الشقة كذا داخل حلب يقيم عالم أو خبير موالٍ للنظام ويجب التخلّص منه.

أما الأسلحة التي قدّمتها قطر والسعودية، وبعضها – وربما معظمها في الحال السعودي – قد جاء من جماعات وشخصيات داخل هذين البلدين. وذهب معظم هذا التسليح إلى الجماعات الإسلامية، أخوانية وسلفية وتكفيرية، داخل سورية والتي مع مرور الوقت أصبحت تشكّل 80 بالمئة من مجموع المسلحين. وفي غياب الانسجام والتواصل بين هذه المجموعات توقّع المراقبون أنّ المواجهة فيما بين هذه الجماعات تطور طبيعي للأزمة إذا طالت. وحدثت اشتباكات بين «جبهة النصرة» وجماعة «لواء التوحيد» في حلب وريفها بعد خلافات على توزيع المغانم والمسروقات، ونزاع حول إدارة مناطق ريفية حلبية وإدلبية.

ميليشيات «الشبّيحة»

منذ أواسط الستينات ظهرت ميليشيات غير حكومية تدعم الدولة وتشارك قوى الأمن والجيش في مهام محلية وداخل الأحياء كقمع تظاهرات أو ضرب قوى معارضة أو القتال إلى

جانب القوى النظامية كما حدث في معركة حماة في شباط 1982. وهي لا تختلف كثيراً عن الميليشيات التي وقفت إلى جانب الدولة اللبنانية في حربي 1958 و1976 كالنمور الأحرار، أو عن ميليشيات الحرب الأسبانية عام 1936 وخاصة فالانج الجنرال فرانكو.

في الأزمة السورية 2011، عادت تلك الميليشيات فأطلقت عليها المعارضة والجماعات المسلّحة لقب «الشبيحة» (ويقال في لبنان «زعران» وفي مصر «بلطجية»). وتلقفت الفضائيات العربية هذا اللقب واستعملته بكثرة. كما أُطلق على الجيش السوري الرسمي لقب «كتائب أسد». وبالمقابل، أطلقت الفضائيات العربية تسميات إيجابية وملطّفة للجماعات المسلّحة.

واعتبر كثيرون أنّ مجموعات «الشبيحة» في معظمها علوي غايتها الدفاع عن «نظام بيت الأسد» الذي حكم البلاد أربعين سنة وفرض سلطانه بالقوة والبطش. ولكن مراسلين أجانب أكّدوا أن المجموعات المسلّحة الموالية للنظام ضمّت الكثير من الشبان السنّة والذين برزوا خاصة في مدينة حلب وضواحيها وفي معارك حمص والرستن ومعرّة النعمان. كما كان شبان ينظّمون أنفسهم في قرى وبلدات فقط للدفاع عن بيوتهم ضد المسلحين. كما اعتبر كثيرون أنّ لقب «شبيحة» كان مناسباً لأنّ هذه الميليشيات الموالية ضمّت في صفوفها عصابات هدفها إثارة الذعر. وهنا أكّد مراسلون أجانب أنّ بعض مجموعات الشبيحة كانت ترتكب فعلاً أعمالاً إجرامية وتمارس القتل والسرقة والاغتصاب وكلها أعمال لم تخدم الدولة السورية.

«الجيش الحر»

في 29 تموز 2011 ظهر شريط مصّور على شبكات التواصل الاجتماعي لرجال في زيّ عسكري يدّعون أنّهم منشقون عن الجيش السوري ويعلنون عن تأسيس «الجيش السوري الحرّ». ودعا هؤلاء الجنود والضباط في الجيش السوري للانشقاق وأنّ هدفهم هو «الدفاع عن المتظاهرين ضد قمع النظام» وحسب.

في الأشهر الأولى للأزمة وصفت الفضائيات العربية الوضع في سورية بأنّه ربيع عربي، وانشق مئات العسكريين من صفوف الجش والقوى الرسمية، وقيل إنّ عدد هؤلاء قد وصل إلى عشرة آلاف منشق وبالغ البعض بأنّ عدد المنشقين العسكرين قد وصل إلى 25 ألفاً رغم أنّ كامل عدد «الجيش الحر» عام 2011 ناهز الـ30 ألفاً. كما أنّ مراسلين أجانب رافقوا عمليات «الجيش الحر» اكتشفوا أنّ معظم عناصره كانوا من المدنيين وليسوا من العسكريين ونادراً ما التقوا عنصراً أو قائداً ميدانياً «للجيش الحر» قال إنّه جندي أو ضابط منشق. وحتى عندما

حصلت انشقاقات فإنّ الجنود والضباط الفارين كانوا يأتون إلى «الجيش الحرّ» بأسلحة فردية أو بدون سلاح وليس مع دبابات ومدافع وآليات. ولذلك لم يعدو «الجيش الحر» كونه ميليشيا تخوض حرب شوارع كالتنظيمات المسلّحة الأخرى على الأراضي السورية، يواجهها بشكل رئيسي مجموعات «الشبيحة» وليس الجيش الحكومي، باستثناء معارك دير الزور والرستن والبوكمال حيث واجه «الجيش الحر» قواتٍ نظامية.

كما كشفت الصحف الغربية أنّ لا قيادة موحدة لهذه الميليشيا وأنّها ليست جيشاً أو منظمة بهيكلية واضحة إذ كانت أي مجموعة مسلّحة تتخذ اسم «الجيش الحر» وتصدر تصريحات باسمه وتدّعي أنّ اقتحامها لتلك البلدة أو الضاحية هي من أعماله. كما كشفت تقارير لمراسلين أجانب أنّ معظم من التقوهم كانوا في الميدان قبل أشهر من الإعلان عن «الجيش الحر». ودأبت تركيا، حيث اتخذت هذه الميليشيا مقراً لها، على الإعلان عن وصول هذا الضابط المنشق أو ذاك عبر وسائل الإعلام على أنّه احتفال بنصر إضافي للثورة. ولكن حقيقة الأمر أنّه خلال عام ونصف لا انشقاق عسكرياً ذا أهمية وقع ولا تداعت وحدات القتال النظامية أو مقدرات الجيش السوري، مقارنة بتجارب تاريخية في سورية عندما كان يرافق الانقلابات إعلان ثكنات بكاملها مع عسكرها وآلياتها وأسلحتها الخروج على النظام واحتلال المدينة التي تقع فيها.

ولكن المؤكّد أنّ استمرار الحرب في سورية وكثرة المعارك أضعفت الجيش السوري إلى حدّ بعيد، وربما أهلكت نسبة 15 إلى 20 بالمئة من عنصره البشري بين قتلى وجرحى، ما يساوي أضعافاً مضاعفة ما سقط في كل الحروب مع اسرائيل.

تصدّر «الجيش الحر» الأخبار بقيامه بكمائن مسلّحة لقوافل عسكرية حكومية أو بزرع عبوات ناسفة لتفجير باصات وآليات للجيش وقوى الأمن وأحياناً أخذ رهائن. ولدى نصب الكمائن غالباً كانت أول خطوة للمسلّحين هي قتل ضباط الدوريات لتشجيع الجنود على الانضمام إليهم. كما أعلن «الجيش الحر» مراراً نسفه محطات توليد كهرباء وخطوط السكة الحديدية ومرافق ماء وكهرباء وأبنية رسمية.

قدرات «الجيش الحر» وصلت ذروتها خلال عام إذ بلغ عديد أفراده 20 ألفاً في كانون الأول 2011 وربما وصلت إلى 40 ألفاً في حزيران 2012. وكانت تخرج أرقام مبالغة من حين لآخر، أحدها في تصريح لقائد «لواء أحرار سوريا» في «الجيش الحرّ» علي بلّو أنّ عدد أفراد

الجيش الحرّ بلغ مائتي ألف مقاتل»[11]. ولكن قلّل من مصداقية هذه المبالغات أنّ الدول الداعمة «للجيش الحر» وجّهت جهودها لدعم قوى أخرى متحمسّة بدافع ديني إسلامي تحت مظلة «أخوان سورية» ومسميات «جبهة النصرة» وألوية إسلامية مختلفة، والتي اعتبرها علي بلّو حليفاً ميدانياً بقوله إنّ «مقاتلي جبهة النصرة» معنا على الجبهة، ولا أستطيع أن أقول لهم، عودوا من حيث جئتم... أمر آخر وهو صحيح أن بعض أمراء الجبهة عرب لكن معظم مقاتليها سوريون». قوله هذا ناقضه تقرير للمخابرات الفرنسية أنّ مقاتلي «جبهة النصرة» جذورهم قاعدية وأخوانية وهم الأكثر تنظيماً وفعالية في الميدان وأنّ أغلبيتهم من جنسيات غير سورية جاؤوا لينزرعوا في دمشق وليس لنصرة الشعب السوري[12].

لقد برزت جماعات تكفيرية وسلفية وأخوانية وقدم آلاف المرتزقة تحت مسمّيات «جبهة النصرة» و«غرباء الشام» و«أحرار الشام»، ضمّت عناصر من تونس وليبيا والشيشان وفلسطينيين ولبنانيين ومن جنسيات أخرى. حتى راوح عدد المسلحين في أنحاء سورية في خريف 2012 وحسب المصادر بين حدٍ أدنى هو 75 ألفاً وحدّ أقصى هو 250 ألفاً، 85 بالمئة منهم تنظيمات أخوانية وسلفية والباقون (أي 15 بالمئة) مجموعات مختلفة بعضها منشق عن القوى النظامية وأخرى كردية أو قبلية عربية أوحتى مجموعات صغيرة قد تكون علمانية وعروبية ومقتنعة أنّها تحارب نظاماً طائفياً عميلاً.

تمركز نحو 30 إلى 50 ألفاً من هذه الجماعات المسلّحة في ضواحي دمشق وريفها. كما أصبحت منطقة عكّار في شمال لبنان امتداداً لمعارك محافظة حمص، حيث دخل ميدان الحرب في سورية عبر لبنان أكثر من 17 ألف شخص من لبنانيين وفلسطينيين وجنسيات أخرى. ولكن الضغط العسكري الحقيقي والخطير جاء من الحدود مع تركيا.

دخول تركيا

كان موقف تركيا مستغرباً من الأحداث، خاصة وأنّها قدّمت نفسها - كفرنسا- ومنذ نهاية التسعينات كصديق حميم لسورية. ودأب بشّار على تسمية تركيا دولة حليفة وجزءاً من منظومة استراتيجية وحماية تسعى إليها دمشق. ولكن حكومة رجب طيب أردوغان الإسلامية

(11) مقابلة مع صحيفة البيان الخليجية 22 كانون الأول 2012.

(12) *Le Figaro*, 22 décembre 2012.

لم تنتظر أسابيع بعد اندلاع العنف في سورية حتى أخذت تطالب بشكل شبه يومي بمغادرة بشار وتنحّيه عن السلطة. وأصبحت أنقرة مركزاً للجماعات المناهضة للحكم في سورية والتي دُعيت في الإعلام المؤيد للدولة السورية بـ«مجلس اسطنبول». وراوح تفسير ذلك بين رغبة أنقرة العودة إلى الحلم العثماني وهي عقيدة روّج لها وزير خارجيتها أحمد داود أوغلو، أو أنّ سياستها هي تنفيذ مشيئة واشنطن في المنطقة ضمن استراتيجية حلف الناتو بمواجهة روسيا والصين. والأرجح أنّ التفسير الثاني هو الصحيح وإن كانت حكومة تركيا قد فكّرت في العامين الماضيين أنّها ستتولى قيادة المنطقة بعد سقوطها بأيدي «الأخوان المسلمين».

لقد تحوّلت حدود تركيا مع سورية إلى قواعد لتجمعات المسلحين وشكّلت تركيا طرفاً في ثلاثي ضم قطر والسعودية، قدّم الأسلحة والمعدات للجماعات المسلّحة ودعماً كبيراً غطّى الأصعدة الإعلامية والديبلوماسية والنشاط شبه اليومي لكبار ساسة هذه الدول. فكان هؤلاء يصرّحون يومياً ومنذ صيف 2011 أن «النظام ساقط لا محالة» أو «سيسقط خلال أيام»، فيتردّد صدى ذلك أميركياً ليصرّح جيفري فلتمان أنّه «ما لم يتنحّ الأسد فإنّ سورية ستدمّر»، وفرنسياً على لسان نيكولا سركوزي ثم فرنسوا هولاند.

وفي آب 2011 أعلن أردوغان أن «صبر تركيا قد نفد إزاء استمرار النظام السوري بقمعه الدموي للمتظاهرين». وإذ فرضت واشنطن عقوبات جديدة على مؤسسات تجارية سورية، ضغطت على تركيا والدول الموالية لها في الشرق الأوسط وأوروبا كي تصعّد لهجتها الديبلوماسية ضد دمشق. ولذلك في 15 آب، خرج داود أوغلو بتصريح قال فيه: «إن ما يحصل في سورية خرق لحقوق الإنسان، ونشدّد على وجوب وقف العمليات العسكرية فوراً». ثم أعلن أردوغان أنّه لن يتصل بالرئيس السوري بعد اليوم مهدّداً «أنّ من أتى بالدم لا يخرج إلا بالدم». كما قال الرئيس التركي عبدالله غول إنّه «لا يثق بالقيادة السورية التي لم تقرأ تطورات المنطقة بشكل جيد».

كان لتركيا إذاً دور بارز في الحرب، ودور حاضن لـ«الجيش الحرّ»، حيث قدّمت حكومتها الدعم العسكري والميداني واللوجستي لهذه الميليشيا، وقدّمت لها التسهيلات لإقامة مراكز قياداتها وغرف عملياتها في لواء الإسكندرون السوري السليب، (محافظة هاتاي) القريب من حلب وإدلب وجسر الشغور. فشنّت هذه الميليشيا هجمات على مدن وقرى سورية، مستغلة الحماية التركية، في حين حّذرت تركيا سورية من مغبة الردّ أو تعقّب المسلحين. مع أنّ واقعاً كهذا كان عدواناً سافراً من الجانب التركي على سورية، فالمنطق التركي قضى أن تكون أراضيها

منطلق اعتداء على سورية وعلى سورية أن تكتم أنفاسها ولا تفعل شيئاً.

وفي أيلول 2011 لوّح أردوغان بانتشار سفن تركية بشرق المتوسط وقال إن تركيا قطعت حوارها مع سورية وتفكر بفرض عقوبات عليها. وضيّقت تركيا مجالها الجوي أمام الطائرات المتجهة من وإلى سورية واعترضت سفناً في طريقها إلى سورية. وحرّضت تركيا لقيام منطقة عازلة في شمال سورية وفرض حظر جوي يقوم به حلف الناتو، فكانت تصريحات أردوغان تدعو لهذه الإجراءات بشكل أسبوعي وإلى «فتح ممرات إنسانية في سورية فوراً» وهو تعبير «كود» اجترحته الديبلوماسية الفرنسية لدخول فرق غربية بداعي التدخّل الإنساني تحتل مواقع استراتيجية داخل سورية. وأعلن أردوغان أن «بلاده تبحث إقامة منطقة عازلة على الحدود مع سورية». ثم طالبت تركيا أن يتولى فاروق الشرع قيادة سورية بدلا من الرئيس بشار الأسد.

في صيف 2012 نشر الجيش التركي صواريخ أرض-جو على الحدود مع سورية، وامتحنت تركيا دفاعات سورية الجوية فأرسلت طائرة فانتوم، أسقطتها مضادات سورية على بعد كيلومتر من الساحل. عندها رفعت تركيا الصوت احتجاجاً على «إسقاط هذه الطائرة التركية التي كانت في مهمة تدريب فوق المياه الدولية». وتوعّد أردوغان بالانتقام، وأنّ «قواعد اللعبة قد تغيّرت وأنّ تركيا ستدعم الشعب السوري بكل الوسائل للتخلّص من الدكتاتور الدموي وعصابته». ولكن الصحف التركية كذّبت مزاعم أردوغان وكشفت أنّ قيادة الأركان التركية ضللّت الرأي العام وأنّ الطائرة التركية قد أسقطت على مسافة قريبة من اليابسة وداخل الأراضي السورية بواسطة مضادات أرضية قصيرة المدى وأنّ مهمة الطائرة لم تكن تدريبية بل استطلاعية عدائية.

وفي تشرين الأول 2012، بدأ الجيش التركي يقصف أهدافاً داخل سورية عبر عدّة مواقع حدودية، ومنح البرلمان التركي الحكومة حق شن عمليات عسكرية داخل سورية كما فعلت في العراق منذ نهاية الثمانينات ضد الأكراد. وأعلن أردوغان أنّ بلاده غيّرت قواعد الاشتباك مع سورية، وأنّ تركيا جاهزة لكل الاحتمالات. وأجبرت مقاتلات تركية طائرات ركاب سورية قادمة من موسكو على الهبوط بأنقرة. وحاول بشار تخفيف حدّة الانحدار التركي نحو عمل كبير فقال إنّ سورية لم تظهر عداوة إزاء تركيا ومشكلتها مع الحكومة فقط. ثم منعت سورية تحليق الطيران التركي فوق أراضيها عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

ومنذ تشرين الأول 2012، أخذت تركيا تتذّرع بسقوط قذائف داخل أراضيها لتقوم

بقصف مواقع عسكرية داخل سورية، وانطلقت سلسلة تصريحات لكبار القادة الغربيين يعلنون دعمهم لتركيا ضد «التهديد السوري»، وأصدر حلف الناتو بياناً ضد سورية.

وفي مطلع 2013، أصبح «تهديد سورية لتركيا» و«احتمال استعمال سورية للسلاح الكيماوي» السببين الرئيسيين لاحتمال غزو حلف الناتو لسورية من الشمال.

محطات ميدانية

تمكّن الجيش السوري في آب 2011 من وقف تمدّد الجماعات المسلّحة في مدن الشمال وطردها من مدينة اللاذقية الساحلية التي بقيت بعض أحيائها بين مد وجزر ما دفع آلاف من أبناء الأقليات الدينية وخاصة المسيحية إلى النزوح إلى مدن أخرى وإلى لبنان.

ثم جرت مواجهة عسكرية كبيرة بين الجيش السوري و«الجيش الحرّ» في مدينة الرستن جوار حمص. وكان «الجيش الحرّ» قد أعلن سيطرته على مدينة الرستن في أواسط أيلول، إلى أن شن الجيش السوري هجوماً في 27 أيلول 2011 استمرّ حتى أول تشرين الأول، فطرد الجماعات المسلّحة منها. ولكن معركة الرستن كشفت مدى عمق استعدادات المسلّحين بمعدات وأساليب ومعلومات، حيث أوقعوا خسائر في صفوف الجيش السوري ودمّروا آليات عسكرية، وسط تقاير أنّ أعداداً إضافية من الجيش السوري قد انشقت، وأنّ آلاف المتطوعين الجدد انتسبوا إلى «الجيش الحرّ». إلا أنّ معظم الفارين من الجيش السوري فضّلوا التوجّه إلى قراهم أو الاختباء لا القتال في صفوف الجماعات المسلّحة. وبعد معركة الرستن تراجعت توقعات «السقوط السريع للنظام» وتراجع وعد تركيا للغرب والعرب أنّ مدن شمال سورية ستسقط بسرعة وستصبح إقامة منطقة «محرّرة» مثل بنغازي قريباً. ووصل تراجع توقعات السقوط السريع في خريف 2011 ، إلى درجة أنّ قائد «الجيش الحرّ» رياض الأسعد اضطر هو نفسه إلى مغادرة الأراضي السورية والبقاء على الجانب التركي من الحدود.

ومنذ تشرين الأول 2011 اشتعلت معارك في جبل الزاوية في محافظة إدلب ومدنها بنيش وحاس، وفي معرّة النعمان ومناطق مجاورة للحدود التركية ومعارك في مناطق أخرى في محافظة حمص ومحافظة درعا المحاذية للأردن.

وتخلّل عام 2011 أيضاً تفجيرات قاتلة ارتكبتها الجماعات المسلّحة في مناطق آهلة بالسكان وأحياناً في فترة الصباح، وعلى مواقع عسكرية للدولة ومؤسسات عامة ومرافق كهرباء وماء ونفط ومراكز «حزب البعث» والتنظيمات الشعبية.

وفي مطلع 2012 دخلت الأزمة السورية طوراً جديداً غير مسبوق فغابت شعارات 2011 السلمية وملامحها المدنية واختفت علائم الانتفاضة كالتظاهرات وخفت صوت المعارضة المدنية العلمانية، ليغطّي سماء سورية غيمة سوداء من التطرّف المذهبي والميليشيات التكفيرية العمياء التي أخذ دورها وعديدها يتعاظمان. فإذا كان عدد قتلى أحداث 2011 لم يزد عن 5 آلاف، فإنّ أحداث 2012 أدّت إلى مقتل 40 ألف شخص.

وكانت الجماعات المسلّحة تملك أفضلية كونها ميليشيا متنقلّة في حرب شوارع لا تكترث للضحايا المدنيين، أو بالأحرى أنّ داعميها العرب والأجانب لم يكترثوا للضحايا السوريين أو لتدمير سورية وتخريبها، مقارنة بالجيش الرسمي الذي عرقل عملياته أنّه احتاج إلى تحرّك منظّم، وأن يعود إلى مراكز ثابتة أو يتجّه إلى نقاط ساخنة أخرى. وعلى سبيل المثال، كانت قوّة من الجيش مؤلفة من مائة جندي مع آلياتهم تدخل إلى منطقة وتطهّرها من المسلحين، ثم تبقى فيها ليوم أو أكثر قبل أن تأتيها أوامر بالتحرّك إلى منطقة أخرى. أمّا المسلحون فإنّهم كانوا يواجهون هذه القوة قدر الإمكان، ثم ينسحبون إلى الأرياف أو إلى مناطق أخرى متاحة.

حصّن المسلحون أنفسهم في مناطق مزدحمة بالسكان لا يمكن للجيش استعادتها دون تعريض المواطنين للخطر. فكانت بعض الأحياء تحتاج إلى أسابيع للتطهير، ما ان تنتهي العملية ويغادر الجيش حتى يعود المسلحون إليها. وهذا حصل في معرّة النعمان التي احتاج الجيش السوري إلى ثلاثة أشهر لتطهيرها وبعد مغادرته أعلن المسلحون أنّهم أعادوا السيطرة عليها خلال خمس ساعات. وكذلك في الرستن التي تجدّدت فيها المعارك في 29 كانون الثاني 2012 وتمكّن المسلحون من السيطرة عليها في 5 شباط. فغيّرت الدولة تكتيكها الميداني وقامت بتسليح لجان شعبية كل منها في منطقتها، بينما يتفرّغ الجيش للمعارك الاستراتيجية. فكانت معادلة اللجان الشعبية مقابل المجموعات المسلحة أكثر فعالية.

ثم كانت معركة مدينة حمص حدثاً مفصلياً دفع الدول الداعمة للجماعات المسلّحة إلى مراجعة حساباتها والاستنتاج أنّ أزمة سورية ستكون طويلة وأنّ «إسقاط النظام» لم يكن مسألة سهلة كما وعدت المعارضة الخارجية وتركيا والدول العربية التي تدعمها.

فبعد سبعة أيام من القصف في مطلع تشرين الثاني 2011، اقتحم الجيش السوري حمص ودارت معارك طاحنة مع «الجيش الحرّ» وجماعات مسلحة أخرى، دارت من حي إلى حي. وكانت الفضائيات العربية والمحطات الأميركية تواكب المعركة وتسمّي حمص «مدينة الثورة». واستمرّت المعارك في حمص أسابيع عدّة، وأصبحت في وسائل الإعلام الخليجي

والغربي ستالينغراد سورية ستحسم مصير النظام. وظهر في معارك حمص ضباط ومخابرات عربية وتركية وفرنسية وبريطانية تساعد الجماعات المسلّحة التي أعلنت سيطرتها على ثلثي المدينة واتخذت حي بابا عمرو مركزاً لها.

وفي 3 شباط 2012 بدأت القوات الحكومية هجوماً واسع النطاق عبر نقاط عدّة في حمص واستطاعت بعد أسابيع من استعادة السيطرة عليها وتطويق بابا عمرو، المعقل الرئيسي للمسلحين. وإذ سار الوضع الميداني نحو سقوط بابا عمرو وهزيمة المسلحين ذرف قادة أوروبا والولايات المتحدة الأميركية دموع تماسيح كثيرة على ما سمّوه «مجزرة في حمص»، رغم أنّها كانت مواجهة عسكرية بامتياز. ما كشف عمق تورّط هذه الدول في معركة حمص وإيلاءهم أهمية فائقة لإسقاط هذه المدينة بأيدي المسلحين. وفي 1 آذار 2012 أعلن «الجيش الحر» «انسحاباً تكتيكياً من بابا عمرو بسبب نقص السلاح» وبحلول 9 آذار 2012 سقط ليس فقط حي بابا عمرو بل كرم الزيتون وأعادت القوى النظامية السيطرة على 70 بالمئة من المدينة. وحضر بشّار شخصياً وتفقّد حي بابا عمرو.

عامان من الحرب الديبلوماسية الدولية لم يرافقها نجاح ميداني كبير، كما كانت تتوقّع الولايات المتحدة. إذ إنّ الجماعات المسلّحة خسرت معركة حمص وفي نهاية ربيع 2012 لم تتعدّ سيطرة «الجيش الحرّ» على عدد من المدن والمساحات الريفية ما خيّب آمال تركيا وداعميه الإقليميين والدوليين في حسم أي معركة كبرى فتراجعت أسهمه منذ صيف 2012 وارتفعت أسهم الاسلاميين.

كما أنّ الحرب لم تحسم عسكرياً لصالح الدولة، وكان ملفتاً في مطلع 2012 أنّ المعارك اقتربت من دمشق، ودارت مواجهات في أحياء المدينة وفي الزبداني. واستطاعت الجماعات المسلّحة ليس دحر القوات الحكومية بعد عشرة ايام من القتال فحسب بل التقدّم إلى دوما. وعندها شنّ الجيش السوري هجوماً منظّماً استمرّ حتى 30 كانون الثاني 2012 وأجبر المسلّحين على التراجع وتطهير الجناح الغربي للعاصمة.

في 20 آذار 2012 اتهمت «هيومان رايتس ووتش» قوى المعارضة السورية المسلحة بارتكاب انتهاكات خطيرة وأعلنت أنها توثّق انتهاكات موسعة ارتكبتها قوات الأمن السورية أيضاً. إذ كان عدد القتلى المدنيين يرتفع بسبب العبوات الموقوتة والتفجيرات. وعلى سبيل المثال في 12 شباط دمّر انفجار مبنى الاستخبارات العسكرية في حلب أسقط 28 قتيلاً و235 جريحاً. وفي 10 أيار 2012 وقع تفجيران في دمشق حصدا 55 قتيلاً و372 جريحاً وأوقفت

قوى الأمن انتحارياً كان يحاول تفجير سيارة بداخلها 1200 كلغ من المتفجرات بحلب. ووقع انفجار استهدف مبنى القضاء العسكري قرب ساحة الجمارك بدمشق. وفي 28 حزيران وقع تفجير في مرآب القصر العدلي بمنطقة المرجة وسط دمشق. وكانت «جبهة النصرة» تتبنى هذه التفجيرات و«تتوعّد النظام بالمزيد».

في صيف 2012 اتضحت خريطة سورية حيث سيطر المسلحون على مناطق متاخمة للحدود مع الدول المجاورة التي تسّهل تحرّك المسلحين ودخول معداتهم وامداداتهم:

سيطر المسلحون على نصف محافظة إدلب المجاورة لمحافظة هاتاي التركية وعلى بعض ضواحي مدينة إدلب غرباً.

كما سيطروا على جزء ضيق من محافظة حلب المحاذية للحدود التركية وبعض ضواحي مدينة حلب.

وسيطروا على أراض في محافظة حمص مجاورة لقضاء عكار في لبنان، وعلى مساحات كبرى في ريف دمشق ملتصقةً ببلدة عرسال اللبنانية وبلدات لبنانية أخرى.

وعلى حدود الأردن سيطر المسلحون على أجزاء من محافظة درعا.

أما في شرق سورية، فقد ذكرت تقارير أنّ المسلحين قد سيطروا على معظم مناطق محافظة دير الزور. وذكر ناطق رسمي عراقي أنّ النقاط الأربع الحدودية بين البلدين قد أصبحت بأيدي المسلّحين الذين سيطروا أيضاً على معبر الرقّة بين سورية وتركيا، وعلى نقاط عبور أخرى مع العراق.

وأقام الأتراك أربعة مخيمات للاجئين السوريين وقواعد عسكرية للمسلّحين كما أقام الأردن مخيمين للاجئين على الحدود.

في حزيران 2012 عادت المعارك إلى وتيرتها السابقة وخاصة حول مدينة اللاذقية، في حين أخذت الجماعات المسلّحة تعلن عن مفاجآت كبرى وعن استعدادها لاقتحام مدينتي دمشق وحلب حيث أيّد معظم السكان الدولة لأنّهم يفضلّون الاستقرار والحل السلمي. وفي أواسط تموز 2012 شخّصت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الوضع في سورية على أنّه «حربٌ أهلية»، في وقت وصلت المعارك إلى ضواحي دمشق في دفع غير مسبوق للمسلحين الذين أعلن قادتهم أنّ «معركة دمشق بدأت». كما أعلن «الجيش الحر» في 17 تموز» بدء معركة تحرير دمشق وأنّ النصر آت».

رافق وصول الحرب إلى العاصمة انفجار كبير هزّ كيان الحكم في 18 تموز في وسط

العاصمة أسفر عن مقتل وزير الدفاع داود راجحة ووزير الدفاع السابق حسن تركماني ونائب وزير الدفاع الجنرال آصف شوكت صهر بشّار. وجرح رئيس المخابرات هشام اختيار الذي توفي متأثراً بجراحه فيما بعد، كما جرح أيضاً وزير الداخلية محمد الشعار. وأعلن المسؤولية عن الهجوم كل من «الجيش الحر» و«لواء الإسلام»، في حين ابتهجت الدول التي تدعم المسلحين أنّ ذاك كان أكبر مؤشّر حتى ذلك اليوم على قرب نهاية النظام. ثم قامت «جبهة النصرة» بهجوم على مبنى «الإخبارية» السورية.

ولكن بدلاً من سقوط النظام، صمّم أركان الحكم على الاقتصاص من الجماعات المسلّحة وانقلبت الأمور قبل انقضاء شهر تموز إذ لم تفلح «معركة دمشق» في تحقيق أهدافها، وتمكّنت القوات الحكومية من دحر الهجوم واستعادت المناطق التي سيطرت عليها الجماعات المسلّحة وقتلت أعداداً كبيرة منهم وفرّ الباقون إلى ريف دمشق.

وهنا تحوّل الاهتمام إلى إشعال «معركة حلب» لأخذها مكسباً للجماعات المسلّحة ما يسّهل للدول الداعمة للجماعات المسلّحة التفاوض مع الصين وروسيا. ولكن في حلب أيضاً وبعد تقارير إعلامية مثيرة وتصريحات حاسمة حول قرب سقوط المدينة، فشلت هذه الجماعات وفي مقدمتها «الجيش الحرّ» - الذي تمتع بأفضل خدمات لوجستية لقرب حلب من الحدود التركية- من أخذ المدينة. ففي 4 آب بدأ الجيش السوري «معركة تحرير حلب من الإرهابيين» وأعلن بعد أيام أنّه سيطر بشكل كامل على حي صلاح الدين معقل المسلحين الرئيسي في المدينة، في حين استمرّت المعارك حتى كتابة هذه السطور في أطراف المدينة وبعض أحيائها.

لقد بدا أنّ الفشل في إسقاط دمشق وحلب قد انعكس سلباً على علاقة «الجيش الحرّ» مع تركيا والدول الداعمة، إذ إنّ أسهمه تراجعت لصالح الميلشيات الإسلامية الجهادية، واضطر إلى مغادرة مركز قيادته داخل الأراضي التركية إلى موقع حدودي ضيّق داخل الأراضي السورية في 22 أيلول 2012.

ولكن المعارك استمرت في أنحاء البلاد، إذ في 9 تشرين الثاني 2012 عاد المسلحون إلى معرّة النعمان وهي مدينة صغيرة تكمن أهميتها الاستراتيجية أنها تقع على الطريق الدولي الرئيسي الذي يصل دمشق وحماة بحلب والتي يستعملها الجيش السوري لأعماله اللوجستية. وفي 18 تشرين الأول سيطر «الجيش الحرّ» على معظم ضاحية دوما المجاورة لدمشق. وشهد تشرين الثاني 2012 استعمالاً أوسع لسلاح الطيران السوري وخاصة في معارك المدن الكبرى، في حين كانت الجماعات المسلّحة تقوم بعمليات اغتيال كبار الضباط والمسؤولين في أنحاء

البلاد، فقتلت الجنرال عبدالله محمود الخالدي من قادة سلاح الطيران في حي ركن الدين في دمشق. وسيطر المسلحون على مدينة سراقب في محافظة إدلب ما زاد في التضييق على مدينة حلب. كما شنّ المسلحون هجوماً على قاعدة تفتناز الجوية المجاورة والتي كانت نقطة انطلاق رئيسية لطائرات الهليوكبتر والعمليات الجوية للجيش السوري في المنطقة. ثم أعلنوا سيطرتهم على القاعدة 46 في محافظة حلب، وهي الأكبر في شمالي سورية، بعد أسابيع من القتال. وصرّح الضابط المنشق محمد أحمد الفاج الذي قاد المسلحين أنّ «سقوط هذه القاعدة هو أكبر انتصار منذ بدأت الثورة ضد بشّار الأسد، وقد قتلنا 300 جندي سوري واعتقلنا 60 آخرين ووقعت بأيدينا كميات كبيرة من الذخيرة والمعدات والدبابات». وفي 11 كانون الأول 2012 وقع انفجار في كفرسوسة استهدف موكب وزير الداخلية السورية محمد الشعار وتبنّته «جبهة النصرة».

وهكذا تحولت الحرب في مطلع 2012 إلى ستاتيكو لا يقدر طرف حسمه.

الباب الأول

أزمة سورية حربٌ إعلامية وديبلوماسية

رافق عامين من المعارك الميدانية داخل سورية حربٌ إعلامية وديبلوماسية نشطة على كافة الأصعدة، هدفت إلى منع أي حل سلمي والتمهيد لإسقاط الدولة بأكملها عسكرياً ما يفتح الباب على العرقنة والصوملة.

يقدّم هذا الفصل الباب الأول من الأبواب السبعة لفهم الأزمة السورية: أهمية تحليل الأزمة كحرب إعلامية أساسها الفضائيات وكحرب ديبلوماسية في كواليس السياسة العالمية.

الأزمة حرباً إعلامية

في أزمنة مليئة بالصعاب والويلات عادة ما تكون الحقيقة هي الضحيّة الأولى للحرب. ولقد تعرّضت الحقيقة للاغتيال، في الأزمة السورية منذ أيامها الأولى، بواسطة أحدث الوسائل الاعلامية، من فضائيات وإذاعات وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي، وإنترنت وهواتف نقالة وأقمار اصطناعية.

تجنيد الإعلام العربي: في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين فاق عدد الفضائيات التلفزيونية التي تبث باللغة العربية الثلاثمائة، عشرون منها متطورة تكنولوجياً ومجّهز بفرق عمل من مراسلين ومذيعين وتقنيين يعملون على مدار الساعة. وتوزعت الفضائيات الثلاثمائة على ثلاثة أنواع:

- تلك التي تملكها حكومات واعتادت على بث البروباغندا منذ انطلاقها قبل سنوات.
- تلك التي يملكها أفراد وشركات خاصة، معظم أصحابها مرتبط بالمال والسلطة.
- وتلك التي تبثّها دول غير عربية ولكن بلغة عربية (إيران، تركيا، روسيا، فرنسا، أميركا،

الصين، ألمانيا، الخ).

صدَقَ الفيلسوف الألماني يورغن هبرماس بأنّ تقدّمَ الأمم له علاقة بمن يسيطر على الفضاء العام puplic sphere من سياسات وإعلام وتربية وثقافة. فكلما برز دور المواطن في مخاطبة المجال العام كلّما كانت الدولة ديمقراطية ومتطورة. ولكن في الدول العربية، كان دور المواطن في الفضاء العام في مطلع القرن الحادي والعشرين يناهز الصفر، حيث سيطر على وسائل الإعلام والثقافة والسياسة العامة طبقة مرتهنة للخارج، يخدمها جيش متعلم ومدرّب باع نفسه من أجل المال والشهرة.

طيلة سنوات، مارست الفضائيات اللبنانية والعربية دوراً سلبياً في تخدير الجمهور وإبعاده عن قضاياه الحقيقية وعن الثقافة. فقدّمت برامج توك شو موجّهة ومريبة تمارس التحريض الطائفي والعنصري بشكل سافر، وبرامج تسلية وأغانيَ وكليبات هابطة وألعاب حظ وسهرات ومواعظ دينية وساعات لا تنتهي من المباريات الرياضية ومحطات متخصصة بالمراسم الإسلامية والطقوس المسيحية.

بعض هذه الفضائيات متخصّص في بث الأخبار والوثائقيات والتقارير المصّورة (عملاً بالنموذج الذي قدّمته المحطة الأميركية CNN إبّان حرب الكويت عام 1991). ومن هذا النوع من المحطات برزت محطتان عربيّتان هما الجزيرة والعربية ومحطات لبنانية هي المنار والمستقبل الإخبارية وأن بي أن ومحطات إخبارية مماثلة تبثّ بالعربية، منها العالم الإيرانية والبي بي سي العربية وروسيا اليوم الروسية، ومحطة الحرّة الأميركية و24 France الفرنسية وأخريات من تركيا وألمانيا والصين كانت أقل مشاهدة.

وكأنّ معظم هذه المحطات كان على موعد ما، فما أن بدأ «الربيع العربي» حتى انقلب معظمها إلى جندي في حملات البروباغندا، القسم الأكبر منها صوّر ما يحدث بأنّه «بداية عصر جديد»، بدون نظرة نقدية، أهمل تطوّر الأمور وانحدار دول «الربيع» في مناح مخيفة. كان حراك مصر وتونس وليبيا واليمن رجعة إلى القرون الوسطى تبشّر بتخلّف ديني مدعوم بهجمة استعمارية جديدة، وبجماعات تكفيرية وأخوانية تريد إنشاء دول إسلامية وتهمل القضايا المصيرية، كقضية فلسطين وقضايا تحرير المرأة العربية والفقر والتخلّف والحرمان عند العرب والنهب الامبريالي لثروات بلادهم.

وحتى تلك المحطات التي تبثّ البرامج ذات الطابع المسلي والاجتماعي – وخاصة اللبنانية – استحضرت ضيوفاً من وجهة سياسية محدّدة، وأطلقت رسائل سامة وأثارت الضغينة

والكراهية في نكاتها وتعليقاتها وتصاريحها، تطبّع مشاهديها مع دول الرجعية العربية التي لطالما دعست على أي فكر تنويري عربي، وتقنعهم بقبول التشدّد الديني في المنطقة العربية كشأن طبيعي.

محطة الجزيرة: دعمت بعض المحطات ثورات دون غيرها، فيما دعم بعضها – كـالجزيرة – حراك وثورات ذات طابع إسلامي. وكان دعم الجزيرة هذا يتمّ بأسلوب موارب في البداية ثم أصبح مباشراً منذ ربيع 2011.

ولم تكن محطة الجزيرة دائماً جندياً في خدمة أغراض النيوليبرالية العالمية والرجعية الدينية في المنطقة، بل كانت عندما انطلقت عام 1995 محطة طليعية، خدمت المشاهدين العرب بمهنية إعلامية عالية قلّ نظيرها حتى في الغرب، وكانت موضع حسد ونقمة حتى من السي إن إن، ومن كبريات الإخباريات العالمية. ها هنا فضائية عربية من مبنى متواضع في مدينة الدوحة، عاصمة قطر من أصغر دول العالم، تقدّم الخبر الصحيح والتحليل الموضوعي بضمير ووعي، وبطاقم من جنسيات عربية مختلفة بلغة عربية صحيحة وحديثة وحرفية عالية، تعيد إلى الواجهة القضية الفلسطينية التي كادت تصبح في طي النسيان، وتقدّم تغطية أخلاقية لتطورات النضال الفلسطيني مباشرة من الميدان بصوت وصورة وليد العمري وجيفارا البديري وشيرين أبو عاقلة والياس كرّام – من غزة والضفة الغربية وأراضي 48 – ومن العراق ولبنان بصوت أكثم سليمان وبشرى عبد الصمد وآخرين[1].

ناقشت المحطة بتحدّ كبير القمع والتسلّط في الدول العربية بمذيعين كفيصل القاسم وجميل عازر وخديجة بن قنة وليلى الشايب. وفضحت ممارسات الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. بل كانت الفضائية الوحيدة تقريباً التي لا تخدم الجيش الأميركي كالمحطات الأميركية، وتبثّ تقارير ميدانية مستقلة من حربي أفغانستان والعراق. حتى قاطعتها الدكتاتوريات العربية وأصبحت على اللائحة السوداء في البيت الأبيض لأنّها تجرأت في عالم أحادي القوّة أن تكون صوتاً مستقلاً، وهذا بكل بساطة كان غير مسموح: أن يذكرها

(1) *Al Jazeera: The Inside Story of the Arab News Channel That Is Challenging the West*, Hugh Miles; *Voices of the New Arab Public: Iraq, Al-Jazeera, and Middle East Politics Today*, Marc Lynch; *Losing Arab Hearts and Minds: The Coalition, Al-Jazeera and Muslim Public Opinion*, Steve Tatham; *The Al Jazeera Phenomenon: Critical Perspectives on New Arab Media*, Mohamed Zayani; *Instant Nationalism: McArabism, Al-Jazeera, and Transnational Media in the Arab World*, Khalil Rinnawi.

بوش الإبن بضغينة وكراهية كان نيشاناً للجزيرة. وأن تقصفها الطائرات الأميركية في بغداد وكابول وتقتل مراسليها كان توكيداً على أنّها تلعب دوراً هاماً تكبر به الإمارة الصغيرة وأميرها الشاب حمد بن خليفة آل ثاني الذي تولى الحكم عن 43 عاماً عام 1995.

وإذ حاولت الولايات المتحدة أن تقوم بأعمال مشينة في الدول التي تغزوها وتحتلها، كانت هناك كاميرا الجزيرة بالمرصاد. وعندما اضطرت واشنطن تحت الضغط الشعبي في العراق وضربات المقاومة العراقية إلى الالتزام بإجراء انتخابات عامة في 2005، عملت على وقفها وتأجيلها مراراً دون جدوى. ثم عمل جنودها ورجالها داخل العراق على عرقلة الجزيرة على الأرض، ومنعها من دخول بغداد أثناء الانتخابات.

ثم كانت الجزيرة في الطليعة في صيف 2006 في جنوب لبنان وبيروت تغطي بمهنية حرب تموز الإسرائيلية بفريق ضم غسان بن جدو وزملاءه في لبنان وفريق آخر في فلسطين المحتلة. فعرضت الجزيرة تقارير عن الدمار الذي ألحقته إسرائيل بلبنان والذي مسح الضاحية الجنوبية عن الخريطة وأردى القتلى وأوقع الجرحى بالآلاف، وقدّم مراسلو الجزيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقارير كشفت خسائر إسرائيل وضربات المقاومة على الجليل وحيفا.

كانت الجزيرة إذاً الأكثر مشاهدة في الدول العربية، وكان لدورها شأن عظيم وتأثير مباشر على الرأي العام العربي ممّا لا يرضي أميركا والدول العربية السائرة في فلكها. ولم تكن قطر منيعة بمواجهة ردّات الفعل على نشاط محطتها إذ إنّ نظامها الاقتصادي كان حلقة في النيوليبرالية الأميركية وعلى أراضيها تقع قاعدة السيلية - أكبر مركز عسكري أميركي في المنطقة يغطي الشرق الأوسط وغرب آسيا ووسطها.

ثم بدأت سلسلة خطوات لضرب الجزيرة ووضعها تحت الوصاية، وتصاعد الضغط الأميركي لإقفال المحطة، وكثر اللغط عندما هدّد الرئيس بوش الإبن بقصف مبنى الجزيرة في قطر، وإن أعلن ذلك بأسلوب ممازح. وأثناء زيارة أمير قطر للولايات المتحدة، تكلّم وزير الخارجية كولن باول معه بضرورة إقفال المحطة، وقال باول في مؤتمر صحافي مع الأمير: «في قطر يؤمنون بشيء اسمه حرية الصحافة، ولكن الناس هناك تقول أشياء كثيرة لا تعجبنا».

ثم وعد أمير قطر أنّه سيخصخص المحطة التي تمتلكها الدولة القطرية، ولكن الإدارة الأميركية لم تقتنع بأنّ هذا كافٍ بل كان المطلوب إقفال المحطة. وكان هذا مؤشّراً فاضحاً على

مدى التزام أميركا بالدمقرطة حول العالم[2]. فسلكت الجزيرة بيت الطاعة وبدأ يبتعد عنها الكثير من نجومها - كغسان بن جدو وسامي كليب ولينا زهر الدين وآخرين - وبعضهم أسّس محطة بديلة هي الميادين التي ذكّرت مشاهديها بـالجزيرة القديمة، وآخرون شقوا طريقاً جديداً في مؤسسات أخرى.

أصبحت الجزيرة بوقاً للجماعات الدينية وباتت حكومة قطر رهن استراتيجية واشنطن أكثر من السابق، شاركت عسكرياً في غزو الناتو لليبيا في صيف 2011، وحرّضت لإسقاط سورية وغزوها. وهذا التحوّل لم يكن ابن ساعته، إذ إنّ الجزيرة استمرّت في جذب ملايين المشاهدين حتى كانون الثاني 2011 عندما بثّت مباشرة حدث ميدان التحرير وثورة 25 يناير على مدى الساعة. ثم تراجعت أسهمها عندما أخذت تغطّي ثورات ليبيا وسورية بانحياز وبدون مسؤولية، وتقاعست عن تغطية ثورة البحرين. كما أنّ توجّه من بقي من نجومها - كفيصل القاسم على سبيل المثال - نحو أساليب تحريضية لا تحفظ أي طريق رجعة في أن تكون المحطة على خطأ ما، قد ألحق الضرر بمصداقيتها. وباتت الجزيرة تعرض تقارير مجتزأة وتلعب بتفاصيل الأخبار وتروّج لأمور وكأنّها تستبق الأمور.

ويمكن تقديم تحليل آخر عن فضائية العربية وهي سعودية، لم ترقَ إلى مستوى الجزيرة القطرية رغم تمويلها الهائل والتكنولوجيا المتوفّرة لها والفريق الكبير الذي يعمل لديها.

تجنيد المثقف العربي: يقول إدوارد سعيد إنّ «الحكومات إنّما تريد أن يتحوّل المثقفون إلى خدّام لها، يحوّلون الأنظار عن أعداء البلاد الطبيعيين بابتكار عبارات ملطّفة وقاموس لغة خشبيّة، ونظام كامل من العبارات المقنّعة التي يمكنها أن تخفي ما يجري، باسم النفعيّة المؤسساتية»[3].

في الربع قرن الأخير تراجعت الثقافة العربية وانكفأت فكرة العروبة العلمانية الديمقراطية التي نشرت ثقافة الحداثة واحتضنت الأقليات المسيحية والإثنية. وهذا الانكفاء لم يتم بين ليلة وضحاها بل بدأ مع هزيمة 1967، واستغرق عشر سنوات قبل أن تنهار المنظومة السياسية التي قادها جمال عبد الناصر، وتصعد منظومة محافظة قوامها النفط والتبعية والاستسلام. ما فتح الباب لقتل القضية الفلسطينية ولاعتداءات إسرائيل المتتالية على لبنان. وأصبحت سورية

(2) Noam Chomsky. *What We Say Goes*, New York, Penguin Books, 2007, pp. 62-63.

(3) إدوارد سعيد، **صُور المثقف**، بيروت، دار النهار، 1996، ص 22-24.

لسنوات جزءاً من هذه المنظومة المحافظة وبات رئيسها حافظ الأسد صديقاً للسعودية ومصر السادات (على الأقل حتى اتفاقية سيناء الثانية عام 1975) لأسباب أبرزها تحوّل سورية عن الانغلاق الثوري المناهض للرجعية الذي طبع قادتها في الستينات. ثم تحوّلت سورية بعد معركة حماة عام 1982 إلى دولة بوليسية بامتياز أعطت هي والعراق اسماً سيئاً للحركة القومية العربية والاشتراكية، واستمرّت في المحور المحافظ عندما شارك جيشها في حرب الكويت والدفاع عن السعودية عام 1991. ولكن طيلة هذه العقود لم تكن سورية الدولة الأسوأ ولا الدكتاتورية الأسوأ كما أوضحنا في فصل «أزمة سورية وعودة الصراع الدولي».

في الأزمة السورية التي انفجرت في ربيع 2011، كان ثمّة تضليل واسع مارسته وسائل الإعلام العربية – من فضائيات وصحافة مكتوبة- يديرها فريق من المثقفين العرب في بيروت والرياض والدوحة ودبي والكويت والقاهرة وتونس. هؤلاء كانوا قد تخلّوا عن دورهم ولم يعودوا ناشطين اجتماعيين أو ملوكاً فلاسفة يتحلّون بمواهب استثنائية وحسّ أخلاقي كضمير للبشرية. لقد سقطوا ضحية الإغراءات المادية والشهرة وخانوا قضية الثقافة، فتخلّوا عن رسالتهم وعرّضوها للشبهة. وباتوا يكتبون التفاهات ويظهرون في برامج تلفزة مشبوهة التمويل والتوجّه، ويسخّرون معارفهم لدبلجة مقالات تفي بما هو مطلوب منهم وهم يعلمون أنّهم يكذبون. حتى تبجّح رجال أعمال أثرياء أنّهم اشتروا 150 مثقفاً وكاتباً وشاعراً وأديباً في لبنان، معظمهم كانوا يُحسبون على اليسار سابقاً.

نسيَ مثقفو العرب هؤلاء – وليس كلّهم طبعاً – أنّ المثقف الحقيقي يشجب الفساد ويدافع عن الضعيف ويتحدّى أصحاب السلطة والمال في كل مكان، ميزته كشخص بليغ وشجاع أنّه لا يوجد دولة لا يمكنه انتقادها وتوبيخها. ونَسَوْا أنّهم في البيئة العربية الراهنة لا يملكون رفاهية أن يقفوا في اللاموقف، أو أن يأخذوا الموقف المرتهن لأسباب مصلحية. فتخلّوا عن التكلّم بشجاعة وبدون تردّد ضد الظلم والقمع في كل مكان وساروا كأغنام في القطيع.

متابعة مسار بعض مثقفي العرب الذائعي الصيت في الستينات والسبعينات وحتى في الثمانينات، تبيّن أنّهم صمتوا أخيراً عن قضية فلسطين، وباتوا يخدمون أنظمة فاسدة تدعم الاستعمار والعدوان ضد الشعوب، ومارسوا النفاق في الموضوع السوري منذ عشر سنوات، فتحدّثوا عن قمع النظام – وهذا حقهم – ولكنهم ستروا ممارسات الدول التي تدفع رواتبهم، وتجاهلوا أنّ ثمّة دولاً عربية يدافعون عنها تنتمي – ليس إلى القرون الوسطى فحسب – بل إلى العصر الحجري بأساليبها وفسادها وطغيانها وتخلّيها عن الديمقراطية.

لقد ركّز هؤلاء على ممارسات الدولة السورية ونسبوا إليها كل عمل شائن على الأرض، وأهملوا دور العصابات المسلّحة التي انتشرت في سورية منذ صيف 2011 تمارس القتل والذبح والنهب والتطهير الديني والعرقي، وأجروا المقابلات مع أمراء الحرب التكفيريين في سورية، ومسلحين من حملة السواطير والسيوف أسبغوا عليهم شرعية وحسّنوا صورتهم في الإعلام، وستروا ما ستروا من ذبح ودم واغتصاب وتفجير وقطع رؤوس، وأطلقوا عليهم تسميات محترمة، فيما دأبوا على تسمية الدولة السورية بـ«نظام الأسد»، والقوى المسلّحة الحكومية والجيش السوري بـ«كتائب الأسد».

طويلاً بعد انتهاء الحرب في سورية وانكشاف الحقائق، لن يحق لهؤلاء المثقفين أن يقولوا «نحن لم نسمع، نحن لم نشاهد، نحن لم نعرف» في عصر المعلومات. الأخبار كانت تصلهم من ألف مصدر، فكانوا يغشّونها ويفبركونها ويقدمونها بما يخدم مصلحة من يدفع رواتبهم.

ولم يقتصر الأمر على تجنيد المثقفين في الحرب الإعلامية النفسية على سورية وإهمالهم لواقع قمعي أفظع في دول عربية أخرى، بل إنّ المثقفين العرب لم ينتقدوا أو يعترضوا على السلوك الهمجي الذي سلكته الولايات المتحدة وحلفاؤها في التعاطي مع مصائر الشعوب، ولم يقفوا ضد الأنظمة العربية السائرة في النهج الأميركي. لا بل إنّ الأنظمة العربية التي أيّدت وتؤيّد الحروب الأميركية هي التي موّلت وتموّل الفضائيات والصحف التي يعمل بها أدعياء الثقافة هؤلاء.

هؤلاء المثقفون الذين انتقدوا «نظام صدّام» في السابق و«نظام بشّار» في 2011 و2012 و2013، لم يكتبوا مقالة واحدة عن أنظمة عربية أخرى تستحق الانتقاد نفسه، إن لم يكن أكثر. ولم يكتبوا عن دور الولايات المتحدة في قتل القضية الفلسطينية، وزوال مسيحيي المشرق ونهاية العلمنة والحداثة العربية. لا بل ردّدوا كالببغاء أنّ القومية العربية واليسار العربي وحكم الدكتاتوريات العربية الاشتراكية هي وراء كل المصائب العربية الحالية، دون تحليل موضوعي وتصويب تاريخي لماذا وكيف وما دور الأنظمة الأخرى وما دور الاستعمار الجديد. حتى بات خطاب هؤلاء المثقفين وما سيكتبون ويقولون اليوم وغداً وبعد غد أمراً معروفاً ومتوقعاً. فتفتح صحيفة وتقرأ مقالاً لكاتب بعينه، فإذا هو المقال نفسه الذي قرأته له كل يوم تقريباً وتكاد تتخيّل خيوط عنكبوت محيطة بهذا المقال لقدمه وخشبيته.

لم يكن جائزاً للمثقّف العربي أن يكتفي هكذا ببساطة بتقديم الدعم الأعمى لسلوك النظام العربي والتغاضي عن الجرائم فيصمت «لأنّه أكل عيش». وغياب المثقفين عن دورهم

الأساسي دفع العرب إلى التعصّب والتناحر والتقاتل في غزة ولبنان والعراق وليبيا وسورية واليمن، تحت شعار «ربيع عربي» ينتهي فقط عندما تزول وتتفكك الدول العربية الواحدة بعد الأخرى. وعندما اندلع هذا الربيع، وقف المثقّف أمام ثلاثة تحديات:

– النظام العربي الرجعي المسؤول عن الفقر والتخلّف وسلسلة الهزائم أمام الاستعمار والغرب.

– تحدي إسرائيل التي ما تزال تتمسّك بالعقيدة الصهيونية التوسعية ولا تعترف بالحق الفلسطيني.

– جفاء مثقفي أميركا وحلفائها الغربيين تجاه القضايا العربية.

في التحدّي الأول، فإنّ أسوأ ما ارتكبه المثقفون العرب هو أن انضواءهم في لواء السلطة وتخلّيهم عن واجبهم الأخلاقي ساعدا الطبقة السياسية – الاقتصادية الحاكمة في ترويض الناس و«تنظيم المشاعر الاجتماعية» وقتل الحداثة.. وهذا ينطبق إلى حدّ ما على مثقفي لبنان منذ اندلعت الحرب عام 1975 وحتى اليوم، حيث شارك بعضهم، بتحيّز فاضح، في إذكاء الروح الطائفية وفي إطلاق عنان غوغاء الجماهير والتعصّب الشوفيني وأحياناً العنصري ضد مذاهب لبنانية بعينها أو ضد السوري والفلسطيني (وليس ضد جنسيات عربية أخرى يأتي منها التمويل)، وتبرير المصالح الطبقية للجماعة الحاكمة وللفاسدين في المجتمع. ثم انضوى هؤلاء المثقفون – شعراء وكتّاب وصحافيين – في السنوات الأخيرة في محور الصحافة النفطية وأقفلوا عيونهم عن القضايا الحقيقية وجيّروا أقلامهم في اتجاه كاذب عن أمور المنطقة.

في التحدي الثاني،لم ينتقد مثقفو العرب ما ترتكبه إسرائيل من مجازر ومن شنّ الحروب على البلدان العربية، ونهب ما تبقّى من فلسطين فتستوطن وتبني جدار الأبارتهيد. بل لم ينتقدوا حروب إسرائيل على لبنان وغزة في 2006 و2008 و2009 و2012 وما ارتكبت من تدمير مذهل ومن قتل للأبرياء. حتى أن بعض الفضائيات تعاملت مع العدوان وكأنّه يحصل في بلاد بعيدة واستعملت لغة محايدة تجاه اسرائيل، وقصَرَ مثقفو العرب اهتمامهم على ما يرغب إعلام النفط في إبرازه: أنّ ما تفعله اسرائيل ضد غزّة ولبنان هو جزء من الصراع ضد إيران في المنطقة و«إلى جهنّم» – بحسب رأيهم – ما ترتكبه إسرائيل من آثام، طالما أنّ الهدف المشترك هو الأهم. حتى أنّ الاعتداء الإسرائيلي الثاني على غزّة في خريف 2012 لم يلههم عن أولوية حرب سورية. في خريف 2012 تصاعدت أبواق من هنا وهناك، وخاصة في لبنان، توبّخ الفلسطينيين في غزّة على إشعال حرب جانبية – مشبوهة بإيرانيتها – تلهي المنطقة عن «جهاد

أكبر» هو تقويض الدولة السورية.

تجنيد المثقف الغربي: في التحدي الثالث – وهو مجابهة الموقف المخزي للمثقف الغربي – لا يبدو أنّ مثقفي الغرب كانوا في مرتبة أخلاقية أعلى – في تقاعسهم وارتهانهم – من المثقف العربي. لقد صمتوا كأوربيين وأميركيين عن الولايات المتحدّة التي «دعمت» ما يسمى «الربيع العربي» ولكنها نكثت عشرات قرارات مجلس الأمن الدولي ضد مصالح الشعوب وخاصة في فلسطين، وقامت بأعمال أغتيال لأشخاص مخلصين لأوطانهم واحتلّت أفغانستان والعراق، وغزت بلداناً صغيرة وفقيرة مثل بنما وفيتنام وكمبوديا ولاوس. وما زالت أميركا تدعم دكتاتوريات عربية هي أسوأ بكثير من الدولة السورية. ومقابل دعم أميركا، شاركت هذه الدكتاتوريات العربية في تدمير سورية دولة وشعباً وكياناً وأهملت حقيقة أنّها جعلت مستقبلها هي قشّة في مهب ريح التبعية. وواشنطن التي دعمت الثورات العربية كانت الداعم الأساسي في عدوان إسرائيل الثاني على غزّة في خريف 2012.

جفاء المثقف الغربي تجاه قضايا العرب ليس له ما يبرّره، وخاصة في تأييده حكومات بلاده (فرنسا وبريطانيا وأميركا) في دعم الاستعمار والعدوان ضد شعوب العالم الثالث. في متناول هذ االغربي كتابات مفكّري ومناضلي العالم الثالث من أجل الاستقلال والعدالة وحقوق الإنسان، تصله أخبار حركات التحرّر في العالم، وما ترتكبه بلاده الأمبريالية من اضطهاد ومجازر في أفريقيا وآسيا. وهو يعلم أنّ الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اضطهدت وغزت شعوباً عندما صبّ ذلك في مصلحتها، ودعمت إسرائيل ضد مصالح الشعوب العربية وضد الفلسطيين. وهو شاهد على دعم أميركا لدكتاتوريات عربية وأخرى حول العالم.

ورغم كل هذا، لا تظهر فئة من المثقفين الأميركيين والأروبيين – باستثناءات قليلة – تنتقد وتعارض سلوك الغرب الهمجي في التعاطي مع مصائر الشعوب الأخرى. لا بل تجدهم يؤيّدون هذه الحروب. ولذلك فإنّ انتقاد المثقفين الأميركين والأوروبيين لـ«نظام صدام حسين» و«نظام معمّر القذافي» و«نظام بشّار الأسد» من برجهم العاجي من بلاد ديمقراطية غربية، لا يجعلهم فوق الشبهات ولا يعفيهم من أن تستحق الولايات المتحدة الانتقاد نفسه منهم. ولكن المثقف الأميركي لم يفعل ولن يفعل، «لأنّ دوافعنا كأميركيّن أكثر سمّواً، وصدام هو هتلر أمّا «نحن» فتُحرّكنا دوافع ناجمة بالدرجة الأولى عن محبّتنا للغير ونزاهتنا ولذا فإنّ حروب أميركا عادلة».

ويعجب المراقب كيف لم تصبح قضية فلسطين بعد 70 عاماً في رادار اهتمام المثقف الغربي.

وحتى عندما ارتكبت إسرائيل المجازر وشنّت الحروب على بلدان عربية فإنّ مثقفي أميركا لم ينتقدوا إسرائيل، بل شغلوا أنفسهم بانتقاد الاتحاد السوفياتي والدول التي معه، وساعدوا الديبلوماسية الأميركية في إقناع الشعوب العربية أنّ البعبع الذي هدّدها هو روسيا وليس إسرائيل والصهيونية. وبعد زوال الكتلة الاشتراكية وجد المثقف الغربي ضالته في انتقاد إيران وبرنامجها النووي أو كوريا الشمالية أو فنزويلا أو سورية، وقبل أن يكون جندياً في حرب بوش على الإرهاب.

نموذج المثقف المنخرط في خدمة النيولبرالية العالمية يتعمّم على العربي والغربي معاً، ويشمل الكتاب والصحافيين والفنانين ونجوم هوليوود. ودور النجمة الأميركية أنجلينا جولي هو نموذجي لهذا النوع من المثقف والفنان. فقد قامت جولي بجولة في المنطقة في 12 أيلول 2012 بصفتها «سفيرة النيات الحسنة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين». وبعد جولة على مخيمات اللاجئين السوريين على الحدود الأردنية-السورية وأخرى في قرى عكّار، حضرت إلى بيروت والتقت برئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، ثم عقدت مؤتمراً صحافياً – كما يليق بزعماء الدول – وغادرت إلى تركيا للقيام بزيارات مماثلة للاجئين السوريين على الحدود التركية-السورية.

وثمّة أسئلة بديهية تُطرح ما هو دور المشاهير في الأمم المتحدة بالضبط؟ ولماذا يتصدّر النجوم شاشات التلفزة والفضائيات للدفاع عن قضايا سياسية واجتماعية معيّنة دون أخرى (دعم كوسوفو مثلاً وليس فلسطين)، ولماذا أصبح النجم البريطاني جود لاو وسيطاً أميركياً لدى حركة الطالبان في أفغانستان؟ ولماذا يجعل النجم جورج كلوني مسألة دارفور في السودان همّه اليومي وعمله الأساسي كيفما اتجه؟ ولماذا يخرج ريتشارد غير (وهو نفسه بطل «Pretty Woman» مع جوليا روبرتس) على التلفزيون عشية الانتخابات الرئاسية الفلسطينية وينصح بالتصويت لمحمود عبّاس؟ وكيف أعطى لنفسه حق تمثيل الرأي العام العالمي عندما قال في نفس التصريح: «أنا أتحدّث باسم العالم»؟

في الماضي كان مشاهير السينما والغناء يعملون على ترفيه المشاهد والمستمع من أفلام هوليود إلى ألبومات وحفلات الروك. وكان نشاطهم خارج الفن يقتصر على حضور حفلات افتتاح أفلامهم أو مناسبات اجتماعية أو خيرية أو مهرجان جائزة أوسكار. ولكنهم في العقود السابقة أصبحوا زعماء سياسيين (نجم هوليود رونالد ريغان أصبح رئيساً للولايات المتحدة وأرنولد شفارتزنيغر أصبح رئيساً لكاليفورنيا، أكبر وأغنى ولاية في أميركا).

وفي السنوات العشر الماضية قفز عدد المشاهير الذين يعملون في السياسة عدّة أضعاف وباتوا نافذين في كل شاردة وواردة حول العالم. لقد أصبح المبنى الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك موقعاً عادياً ومنبراً يطلّ منه المشاهير، يتكلمون عن قضايا العالم وحقوق الانسان، أو حتى يروّجون لبضائع كمالية وعطور.

لقد أصبح للمشاهير نفوذ وسحر لا حدود لهما. إذ مَن سيقاوم التقاط صورة مع أنجلينا جولي أو مع جوني ديب أو براد بيت؟ وثمّة قلّة فقط تنافس المشاهير في الإيرادات حيث يتقاضى المشاهير مبالغ تصل إلى عشرين مليون دولار للفيلم الواحد، وأسماؤهم على كل شفة ولسان، من أعالي التيبت إلى حضرموت ومن طوكيو إلى ستوكهولم. لسنا اليوم أمام حسّ الفنان – الرافض المثقف الناقد – الذي ميّز أهل الفن وأبعدهم عن أصحاب المال والسلطة في السابق (كرفض البعض لجائزة نوبل أو تهيّب ديغول من جان بول سارتر). الدليل: تصريحات المشاهير اليوم تصبّ لصالح السلطة وتدعم مشاريع قوانين ومواقف مؤذية لقضايا الشعب (كالضمان الصحي أو التلوث أوالحروب).

آلاف الأمثلة يمكن العثور عليها بوسائل البحث الألكتروني، في الصحف والمجلات ويوتيوب عن خيانة المشاهير. عشرات المشاهير يصّرحون في أمور شتّى لا يفقهونها ليس فقط في السياسة بل أحياناً في العلوم والطب. حتى أنّ البرلمان الروسي صوّت لإرسال نجمة روسية إلى المحطة الفضائية لا علاقة لها بعلم الفضاء. كما صرّحت شارون ستون أنّ الكافيين يسبّب السرطان.

قد يظهر المشاهير في أفلام ينقذون فيها العالم (شون كونيري في أفلام جيمس بوند، وأرنولد في دور (Terminator) وبروس ويليس وسلفستر ستالون، إلخ) ولكنّهم في الحقيقة بشر عاديون يصرفون ساعات في السهرات يتحدثون عن أنواع النبيذ ولا يملكون مؤهلات تجعلهم شركاء في صنع القرار أو إبداء الرأي في مسائل خطيرة.

في العام 2005 «دعم» بروس ويليس «الحرب على الإرهاب» بسلسلة مقابلات وتصريحات «أبدع» فيها بتفكيره الاستراتيجي وجاء في أحدها أنّ سبب عدم العثور على بن لادن يعود إلى غياب مكافأة مالية لمن يقضي عليه. ولكي لا يبقى كلامه فارغاً أعلن فوراً أنّه يقدّم مكافأة من جيبه مليون دولار لمن يجلب رأس بن لادن. وإذ لقي عرضه ترحيباً واهتماماً إعلامياً عالياً، تشجّع وأعلن جائزة ثانية بمليون دولار «لمن يجلب رأس أبو مصعب الزرقاوي» قائد تنظيم القاعدة في العراق. وعندما قُتل الزرقاوي في كمين أُعدّ له في 7 حزيران 2006 توقّع البعض

أن يلتزم ويليس بوعده ويقدّم مليون دولار لمن قتل الزرقاوي. ولكنّه تنكّر فوراً: «هذا ليس صحيحاً لم أقدّم مكافأة». وكان ويليس يكذب لأنّ تصريحه عن الجائزة جاء أثناء مقابلة في برنامج ريتا كوسبي على MSNBC وهو ما زال على يوتيوب.

ولكن لنعد إلى أنجلينا جولي.

قليلون يعلمون أنّ أنجلينا أصبحت عام 2007 عضواً في «مجلس العلاقات الخارجية» http://www.cfr.org/about، وهو لوبي أميركي محافظ ونافذ وهام في واشنطن، يشارك ويؤثّر في صناعة قرارات البيت الأبيض، ويزور أعضاؤه الدول العربية وغيرها حيث يستقبلهم الرؤساء والملوك بوقار ومهابة. ومن أعضائه وزراء الخارجية الأميركية السابقين هنري كيسنجر ومادلين ألبرايت وجورج شولتز، والصحافي الهندي الأميركي فريد زكريا (وزكريا بالمناسبة مرتهن في ما يكتب، ولكن يذكره بعض العرب بإعجاب وخفقة قلب تماماً كما يذكرون توماس فريدمان. أنظر نموذجاً عن مقالاته في الواشنطن بوست يقنع القارىء بمقولة تفوّق إسرائيل دائماً وأبداً على كافة الأصعدة وتخلّف العرب.. دوماً وأبداً[4]).

لا أحد يفهم كيف تكون أنجلينا جولي بوجهها البريء الجميل وشخصيتها الهادئة، جنباً إلى جنب مع كيسنجر الذي ترك سلسلة حروب حول العالم لم تنتهِ أثناء توليه منصب وزير الخارجية الأميركية في عهد نيكسون. ولكن المجلس دافع عن عضوية جولي بالقول: «لا تنظروا إلى عضوية جولي وكأنّ المجلس منح العضوية لباريس هيلتون» (عارضة أزياء وممثلة ثرية). والمفاجأة أنّ كيسنجر كان أكثر الأعضاء سعادة بعضوية جولي حيث أعلن في كلمة له أمام جمهور في نيويورك أنّ «الجلوس إلى نفس الطاولة مع أنجلينا جولي سيكون فرصتي الوحيدة لألتقيها شخصياً».

أنجلينا جولي إذاً عضوة في مجلس أميركي مؤثّر في مستقبل العالم، وفي احتمال سقوط ضحايا بالملايين، وهي تزور مخيمات اللاجئين السوريين سفيرة نوايا حسنة. ولم تخيّب جولي آمال معجبيها داخل المجلس. فمَن يستعمل محرّك البحث على صفحة الويب لهذا المجلس سيصاب بالذهول إذ إنّ اسمها يظهر في عدد كبير من القضايا الدولية من الشرق الأوسط إلى

(4) Fareed Zakaria, «Israel dominates the new Middle East», *The Washington Post*, November 21, 2012.
http://www.washingtonpost.com/opinions/fareed-zakaria-israel-dominates-the-middle-east/2012/11/21/d310dc7c-3428-11e2-bfd5-e202b6d7b501_story.html

دارفور والعراق وإيران والبنك الدولي. وآخر أفلامها «Salt» تمحور حول التشهير بعدد من الدول (تتعرّض بطلة الفيلم التي تلعب دورها جولي للاغتصاب والتعذيب على أيدي جنود في كوريا الشمالية، وتناضل ضد مؤامرة روسية للقضاء على أميركا، وتجهض هجمات نووية يريد عملاء روس شنّها على دول إسلامية، فيبدو الأمر أنّ عميلة أميركية أنقذت الإسلام، إلخ).

شاركت أنجلينا جولي في مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في بغداد قبل سنوات، وقامت بجولة في «المنطقة الخضراء» المدجّجة بالسلاح وسط بغداد، وصرّحت التالي: «هناك الكثير من الكلام حالياً والكثير من التفاصيل التي يجب أن نجمعها وأنا أحاول أن أفهم ما هي هذه التفاصيل.» لا أحد يلومها إذا لم تفهم كيفية إعادة بناء بلاد دمّرتها أميركا، وتأهيل أكثر من مليون مهجّر داخلي في العراق.

وفيما تدور الحرب الفضائية على سورية، كانت ثمّة حرب أخرى في عواصم المنطقة والعالم هي الحرب الديبلوماسية.

الأزمة حرباً ديبلوماسية

خلال 2011 و2012 نشطت حرب ديبلوماسية في منحى محدّد وواعٍ لمنع أي حل سلمي، والدفع نحو إسقاط سورية بالقوة، والتمهيد ميدانياً لغزو غربي شبيه بما حصل في ليبيا.

كانت الحكومة السورية توافق على المبادرات العربية والدولية والأممية، فيما كانت المعارضات السورية الخارجية والجماعات المسلّحة على الأرض ترفض بإصرار هذه المبادرات، تدعمها تركيا وفرنسا والولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء في حلف الناتو وتموّلها وتسلّحها دول عربية سائرة في الفلك الأميركي. وعندما كان الضغط الدولي يدفع أي مبادرة سلمية للحل وتجد هذه المبادرة طريقها إلى الحياة وتخطو خطوات عملية، كانت توضع أمامها العراقيل وتجابه بالرفض. ولقد تعرّض مراقبوا الجامعة العربية ثم مراقبو الأمم المتحدة للقتل والتفجير كي يغادروا سورية ويوقفوا مهمّتهم، رافق ذلك سلسلة تصريحات من زعماء التكتّل العربي والدولي يؤكدون فشل المبادرات حتى وهي في طور الولادة – ويهاجمون خاصة اتفاق جنيف حول سورية في حزيران 2012 – ويدعون إلى اسقاط الدولة السورية بالقوة وإلى تدخّل غربي تحت البند السابع من شرعة الأمم المتحدة.

لا شك في أنّ اللوم الكبير في أزمة سورية يقع على دولة البعث. فهذه الدولة تتحمّل

المسؤولية الكبرى، لأنّها تأخّرت خمسين عاماً عن تحقيق أماني الشعب السوري في نظام ديمقراطي حديث يحترم البشر. كما تأخّر بشّار عشر سنوات عن تنفيذ ما أعلنه في العام الأول من عهده رغم ما واجهه من تحديات وتهديدات ومخاطر، فهو مسؤول منذ ارتضى أن يكون رئيساً للجمهورية. ولكن هذا لم يبرّر أن تتجاهل المعارضة الخارجية والدول التي تدعمها العوامل المحيطة بالأزمة السورية وأن لا تسعى لمعالجتها من جذورها. إذ إنّ الثورة السورية المحقة لم تكن بحاجة إلى كل هذا الموت والدمار كي تسير نحو انتصارها الطبيعي. غير أنّ هذه المعارضات وتلك الدول أمعنت في تدمير سورية، وأصرّت على الحصول على كل شيء أو لا شيء، ليصبح شعار «إسقاط النظام» وإزاحة الرئيس عقاباً بشعاً لكل مواطن سوري – أكان «مع النظام» أو «ضد النظام» – وتدميراً لكل حجر في سورية. وفوق ذلك حمّلت هذه الجهات «النظام» المسؤولية عن الأعمال البربرية التي ارتكبها المسلّحون على الأرض، فيما استفادت ديبلوماسياً من نشاطات الميليشيات الأصولية التي لا تمت للديمقراطية بصلة.

الديبلوماسية العربية: في بداية الأحداث، لم تكن المواقف الإقليمية والدولية قد تبلورت بعد. إذ ستحتاج تركيا إلى أشهر لتدخل المعمعة علناً. وكان الموقف السعودي ملفتاً في وقت مبكر، إذ في 28 آذار 2011، أكّد الملك السعودي في اتصال مع بشار «دعم بلاده لسورية بوجه المؤامرة التي تستهدفها». لقد قامت الحكومة السورية بسلسلة اجراءات: أمنية وقمعية وإصلاحية تنازلية، ولكن الوضع لم يهدأ. بل كان ممنوعاً أن يهدأ، حتى أخذ بشّار يتحدّث عن «مؤامرة كبيرة تتعرض لها سورية تمتدّ خيوطها لدول قريبة وبعيدة».

سعت الدول المناهضة لسورية إلى استصدار قرار من مجلس الأمن مشابه لذلك الذي مهّد لغزو الناتو. ولكن مجلس الأمن اكتفى بعد مداولات استمرت أسابيع تخلّلها اعتراضات من روسيا والصين بإصدار بيان في 3 آب 2011 يدين «استخدام السلطات السورية العنف ضدّ المدنيين». وعندما اشتدّت الحرب الأطلسية على ليبيا في صيف 2011 تعالت أصوات عربية وغربية تدعو إلى ضرب سورية، فحّذر بشار في 2 آب من «أيّ عمل عسكري ضدّ سورية ستكون تداعياته أكبر من أن يتحمّلها الغرب» و«أنّ سورية هي عقدة الغرب وأنّ التنازلات التي يطلبها الغرب لن تحصل». في ذلك الوقت كان الزعيم الليبي معمر القذافي يدعو مناصريه للزحف إلى طرابلس لحمايتها من «جرذان الاستعمار» عندما أخذت قوات حلف الأطلسي تدّك المدن الليبية. وإذ سعت الدول المناهضة لسورية إلى قرار دولي ضد سورية، سقط مشروع هذا القرار في مجلس الأمن بفعل الفيتو الروسي والصيني في 5 تشرين الأول 2011.

على الصعيد العربي، حصل في 8 آب تبدّل في المواقف حيث أعلن الملك السعودي استدعاء السفير السعودي من دمشق للتشاور و«أنّ السعودية لا تقبل بما يجري في سورية». واستعملت قطر رئاستها لدورة الجامعة العربية لتصويب أجهزة الجامعة ضد الحكومة السورية. وكانت الجامعة العربية قد اختارت نبيل العربي أميناً عاماً بدلاً من عمرو موسى في 15 أيّار 2011، وهو ديبلوماسي مصري قديم في عهدي مبارك والسادات، عمل في طاقم المفاوضات مع اسرائيل منذ معاهدة كامب دافيد عام 1978 وحتى منتصف الثمانينات، مقرّب من دول الخليج ونجم على محطاتها التلفزيونية. كانت صحف سعودية – الحياة والشرق الأوسط – تجري مقابلات معه وينشر مقالاته موقع محطة العربية. وأثناء الأزمة السورية وبدلاً من أن يقوم بالدور التقليدي للأمين العام في تقريب وجهات النظر والسعي إلى جمع السوريين على حل سلمي (كما فعل أسلافه في حرب لبنان مثلاً)، أخذ يستعمل مركزه وأجهزة الجامعة لخدمة مشروع إسقاط الدولة السورية، وبات يصرّح كل فترة أنّ «النظام سيسقط خلال أيام»[5].

في 16 أيلول 2011 شكّلت الجامعة العربية لجنة وزارية برئاسة قطر، ولكن الحكومة السورية تحفظت على رئاسة قطر للجنة وأعلنت أنّ الحوار لا يتم إلا على أرض سورية. وكانت الحرب الدبلوماسية تسير أحياناً في وتيرة متعرّجة ومواربة. فيزور نبيل العربي دمشق ويطلق تصريحاً محايداً بعد لقائه بشّار أو أعضاء في الحكومة. ثم وبعد أيام يطلق تصريحاً سلبياً ويؤكّد أنّ النظام ساقط لا محالة. كما أنّ اللجنة الوزارية العربية التقت بالرئيس السوري في دمشق في تشرين الأول، وقال رئيس وزراء قطر إن الوفد «لمس حرص سورية على العمل مع اللجنة العربية لحل الأزمة». ولكن بعد يومين ندّدت هذه اللجنة «باستمرار أعمال العنف ضدّ المدنيين في سورية». فاستغربت وزارة الخارجية السورية استناد اللجنة الوزارية العربية إلى أكاذيب إعلامية في بيانها. وحّذر بشّار مجدداً في 30 تشرين الأول «قوى الغرب من زلزال يحرق الشرق الأوسط بحال تدخلهم في سورية» وتحدث عن «تهريب للسلاح للمسلّحين عبر دول الجوار». فيما كان رئيس وزراء قطر يشدّد الحملة، ويستعمل عبارات غير ديبلوماسية مطالباً دمشق بالكف عن «اللف والدوران».

وفي 3 تشرين الثاني 2011 وافقت سورية على مبدأ استقبال بعثة مراقبين عرب، وأعلنت

(5) «نبيل العربي: نظام الأسد يمكن أن يسقط في أي وقت»، **الحياة**، 4 كانون الأول 2012.
«نبيل العربي يتوقع انهياراً وشيكاً لنظام الأسد»، **العربية** 7 تشرين الثاني 2012.
«العربي: حل سوريا في البند السابع»، **سكاينيوز عربية** 5 تموز 2012.

وزارة الداخلية السورية العفو عمّن يلقي السلاح ويسلّم نفسه. ولكن الجامعة العربية كانت تطالب سورية بأسلوب فوقي بالموافقة على بروتوكول البعثة «خلال 48 ساعة»، وكأنّ مصير بلاد بأكملها لا يستأهل التريّث والنار الهادئة. وفعلاً وبعد يومين وبدون تمهيد، اتهمت الجامعة العربية سورية بعدم تطبيق الاتفاق وأطلق عبد الحليم خدام، الذي أصبح عدواً شرساً للدولة السورية، نداءً من باريس يدعو لتدخل عسكري دولي في سورية. وفي 12 تشرين الثاني علّقت الجامعة العربية عضوية سورية «لعدم تنفيذها المبادرة العربية»، ولوّحت بفرض عقوبات اقتصادية عليها. وإذ دعت سورية إلى قمّة عربية وأعربت عن استعدادها للتعاون مع الأشقاء العرب للخروج من الأزمة، رفض مجلس التعاون الخليجي طلب سورية عقد قمة.

وكانت تركيا تواكب نشاطات الجامعة العربية وقطر والسعودية بديبلوماسية عدائية من جانبها. إذ إنّ وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو هدّد أنّ تركيا «منحت النظام السوري فرصة أخيرة لكنه لم يستغلّها». وأزاء هذه المواقف العدائية، رفضت سورية المشاركة في اجتماعات عربية–تركية في المغرب كانت تمهّد لقيام ما عرف فيما بعد بنادي «أصدقاء الشعب السوري». ثم وافقت سورية على البروتوكول واستقبلت بعثة عربية لمراقبة الوضع ميدانياً بقيادة الضابط السوداني مصطفى الدابي. وإذ حاول قائد البعثة تقديم تقارير ميدانية محايدة كشفت ليس ما تفعله القوى النظامية فحسب، بل ما تقوم به الجماعات المسلّحة أيضاً، قامت الجامعة العربية بإنهاء عمل البعثة في الشهر الأول من 2012 بدون سبب.

ولعب بان كي مون أمين عام الأمم المتحدة دوراً في الحرب الديبلوماسية، ولكن كانت تحرّكاته تدور في فلكها. ففي 28 تشرين الأول انتقد الحكومة السورية ودعاها «للاستجابة لمطالب الشعب السوري عبر الاصلاحات لا عبر القمع». ثم دعا إلى اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بطلب من الدول المناهضة لسورية في 22 تشرين الثاني 2011. وصدر قرار عن هذا الاجتماع بإدانة سورية بأغلبية 122 صوتاً.

وأوصى المجلس الاقتصادي العربي بحظر الطيران فوق سورية، ففرضت الجامعة العربية عقوبات تجارية واقتصادية. وردّ وليد المعلّم في 28 تشرين الثاني أنّ «الجامعة العربية أقفلت النوافذ، وبعض أعضائها يسعون لتدويل الأزمة». وفي 30 تشرين الثاني أعلن وزير الخارجية التركي قطع العلاقات التركية–السورية ووقف التعاملات المالية مع سورية. وفي كانون الأول 2011 قلّل بشار من شأن العقوبات العربية والغربية، وقال إنها ليست بجديدة. وجدّد الحديث عن قيامه بخطوات إصلاحية، نافياً أن تكون قوات النظام مسؤولة عن العنف الحاصل في سورية.

وإذ لم يتوقف الجهد العربي لتدويل الأزمة طالب وزراء الخارجية العرب بدعم الأمم المتحدة حول سورية. وصرّح وزير خارجية قطر في كانون الأول 2011 أنّ الجامعة العربية ستطلب من مجلس الأمن تبنيّ «مشروع عربي» حول سورية. ولكن التكتّل العربي الدولي اضطر إلى تخفيف التعبئة والتحريض مؤقتاً بعدما دخلت سورية بعثة مراقبين عرب، فانصبّ الإعلام والتصريحات على تفشيل عمل هذه البعثة. ففي 3 كانون الثاني 2012 صرّح قائد «الجيش الحر» رياض الأسعد أنّه غير راض عن مدى التقدم الذي حققه المراقبون العرب وأنه لن ينتظر سوى أيام قليلة قبل أن يصعّد العمليات العسكرية. ثم أخذت قطر ودول عربية أخرى تهاجم بعثة المراقبين العرب التي استغرق إعدادها أسابيعَ، واستهلكت كباشاً حاداً بين حكومة سورية والجامعة. إذ مباشرة بعد موقف «الجيش الحر» تحدّث رئيس وزراء قطر عن «أخطاء» في عمل المراقبين العرب في سورية، مكرّراً أنّ الجامعة العربية ستسعى للحصول على مساعدة من الأمم المتحدة. وبعد أيام أعلن بشار أنّه «سيضرب الإرهاب بيد من حديد» ولفت إلى «أنّ التآمر الخارجي لم يعد خافياً على أحد» واعتبر تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية «تعليقاً لعروبة الجامعة» وأكّد أن «المعركة غير مسبوقة لكن الانتصار قريب جداً» ومؤكّداً أنه ليس من يتخلى عن مسؤولياته. وفي اليوم التالي فاجأ مؤيديه وظهر بينهم في تظاهرة مليونية تدعمه في ساحة الأمويين بدمشق وأعلن أن المؤامرة وصلت لمرحلتها الأخيرة وأنّ «سورية الله حاميها».

في تلك الأثناء واصلت تركيا تصعيدها وانتقد وزير خارجيتها داود أوغلو وصول سفينة روسية محملة بأطنان من الذخائر إلى ميناء طرطوس السوري، وحذر نبيل العربي من أنّ «مجلس الأمن لا يحتاج لإذن من الجامعة العربية للتدخل في سورية». وفي 21 كانون الثاني 2012 طلب «المجلس الوطني السوري» من الجامعة العربيّة نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن، وأصدر وزراء الخارجية العرب بياناً يطالبون الرئيس السوري بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة فاروق الشرع. فرفضت دمشق قرارات الجامعة العربية واعتبرتها تدخّلاً سافراً بشؤونها الداخلية.

ولئن كانت بعثة المراقبين العرب في سورية عثرة أمام الحرب الديبلوماسية، سحبت دول مجلس التعاون الخليجي مراقبيها من البعثة في 24 كانون الثاني 2012 وأعلنت عن توجّه الدول العربية نحو مجلس الأمن بمشروع عربي جديد للتدخّل العسكري. ولكن روسيا رفضت مشروع القرار العربي واعتبرته غير مقبول. ولم يمنع ذلك نبيل العربي أن يعلن باسم الجامعة العربية «وقف مهمة المراقبين في سورية». فاستقال مصطفى الدابي

رئيس البعثة الذي كانت تقاريره وتصريحاته المحايدة تغضب المحافظين العرب. وصدر بيان عن الحكومة السورية يعرب عن أسفها واستغرابها قرار الجامعة العربية. ثم تواصل المجهود الغربي – العربي لدفع مشروع القرار أمام مجلس الأمن، فانعقد مجلس الأمن مساء 4 شباط، وسقط المشروع بعد استخدام روسيا والصين حق الفيتو وتصويتهما ضد مسودة القرار.

في 7 شباط استدعت دول الخليج سفراءها من سورية وطلبت من سفراء سورية لديها المغادرة، تلا ذلك قرار الجامعة العربية بوقف التعاون الدبلوماسي مع «ممثلي النظام السوري» وتجديد الدعوة إلى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار «بإرسال قوات حفظ سلام عربية–أممية مشتركة إلى سورية». وفي منتصف آذار أغلقت دول مجلس التعاون الخليجي سفاراتها في سورية، وصرّح زير الاعلام السوري أنّ «قطر والسعودية شريكتان بالارهاب الذي يستهدف سورية». وأعلنت الخارجية السورية أنّها لن تتعامل مع أي مبادرة للجامعة العربية على أي مستوى كان، بعدما مُنعت سورية من المشاركة في مؤتمر قمّة عربية. فقد انعقد هذا المؤتمر في 29 آذار بدون سورية وأصدر بياناً يدين «الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في سورية» ويدعو المعارضة السورية بكل أطيافها إلى توحيد صفوفها.

في تلك الفترة كان موقف السعودية يتجّه نحو المزيد من السلبية، وتصريحات وزير خارجيتها سعود الفيصل تصبح أكثر عدائية مقارنة بتصريحات وزراء الخارجية الآخرين. وكان لوم السعودية لروسيا يتزايد. ففي 10 شباط 2012 اعتبر الملك السعودي فشل مجلس الأمن في الاتفاق على الشأن السورية «بادرة غير محمودة»، ثم قال في اتصال مع الرئيس الروسي في 22 شباط إن دفع روسيا للحوار حول ما يجري في سورية «لا يجدي»، إشارة إلى محاولات موسكو فتح نافذة مع المعارضة الخارجية. وفي 17 آذار 2012 خرجت تقارير تفيد بأن السعودية تقدّم معدات عسكرية لتسليح «الجيش السوري الحر» عبر الأردن، في حين نشطت مئات الجماعات والشخصيات السعودية والخليجية علناً، وأحياناً عبر وسائل الإعلام في تمويل وتسليح جماعات سلفية وتكفيرية كانت تقاتل في سورية.

الديبلوماسية الروسية: قامت روسيا بخطوات ديبلوماسية داعمة لسورية بشكل يومي تقريباً. فتحدّثت موسكو عن قوى خارجية تغذّي العنف في سورية بهدف زعزعة استقرار المنطقة، وقلّصت باكراً مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر التي بات أسلوبها عدائياً تجاه روسيا. وكانت روسيا تتعرّض لتدخلات أميركية في أوضاعها الداخلية أيضاً حيث موّلت

جهات أميركية جماعات معارضة روسية ووسائل إعلام في موسكو. واتهم الرئيس الروسي ديمتري مدفيديف واشنطن بالتدخّل في بلاده وبتمويل حركات احتجاجية في الانتخابات الروسية.

وفي كانون الأول 2011 قدّمت روسيا مشروع قرار لمجلس الأمن يطالب بالوقف الفوري للعنف في سورية، فرفضته أميركا وحلفاؤها الغربيون. وفي مطلع 2012 وقد عاد جو التصعيد والتوتّر وحذّر أردوغان من «خطر نشوب حرب أهلية في سورية»، رسا أسطول روسي في القاعدة البحرية في طرطوس.

وكانت سورية على تواصل دائم مع موسكو، حليفتها الأساسية إلى جانب إيران. ولكن لم يكن واضحاً إذا ما كانت روسيا تُقصر اتصالاتها مع دمشق على التشاور، أم أنّها كانت تشير عليها في أسلوب التعامل مع الأزمة. إذ التقى بشار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في شباط 2012 وأكّد بعد اللقاء «تصميم سورية على إنجاز الحوار الوطني بمشاركة ممثلين عن الحكومة والمعارضة والمستقلين». وأعلن لافروف أنّ الرئيس السوري كلّف نائبه فاروق الشرع إجراء الحوار مع القوى المعارضة وأنّ القيادة السورية مستعدة لإجراء حوار وطني واسع من دون شروط مسبقة.

وفي 9 آذار 2012 عارضت روسيا مشروع قرار أميركي حول سورية أمام مجلس الأمن وصفته بأنّه غير متوازن. وكانت موسكو تحاول دائماً إبقاء الصلة مع المعارضة السورية في الخارج ومع الدول العربية المناهضة لسورية. فقد شارك وزير الخارجية الروسي في 10 آذار في اجتماع لوزراء الخارجية العرب وأكّد «استعداد بلاده للعمل مع الجميع من أجل الإصلاح لا التدمير». واستقبلت موسكو معارضين سوريين. وفي 22 آذار أعربت روسيا عن «قلقها من انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها المعارضة السورية». وفي الأسبوع الأول من نيسان قال وزير الخارجية الروسي «إنّ المعارضة السورية لن تهزم الحكومة، حتى لو كانت مدججة بالسلاح». وفي 4 أيار 2012 هدّد رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الروسية بضرب الدرع الصاروخية التي تعتزم أميركا إنشاءها في أوروبا إذا شعرت روسيا بأنها في خطر.

في الأسبوع الأخير من تموز 2012 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن دخول سفن حربية روسية إلى البحر المتوسط، وصرّح وليد المعلّم أنّ سورية بحالة دفاع عن سيادتها وتبقي أبوابها مفتوحة لمن يريد حلاً سياسياً. وفي نفس الأسبوع أرسلت تركيا فرقاً مختصة بالتعامل مع هجمات كيماوية إلى حدودها مع سورية، في حين تبادلت القوات الأردنية والسورية إطلاق

النار على الحدود بين البلدين. وفي آب اعتبر بشار «أنّ سورية تواجه معركة يتوقف عليها مصير الشعب والأمة» وأنّ ما يجري في سورية ليس موجها ضدها بل ضد المنطقة بأسرها، وأن سورية تواجه معركة إقليمية وعالمية وتحتاج للوقت لحسمها. وفي 17 آب أعلن وزير الخارجية الروسي «أنّ موسكو ترفض إقامة منطقة حظر جوي فوق سورية»، وفي 2 تشرين الأول 2012، حذّرت الخارجية الروسية من زعزعة الأوضاع الأمنية في الدول المجاورة لسورية. وفي 20 كانون الأول 2012، ذكّر رئيس الحكومة فلاديمير بوتين «المطالبين برأس بشّار أن «ما يشغل روسيا اليوم هو مصير سورية لا موقع الأسد»، إشارة إلى رفض موسكو البحث في تنحّي بشّار كشرط يسبق الحل، والتركيز على مشروع سلمي متكامل للأزمة.

الديبلوماسية الأميركية: سكتت الولايات المتحدة طويلاً عندما اندلعت ثورات تونس وليبيا ومصر، ثم أخذت تؤيّدها عندما بدت متجهة نحو قلب النظام في تلك الدول. ولكن في الحالة السورية ندّدت واشنطن بالحكومة السورية منذ منتصف آذار 2011 ولم تتريّث في اختيار حصانها كما فعلت بالنسبة للدول الأخرى. حتى أنّها دعمت في الفترة نفسها غزواً سعودياً للبحرين لقمع الثورة البحرينية. وفي أول نيسان 2011، دان البيت الأبيض استعمال قوى الأمن القمع ضد المتظاهرين مطالباً الرئيس السوري بإصلاحات. وإذ انتشر المسلّحون في التظاهرات وردّ رجال الأمن على النار بالنار، بدأت واشنطن تفرض سلسلة عقوبات على سورية.

في العام الأول للأزمة كانت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلنتون تجوب العواصم وتحشد للحرب الديبلوماسية، وتعمل على منع سورية من استعمال قواتها المسلّحة ضد الجماعات المسلّحة حتى تتمكّن من اسقاط النظام. وحمّلت كلنتون تركيا رسالة لسورية مفادها «وجوب عودة الجنود السوريين لثكناتهم فوراً». ويبدو أنّ المسعى الأميركي قد نجح إلى حدّ ما، إذ بدت الدولة السورية متردّدة في مراحل ميدانية كثيرة عام 2011، متوجّسة من خطوات أميركية لاحقة.

وفي 17 تموز فرضت أميركا عقوبات جديدة على 29 مسؤولاً سورياً وشركات سورية. وفي آب، طالب أوباما الرئيس السوري بالرحيل للمرّة الأولى، وأدرجت واشنطن وزير الخارجية وليد المعلم والمستشارة الرئاسية بثينة شعبان والسفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي ضمن لائحتها السوداء، وأعلن تجميد أرصدة الحكومة السورية. فحذا قادة فرنسا وبريطانيا وألمانيا حذو أميركا ودعوا هم أيضاً الأسد للتنحي، وقامت حكومات الاتحاد الأوروبي

بتوسيع العقوبات ضدّ سورية، ووقف استيراد نفط سورية وإضافة عشرين مسؤولاً سورياً لقائمة عقوباته. وفي تشرين الأول حظرت وزارة الخزانة الأميركية بيع أجهزة الاتصال إلى سورية وغادر السفير الأميركي روبرت فورد دمشق. فاستدعت السلطات السورية سفيرها في واشنطن للتشاور واتهمت المسؤولين الأميركيين بتشجيع أعمال العنف ضد الجيش السوري.

وكانت الولايات المتحدة تدعم الجماعات المسلحة داخل سورية، حتى أنّ كلنتون أعلنت في أيلول 2011 أنّ واشنطن منحت 45 مليون دولاراً إضافية مساعدات للشعب السوري. ولكن بعد ذلك بدأت التقارير الاستخباراتية تصل الإدارة الأميركية أنّ الحرب في سورية اتّجهت نحو الارهاب والتطرّف وهي تطال الأقليات، وكانت قد وقعت أحداث عنف طابعها طائفي ضد الأقباط في مصر. فحذّرت كلنتون «أن الثورات الشعبية تعرّض الأقليات لأخطار»، ودعت واشنطن رعاياها في سورية إلى مغادرتها فوراً. وطالبت كلنتون دمشق بحماية الدبلوماسيين الأميركيين في سورية. وعلمت واشنطن أنّ الجماعات المسلّحة غير منضبطة ومتناحرة وترتكب أعمالاً وحشية، فدعت كلنتون في نهاية تشرين الأول 2011 المعارضة السورية «إلى مقاومة جنوح الثورة نحو التطرف». وكان ذلك بداية إعادة واشنطن النظر في سياسة دعم المسلحين. ففي شباط 2012 أقفلت الولايات المتحدة سفارتها في دمشق وجدّدت النداء إلى رعاياها بمغادرة سورية، وأخذت تدقّق في هوية وخلفية التنظيمات المسلحة.

ولكن هذا التمهّل لم يخفّف من زخم الديبلوماسية الأميركية والفرنسية التي كانت تسعى إلى تكتّل دولي أصبح المنبر الأساسي للحرب الديبلوماسية، ونواته واشنطن وباريس وأنقرة ولندن والرياض والدوحة و60 دولة أخرى. ففي شباط 2012 انعقد مؤتمر «أصدقاء الشعب السوري» وأصدر بياناً طالب بوقف فوري للعنف في سورية في وقت كانت الجماعات المسلّحة تتراجع في معركة حمص. وفي نفس اليوم قال داود أوغلو إنّ كافة الخيارات بشأن سورية مطروحة بما فيها التدخل العسكري، في حين دعا رئيس «المجلس الوطني السوري» برهان غليون الرئيس السوري إلى الرحيل هو و«حاشيته» إلى روسيا أو أي بلد آخر لحقن الدماء. وفي نيسان 2012 اجتمع «مؤتمر أصدقاء سورية» مجدّداً وأصدر بياناً يعترف بـ«المجلس الوطني السوري» ممثلاً شرعياً للشعب السوري.

الديبلوماسية الفرنسية: كان ملفتاً موقف فرنسا في مطلع الأزمة السورية، إذ دافع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن سياسة اليد الممدودة التي تبعتها باريس مع دمشق منذ 2009. ولكن في 19 أيار 2011 عندما فرضت واشنطن عقوبات على الرئيس السوري ومسؤولين

سوريين آخرين، امتثل الاتحاد الأوروبي – ومن ضمنه فرنسا- للخطوة الأميركية وشدّد العقوبات على سورية. ووضعت فرنسا وبريطانيا بشار الأسد لأول مرّة على اللائحة السوداء. ثم أخذت فرنسا تساهم في تضييق الحصار على سورية واستدعت سفيرها في سورية وصرّح وزير الخارجية الفرنسية أنّ «الأوان فات ليبقى النظام السوري في الحكم». وفي كانون الأول 2011 عمّق الاتحاد الأوروبي العقوبات، وفي آذار 2012 أقفلت فرنسا سفارتها في دمشق وفرضت الدول الأوروبية عقوبات جديدة على وزراء سوريين وعلى والدة بشّار وزوجته وشقيقتها.

وفي أيّار 2012، عندما فاز المرشح الإشتراكي فرنسوا هولاند بنسبة 52 ٪ في الرئاسة الفرنسية، ظنّ كثيرون أن ذلك قد يكون مؤشّراً إلى تغيير في موقف باريس من الأزمة السورية، على أساس أنّ فرنسا كانت تتخذّ مواقف مستقلة إلى حدّ ما عن واشنطن، وصحافتها وكتّابها وأجهزة استخباراتها لا تنظر باستحسان إلى ما تفعله أميركا في الشرق الأوسط. إلا أنّ فرنسوا هولاند أثبت أنّه أكثر تشدّداً من سركوزي وأشدّ دعماً للجماعات المعارضة خاصة الإسلامية، لتصبح فرنسا في عهده رأس حربة في الصراع على سورية. وما أن دخل هولاند قصر الإليزيه حتى قاد عقوبات جديدة للاتحاد الأوروبي ضد سورية، ثم ساهم في آب 2012 في حملة التحريض لتبرير تدّخل الناتو عندما قال «إن استخدام سورية السلاح الكيماوي سيكون سبباً مشروعاً للتدخل العسكري».

مهمة كوفي أنان: بعدما أفشلت الدول العربية بعثة المراقبة العربية التي كانت هي من أرسلها، وبعدما اصطدمت بالفيتو الروسي-الصيني ضد أي قرار لمجلس الأمن يؤذي سورية، وافقت على تسمية أنان كمبعوث خاص عربي – أممي للسعي إلى وقف لإطلاق النار والتوصّل إلى حل سلمي. ولكن هذه الدول مارست التصويب والطعن بمهمة أنان في الاعلام وبسلسلة تصريحات، كانت تذهل المراقبين بكثافتها وتطرّف مضمونها. وحتى عندما نجح أنان في التوصّل إلى وقف لإطلاق النار في نيسان 2012، استمرّ التحريض وعقدت اجتماعات متلاحقة تحت غطاء جامعة الدول العربية وتحت عنوان «مؤتمر أصدقاء سورية»، معظم بياناتها بشرّ بمزيد من التدمير لسورية وبرفض الحلول السلمية.

في آذار 2012 التقى أنان بشار في دمشق وقدّم له مقترحات لوضع حل للأزمة. فالتزم بشّار أنّ سورية مستعدة لإنجاح أي جهد صادق للحل. وإذ واصل أنان جهوده، تراكمت العراقيل مجدّداً، فحذّر من أنّ «الوضع في سورية خطر يهدد بالتمدد الى دول الجوار». ورغم

أنّ أنان أعلن أنّ سورية قبلت بخطته لحل الأزمة، إلا أنّ الحرب الديبلوماسية لم تتوقف ولم تبال بجهود أنان، وتجدّدت المساعي لاستصدار قرار من مجلس الأمن تحت البند السابع. منها محاولة لإصدار بيان رئاسي عن مجلس الأمن بشأن سورية، اعترضته روسيا إذ رفض وزير الخارجية الروسي لافروف «أن يكون تنحي الرئيس السوري شرطاً مسبقاً للحل». فتبّنى مجلس الأمن بياناً رئاسياً مخفّفاً يدعم جهود أنان.

في مطلع نيسان 2012 قدّم أنان تقريراً دعا فيه إلى عملية سياسية وحوار بين النظام والمعارضة، وأعلن أن الحكومة السورية التزمت بالعمل لوقف العنف وبإيصال المساعدات للمناطق المنكوبة، وأنّه سيسعى للحصول على التزام من المعارضة السورية بوقف العنف. فهدأ الوضع مؤقتاً ولكن بعد أيام عادت الحرب إلى وتيرتها لتساعد الضغط الديبلوماسي الدولي ومداولات مجلس الأمن.

لقد تبنّى مجلس الأمن مشروع قرار أميركي لنشر مراقبين دوليين ولكن ضمن إطار يرضي روسيا والصين. ولكن التكتّل العربي وتتقدّمه قطر والسعودية لم يتعامل بجدية مع مهمة كوفي أنان، ولا مع بعثة المراقبين الدوليين. بل واصل الضغط على أساس إسقاط النظام بالقوة. ففي 26 نيسان 2012 دان اجتماع لوزراء الخارجية العرب «استمرار عمليات القتل واستهداف المدنيين في سورية» وكلّف الأمين العام للجامعة العربية عقد مؤتمر للمعارضة السورية. أمّا ميدانياً، فقد قامت عدّة محاولات لتفشيل البعثة الأممية منذ دخولها سورية. إذ في 9 أيار تعرّض الوفد الأممي لتفجير أوقع 8 اصابات، وصرّح رئيس بعثة المراقبين الدوليين روبرت مود «أنّ العنف مستمر على المراقبين والصحفيين والعناصر الأمنية بسورية». وفي 15 أيار، تمّ تفجير سيارة للمراقبين الدوليين في إدلب. وفي 20 أيار انطلقت حملة إعلامية وديبلوماسية منظّمة في الفضائيات العربية وفي تصريحات السياسيين لطرد البعثة الأممية من سورية وتفشيلها، رافق ذلك انفجار عبوة ناسفة على بعد 150 متراً من موكب رئيس البعثة روبرت مود.

واصل أنان جهوده وجاء إلى دمشق في 28 أيار، وأعلن أنّه سيطرح جدولاً للحوار خلال لقاءات في سورية. ولكن وزراء الخارجية العرب، بدلاً من تسهيل مهمته، عقدوا اجتماعاً في 2 حزيران دعا «لوضع سقف زمني لمهمة كوفي أنان في سورية». وفي 30 أيار قرّرت أميركا والدول الغربية وتركيا طرد كل الدبلوماسيين السوريين لديها. فردّ بشار أن بلاده تواجه حرباً حقيقية من الخارج وأنّ لا تساهل أو تسامح مع الإرهاب، وجدد استعداد سورية للحوار مع أطراف المعارضة التي لا تطالب بالتدخل الخارجي. ثم طردت سورية في 5 حزيران سفراء

أميركا وفرنسا وبريطانيا وتركيا وسويسرا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا وألمانيا وكندا، وذلك عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.

وفي 6 حزيران دعا «المجلس الوطني السوري» مجلس الأمن إلى اتخاذ قرار تحت الفصل السابع لردع النظام. ولكن لافروف تصدّى للأمر وأعلن أنّ روسيا ستمنع صدور أي تفويض من الأمم المتحدة لتدخل خارجي في سورية. وفي 10 حزيران 2012، انتخب عبد الباسط سيدا رئيساً جديداً «للمجلس الوطني السوري» خلفاً لبرهان غليون. وصرّح سيدا بأن مسألة التدخل الأجنبي في سورية خاضعة للتطورات الميدانية على الأرض. وفعلاً فإنّ حماس التكتّل الغربي للتدّخل كان يزداد أو يتناقص وفق الإنجازات الميدانية للجماعات المسلّحة، بانتظار سقوط مدينة كبرى لكي يلتزم بخطوات عسكرية. ولكن أي تطور ميداني بهذا المستوى لم يحصل طوال 2012. فلم تجد أميركا فائدة من خوض عمل ديلوماسي كبير لا يواكبه عمل ميداني ضخم كسقوط حلب مثلاً أو اغتيال الرئيس.

وإذ فشل أنان في تقريب وجهات النظر، وانسحبت بعثة الأمم المتحدة من سورية بعدما فجّر مسلحون مكاتبها في دمشق، استمرّت المواجهات العسكرية طيلة أيار ومعظم حزيران 2012، حتى تداعت الدول الكبرى إلى جنيف لعقد مؤتمر ينظر في الأزمة السورية.

إتفاق جنيف: في 30 حزيران 2012 توصّلت الأسرة الدولية في جنيف إلى نص اتفاق لإنهاء الأزمة في سورية مع تأكيد الحاجة إلى تشكيل حكومة سورية انتقالية تضم جميع الجهات (أنظر نص الاتفاق في ملحق آخر الكتاب). وبقيت النقطة العالقة إصرار الدول الداعمة للجماعات المسلحة، وفي طليعتها واشنطن وباريس ولندن والرياض والدوحة وأنقرة، على ضرورة تسليم بشار منصبه لحكومة انتقالية، في حين رفضت روسيا هذا الشرط. واتهم لافروف «بعض الدول الغربية بتشويه وتحريف اتفاق جنيف حول سورية». وكانت الجماعات السورية المعارضة في الخارج أكثر تطرفاً من الدول التي تدعمها، حيث رفضت هذه المعارضات اتفاق جنيف بقوة، وأعلنت عدم استعدادها للتفاوض مع بشار الأسد ومع أي شخص من نظامه (وكان طريفاً في 6 كانون الثاني 2013 أنّ بعض المعارضة انتقد خطاب بشار الأسد على أنّه خروج على اتفاق جنيف)!

ثم واصل التكتّل العربي – الغربي جهده لترتيب أجواء تسمح بالتدّخل العسكري، ودفعت فرنسا بمشروع قرار في مجلس الأمن لا يأخذ اتفاق جنيف بعين الاعتبار. ففي 6 تموز 2012 دعا «مؤتمر أصدقاء سورية» مجلس الأمن للقيام بتحرك أقوى تجاه سورية، فيما حذّر

فرنسوا هولاند من أن «الوضع في سورية قد يؤدي إلى حرب أهلية وأن دول الجوار لديها ما يبرر خوفها»، إشارة إلى تركيا التي ستكون مدخل التدخل الخارجي. ولكن عندما طُرح المشروع الفرنسي على مجلس الأمن في 19 تموز 2012 صوّتت روسيا والصين ضده لأنّه يجيز عقوبات ضد سورية. ثم دعت روسيا والصين إلى حل متوازن يسمح بإنهاء العنف وبتحوّل سلمي داخل سورية.

في ذلك الأسبوع التقى بشّار بأنان وأكّد أن العقوبات لن تغيّر موقف سورية مهما اشتدت، واتهم الولايات المتحدة بدعم العصابات لزعزعة أمن سورية. من ناحيته قال أنان إن «سورية ستواجه حرباً أهلية ما لم توقف روسيا والغرب تنافسهما عليها». ثم أعلن أنّه عرض مشروعاً للحل على الرئيس السوري سيناقشه مع المعارضة السورية. وكالعادة لم يكترث «المجلس الوطني السوري» بصيغة حل أنان لأنّها لا تتضمّن ذهاب الرئيس السوري، بل طالب رئيس المجلس عبد الباسط سيدا باجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب و«بتحقيق دولي بالمجازر التي يرتكبها النظام السوري».

في صيف 2012 حصلت انشقاقات أثارت اهتماماً اعلامياً كمؤشّر لبدء تفكّك الدولة السورية: ففي 11 تموز انشق السفير السوري في العراق نواف فارس وفي 17 تموز فرّ العميد مناف طلاس – الابن المدلّل لدولة البعث والنواة الفاسدة– إلى باريس. وفي 24 تموز انشقت السفيرة السورية في قبرص، وفي 25 تموز انشق سفير سورية في الإمارات عبد اللطيف الدباغ، والملحق الأمني في السفارة السورية في سلطنة عمان. وفي 30 تموز استقال القائم بالأعمال في السفارة السورية في لندن. ثم وصلت الانشقاقات ذروتها في 6 آب 2012 عندما انشق رئيس الوزراء السوري رياض حجاب. فكلّف بشّار المهندس عمر غلاونجي بتسيير أعمال الحكومة مؤقتاً، ثم أصدر مرسوماً في 9 آب 2012 بتسمية وائل نادر الحلقي رئيساً للحكومة.

ولم يقتصر الأمر على الانشقاقات إذ وقع في 18 تموز انفجار ضخم قتل أبرز الوزراء والقياديين في الدولة السورية، ما شجّع رياض الأسعد قائد «الجيش الحر» على الإعلان «أن رأس الأسد هو الهدف المقبل للثوار»، كما شجّع وزراء الخارجية العرب في اجتماع عقدوه في 23 تموز أن يعرضوا «تأمين مخرج آمن للرئيس السوري بشار الأسد». وفي 30 تموز اقترح «الجيش الحر» مجلس حكم في سورية من شخصيات مدنية وعسكرية لمرحلة الانتقالية «ولكن بعد ذهاب بشّار الأسد». ولكن عندما عرض المعارض السوري هيثم المالح في اليوم التالي تشكيل «هيئة مجلس أمناء الثورة» تحضيراً لحكومة انتقالية، اعتبر «المجلس الوطني السوري»

خطوة المالح متسرّعة وتضعف المعارضة.

تواصلت الحملة الدولية في آب 2012 حيث وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار عربي بشأن سورية بدعم 133 دولة. كما صوّت وزراء خارجية «منظمة التعاون الإسلامي» على تعليق عضوية سورية. وفي أيلول، أوقفت مصر بث القنوات الفضائية السورية بعد حجبها عن القمر الصناعي نايل سات.

في 3 كانون الأول 2012 قالت الخارجية السورية إنّ الحكومة لن تستخدم أسلحة كيماوية إذا كانت تمتلكها بأي ظرف. ولكن الغرب مضى في استعمال التحريض الإعلامي واستغلال قصّة استعمال الكيماوي الوهمية كمنصة لتدّخله casus belli. ففي اليوم التالي أعلن حلف الناتو قرار نشر بطاريات صواريخ باتريوت في تركيا وأكّدت عدّة دول غربية عزمها على المشاركة. وبدأ تنفيذ هذا الأمر في كانون الثاني 2013.

مهمة الأخضر الابراهيمي: في 2 آب 2012، قدّم كوفي أنان استقالته من منصبه كمبعوث دولي إلى سورية. وبعد مداولات دامت أسبوعين تم تعيين الديبلوماسي الجزائري الأخضر الابراهيمي مبعوثاً جديداً. وفي 1 أيلول أعلن الابراهيمي أنّ «المطلوب في سورية هو عملية انتقالية سياسية» ما أزعج الجهات السورية والعربية والدولية التي تريد رأس النظام واسقاط الدولة قبل الحديث عن عملية سياسية. وحضر الإبراهيمي إلى دمشق والتقى بشّار الذي أكّد مجددا التزام سورية التعاون مع أي جهود صادقة لحل الأزمة. وفي 21 تشرين الأول التقى الرئيس السوري بالإبراهيمي مرّة أخرى وشدّد على وجوب أن تقوم أي مبادرة أو عملية سياسية على مبدأ وقف الإرهاب.

وحقّق الإبراهيمي نجاحاً متواضعاً إذ أعلن في 24 تشرين الأول عن وقف مؤقت لإطلاق النار. ولكن لقاءه مع نبيل العربي وسيرغي لافروف لم يسفر عن أي اتفاق. وكان هدف الإبراهيمي الدفع نحو مرحلة انتقالية توقف الحرب، وتؤدي إلى تغيير يرضى عنه أطراف الأزمة. ولكن مهمته راوحت من فشل لآخر، حتى قام بجولة مكوكية بتشجيع من فرنسا في كانون الأول 2012 حمل أثناءها اقتراحات لم ترق لدمشق. إذ تضمّنت اقتراحاته في ثناياها تنازلاً يشمل إلغاء دور بشّار في مرحلة انتقالية لصالح ائتلاف حكومي، وهو ما لم تقبله دمشق وحلفاؤها الدوليون.

وكانت المعارضة السورية سباقّة في رفض كل مقترحات الإبراهيمي لأنّها لم تتضمّن أولاً تنحي بشّار. حتى أصيب الإبراهيمي بالإحباط، فحّذر في نهاية كانون الأول 2012 «ممّا هو

آت في الأيام المقبلة على السوريين، وهو مخيف للغاية وقد تتصاعد العمليات العسكرية بشكل غير مسبوق في ضوء التحضيرات العسكرية الكبيرة التي يحضّر لها الجانبان: النظام والثوّار في آن وفي أكثر من منطقة ومدينة، وهي أمور خطيرة للغاية قد تعكس استعجال الطرفين الى نصر يبحثان عنه في وقت يريدانه قريباً». ورأى الإبراهيمي أنّ نصر أي طرف «مستحيل ما لم تظهر مفاجآت غير محسوبة»[6]، وذكرت تقارير أنّه توقّع أن يكون عدد القتلى عام 2013 هو مائة ألف. من ناحيته صرّح الناطق باسم «الجيش الحر» بسام الدادا أن «المعارضة السورية والجيش الحر يرفضان بشكل مطلق كل ما يصدر عن مبعوث الأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي من تصريحات»، ويعتبرانه في خانة النظام، وأنّ «الجيش الحر رفض اللقاء معه». وأنّ مواقف الإبراهيمي «أصبحت تعتبر من وجهة نظرنا تدخلاً في الشأن السوري وليست مواقف وسيط»، وأنّ «الحل الوحيد في المرحلة المقبلة هو الحل العسكري»، و«الثورة باتت قادرة على فرض نفسها على أرض الواقع».

في مطلع 2013 كثر الكلام عن تسوية دولية يجري الإعداد لها بين روسيا والولايات المتحدة تكون باكورة انطلاقة أوباما في إدارته الجديدة ويكون للإبراهيمي دور فيها. ولكن «مجلس الائتلاف السوري» لم يُعر اهتماماً لهذا الأمر، وراهنت المعارضة على الحسم العسكري، وأنها «لا تقبل بأي تسوية بل بحل يقضي برحيل الرئيس السوري بشار الأسد». أمّا المعارض برهان غليون فقد رفض «فكرة التفاوض مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد تحت أي مسمى»، مشيراً إلى أن «التفاوض سوف يكون مع سوريين شرفاء من داخل سورية برعاية دول كبرى، وليس مع نظام دموي استخدم كل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ضد الأبرياء من شعبه».

---

(6) **وكالة النشرة**، 31 كانون الأول 2012، «الإبراهيمي يخشى مما هو آت على السوريين ومستاء من زيارة المقداد لموسكو».

الباب الثاني

أزمة سورية هي جزء من «الربيع العربي»

التظاهرات الشعبية التي انطلقت في تونس في تشرين الأول 2010 وامتدت إلى مصر في كانون الثاني 2011 ثم إلى ليبيا والبحرين واليمن وسورية والأردن والسعودية والمغرب، كان لها وقع إيجابي عابر، غمر الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج، ووعد بانبلاج فجر جديد وذكّر بأجواء حماس الخمسينات والستينات وبثورة تقلب الواقع العربي الأسود.

كيف لا وقد رفَعَ المتظاهرون في القاهرة صور عبد الناصر وعادت أغاني عبدالحليم حافظ وأم كلثوم الثورية وردّد الناس شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاربة الفساد والظلم، وظهر من أبطال الانتفاضة في مصر وائل غنيم شاب يعمل في شركة كمبيوتر ويعيش حياة عصرية (تبيّن أنّ جذوره أخوانية أدار لعدة سنوات موقعاً على الإنترنت على اسم شعار الأخوان «الإسلام هو الحل» (Islamway.com).

لقد وصلت الإثارة ذروتها مع سقوط مبارك وبن علي، حيث تابع الملايين الحدثين التونسي والمصري على الفضائيات ومواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي. إلى أن بدأت أمور تتجلّى وتدفع إلى التريّث والتفكّر بهذه الثورات التي بدت وشيكة الانتصار في أكثر من دولة.

هل كان ربيعاً؟

عندما انتشرت فضائح الويكيليكس في أواخر 2010، ردّد سياسي لبناني في أكثر من مقابلة على المحطات اللبنانية أنّ الويكيليكس مقصودة ومنتقاة بعناية وهدفها توصيل رسالة إلى أنظمة عربية بأنّ وقتها قد انتهى (time is up) أو (game is over). ولاحظ هذا السياسي وآخرون أنّ ليس ثمّة فضائح وكشف أسرار عن إسرائيل أو دول خليجية مثلاً. وكان في هذا الرأي «فكرة المؤامرة»، إذ كيف يربط المراقب بين الويكيليكس واشتعال الانتفاضات في

كانون الثاني 2011 وأمامه على الشاشة ملايين الأفئدة الغاضبة في القاهرة، وهو منظر أكبر من أنّ تحرّكه وثائق أو خطة سريّة؟

كان هدف التظاهرات – إسقاط أنظمة فاسدة – مشروعاً لا يمكن لأي متنوّر أن يعترض عليه. ولكن في أواسط آذار 2011 تساءل كثيرون لماذا لم ترفع هذه الثورات مثلاً علم فلسطين، أو كيف أنّ لا أحد في التظاهرات أحرق علم أميركا أو إسرائيل، ولماذا بعد عامين ما زالت سفارة إسرائيل في القاهرة قائمة؟ وردّ البعض على هذه التساؤلات أنّ الحراك هو حول مسائل معيشية محلية ومطلبية مشروعية وثورية، وأن إهمال القضايا الوطنية الكبرى مؤقّت وسيأتي بعد حين. أو ربما أنّ أربعة عقود من التطبيع الثقافي مع إسرائيل وطمس هوية المنطقة العربية قد أوصلا إلى هذا الدرك من النسيان.

ثم بدَأَتْ تتكشّف باكراً بعض خلفيات هذا الحراك:

دعوات رجل الأعمال الأميركي جورج سوروس ودوائر رسمية واستخباراتية فرنسية لمنح «الأخوان المسلمين» دوراً في الأنظمة العربية (أي مشاركتها في الحكم وحسب). حتى أنّ سوروس قابل حسني مبارك لهذه الغاية. وسوروس هذا لعب الدور الناعم للنيوليبرالية الدولية عبر برامجه «لنشر الديمقراطية» وخلق معارضات على الأرض، في دول تنافس أميركا فلم تنج من تدخلاته حتى روسيا والصين. ثم خرج أكثر من زعيم غربي يتحدّث عن أنّ الوقت قد حان لمحاورة الإسلاميين والذين يقيم بعض قيادييهم في أوروبا. ونشرت مئات المقالات في الغرب وخاصة في فرنسا تتحدّث عن أنّ دور الإسلاميين ليحكموا قد أتى.

اللهجة الاستعلائية التي استعملتها القوى الإسلامية في مخاطبة الملك عبدالله الثاني في الأردن – المندمج تماماً في المنظومة الإقليمية المنضوية في النيوليبرالية الغربية – وتصعيد الإسلاميين الأردنيين لمطالبهم من مطالبة بإلغاء الدستور واستبداله بدستور إسلامي، ثم بإلغاء البرلمان، ثم بإلغاء قوى الأمن، الخ... وهي مطالب تدريجية تصل إذا تحقّقت إلى شطب الدولة الأردنية بالكامل حتى يقوم حكم إسلامي مكانها.

النبرة التي خاطبت بها جماعة الأخوان السلطة العسكرية الانتقالية في مصر بعد خروج مبارك يوم 25 كانون الثاني 2011: «نريد هذا ونحذّركم من ذاك، ولا يجب فعل ذلك...». مع تراجع ملحوظ للقوى المدنية التي برزت في الحراك.

كانت هذه الإشارات وغيرها تتوالى بوتيرة واضحة تكوّمت ككرة الثلج. ذلك أنّ الانتفاضات كانت تبدأ عفوية وبريئة ثم تتصاعد عبر سلسلة من الخطوات وتتحوّل إلى

انتفاضة مسلّحة إذا رفضت السلطة الانصياع.

حتى آذار 2011، كان المتنوّرون العرب ما زالوا يأملون بأن تنجح الثورات العربية وتحقّق الديمقراطية والعدالة والإزدهار الاقتصادي، وتصوّب البوصلة مجدّداً نحو القضايا الصحيحة. ولكن عقول المتنورين أبت أن تمرّ مرور الكرام على بعض الإشارات المذكورة أعلاه. فقرّر كثيرون التريّث والانتظار، وتراجعوا عن تسمية ما يحدث بثورات أو بربيع. وما أن جاء صيف 2011، حتى تحوّلت مواقفهم إلى توجّس وخوف من هذا الحراك.

التظاهرات التي انطلقت في مصر وتونس واليمن رفعت شعار «الشعب يريد إسقاط النظام». ولكن ما حدث أنّ مبارك وبن علي قد خرجا وبقي النظام من كبار ضباط القوى المسلّحة وأصحاب الشركات الخاصة المستفيدة من الفساد، ورجال الدين الذين يدعمون النظام، ومراكز القوى والنفوذ في أعلى مناصب السلطة. ثم جاء مسؤولون غربيون إلى مصر وتونس، والتقى جفري فلتمان القادة الجدد في تونس، والتقت هيلري كلنتون بسلطات مصر وتجوّلت في ميدان التحرير، وكأنّ «انتصار الثورة» من أعمالها أو على الأقل بفضل بلادها. وهكذا كانت المباركة الأميركية تقدّم لهذه الثورات، يليها إغداق المال والمساعدات على سلطات الأمر الواقع الجديد، وهو واقع طغيان الإسلام السياسي. وظاهرة تموضع الحراك في سياق سياسة غربية جديرة بالتحليل، وليس أنّ الشارع العربي لم يكن عفوياً ولا أنّ «الثورات» فبركات أميركية.

الدور الإسرائيلي

منذ التسعينات وربما منذ نهاية الحرب الباردة، كانت الكتلة العربية في طريق الزوال، ودور العرب كقوّة إقليمية ثقافية اقتصادية عسكرية وسياسية يتراجع، أزاء صعود دول إقليمية غير عربية لملأ الفراغ (إيران وإسرائيل وتركيا).

وعندما انطلقت الانتفاضات الشعبية في 2011 رأى متفائلون إحياءً جديداً للقومية العربية والعمل العربي المشترك المفتقد منذ 1973 على الأقل. ولكنّ الأحداث في الأشهر الخمسة الأولى من 2011 كشفت أنّ الصراع الحقيقي في المنطقة كان يدور على مستوى أعلى، وما العرب سوى لاعب جانبي أو على الأقل ليسوا لاعباً رئيسياً وأنّ الفراغ ملأته إسرائيل وإيران وتركيا.

لقد كانت المنطقة العربية، ولمدّة أربعمائة عام، ولايات ضمن السلطنة العثمانية المتعدّدة

الإثنيات والديانات. إلى أن جاءت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الأولى وأحيت العنصر العربي والفخر القومي كعامل تفكيكي للسلطنة، حتى سقطت المنطقة بأيدي الحلفاء الغربيين وسعت بريطانيا إلى ولادة كيانات عربية. ثم برزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثلاث دول محورية عربية هي مصر والسعودية والعراق، كانت النواة التي اجتمعت حولها الدول العربية الأصغر. فأصبح العالم العربي منطقة جغرافية معروفة ونشأت جامعة الدول العربية بمسعى بريطاني عام 1944. وفي الخمسينات والستينات ارتفعت القومية العربية مع حزب البعث وحركة القوميين العرب والزعيم المصري جمال عبدالناصر، لتصبح العروبة هوية جامعة لأكثر من 20 دولة.

لم تستمرّ المنطقة العربية طويلاً كجسم حيوي على الساحة الدولية، إذ إنّ بريطانيا كانت قد زرعت في وسط العرب بذرة موتهم وهي دولة إسرائيل التي كان لعدوانها منذ 1948 الدور الأول والأكبر في بدء زوال العرب ككتلة بشرية وجغرافية.

لقد هزمت إسرائيل– بمساعدة بعض العرب– القومية العربية التي مثّلتها مصر وسورية بشكل رئيسي، عام 1967، ما أدّى إلى نهاية العروبة الحداثوية. وكان أن وأد النظام العربي المقاومة الفلسطينية في الأردن عبر حرب دموية في 1969 و1970.

وعاد الأمل مع حرب تشرين الأول 1973، التي كان من نتائجها صعود سورية كدولة محورية عربية رابعة. ولكن الإحباط تعمّق عندما تبيّن أنّ مصر لم تبرأ من هزيمة 1967 بل دخلت نفق كامب دافيد، ما سهّل لإسرائيل غزو لبنان في 1978 و1982 وقمع القضية الفلسطينية والمقاومة، لمصلحتها، ولكن أيضاً نيابة عن العرب المحافظين. في عام 1974 حلّ مكان الأنظمة والحركات العروبية والثورية، المحافظون العرب الموالون لأميركا بنفطهم وثرواتهم وعودتهم إلى عروبة تقليدية سنيّة قمعت العروبة العلمانية وطردتها من وسطها وساهمت في هزيمتها أمام إسرائيل.

إذا كانت القومية العربية هي ربيبة بريطانيا، فإنّ الصحوة الإسلامية كانت ربيبة الولايات المتحدة التي ورثت الإمبراطورية البريطانية حول العالم، وجعلت تطويق روسيا والصين بطوق إسلامي هدفاً منذ 1951.

الدور الإيراني

ثم جاء دور إيران بعد إسرائيل في محو ما تبقى من الكتلة العربية الجوهرية. فقد أطاحت

ثورتها عام 1979 بالشاه الذي كان حارس أميركا في الخليج، وسعت إلى تصدير نموذجها الإسلامي إلى الدول العربية. ليبدأ صراع داخل الإسلام بين نظام إسلامي تقليدي مثّلته أنظمة سنيّة عربية كبرى كالسعودية ومصر والعراق، ونظام إسلامي ثوري مثّلته إيران الشيعية بامتدادات شيعية في العالم العربي وآسيا.

أعطت الثورة الإيرانية روحاً لإسلام أصولي مسلّح، شنّ حرباً ضروساً ملأت الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين تاركاً صرح العروبة أشلاء ممزقة. وكان من ملامح فيضان ثورة إيران سهولة تدخّلها في عمق قضايا العرب لتصبح هي حاملة مشعل فلسطين – قضيّة العرب الأولى – ومدافعة عن قضايا المهمّشين والأقليات الدينية في العالم العربي (الشيعة في العراق والجزيرة العربية ولبنان). فكان خطر إيران على النظام العربي الذي أقامه عبدالناصر وورثته الأنظمة المحافظة أنّها عرّت هذا النظام من إدّعاء العروبة، وكشفت أنّ عروبته لم تكن سوى غطاء لإسلام سنّي تقليدي.

اليسار العربي برمّته تفاءل بثورة إيران ورأت روسيا والشيوعيون العرب في الجمهورية الإسلامية انتصاراً لشعوب العالم الثالث ضد الأمبريالية، كما كانت أول خطوة لإيران إقفال سفارة إسرائيل في طهران. ولكن اليساريين العرب لم ينظروا إلى الأمور التالية:

- أنّ البنية الاجتماعية والفكرية المهترئة التي يعيشون فيها في العالم العربي أصبحت قاحلة في ظل القمع والاضطهاد.
- وأنّ مجتمعهم بات أرضاً جرداء تأثيرهم فيها هو صفر.
- وأنّ العرب تكلّموا عن الوحدة العربية منذ خمسين عاماً ولكنّهم بقوا مفرّقين مشتتين وفي عداء دائم فيما بينهم.
- وأنّ التقبّل السطحي للعلمانية في الأنظمة العربية الجمهورية كان رياءً أخفى ولاءات طائفية حتى في الدول التي ادّعت التقدمية.
- وأنّ تجربة الاشتراكية العربية كانت في حقيقتها هيمنة أفراد وعائلات الحزب الحاكم أو العائلة الحاكمة للإثراء والفساد ونهب البلاد لمصالحهم الشخصية.
- وأنّ الأدباء والمثقفين العرب باتوا كتبة وموظفين لدى الأنظمة الرجعية.

ما كان يحصل في الشرق الأوسط منذ 1979 كان حرباً أهلية داخل الإسلام، بين إيران الشيعية والعرب السنّة الذين هالهم أن تكشف إيران عوراتهم في أنّ عروبتهم كانت غلافاً يخفي تخلّفاً وبداوة قبلية وطائفية مذهبية وإثنيات غاضبة وصراعات عائلية وقمعاً للمرأة.

لقد كانت مواجهة إيران الأولى مع العروبة السنّيّة دموياً، عندما اختار النظام العربي المحافظ العراق – وليس مصر التي هزلت كمحور بفعل كامب دافيد– للقضاء على إيران الثورية. فشنّ صدّام حسين تحت لواء العروبة «الحرب على الفرس المجوس»، ما يليق بالبعث العراقي من منطلق قومي عربي. وفي الحقيقة كانت الحرب العراقية – الإيرانية الميدان الأكثر تجلّياً للحرب الأهلية داخل الإسلام. ولكن العراق انكسر اقتصادياً واجتماعياً رغم تراجع إيران عام 1988 ثم انتشر النفوذ الإيراني في المشرق العربي. وكان من النتائج الأولى للحرب الأهلية في الإسلام سقوط العراق تحت الاحتلال الأميركي عام 2003 حيث ظهر النفور والتباعد بين السنّة والشيعة. وظهر هذا النفور في لبنان منذ 1998 ثم تحت مسميّات 8 و14 آذار بعد تراجع النفوذ المسيحي، وفي فلسطين بين «فتح» الخليجية الهوى و«حماس» التي دعمتها إيران.

كانت إيران مخادعة وليست على ما تدّعيه من صفاء ثوري إسلامي. فثورتها لم تكن وريثة تلك الحضارة الإسلامية العريقة التي نهضت في قرون الإسلام الأولى، وكانت مدنها مراكز الثقل الثقافي الإسلامي يوم كان معظم نتاج شعراء وأدباء إيران باللغة العربية. بل إنّ إيران الخميني كانت فارسية – كما كانت في عهد الشاه محمد رضى بهلوي، لم تتخلّ عن شعورها القومي المحلي. وفوق ذلك كانت ثورة شيعية تريد أن تنتشر في عالم إسلامي معظمه من السنّة. وإذ اشترت إيران سلاحاً من إسرائيل في الثمانينات، وفتحت قنوات على إدارة ريغان، صمتت طويلاً على السياسة الأميركية في المنطقة وتواطأت مع الاحتلال الأميركي لأفغانستان عام 2001 وللعراق عام 2003، وكان ثمّة رياء أن تهاجم إيران السعودية عام 2011 فتسمّي تدخل الرياض في البحرين احتلالاً وتريد أن تشتعل الثورات في كل مكان، وتشجّع الإسلاميين على استلام الحكم في دول «الربيع». ثم إنها لم تفعل شيئاً داخل العراق المحتل من 2003 إلى 2011 ولم تحفّز حلفاءها العراقيين على الثورة ضد الأميركيين. وما زال الباب مفتوحاً لصفقة مع واشنطن تستعيد بعدها دور الشاه.

الدور التركي

بعد سقوط مصر (1979) والعراق (1991) صعدت تركيا، الدولة غير العربية وعضو الناتو، لتصبح مربط خيل السنّة العرب في الحرب الأهلية الإسلامية. فقد ولّد غياب أي قوّة عربية جدية في وجه إيران الشيعية فراغاً سمح بصعود تركيا التي أخذت دور رأس الحربة السنّيّة في المنطقة.

وهكذا بدأت تركيا حملات ترويج كمن يقدّم مسحوق غسيل جديد، بأن قدّمت أوراق اعتماد، فأغرقت الفضائيات بالمسلسلات المدبلجة، وادّعت نصرة فلسطين لأنّ ذلك يجلب عاطفة الشارع العربي. ولكنّها حافظت على علاقات وثيقة بإسرائيل وأميركا، ومن نافل القول إنّها أهم دولة ناتو مواجهة لروسيا. واكتفت تركيا بالمواقف الكلامية في الإعلام والمؤتمرات، والتظاهر بالغضب الذي لم يرافقه أي إجراء عملي من مقتل9 أتراك على أيدي الجيش الإسرائيلي في بحر غزّة صيف 2010، رغم أنّ الفلسطينيين يُقتلون بالمئات والألوف منذ 60 عاماً، وأمبراطورية إسرائيل ترخي ظلالها على تركيا ذاتها.

وكانت مهزلة امتداد الحرب الأهلية داخل الإسلام إلى لبنان، إذ حضر في 2010 كل من أحمدي نجّاد وطيب أردوغان وكان لكل منهما جمهوره الطائفي وساحته، ويقف إلى جانبه الزعيم المحلي السني أو الشيعي.

لعبت تركيا دوراً منسجماً مع سياسة أميركا والغرب، بتزعّمها «حركة اعتدال إسلامي» باتت أكثر نشاطاً عندما سيطرت على تركيا حكومة أخوانية تحت مسميّات «الرفاه» و«العدالة» و«النهضة» منذ التسعينات. وهو اعتدال مقصود منه ليس التسامح الاجتماعي مع المرأة والمسيحيين والمثقفين، بل سياسي دولي بامتياز شمل مهادنة إسرائيل وتبادل السفارات معها والاندماج في النيوليبرالية الغربية.

ولئن كانت ممالك وإمارات العرب في الجزيرة العربية والخليج إسلامية ومعتدلة وتقف تحت لواء واشنطن، فقد ركّزت انتفاضات 2011 على أنظمة عربية جمهورية ارتدت غشاءً علمانياً في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والجزائر، وتدّرس أجيالها مواطنية مدنية وليس إسلامية. وكانت تركيا في طليعة الضاغطين لتغيير تلك الأنظمة العربية، من التحرّك جهاراً ضد القذافي في ليبيا، أو ضغطاً في سورية لكي تتنازل دولة البعث عن الحكم للإسلاميين، هكذا بأمر فوقي من أنقرة.

إستندت حكومة تركيا الإسلامية على تراث بلادها في المنطقة عندما كانت اسطنبول عاصمة الأمبراطورية العثمانية ومركز كرسي الخلافة الإسلامية. إذ عندما أعلن كمال آتاتورك عام 1925 نهاية الخلافة الإسلامية، هبّ عرب ومسلمون كُثر لتدارك الموقف وتأسيس حركات أبرزها جماعة «الأخوان المسلمين» في مصر عام 1928 وسلسلة من أحزاب تحرير إسلامية، كأن يُعلن الفاتيكان حلّ نفسه فيتدارك كاثوليك العالم لملء الفراغ وتأسيس حركات رديفة.

ودام الشوق للخلافة عقوداً طويلة، حتى عادت تركيا محطة للإسلاميين السنّة، ولبعض زعماء العرب السنّة، ومنهم سعوديون ولبنانيون وفلسطينيون وانكشفت كمركز للمعارضات السورية ومؤتمراتها وقواعدها العسكرية.

ومنذ ربيع 2011 استعمل رئيس الوزراء رجب طيّب أردوغان ورئيس الجمهورية عبدالله غول ووزير الخارجية أحمد داود أوغلو لغة غير معتادة في قسوتها ضد سورية. كل هذا العداء جاء من دولة كانت تسعى سورية لأن تصبح حليفةً للعرب ضد التهديد الإسرائيلي وتتخذ منها ركيزة صديقة في استراتيجة دمشق الإقليمية. تركيا باتت تصّب جهداً غير مسبوق للقضاء على دولة عربية محورية.

أصبح أي دعم لقضية فلسطين في تظاهرات 2011 وكأنّه تهمة جاهزة بالإيرانية، بما فيها الحذر من رفع علم فلسطين في «الربيع العربي» الذي كان من أهدافه ضرب أي دولة عربية تريد رفع رأسها.

الدور الأميركي

وحتى لا يظن القارىء أنّ تركيا كانت تدير اللعبة وتتذكّر أيام بني عثمان، فهي أداة بيد لاعب أكبر هو أميركا، ودورها أنّها عضو في الناتو وفي النظام الاقتصادي النيوليبرالي وتسير في استراتيجيات دولية تريد منع نهوض روسيا والصين.

في كانون الثاني 2009 دخل البيت الأبيض رئيس أميركي جديد، أسمر من أصل مسلم، عشقه العرب والمسلمون، هو باراك أوباما. عمله الأوّل كان حضوره إلى القاهرة واسطنبول باكراً ذلك العام، وإلقاءه خطابات مهّدت لانقلاب الأمور وإشعال العالم العربي بموجة انتفاضة دينية، تنتهي باكتمال القوس الإسلامي المرعي أميركياً - ويتضمّن إيران في نهاية المطاف - ويشكّل حاجزاً دفاعياً للغرب في وجه الصين وروسيا.

في خطابه في القاهرة في الرابع من حزيران 2009 ما إن قال أوباما «السلام عليكم» باللغة العربية حتى انطلقت عاصفة تصفيق طويلة من الحضور المصري. ثم بدأ بمديح جامعة الأزهر الإسلامية، وكان محور خطابه علاقة أميركا بالإسلام. وفجأة أخذ أوباما يطمئن أقباط مصر وموارنة لبنان:

The richness of religious diversity must be upheld, whether it is for

Maronites in Lebanon or the Copts in Egypt.

وقتها استغرب البعض: لماذا يريد أوباما طمأنة الموارنة والأقباط؟ وما هذا التوقيت؟

حتى تبيّن، بعد اشتداد الحملة على مسيحيي المشرق بغية ترحيلهم، وبدء تنفيذ ذلك في 2012، أنّه كان يغازل الإسلاميين في لحظة صعودهم وقبل أشهر من بدء «ربيعهم».

لم يأتِ الخطاب والتوقيت من فراغ، فهو جزء من سياسة أميركية دائمة تجاه العالم الإسلامي جاء دور تنفيذها في المنطقة العربية، وهو ما احتاج إلى تهدئة خوف الأقليات. وتعود هذه السياسة إلى مطلع الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وتحديداً منذ العام 1949. وفي العام 1951 كتب المؤرخ برنارد لويس في فصلية أكاديمية بريطانية عن ضرورة استعمال الإسلام كأداة فعالة لمحاربة الشيوعية الملحدة. ذلك أنّ الكتلة الاشتراكية كانت تطوّقها شعوب على دين الإسلام بدءاً من ولاية اليوغور في الصين وولايات وسط آسيا السوفياتية، وأفغانستان وإيران وجبال القفقاس وتركيا والبوسنة.

سأل مثقفو العرب في نهاية القرن التاسع عشر وصعود الأمبريالية الغربية، وبعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى ونهاية الخلافة الإسلامية، عن كيفية لحاق العرب بالركاب الأوروبي. ورأى البعض العودة إلى التراث الديني فظهرت حركة الأخوان المسلمين في مصر عام 1928، ووُلدت المملكة السعودية على عقيدة محمد بن عبدالوهاب عام 1934. ورأى البعض الآخر الذهاب إلى ديمقراطية علمانية أوروبية فنما الفكر القومي العلماني في سوريا ولبنان والعراق ومصر، وظهرت أحزاب شيوعية وقومية سورية وقومية عربية. ومن رحم العلمانيين في بلاد الشام ظهر حزب البعث وحركة القوميين العرب، كما انتصر خط جمال عبد الناصر القومي العربي في مصر.

المارد القومي العلماني انتصر في بلدان العرب من اليمن إلى مصر وسورية والعراق والجزائر وأشعل ثورات محلية تطالب بالوحدة ومنها «ثورة» في لبنان عام 1958 وثورة تموز 1958 في العراق الهاشمي، في نفس العام، والتي كادت تمتد إلى الأردن الهاشمي. وأدّى انتصار القومية العربية في المنطقة إلى إنزال بريطاني في الأردن، وأميركي في لبنان في صيف 1958. وشعر الغرب بالخطر، فبات إعلامه يقارن حكّام القاهرة وبغداد ودمشق بهتلر وموسوليني (راجع مانشيت «نيويورك تايمز» 3 و4 شباط 1958)، خاصة بعدما تجاوز عبدالناصر العدوان الثلاثي عام 1956 وأمّم قناة السويس، واستلم «حزب البعث» الحكم في سوريا والعراق، وقامت ثورات في اليمن والجزائر وليبيا وانتشرت حركات التحرّر في الدول العربية الأخرى.

ورغم أنّ العروبة العلمانية خرجت منتصرة ودحرت الإسلام السياسي في مصر وسورية، فإنّ الحيّز الإسلامي المستند إلى الانتماء الغرائزي، بقي ناراً تحت الرماد. وكان أن حقّق الإسلام السياسي نجاحاته الأولى في آسيا وبمساعدة أميركا التي كانت ترى في القومية العالمثالثية خصماً يجب إنهاؤه:

في 1976، انطلقت حركة إسلامية مسلّحة ضد الرئيس الباكستاني ذوالفقار علي بوتو، الزعيم العلماني النزعة وبطل عدم الانحياز مع عبدالناصر وتيتو ونهرو. وعندما أمر بوتو الجيش فرض الأمن في البلاد قام قائد الجيش الجنرال محمد ضياء الحق بانقلاب عسكري أطاح بالنظام الديمقراطي وأعدم بوتو عام 1977. وكان ضياء الحق ملتحقاً بدورات طويلة في أميركا، وقاد قوات باكستانية لدعم الملك حسين ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن. وعندما أصبح دكتاتوراً أعلن الباكستان دولة إسلامية وأنّ سياسته الخارجية هي التقرّب من الولايات المتحدة.

وكانت أفغانستان المجاورة للباكستان تحت حكم شيوعي تدعمه موسكو. ولكن في 1978 ظهرت معارضة إسلامية مسلّحة هناك أيضاً، أدّت إلى تدخّل عسكري روسي، ما أعطى فرصة لواشنطن لإشعال «فيتنام إسلامية» ضد الوجود السوفياتي. وأصبح ضياء الحق رأس الحربة الأميركية في أفغانستان بمساعدة وتمويل من السعودية ودول الخليج، حتى أنّه قضى في طائرة عسكرية واعتبر شهيد أفغانستان الإسلامية.

ثم قامت الولايات المتحدة بحملة واسعة في آسيا والمنطقة العربية لبناء حركات إسلامية مقاتلة، ومنها «الأفغان العرب» الذين انبثقت عنهم جماعة بن لادن وكانت الاستخبارات الأميركية على الأرض داخل أفغانستان عضدهم الرئيسي.

وفي 1979 وصل الإسلاميون إلى الحكم في إيران عبر امتطاء ثورة ضد الشاه شارك فيها كل ألوان الطيف السياسي من ديموقراطيين وشيوعيين ورجال دين. ولكن جماعة الخميني فرضت جمهورية «ولاية الفقيه» وقضت على القوى العلمانية هناك.

ونجح المسعى الأميركي عام 1988 في ضرب روسيا في أفغانستان حيث فاز الطالبان وأعادوها إلى عصور الظلام. ولم يمضِ عام أو أكثر حتى سقطت الكتلة الاشتراكية، من روسيا إلى برلين الشرقية. وارتسمت معالم شبكة دول إسلامية «معتدلة» تسير في الفلك الأميركي، وتشكّل صمام أمان للغرب في وجه روسيا والصين. وهكذا ومنذ 1990 وُلدت دول إسلامية في وسط آسيا على أنقاض الدولة السوفياتية (قرغيزيا، أوزبكستان، طاجكستان،

وتركمانستان)، وفي آسيا حيث خزّان الإسلام الأكبر (أندونيسيا والباكستان).

وامتدّ بناء القوس الإسلامي إلى أوروبا، حيث غرقت يوغسلافيا في حرب أهلية كان عنوانها الكاذب في الإعلام الغربي «منح مسلمي البوسنة وكوسوفو حق تقرير المصير». فدكّت طائرات الناتو بلغراد 78 يوماً عام 1999.

واشتعلت «انتفاضة إسلامية» داخل أراضي روسيا من الشيشان إلى داغستان وأصبحت ولاية أذربيجان - الأقرب جغرافياً من موسكو - دولة مسلمة على علاقة وثيقة بإسرائيل والناتو ومع جارتها الكبرى تركيا عضوة الناتو حيث وصل الإسلاميون إلى الحكم في أنقرة أيضاً.

أمّا في المنطقة العربية فقد بدأ أفول القوى العلمانية العربية كما ذكرنا عام 1967، عندما استطاعت إسرائيل هزيمة مصر وسورية. وفي السنوات الثلاث التي تلت، ترك عبدالناصر مواقفه المبدئية المكلفة للغاية وتصالح مع عرب أميركا وقبِل بمبادرة روجرز وعيّن أنور السادات، اليميني والإسلامي الهوى، نائباً له عام 1969. وكان السادات حتى قبل ثورة يوليو 1952 منتمياً «للأخوان المسلمين» ثم أصبح رئيساً لمنظمة المؤتمر الإسلامي عام 1955، فبقي معتقده الإسلام السياسي وقومية مصرية - لا العروبة - طيلة حياته.

توفي عبد الناصر عام 1970 في أسوأ وضع عربي حيث بدأت تنهار المنظومة القومية العربية ومعها صروح الثقافة والأدب. واشتعلت حرب أهلية في الأردن بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني، وحرب لبنان بدءاً بمعارك بين الفلسطينيين والجيش اللبناني. وباشر السادات مرحلة «انفتاح» رأسمالي وصالح إسرائيل وطلّق موسكو، وربط نظامه بالعرب المحافظين، وسعى للقضاء على تراث عبد الناصر. فقام بحركة تطهير في أيار 1971، وشجّع «الأخوان المسلمين» لكي يعاونوه في القضاء على اليسار المصري. وفي حين كان عبدالناصر يسخر من «جماعة أبو لحية» في خطاباته الشهيرة، اتّخذ السادات لنفسه لقب «الرئيس المؤمن» رافضاً أن يزايد أحد على إسلاميته. ففرض التديّن على الشعب واتهم أي معارض لدكتاتوريته بالشيوعية ويجب القضاء عليه («دول شيوعيين» كان يصف كل من انتقد سياساته). وظنّ أنّه سيضبط الجماعات الإسلامية، فجرّ قادتها إلى السجون في أيلول 1980 ولكنّهم اغتالوه في تشرين الأول 1981 (لأسباب لا علاقة لها بفلسطين).

وكما في مصر كذلك في سورية، حيث اقتحمت جماعة الأخوان الساحة السورية بالقوّة عام 1976 في انتفاضة مسلّحة هدّدت كيان الدولة في صراع مرير استمرّ سنوات، وحسمته معركة

حمص في شباط 1982. وسنعود إلى هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل التالي.

تقدّمُ الإسلاميين في العالم العربي كان دائماً على حساب القوى الديمقراطية والعلمانية والأقليات. فإذا شكا مسيحي لبناني لديبلوماسي أوروبي عن ظلام مستقبل الأقليات أزاء صعود الإسلام السياسي، سأله الديبلوماسي: «ولماذا ما زلتم أنتم هنا؟ ماذا تفعلون؟ كل دول الغرب تفتح أبوابها لهجرتكم». وإذا شكا المسيحي من صعود الإسلام السياسي هبّ عشرات الأشخاص وبعضهم من المسيحيين ينتقدونه لأنّه يثير مسألة الأقليات، ويسعى إلى حلف أقليات، وأنّ هذه بلاد بأغلبية إسلامية على أي حال وما له يقف ضد الديمقراطية.

لقد ظهرت تنظيمات خطيرة في مصر في عهد حسني مبارك ارتكبت أعمال عنف واسعة أضّرت بالبلاد وبمصالحها الاقتصادية الحيوية. واندلعت حرب أهلية بين الإسلاميين والجيش الجزائري عام 1991 استمرت سنوات، وطغى التيار الإسلامي في المخيمات الفلسطينية في لبنان وسورية والأراضي المحتلة واستبدلت المقاومة الوطنية في لبنان بمقاومة «حزب الله»، وانتشرت حركات وجماعات أصولية في الدول العربية معظمها يتخذ مركزه في أوروبا أو أميركا، برعاية دول من المفترض أنّها تريد نشر الديمقراطية والمدنية في العالم.

ثم احتلّت أميركا العراق عام 2003، وصوّرت الغزو بأنّه كان للقضاء على شخص واحد اسمه صدام حسين، في حين كان الهدف تدمير العراق كدولة علمانية وتفتيت جيشه وقطاعه العام ونهب ثرواته، وتمزيقه إلى أقاليم إثنية ومذهبية وتسليمه إلى أصوليات شيعية وسنيّة. واتجه السودان نحو التفكك بضغط غربي حتى تمّ تقسيمه عام 2011 إلى دولة شمالية مسلمة ودولة جنوبية وثنية ومسيحية. وكانت ليبيا تظن قبل سنوات أنّ تقديم تنازلات وأموال للغرب يكفي ليشملها العطف الأميركي. إلا أنّها سقطت بأيدي الجماعات الإسلامية المسلّحة عام 2011 بدعم الناتو وغرقت في حرب أهلية.

«النهضة الإسلامية» في تونس

افتتحت «الثورة التونسية» «الربيع العربي» في تشرين الأول 2010، وفي 14 كانون الثاني 2011، خرج زين العابدين بن علي. وكان هذا بحد ذاته انجازاً مهمّاً أطلق تسمية «ثورة الياسمين» على ما حدث. ولكن بعد عامين أصبحت تونس في وضع هو الأسوأ منذ نيلها الاستقلال عن فرنسا بقيادة بورقيبة عام 1956.

أخذ التوانسة، وهم كاللبنانيين عرب بدون نفط، يترحّمون في مطلع 2013 ليس على بن

علي وعائلته وحاشيته الفاسدة التي نهبت الشعب التونسي، بل على سائر المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حققوها وتمتّعوا بها، ورأوها تزول وتتهدّد شهراً بعد شهر أمام أعينهم. والذين يعرفون تونس جيّداً – أكان عبر مطالعة الكتب أو عبر التجربة الشخصية بالإقامة فيها – يؤكدون أنّها قبل 2011 كانت الدولة العربية الأكثر حداثة وعلمانية – من إعلام وحقوق مرأة وسينما ومسرح وفنون وحياة اجتماعية متحرّرة واقتصاد مزدهر، الخ. وأنّها البلد الذي بقي قلعة الليبرالية في حين استطاع الإسلام الأصولي منذ السبعينات زعزعة كل الدول العربية (حتى لبنان).

صحيح أنّ انتفاضة تونس كانت عفوية (وهذه حقيقة استعملها البعض بخبث لنبذ فكرة المؤامرة عمّا يحصل في سورية) ولكن الصحيح أيضاً أنّ القوى الإسلامية التونسية التي لعبت دوراً هامشياً في أسابيع الانتفاضة الأولى، ركبت موجتها وخطفتها ولم تكن قائدتها أو ملهمتها، بل وجّهتها لخدمة أهداف هذه القوى. وهذه ليست المرّة الأولى التي تأخذ انتفاضة منحى كارثياً على شعبها حيث تمثّل الثورة الإيرانية أفضل شاهد لثورة بدأت مدنية ليبرالية ثم تحوّلت خلال أشهر إلى أداة خمينية يذكرها التاريخ زوراً على أنّها «ثورة إسلامية».

التوانسة الذي شاركوا في الانتفاضة بكوا تضيحاتهم لأنّها نجمت عن ظهور وضع أسوأ بكثير من الذي سبقه، لا علاقة له بأي ديمقراطية موعودة أو بربيع يزهر. وألقى ما حصل في تونس – حيث الشعب العربي الأكثر اقتراباً من تحقيق الديمقراطية – غيمة سوداء على مصر وليبيا واليمن وسورية في عالم عربي بات يحكمه عام 2013 الظلام الديني والاستبداد، خاصة في خليجه. وطرح مسار تونس السؤال عن أي مستقبل ينتظر سورية التي هي الأخرى مثل تونس عاشت حتى مطلع 2011 بعض أوجه العلمانية والحداثة رغم سلطوية النظام وعيوبه وفساده.

خلال شهور بعد خروج بن علي سيطر الإسلاميون على الحكم في تونس بالإهانات والإذلال والترهيب على مستوى الشارع والحي والمدرسة ومكان العمل، ضد النساء وأصحاب الرأي المختلف من شباب ومثقفين.

لم يشهد أي بلد عربي وحتى لبنان تقدّماً اجتماعياً كما شهدت تونس قبل «ثورة الياسمين». فقد كانت المرأة التونسية ولعدّة عقود سافرة برغبتها وكان تعدّد الزيجات ممنوعاً منذ الخمسينات والجيش لا يحق له التعاطي في السياسة بشكل صارم، وموزانة التربية والتعليم والصحة هي أضعاف نفقات الدفاع والأمن والمخابرات. لقد كان همّ النظام منذ 1956 التمسّك بالسلطة

وليس مراقبة الناس وثقافتها. فتوازن تسلّط الحكم مع سعي الدولة إلى رفع مستوى المعشية، وخلق ظروف انتعاش طبقة وسطى تونسية وطنية مثقفة (كادت تختفي في لبنان مثلاً). ليشابه نظام تونس قبل 2011 ذلك السائد في بعض دول آسيا الناهضة كسنغافورة وكوريا الجنوبية.

قال البعض إنّ أحداث تونس سببها اقتصادي. إلا أنّ تونس لم تكن تعاني من انهيار اقتصادي، بل كان وضع الطبقة الوسطى التي تمثّل الشريحة الأكبر من السكان بحال جيّد، وهي لم تؤيّد «ثورة الياسمين» على أي حال. لقد حققت الطبقة الوسطى مكتسبات عظيمة خلال نصف قرن: دولة عصرية، فرص عمل، جيشاً عصرياً، اقتصاداً حديثاً، شبكة تربوية وخدماتية وصحية، مطارات، طرقاً سريعة، الخ.

وحتى كانون الأول 2010، في وقت لامس مستوى الفقر في بريطانيا 20 بالمئة من السكان، وعاش 40 مليون أميركي تحت خط الفقر، لم يتجاوز مستوى الفقر في تونس 4 بالمئة من السكان. فلم تكن الأزمة الاقتصادية مستعصية إلى حد إطلاق ثورة، بل كان الانتفاض عفوياً. لقد غرقت الطبقة الوسطى والبورجوازية في صمت وقلق بعد خروج بن علي، ولسان حال الناس يقول إنّ الانتفاضة كانت غلطة تاريخية. ثم أخذ الاقتصاد يسير إلى انتكاسة وقطاع السياحة، عصب البلاد، يتدهور، وحافة الفقر ترتفع خلال أشهر من 4 بالمئة إلى 25 بالمئة.

الإسلاميون الذين تحكموا بتونس منذ 2011 لم يكونوا على موجة الحداثة والازدهار الاقتصادي، بل كان تركيزهم على الثقافة الشعبية وقمع المرأة. فقضيتهم قبل 2011 كانت دوماً التركيز على مسائل أخلاقية، حيث اعتبروا المجتمع التونسي أسوأ نموذج فساد خلقي، مستورد برأيهم من أوروبا. وكانت حربهم ضد بورقيبة وبن علي ليس من أجل ديمقراطية غربية، بل من منطلق أخلاقي ديني. فكان أول عمل للحكومة الانتقالية عام 2011 هو إطلاق قادة الإسلاميين من السجون واستقبال المنفيين. وعمل هؤلاء على فرض حصار سلفي على بيئتهم الاجتماعية المباشرة (حتى لو خرج راشد الغنوشي زعيم «حزب النهضة» بعباءة المدنية)، وخرجت فرق «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» السلفية تطوف الشوارع وتراقب الناس وتؤذيهم وتشجّع على الالتحاق بصفوف الإسلاميين، وتأمر النساء بالحجاب واللباس المحتشم، وتلقي قنابل حارقة على منازل معيّنة، وتسير تظاهرات تنشد أنّ تونس الآن هي دولة إسلامية.

وخلال 2011 و2012 قمع حكّام تونس الجدد الفنون والكتب والمهرجانات، وأقفلوا الحانات. وعندما رفعت السلطة الحظر عن الإنترنت بيّنت الأرقام أنّ الصفحات الأكثر

مشاهدة كانت تلك التي تعرض أفلام البورنو، وليس التي تنشر نصوصاً عن الديمقراطية أو النشرات الإخبارية. إذ لم يكن الشعب التونسي يعيش لحظة ثورية. ثم عملت السلطات على وقف القراءات الأدبية الأجنبية في المدارس وأوقفت الدعم عن دور النشر، وانخفض مبيع الكتب لترتفع كتب الإسلاميات.

وكانت صناعة السينما هي الأرفع والأكثر تعبيراً وفناً في العالم العربي بسبب حريّتها في التعبير والعدد الكبير نسبياً من النساء المخرجات والكاتبات. ولكن هذه الصناعة أخذت خلال شهور بالانكفاء تحت القمع الإسلامي. في أيار 2011، أثناء العرض الأول لفيلم المخرجة نادية الفاني بعنوان «لا الله لا سيدي» في أجمل مبنى في كل تونس وهو سينما أفريكارت، هاجم مائة إسلامي يصيحون «الله أكبر» المبنى وحطّموا واجهته الزجاجية ودخلوا القاعة حيث جلس نخبة المجتمع المثقف التونسي وهددوا بارتكاب مجزرة وأهالوا بالضرب بالعصي على الجمهور وعاثوا تمزيقاً وتخريباً بجوهرة المباني. فخرج المثقفون بحالة ذعر شديد يطلبون نجدة الشرطة، فأجابهم ضابط يقف هناك: «كان بن علي يحميكم وهو ليس هنا الآن». يكفي كتابة اسم نادية الفاني، المخرجة العلمانية على غوغل لتظهر عشرات صفحات إنترنت الإسلامية المخصّصة للتحريض والشتم والتهديد ضدها.

وقس على ذلك المخرج نوري بو زيد الذي تعرّض للطعن بالخنجر لأنّه انتقد الإسلاميين. فصمت بعد ذلك ولم يأت على ذكرهم. ورغم ذلك استمرّ الهجوم عليه من على منابر الإسلاميين حيث أفتى أحد قادتهم «بقتل بو زيد بالكلاشنيكوف» وصاح الحضور عبارة «الله أكبر».

«حزب الأخوان» في مصر

الشرارة الأولى في «ثورة» مصر الإسلامية في مطلع العام 2011 لم تكن في ميدان التحرير بل كانت في الإسكندرية عندما وقع انفجار استهدف «كنيسة القديسين» واسفر عن مقتل وإصابة العشرات، فتبنّى تنظيم «القاعدة» الاعتداء. وكانت فرنسا في ذلك الوقت المبكر من «الربيع العربي» ما تزال تحفظ ماء وجه علمانيتها فخرج الرئيس نيكولا ساركوزي بعد أسبوع من التفجير وندّد «بمخطط مشبوه لتطهير ديني يستهدف مسيحيي الشرق».

بعد ذلك بأيّام بدأت تظاهرات كبرى في ميدان التحرير والمحافظات، وفي 25 كانون الثاني وصل رقم الحشد في ميدان التحرير المليون يطالب حسني مبارك بالرحيل ويهتف «الشعب

يريد إسقاط النظام». حتى أعلن مبارك في 11 شباط تخليه عن الرئاسة، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

ما حصل في مصر عام 2011 كان سرقة بامتياز لثورة شعبية مدنية استطاع «الأخوان المسلمون» والسلفيون ركوبها ودحرها عن أهدافها وتوجيهها نحو الإسلام السياسي. وقد سبق أن حصل هذا الأمر في الثورة الإيرانية التي بدأت بتشكيلة معارضة واسعة ضد الشاه، ضمت شيوعيين وليبراليين وإسلاميين، وانتقلت بعد سقوطه في شباط 1979 إلى تصفيات داخلية استمرّت سنوات، لتسود بعدها جمهورية إسلامية تريد تعميم الحكم الإسلامي في المنطقة.

عندما سقط مبارك كان قد مضى أكثر من 40 عاماً على النظام الذي أرساه أنور السادات في أيار 1971، ومشى فيه حسني مبارك برعاية أميركية مباشرة. في هذه الفترة عبر الكثير من المياه تحت الجسر، فأصبح كبار أصحاب الأعمال في مصر من حاشية النظام، وشاركت الولايات المتحدة ومن ورائها إسرائيل في اختيار ضباط الجيش المصري وكبار مسؤولي الدولة وكبار الإداريين وأعضاء السلك الديبلوماسي. ونشأت طبقة اقتصادية مالية تجارية تعضد حكم مبارك وتسبّح بمحاسنه كل يوم. وحتى المؤسسات الدينية المسلمة والقبطية دارت في فلك الحكم ووقفت إلى جانب مبارك حتى اللحظة الأخيرة، لا تتميّز بشيء عن الموقف الأميركي الذي دعم مبارك ولم يتغيّر إلا بعد التأكّد من سقوطه. ثمّ بدا وكأنّ واشنطن قد حصدت نتائج ما حصل في ميدان التحرير فاستمرّت قبضة النظام السابق عبر عسكر وإداريين ورجال أعمال ورجال دين. ومهّد التحوّل لهيمنة الأخوان على الحكم بدءاً من رئاسة الجمهورية.

ورافق خطوات تطبيق الشريعة تصاعد العنف الطائفي ضد الأقباط، فوقعت اضطرابات طائفية أدّت إلى مقتل وإصابة العشرات وخرجت تظاهرة إسلامية من مليون شخص ضد تعيين محافظ قبطي، وفتح الأمن المصري النار على متظاهرين أقباط في حي ماسبيرو وسقط قتلى وجرحى. وفي 24 حزيران 2012، أعلن فوز الأخواني محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية المصرية بحصوله على 51.73 بالمئة من الاصوات.

لم يكن التغيير في مصر إذاً تقدمياً تنويرياً بل كان ارتداداً إلى الوراء، إلى بيئة محافظة يهيمن عليها الأخوان والسلفيون في البرلمان والحكومة والإدارات العامة والإعلام.

البحرين والخليج: (verboten)

التظاهرات والتحركات الشعبية التي انطلقت في المنطقة العربية عام 2011 كانت في دول معيّنة لا يسيطر فيها الإسلام السياسي (تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سورية). أمّا حراك البحرين، الجزيرة الصغيرة على الساحل الشرقي للسعودية، فلم يُكتب له النجاح لأنّ «الربيع العربي» كان ممنوعاً عليه الامتداد إلى الخليج ولأنّ السعودية عاجلت واحتلت البحرين عسكرياً. فلم يندلع «الربيع» في دول الخليج والسعودية.

برز الدور الهام للقوى الإسلامية على امتداد العالم العربي في الحراك الذي استثنى دول الخليج والسعودية، لأنّ تلك الدول تسير أساساً في الفلك الإسلامي المعتدل المرتبط بالنيوليبرالية الغربية. لا بل إنّ إعلام الخليج من فضائيات وصفحات ويب – قناة الجزيرة وإيلاف والعربية وغيرها – تبنّى «الربيع» ونشر مقالات وتفاصيل وتقارير ومقابلات ودبّج أخباراً وردية، وأشاد بالطابع الإسلامي للثورات، ومن ضمنها توصيف قناة الجزيرة للجماعات الأصولية المسلّحة في ليبيا بالقوى الجهادية. وكان مؤشّراً ظهور الشيخ يوسف القرضاوي (وهو مصري يظهر أسبوعياً على برنامج الجزيرة «الشريعة والحياة») في ميدان التحرير في القاهرة كإمام للحشود في صلاة إسلامية، ومؤشّراً طغيان قيادات الأخوان والسلفيين في تونس وليبيا ومصر.

انطلقت «ثورة البحرين» في 14 شباط 2011 في مظاهرات ضدّ النظام الملكي، وتسارعت خلال 48 ساعة بعدما واجهتها السلطة بالرصاص. فتحدّثت المعارضة عن مجزرة ارتكبتها قوات النظام وانسحبت «كتلة الوفاق» المعارضة من البرلمان في 17 شباط. وتحرّكت تظاهرات بزخم في السعودية في نفس الفترة إلا أنّها تعرّضت لانتكاسة في 7 آذار، عندما أعلن مجلس الشورى السعودي أنّ التظاهر يتنافى مع مبادئ الشرع الإسلامي. ولكن التظاهرات استمرّت في السعودية لأيام.

وحصلت مواجهات في البحرين والسعودية بين الشرطة والمتظاهرين. ففتحت قوى الأمن النار على المتظاهرين ووقعت إصابات في البلدين وخاصة خلال تظاهرة سلمية في القطيف. وفي 14 آذار، أي خلال ثلاثة أيام، دخلت قوات عسكرية سعودية البحرين وسط صمت عالمي مطبق واحتلتها. وإذ اعتبرت المعارضة البحرينية التدخل الخليجي إعلان حرب واحتلال، أعلن ملك البحرين حالة الطوارئ وقامت الشرطة البحرينية بإخلاء دوار اللؤلؤة من المحتجين وسيطرت عليه. وقال مسؤول عسكري بحريني إنّ الحكومة حظرت شتى أنواع المسيرات. واستدعت إيران التي تؤيّد الثورة سفيرها في البحرين احتجاجاً على القمع.

لقد صدرت أوامر من الملك السعودي تقضي بتوزيع مكافآت ورواتب وبناء وحدات سكنية للمواطنين . وحذت حذوه دول الخليج الأخرى وأنفقت مالاً كافياً على مواطنيها يعوّض عن تنازلات ديمقراطية. أمّا اليمن الفقير قد تُرك يغرق في «ثورته» الإسلامية التوجّه. وبعد مراحل عنف وقتال اتهم الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في 20 نيسان 2011 قطر بتمويل الفوضى في سورية واليمن ومصر. ولتشجيع ربيع الإسلاميين، قامت لجنة نوبل بمنح جائزة نوبل للسلام في تشرين الأول 2011 لإمرأة يمنية تنتمي للتيار الأصولي وتدعى توكل كرمان.

المجاهدون الإسلاميون في ليبيا

كان ملفتاً وقوف الجماعات المسلّحة الليبية صفاً واحداً مع قوى الحلف الأطلسي ضد حكم معمر القذافي، بدعم وشرعية جامعة الدول العربية التي هيمنت على أجهزتها الدول العربية الأميركية الهوى، والتي منحت الشرعية العربية للتدّخل الغربي، وطلبت قراراً من مجلس الأمن وساهمت عسكرياً في الهجوم على ليبيا كقطر.

ما إن سقط بن علي في تونس ومبارك في مصر حتى تسارعت الأحداث في ليبيا في شباط 2011 ودارت مواجهات عنيفة بين الجماعات المسلّحة والقوات النظامية. وقال سيف الإسلام بن معمّر القذافي إن «دبابات ليبية أصبحت تحت سيطرة السكارى والحشاشين». وفي الأسبوع الأخير من شباط ظهر معمر القذافي على التلفزيون ليؤكد أنّه صامد في طرابلس ووصف معارضيه بـ«الكلاب الضالة» وقال إنّه ليس رئيساً ليتنحى بل قائد ثورة من الشعب. واتهم القذافي «القاعدة» بالوقوف وراء الأزمة في ليبيا وأنّ ما يحصل ليس ثورة بل سعي لإقامة إمارة إسلامية في الجماهيرية. حتى أنّ مقالاً رئيسياً على صفحة ويب السي أن أن في صيف 2011 اتخذ عنواناً هو «عيون الأخوان على ليبيا» (Brothers' Eyes on Libya).

من ناحيتها أعلنت الجامعة العربية وقف مشاركة وفود ليبيا في اجتماعاتها، كما فرضت أميركا عقوبات ضدّ ليبيا بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي. ودعا بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، مجلس الأمن للتدّخل في أزمة ليبيا، فتبنّى مجلس الأمن بالاجماع قراراً يقضي بفرض عقوبات على ليبيا. وفي أواسط آذار قال سيف الإسلام القذافي إنّ القوات الحكومية ستقوم بعملية عسكرية ضدّ الثوار وأكّد أنّ والده لن يستسلم. فدعا وزراء الخارجية العرب

مجلس الأمن لفرض حظر جوي على ليبيا.

وبعد معارك دموية عنيفة، أعلنت السلطات الليبية وقفاً لإطلاق النار ومنحت المسلحين مهلة لتسليم السلاح. وإذ أخذت أساطيل الناتو تحتشد قرب ليبيا هدّدت ليبيا باستهداف الملاحة في المتوسط إذا تعرضت لعمل عسكري. ثم أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض حظر جوي على ليبيا، وقالت فرنسا إنها ستشارك بالضربات الجوية على نظام القذافي.

وفي 19 آذار قال القذافي إنّ «قرارات مجلس الأمن باطلة» وحذّر الناتو من التدخل في ليبيا. ولكن طائرات الناتو بدأت هجومها في اليوم التالي وندّد القذافي «بالحملة الصليبية» التي تُشنّ على بلاده وأعلن استعداده لحرب طويلة وأنّه سينتصر في النهاية. في تلك الأثناء تحدّث باراك أوباما عن إجماع دولي على عزل العقيد معمر القذافي ودعاه للرحيل. وفي أول أيّار 2011 قُتل ثلاثة من أحفاد القذافي ونجل معمر القذافي سيف العرب في غارة للناتو على طرابلس الغرب.

واستمرت المعارك طيلة أشهر الصيف حتى أعلن نائب رئيس المجلس الانتقالي الليبي «تحرير كامل الأراضي الليبية» في شهر أيلول فيما ذكر أحدكبار قادة الجماعات المسلحة أنّه من الآن فصاعداً سيحق للرجال في ليبيا تعدّد الزوجات.

وفي 20 تشرين الأول 2011 عرضت الفضائيات مقتل معمر القذافي وعدد من أركان الدولة الليبية، فيما أكّد ابنه سيف الإسلام القذافي إنّه بخير وسيستمر بالمقاومة. وكانت روسيا تشعر بخيانة أميركا والغرب لها لأنّها شاركت في التصويت على قرارات مجلس الأمن، ولم تكن تتوقّع أن يستعمل الناتو هذه القرارات غطاءً شرعياً لغزو ليبيا وتدميرها. وفي 15 كانون الأول 2011 اتهم بوتين قوات أميركية خاصة بالمشاركة في قتل العقيد معمر القذافي، إلا أنّ مصادر فرنسية ذكرت أنّ رجال الاستخبارات الفرنسية هي التي وصلت إلى مخبئه وقتلته وسلّمته إلى المسلحين.

مضى عام على حرب ليبيا وجرت انتخابات، في وقت كانت تتجّه فيه ليبيا دوماً نحو التطرّف الديني. ففي 12 أيلول 2012، قُتل السفير الأميركي و4 موظفين أميركيين في هجوم على قنصلية أميركا في بنغازي على خلفية فيلم أميركي مسيء للنبي محمد. وسقط جرحى وأحرقت سيارات أمن في إشتباكات حول السفارة الأميركية بالقاهرة. وتيقّظت واشنطن على واقع تساهم في خلقه في العالم العربي أنتج صعود الأصوليات.

واستمرت الحرب الداخلية في ليبيا في 2013 حيث دارت معارك بالدبابات في طرابلس الغرب في كانون الثاني.

«حزب الدعوة» في العراق

احتل الأميركيون العراق عام 2003 وأنهوا ثلاثين عاماً من دولة البعث. وعندما خرجوا في 18 كانون الأول 2011، تركوا في الحكم جماعات إسلامية أبرزها «حزب الدعوة» الذي كان يشكّل رأس المعارضة الشيعية ضد البعث في الماضي.

هذا العراق الذي من المفترض أن تكون الولايات المتحدة قد «حرّرته» عام 2003 من «نظام صدام»، واجهت سلطته تظاهرات انطلقت في «الربيع العربي» بالرصاص الحي والقمع . هذا في وقت كان الإعلام الأنغلو-أميركي يردّد أنّ في بغداد اليوم نظام ديمقراطي على الطراز الغربي. وكان مثيراً للاهتمام أن أي تحرّك شعبي في العراق لم يلقَ اهتمام إيران، لأنّه سيكون ضد الهيئة الحاكمة الصديقة بمعظمها لطهران. العراق إذاً لم يمرّ أيضاً «الربيع العربي» في أراضيه. وثمّة علامات استفهام كبرى حول مستقبله بعدما انحدر إلى بلد تنهشه النعرات الدينية والإثنية.

ويُمكن اختصار التساؤلات الكبرى بثلاثة محاور: منحى الفدرلة والطائفية في النظام السياسي، والعلاقة مع الجوار ودور العراق العربي، وثالثاً النفط والمستقبل الاقتصادي.

وهذه التساؤلات متداخلة عضوياً بحيث يؤثّر كل منها على الآخر. فلا يمكن طرح التساؤلات عن الطوائف والعرقيات دون علاقة تلك بدول الجوار، ولا يمكن طرح موضوع النفط دون ارتباط ذلك بتوزيع المناطق والأعراق والطوائف. فماذا عن العلاقات بين العرب السنّة والعرب الشيعة، بين العرب والأكراد، ومصير الأقليات المسيحية وغير الإسلامية؟ وماذا عن دور إيران في العراق، والاعتداءات التركية شمالاً، ومساعدة دول الخليج لجماعات مسلّحة داخل العراق؟ وماذا عن تواصل النفوذ الأميركي عبر الاقتصاد والديبلوماسية، والمنحى الطائفي البغيض الذي أخذته السياسة الداخلية؟

لقد بقي الخلاف الداخلي مستعراً بعد خروج الجيش الأميركي في نهاية 2011. كما أقرّت مراكز بحثية أنّ الاحتلال الأميركي للعراق لم يسهم في بناء الديمقراطية ولم يوقف الفساد، وأنّ عراق ما بعد البعث لم يكن نموذجاً في الديمقراطية. بل رافق العمليات السياسية أجواء عنف وصدام طائفي، أبطالها جماعات متطرّفة بعضها يريد إقامة دولة إسلامية سنيّة أوشيعية، وأخرى تريد «استعادة السلطة» ليس للبعث السابق بل للعرب السنّة بدعم سعودي. ثم ظهر في مطلع 2013 «ربيع سني» في الأنبار ضد حكومة نوري المالكي يدعو بشكل سافر إلى إسقاط هيمنة الشيعة على الدولة العراقية.

هدفت أميركا، خلال تسع سنوات، إلى تفتيت العراق إلى دولة فدرالية لامركزية تصبح كياناً ضعيفاً منزوع السلاح، لا ينهض ولا يتحدّى أمن إسرائيل ومصالح أميركا في المنطقة. فحقّقت الهدف الأول وهو تفكيك الدولة العراقية وتحويل الشعب العراقي إلى مذاهب وأعراق متنافسة، وإقامة دستور فدرالي اعترف بكيان كردستان كأول إقليم. وكما يقف العرب السنّة موقفاً مناهضاً للحكومة المركزية بتشجيع من السعودية، فإنّ الأكراد يفعلون الشيء نفسه بتشجيع من تركيا.

من مفارقات الاحتلال الأميركي أنّ معظم العوائق التي منعت إيران من فرض نفوذها على العراق قد أزيلت، وأصبح موقع طهران هاماً جدّاً على الصعيد الرسمي والشعبي داخل العراق، بعدما ثبّت الدستور الجديد والعمليات الانتخابية حجم الشيعة ودورهم في الدولة. فيما واصلت السعودية ودول الخليج دعم جماعات من العرب السنّة وتسليح بعضها ما يشكّل ضغطاً متواصلاً على الحكومة العراقية. كما قامت شخصيات وجماعات داخل السعودية والخليج بتمويل وتسليح تنظيم القاعدة في العراق، والتي يقوم عناصرها بتفجيرات قاتلة وأعمال عنف وقتل وخطف.

لقد دعمت سورية في السابق حركات المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي على مدى تسع سنوات، وتمتّعت بنفوذ هام في الداخل العراقي. ولكن نفوذها تدهور بسبب الأحداث داخلها. حتى استغلّت مجموعات مسلّحة أتت من العراق وخاصة من تنظيم «القاعدة» فوضى الحدود ودخلت سورية باسم «جبهة نصرة أهل الشام».

وهكذا اتّجه العراق، منذ مغادرة الأميركيين، نحو وضع مشابه لسورية، حيث تعرّض لتفجيرات يومية وتهديد متواصل من الدول السنيّة العربية التي تريد إبعاده عن طهران. فلم يكن العراق في وضع يسمح له بالتأثير إيجاباً في الأزمة السورية، بل مثل لبنان، تبع سياسة أمر واقع أي «نأي بالنفس» واستعملت دول وجهات حدوده وأرضه للتدّخل في سورية.

«ربيع الأخوان» السوري

منذ آذار 2011 معظم الخطوات التي حدثت في دول «الربيع» في طور الحراك وأكثر ظهر في سورية أيضاً:

تظاهرات صغيرة هنا وهناك (بدءاً بدرعا على حدود الأردن) تطالب بمكافحة الفساد وبوضع حدّ لإساءة استعمال المناصب (وهذه شعارات تجذب كل المواطنين وهي محقّة)، تليها حوادث تصادم مع قوى الأمن. وفي حال أدركت قوى الأمن اللعبة ووقفت جانباً،

يتوجّه منظّمو الحراك نحو رجال الأمن ويتحرشون بهم. فيردّ هؤلاء إمّا بضرب المتحرّشين بالهراوات أو بإطلاق قنابل الغاز.

وفي مرحلة لاحقة يقرّر منظّمو الحراك ضرورة سقوط قتلى وجرحى من المتظاهرين، وتلتقط الصور بهواتف الموبايل لاستغلالها إعلامياً وعبر صفحات التواصل الاجتماعي والفضائيات. فإذا لم يطلق رجال الأمن الرصاص، لا بد من قنّاص أو مسلّح مندّس يتحرّش برجال الأمن ويدفعهم للردّ. وفي غياب قنّاص تجري محاولة نزع أسلحة رجال الأمن الفردية بالقوة.

ثم يجري حراك من المساجد التي لن تجرؤ قوى الأمن على اقتحامها. وحتى لو لم تكن أغلبية المصلين تعلم بأمر الحراك أو لا ترغب به أصلاً، فإنّ عنصراً أو اثنين من جماعات الحراك يقفان على باب المسجد لدى نهاية الصلاة، ويقوم ثالث بتصويرهما وهما يناديان بإسقاط النظام وخلفهما حشود المصلين الذين لا يدركون ما يحصل، ليبدو الأمر وكأنّ مائة شخص أو أكثر يتجاوبون. ولدى سقوط قتلى تخرج جنازات من المساجد وتقام اعتصامات وجلسات تأبين.

وبعد ذلك تتصعّد المطالب لإسقاط محافظ من هنا ومسؤول أمني من هناك، وصولاً إلى إحراق صور رئيس الجمهورية والدعوة لإسقاطه.

كان ثمّة روشتات جاهزة لإشعال «ثورات» بخطوات مدروسة وممّولة تسير بوتيرة واحدة: إحتلال ساحات هامة تحمل رمزية كبيرة، مسيرات تأبين، بوسترات، تواصل اجتماعي، الخ. وكل هذا في فترة زمنية قصيرة. وكانت جهات أميركية قد نشرت مجموعة كتب إرشادية – بقلم المدعو جين شارب – بأربعين لغة فيها أكثر من مائتي أسلوب لإحداث الشغب والخلل في بلدان لا تسير في الفلك الأميركي، لم تنج منها حتى روسيا نفسها، وتمّ تطبيقها بنجاح في عدّة دول منها أوكرانيا ولبنان والصين وإيران.

بعد اختفاء الأحزاب العابرة للدول العربية ذات الطابع القومي العربي غير الديني، كالبعث والناصرية وحركة القوميين العرب، بقيت جماعة «الأخوان المسلمين» وفروعها ومَن انبثق عنها من إسلام سياسي وتكفيريين، الفئة الوحيدة المنظّمة وصاحبة الامتداد المتواصل بين الدول العربية والإسلامية. وهذا كان واضحاً في كل مكان سلكت فيه «الثورات» طريق النجاح.

صوّرت الفضائيات ووسائل الإعلام الغربي الأنظمة الجمهورية العربية على أنّها قمعية ودموية، والانتفاضات الشعبية وكأنّها صرخة حرية وديمقراطية. وهذه النمطية هي الجرعة

التي أرادها المشاهد الغربي والتي استمرّت في أسلوب تغطية ميدان التحرير، وسقوط حسني مبارك. ولكن الإعلام الغربي رفض تحليل الطابع الإسلامي لهذه الانتفاضات، فمنع التطرّق إلى الجوانب المظلمة من الصعود الإسلامي، ولم يعطِ شرحاً مثلاً للصلاة المليونية التي احتفلت بالنصر في ميدان التحرير يؤمّها يوسف القرضاوي في شباط 2011، أو معنى أن يكون المرشد الروحي للثورة الإيرانية علي خامنئي أوّل من هنّأ «الثورات» العربية لأنّها تُكمل ما بدأته ثورة إيران، أو أعمال العنف الوحشي التي ارتكبتها الجماعات المسلّحة الإسلامية في ليبيا وسورية.

ومع الأسف كان هناك في الأوساط السياسية اللبنانية والعربية ومسؤولي الملاحق الثقافية في صحف بيروت مَن يريد أن يغلق أذنيه ولا يرى سوى ديمقراطية وحداثة في الكوارث التي كانت تحدث في البلدان العربية. فينسى ما تعلّمه من حسّ نقدي، مكرّراً خطاباً سطحياً عن ربيع وهمي، ومغمضاً العينين عن أنظمة أشدّ ظلاماً ورجعية من الأنظمة الجمهورية.

الحقيقة المرّة أنّ «الربيع العربي» كان صقيع أصوليات نجح في خلق سلسلة دول إسلامية تُكمل المنظومة التي كانت موجودة قبل 2011، وتتكامل مع إيران وتركيا وإسرائيل في اعتمادها الرجعية الدينية أساساً.

وإذ نجح الأخوان والسلفيون في تونس ومصر وليبيا واليمن، وثقوا أنّ الطريق سالكة في سورية، وهي بلد شهد حروباً دموية بين هذه الجماعات ودولة البعث ابتداءً من 1964.

في العام 2011 عاد «أخوان» سورية بقوّة وروح انتقام وشعور عميق بأنّ دورهم قد جاء، ليحكموا سورية ويطبقوا شرع الله. وكان جرح معركة حماة عام 1982 مايزال ينزف عميقاً في أعماق المخضرمين من قياديي أخوان سورية.

إنفجار سورية الكبير كاستمرار للصراع القديم بين البعث والأخوان هو موضوع الباب التالي لفهم أزمة سورية.

الباب الثالث

أزمة سورية صراع قديم بين البعث والأخوان

إذا كان ثمّة عامل أساسي وراء اعتبار أزمة سورية حرباً أهلية، فهو الصراع القديم بين البعث والأخوان، لأنّه وفق باتريك سيل يقلّب جراحاً قديمة بين الأغلبية السنيّة والعلويين، وبين البعث والإسلام وبين الريف والمدينة[1]. فالبعث قضى على الشيوعيين والقوميين السوريين والناصريين واحتكر العلمانية. و«الأخوان» ورثوا البيئة السنيّة المحافظة والشعور بأنّ حكم سورية قد سُرق منهم - أو من الأغلبية السنيّة - أولاً عندما قضى الغرب على الخلافة الإسلامية التي مثّلتها السلطنة العثمانية عام 1918، وثانياً عندما هبّت الأقليات الدينية ومن بعدها الأحزاب العلمانية وسيطرت على الدولة السورية، ثم أمعنت قمعاً وحذفاً للسنيّة السياسية التقليدية ولجماعة الأخوان، وخاصة بعد قيام دولة البعث عام 1963.

في «حرب السنتين السورية» التي لم تتوقف في مطلع عام 2013، ثمّة تفسير لخارطة توزيع الجبهات بين الجيش السوري وأنصاره والجماعات المسلّحة العديدة لا سيّما الإسلامية منها. فمن ناحية، فرضت الخطوط اللوجستية حصر المعارك في مناطق مجاورة للبنان وتركيا والأردن حيث يسهل التدخّل الخارجي، ومن ناحية أخرى برزت قوّة «الأخوان» في مدن سورية الوسطى (حمص، حماة، حلب، الخ) وفيها بيئة حاضنة كانت دائماً معاقلَ للأخوان. إذ عندما بدأ «الأخوان المسلمون» تحرّكهم العنفي لإسقاط دولة البعث في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات تركّز نشاطهم في شمال البلاد وليس في دمشق. وكانت سورية منذ الانتداب منقسمة بين النخب الاجتماعية والاقتصادية في حلب، وتلك التي في دمشق، وتفاقم هذا

---

(1) Patrick Seale, *Asad: The Struggle over the Middle East*, p. 333.

الانقسام بين المدينتين في عهد حافظ الأسد لأنّ سُنّة دمشق كانوا أكثر استفادة من سياسة دولة البعث، وبالتالي كان موقعهم في الاقتصاد السوري وفي مناصب الدولة متقدماً بمسافات على موقع حلب والمدن الأخرى. وعندما ضربت دولة البعث الأخوان في أوائل الثمانينات، كان التطهير موضعيّاً من حلب إلى حماة وليس في دمشق ومناطق أخرى.

جذور أخوان سورية

في مدن سورية الكبرى ثمّة عائلات قديمة اختصّت بشؤون الدين برز منها رجال دين قادوا الجمعيات الإسلامية التي تعاطت الشأن السياسي وخاصة في ظل الانتداب الفرنسي[2]. من هذه العائلات في دمشق القوتلي والأيوبي ومردم والجابري والعظم. وكان سنّة ساحل شرق المتوسط ومدن سورية الداخلية يتمتّعون بامتيازات كمواطنين من الدرجة الأولى في السلطنة العثمانية. ولكن عندما أعلن كمال آتاتورك – مؤسّس تركيا المعاصرة – إلغاء الخلافة الإسلامية عام 1925، انطلقت في مصر وسورية حركة الأخوان المسلمين التي دعت إلى وحدة «الأمّة الإسلامية». ولقد تأسّست هذه الحركة في سورية على يد الداعية مصطفى السباعي الذي أسّس «شباب محمّد»، وربط إسلاميي سورية بجماعة الأخوان المصرية[3]، وانتُخب «مراقباً عاماً» لأخوان سورية، وفاز بمقعد في البرلمان السوري عن دمشق[4]. ولم يعلن عن تأسيس تنظيم أخوان سورية إلا في العام 1947 [5].

توفي السباعي عام 1964 في وقت كان نفوذ الأخوان يشتدّ في نسيج سورية الاجتماعي والاقتصادي، وخاصة في المدن الرئيسية حيث الأغلبية السنيّة. ولم يحقّقوا نجاحاً في الأرياف السورية ولا في صفوف البدو. وكان معظم أعضاء الأخوان من أبناء الطبقة الوسطى يقيمون إجمالاً في أحياء المدن، وبعضهم من عائلات اشتهرت بإنجاب علماء الدين، مارسوا مهن التجارة والمحاماة والطب والهندسة والوظيفة العامة. وحتى البلدات والقرى التي حقّق فيها

(2) 'Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press, p. 90.

(3) Mustafa al-Sibai, «The Establishment of Islam as the state religion of Syria», R. Bayly Winder, «Islam as a state religion: a Muslim Brotherhood view in Syria», *Muslim World*, vol. 44, n°. 3-4, July/October 1954, pp. 215 – 226.

(4) 'Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, Mizan Press, p. 91.

(5) O. Carré et G. Michaud, *Les Frères Musulmans 1928-1982*, Paris, 1983.

الأخوان تقدماً في الأرياف كانت مجاورة للمدن أو على تقاطع طرق[6]. كما أنّ اختراق الأخوان للقوات المسلّحة منذ تأسيسهم وعلى مدى عقود بعد ذلك كان طفيفاً، وتكوين نفوذ داخل الجيش السوري لم يكن في خطتهم، في حين يذكر مؤرخون غربيون أنّ نفوراً من الالتحاق بالجيش حكم منطق سنّة المدن الذين وجدوا في الحربية مهنة للأقليات الدينية والإثنية في سورية، وخاصة أنّ تلك المهنة ارتبطت بالنفوذ الغربي. ودفعوا ثمن هذا الموقف المتعالي فيما بعد إذ أصبح كبار ضباط الجيش ينتمون إلى الأقليات ويلعبون دوراً سياسياً متعاظماً في سورية.

كانت المواجهة بين البعث العلماني و«حركة الأخوان المسلمين» الدينية قدراً لا يرد. إذ منذ حظر «الحزب السوري القومي» عام 1955 وإضعاف «الحزب الشيوعي»، بقي الأخوان، وخاصة منذ 1963، خصماً رئيسياً للبعث في سورية حتى اليوم[7].

تحدّي الأخوان المسلمين

تحدّي «الأخوان المسلمين» لحكم البعث بدأ في أواسط الستينات، حيث أخذوا ومن موقع مذهبي سنّي يهاجمون دولة البعث التي يرأسها حافظ الأسد بأنّها «حكمٌ علوي»، وأنّ إدّعاء النظام العلمنة ليس سوى جريمة أخرى تعكس هرطقة العلويين وكفرهم وعداءهم لشرع الله[8]. ومنذ الستينات كلّما ضعفت دولة البعث كانت حركة الأخوان تعود إلى الظهور وتقوى شوكتها، وكلّما قويت هذه الدولة خبا بريق الحركة وعملت بالسرّ[9]. ولكن حتى أواخر السبعينات لم يبلغ الأخوان من القوّة حدّاً يهدد النظام.

لقد انتقلت قيادة الأخوان من السباعي بسبب مرضه إلى الداعية الدمشقي عصام العطار

(6) Johannes Reissner, *Ideologie und Politik der Muslimbrüder Syriens: von den Wahlen 1947 zum Verbot unter Adib as-sisakli 1952*, Islamkundlische Unersuchungen, vol. 55, Freiburg im Breisgau, Klaus Schwarz Verlag, 1980. pp. 111-117, 389-91, 396-398.

يوهانس رايسنر، عقيدة وسياسة حركة الأخوان المسلمين في سورية من انتخابات 1947 إلى الحظر تحت أديب الشيشكلي عام 1952.

(7) Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, Berkley, California, Mizan Press, 1983, pp. 88 – 100.

(8) Alasdair Drysdale, Syria's troubled Ba'thi regime, *Current History*, vol. 80, n°. 462, 1981, pp. 32-38.

(9) Michael Hudson, «The Islamic factor in Syrian and Iraqi Politics», in J. Piscatori, *Islam in the Political Process*, Cambridge, 1983.

عام 1957. وعندما وصل البعث إلى السلطة عام 1963 وأبعد الطبقة السياسية المحافظة وحظر الأخوان مجدّداً، اعتبر الأخوان ذلك نذير شؤم فاتّجهوا إلى العمل السري وأنشأوا خلايا سريّة مسلّحة في حلب وحماة (وفي نفس العام، أسّس الشيخ عبدالرحمن أبوغيدا «حركة التحرير الإسلامية» في حلب). واتّجهت الدولة نحو ملء الوظائف الشاغرة في المدارس الرسمية بمعلمين ومعلمات من «حزب البعث»، فاستغلّ الأخوان الأمر للنشاط داخل المدارس، وتحريض الطلاب ضد «البعث الكافر» وخلق نعرة سنيّة دينية[10] ضد الأقليات. كما أنّ السلطات منعت عصام العطّار من العودة إلى سورية بعد ذهابه إلى الحج في مكّة عام 1964، فبقي في المنفى. وتدهورت الأمور إلى حدّ المواجهة العلنية، فكانت انتفاضة نيسان 1964.

ربيع 1964

كانت الحكومة السورية مشغولة بتداعيات هزيمة البعث في العراق فتشجّع خصوم البعث في سورية، وتحدّوا السلطة في حوادث ارتدت طابعاً طائفياً في نيسان 1964، سرعان ما تحوّلت إلى جهاد مسلّح ضد السلطة لأنّ الأخوان اعتبروا حكم «البعث الكافر» إهانة للذات الإلهية، وأنّ الجهاد ضد «البعث» هو تكليف شرعي للمسلمين.

بدأت الأحداث بمواجهات مسلّحة بين سنة وعلويين في بانياس، اتخذت طابعاً خطراً واحتاجت إلى تدخّل الجيش لوقف امتدادها. واندلعت أعمال شغب في حمص وهاجم غوغاء مراكز الشرطة في حلب. كل هذا وسط هجوم بلا هوادة من إذاعات القاهرة وبغداد (التي أصبحت حليفة لمصر بعد سقوط البعث)، تصب الزيت على النار. فكانت القاهرة تندّد «بالبعث الكافر» وتنعت قادته بأنّهم «ليسوا عرباً وليسوا مسلمين» (إشارة إلى أنّهم علويون)، ولا تتوانى عن استعمال صفات عنصرية وطائفية كان يجب أن يربأ بنظام جمال عبدالناصر القومي العربي أن ينطق بها. فقد أُشيرَ مراراً من إذاعات مصر بأسلوب تحقيري بأنّ ميشال عفلق «مسيحي قبرصي». وأشعل الإعلام المصري مشاعر السنّة في سورية وأوغر في صدورهم مشاعر سلبية ضد «حكم الأقليات» الذي جاء به البعث وعلمانيته الملحدة[11].

(10) Thomas Mayer, «The Islamic opposition in Syria, 1961-1982», *Orient*, vol. 24, 1983, pp. 589-609.

(11) Hans Guenter Lobmeyer, «Islamic Ideology and Secular Discourse, The Islamists of Syria», *Orient*, vol. 32, 1991, pp. 395-418.

وكان الناصريون و«الأخوان المسلمون» في سورية يقطفون ثمرة هذه الحملات الطائفية بسبب انتشارهم الكثيف في أوساط سنّة المدن لا سيما من أبناء الطبقة المتوسطة.

ثم جاء دور حماة بعد بانياس وحمص وحلب. فقد كانت حماة مركز خطر رئيسي على الحكومة، وقلعة القوى اليمينية المحافظة التي حرمها البعث من نفوذها السياسي. فكان دعم حماة «للأخوان المسلمين» ملفتاً في عمق الحقد في أوساط سكانها على سلطة البعث. ففي نيسان 1964 اشتعلت أحداث شغب وتظاهرات في حماة أخذت طابعاً عنيفاً ضد السلطة رافقها تخزين سلاح موّلته عائلات تقليدية وتجار المدينة وخرج شيوخ المساجد حاملين راية الإسلام، موجّهين نداءات الجهاد: «الله أكبر! إما البعث أو الإسلام!». وتكرّر النداء في أنحاء المدينة وتولّى «الأخوان المسلمون» ورجال الدين وعائلات الإقطاع نقل السلاح وتوزيعه. وأقام المسلّحون حواجز على الطرقات الرئيسية وهاجموا المتاجر التي تبيع الخمر واعتدوا على أعضاء البعث وقتلوا بعضهم ومثلوا بجثثهم كما حصل في 2011 و2012.

وقبل أن يفلت الأمر من أيدي «الحرس القومي» في حماة (وهو ما يسمّى بالشبيحة اليوم)، تدخّل الجيش وقصف أزقّة المدينة حيث تمركز المسلّحون. وجرى قتال في الشوارع، فأبدى الأخوان مقاومة استمرّت يومين ثم انسحبوا إلى مسجد السلطان الذي جعلوه مستودعاً لأسلحتهم، وواصلوا إطلاق النار على الجيش. ولكن رئيس الحكومة أمين الحافظ أصدر أمراً بضرورة القضاء على المخربّين، فقُصف المسجد وقضى عدد من المسلحين تحت أنقاضه.

سقط في معركة حماة 1964 70 قتيلاً من «الأخوان» وجُرح واعتُقل عدد كبير. وشارك مروان حديد وجماعته في معركة مسجد السلطان، واعتُقل ولكن أطلق سراحه بعد أشهر. إلا أنّه عاد إلى تنظيم خلايا سريّة وتوزيع السلاح[12].

أحداث حماة أشعلت البلاد وتلقفتها المعارضة الأخوانية – الناصرية في سورية على أنّها دليل على عداء البعث للإسلام. وأعطيت الشرارة المطلوبة في القاهرة وبغداد لإشعال فتنة في سورية بين السنّة والعلويين. فخرجت تظاهرات وانطلقت أعمال شغب في أكثر من مدينة سورية. ولئن كان الوضع الاقتصادي صعباً، تشعّبت أعمال الشغب وركب قاطرة الدومينو معظم معارضي النظام: في المدن الرئيسية خرج أصحاب المتاجر وانضم إليهم الطلاب

(12) Patrick Seale, *ASAD*, p. 93.
الديري، عبدو، **أيام مع القدر: صفحات من الذاكرة، حزب البعث العربي الإشتراكي في سورية**، واشنطن، منشورات سورية الحرّة، 2007، ص 173-175.

والمعلّمون والمهندسون والعمال والمحامون والموظفون. فكبر المطلب ليصبح نداءً لإطلاق الحريات العامة وسراح المعتقلين السياسيين وإنهاء حال الطوارىء وعودة الحياة الديمقراطية.

إستيقظت سورية يوم 20 نيسان 1964 وقد شملت الانتفاضة مدنها ومحافظاتها كافة. وتحوّل ما بدأ مؤامرة تحرّكها القاهرة وبغداد وتموّلها سفارتاهما، إلى إنتفاضة شعبية بمطالب مشروعة. ولمّا نقَصَ الانتفاضة التنسيق والتنظيم وغلبت عليها العفوية، فإنها لم تصمد كثيراً. وبرز تنظيم «ميليشيا العمال» في دمشق مشابهاً لما سمّي عام 2012 بـ«الشبّيحة»، عمل على قمع الانتفاضة.

وبعد مرور عام، في كانون الثاني 1965، وقع إضراب تجاري في دمشق احتجاجاً على قرارات تأميم اشتراكي جديدة. وكان مروان حديد الذي سُجن في أحداث حماة قد خرج وعمل على تأسيس جماعة مسلّحة باسم «كتائب محمّد». وفي أحداث دمشق في مطلع 1965 وقعت معركة بين السلطة وجماعة حديد. وفي 25 نيسان 1967 استغلّت جهات دينية ومحافظة نشر مقال في مجلة للجيش ينتقد التديّن. فخرجت تظاهرات تصادمت مع قوى الأمن. وقاد الشيخ حسن حبَنّكة الميداني، أبرز شخصية روحية سنية في سورية في ذلك الوقت، تظاهرة في دمشق شارك فيها 20 ألف شخص. فأثبت الإسلاميون عمق سيطرتهم على الشارع عندما تضامنت معهم أسواق دمشق. وحرّكت الحكومة الشبيحة مجدّداً لإنهاء إضراب تجار دمشق وتمكّنت من اعتقال كثيرين.

إتهّمت سورية الأردن والسعودية بتمويل ودعم أعمال الشغب في سورية التي جاءت في أوج التهديدات الإسرائيلية. فطردت ديبلوماسيين سعوديين اتّهمتهم بتمويل التحرّك. وما إن أطلّ يوم 29 نيسان 1967 حتى عاد الهدوء إلى الجبهة الداخلية، ولكنّ جبهة الجولان كانت تشهد تصعيداً إسرائيلياً أوصل إلى حرب حزيران وهزيمة سورية ومصر والأردن.

صعود الأخوان 1967–1973

لقد انشغلت دولة البعث بالأزمة الحزبية الداخلية وبحرب 1967 مع إسرائيل، فلم يتنبّه المسؤولون إلى أنّ خطر الإسلاميين كان أقوى مما ظنّوا. فقد كان الاسلاميون يحصّنون هيكليتهم التنظيمية وينشطون في تكوين الخلايا وتخزين السلاح، وخلق شبكة واسعة من العناصر التي استعملت أسماء حركيّة وتدرّبت على استعمال السلاح وخوض المعارك في

الأحياء المدينية. كما أصبحت علاقاتهم الخارجية ومصادر تمويلهم قوّية ومتعدّدة[13]، وبرز عدد من قادتهم على الساحة السورية.

عصام العطار: كان عصام العطّار أبرز قائد أخواني في الخارج يدير التنظيم من مدينة آخن في ألمانيا ويشنّ حملات إعلامية ضد البعث والدولة السورية. وفي 1968 أطلق مجلّة الرائد التي أصبحت لسان حال الحركة وخلق شبكة تمويل واسعة كان أبرز قنواتها «إتحاد الطلبة المسلمين» في أوروبا وفروع حركة الأخوان في الدول العربية وخاصة في الأردن[14].

لقد ظهر شقاق في الستينات بين العطار وقادة آخرين انتقدوه لأنّه غير كفوء في بناء تنظيم حديدي مجهّز بإدارة وكادرات ومؤسسات. فقد كان يحصر عمله ضمن دائرة صغيرة في دمشق ويسعى إلى الشعبية الجماهيرية ويهمل المدن الأخرى. ولكن الهوة الأكبر التي فصلت العطّار عن القادة الآخرين كانت عقائدية. فهو انتمى إلى المدرسة السلفية الوهابية التي لا تعترف بالمذاهب الفقهية الأربعة بعكس الأخوان ومناصريهم الذين اعترفوا بالمذاهب الأربعة منذ تأسّست حركتهم وخاصة أنّ أغلبية السوريين هم من السنّة. وهذه الفجوة العقائدية باعدت بين الأخوان ورجال الدين السنّة في سورية أثناء قيادة العطّار، لأنّه أعطى الأخوان صبغة سلفية. والهوة الثانية كانت رفض العطار وأعوانه الدمشقيين منطق الجهاد المسلّح ضد دولة البعث، في حين دعا القادة الآخرون إلى الجهاد المسلّح. فتأزّم الوضع داخل الحركة في نهاية 1969.

وكان قد انعقد مؤتمر سرّي للأخوان في دمشق، واختار العطّار ثلاثة قادة لإدارة الاجتماع هم موفّق دعبول من دمشق وأمين يكن من حلب وعدنان سعيد من اللاذقية. فوقع الشرخ داخل المؤتمر بين قادة دمشق وقادة مدن الشمال (حلب وحمص وحماة واللاذقية)، حيث وقف الدمشقيون ضد الجهاد المسلّح وفي خط عصام العطار. وأيّد قادة الشمال ومنهم يكن وسعيد وحوّا وعبدالفتاح أبو الغيدا وعدنان سعدالدين الجهاد المسلّح، وطلبوا إزاحة العطار، تؤيّدهم القاعدة الشعبية. ولم يحسم الأمر فانقسم الأخوان عام 1970 إلى جناحين، مع وضد العطار. ودعا مناهضو العطار إلى انتخابات لاختيار خلف للعطار فأمر أنصاره بمقاطعتها. ولكن مناهضيه تمتّعوا بالأغلبية، ومع الوقت حصل تنظيم قادة الشمال على اعتراف تنظيمات الأخوان

(13) Richard Mitchell, *The Society of Muslim Brothers*, London, Oxford University Press, 1969.

(14) حبيب جنهاني، **«الصحوة الإسلامية في بلاد الشام، مثال سورية»، في الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، بيروت، مركز الدراسات العربية، 1989.

في العالم باستثناء أخوان دمشق الذين بقوا على خط العطّار. وذهب القادة الجدد إذاً إلى الجهاد المسلّح في السبعينات فيما أبقى العطّار على موقفه في المنفى بأنّ استعمال العنف لن يجلب سوى المصائب للأخوان وللشعب السوري. واستمرّ الإنشقاق إلى 1981.

وكان الإسلاميون قد ثبّتوا أقدامهم داخل المدارس والجامعات السورية بعد سنوات من العمل السري، وأقاموا حلقات درس في المساجد تحت شتّى المسمّيات كالعمل الخيري والكشفي والتطوّعي، ومنها رحلات صيفية ومخيمات استجمام للفتيان تحت ستار تقوية الطلاب باللغة العربية وتجويد القرآن في حين كان الهدف الحقيقي تنظيم الجيل الجديد في صفوف المجاهدين. وكانت هذه الجماعات تسمح لمن تثق به أن يودع سلاحاً في منزله بعد فترة تدريبية ومن ثمّ تكلّفه بمهام في الحي الذي يقطنه، كأن يراقب مسؤولي البعث والمباني الرسمية ويقدّم تقارير دورية عمّا يرى ويسمع، فيتجمّع لديهم معلومات استخباراتية مفصلّة. يلي ذلك مرحلة ثقة أعلى بتكليف هؤلاء الشبّان القيام بعمليات إرهابية كإطلاق رصاص أو تفجير.

مروان حديد: تصاعد صوت الإسلاميين داخل سورية بعد اشتعال حرب لبنان عام 1975، فكانوا يخرجون في مظاهرات علنيّة يتحدّون النظام ويطلقون الهتافات المعادية للبعث. وبرز منهم مروان حديد أمير حركة «كتائب محمّد» من مسجد البارودية في حماة، الذي جعله مركزاً له ليطلق الخطب المعادية للبعث. وكان حديد قد أقام في مصر للدراسة واصبح من المقربين من سيّد قطب أحد زعماء الأخوان المصريين، ثم عاد عام 1962 ونشط في بناء خلايا إسلامية في حماة وأصبح من قادة انتفاضة حماة عام 1964. ثم رجع إلى مصر ليعمل مع قطب الذي كان يؤمن بأفكاره العنيفة والتي كان قطب قد ضمّنها عدّة كتب. ومن هذه الأفكار أن لا مساومة بين الإسلام والأنظمة غير الإسلامية، وأنّه لا يمكن القضاء على نظام البعث في سورية وعلى عبدالناصر في مصر إلا بالقوّة المسلّحة. وعمل حديد بمنطق قطب حول ضرورة العمل المسلّح، مبرّراً نّ مصير الأخوان هو السحق والقمع من قبل السلطة، سواءً حملوا السلاح أم جنحوا إلى السلم والعمل المدني. وكان هذا يعني على الصعيد العملي أن يلبّي الإسلاميون في سورية دعوة الجهاد و«يعدّوا ما استطاعوا من قوّة»[15].

وكانت جماعة حديد تعمل على هامش «حركة الأخوان» وليست جزءاً من تنظيمهم، وإن كان حديد نفسه يتمتّع بصلات جيدة مع قادة الأخوان بعد إزاحة العطار. ولم يرقَ أسلوب

(15) 'Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, pp. 104-105.

مروان حديد في العمل للأخوان، وخاصة في مرحلة قيادة العطّار، لأنّه كان يستفز الدولة ويفضّل العمل المسلّح بدون تخطيط بارد. وحتى قيادات المناطق خارج دمشق لم توافق على نهج حديد العشوائي. فهو بعكس جماعة الأخوان كان يتحدّى السلطة علناً ويقوم بنشاطات دون أخذ حيطة لأمنه وأمن عناصره. ولذلك كان سهلاً على السلطة مراقبته وبناء ملفات لشبكته وعلاقاتهم بالجماعات الأخرى.

ثم تغيّر الوضع بعد 1970، إذ إنّ خروج قيادة العطار وبروز قيادات المحافظات أنذر بتحوّل جذري نحو الجهاد المسلّح. فعاد الأخوان والتقوا بمروان حديد ومجموعته على أهداف مشتركة. وتصاعد نشاط حديد في الشغب ضد النظام عشية إصدار الدستور الجديد عام 1972 وانتخاب حافظ الأسد – العلوي – رئيساً للجمهورية. ووضعت مجموعة حديد لائحة بأسماء في البعث والدولة بهدف الإغتيال وواصل بناء خلايا جهادية يضم كل منها 12 عضواً عليها أمير.

وكان مروان حديد يصرّح علناً بكلام قاس ضد النظام ويتوعّد بإسقاطه، ما خلق أرضية للسلطة التي طوّقت مركزه في أيّار 1975 واعتقلته بعد معركة بالسلاح. فبدأ إضراباً عن الطعام في سجنه في 1976 ونُقل إلى مستشفى حرستا العسكري شرق دمشق وتوفي في حزيران 1976. فخرجت تظاهرات احتجاجية وخاصة في حماة مسقط رأسه وأعلنه الإسلاميون شهيداً ومصدر إلهام، وأقسموا على الانتقام وشنّ حرب ضد البعث والعلويين.

رافق الاستحقاقات الإقليمية (من اتفاق سيناء 2 واشتعال الحرب اللبنانية عام 1975 وغزو إسرائيل للبنان في آذار 1978 ومعاهدة كامب دافيد في أيلول 1979) احتدام أزمة داخل سورية بدأها «الأخوان المسلمون» بوتيرة أخذت تستعر وتشتدّ كلمّا زادت التحديات الخارجية. فكادت الأزمة الداخلية تؤدّي إلى فتنة وحرب أهلية في سورية لو وقعت لكانت أشدّ هولاً من حرب لبنان[16]. لقد انعكست حرب لبنان سلباً على الداخل السوري وخاصة بعد تدخّل سورية عام 1976 إلى جانب الدولة اللبنانية و«الجبهة اللبنانية» المسيحية. وبدأ صراع مرير امتدّ على ثلاث مراحل:

(16) Elizabeth Picard, « Y a-t-il un problème communautaire en Syrie? », *Maghreb-Machrek*, n°. 87, janvier-mars 1980, pp. 7-21.

المرحلة الأولى 1976–1979

أطلقت وفاة مروان حديد في حزيران 1976 [17] شرارة حرب إسلامية ضد دولة البعث ومكاتب الحزب ومراكز الشرطة والسيارات العسكرية والثكنات العسكرية والمصانع والخبراء الروس، وأي هدف يمكنهم الوصول إليه. ومنذ 1977 أخذ الإسلاميون زمام المبادرة، وقد تحصّنوا في عمق الأحياء الشعبية في المدن وخاصة في حلب وحماة. وكانت عمليات الإغتيال التي يقومون بها تقزّز النفوس، وقد تضمّنت اغتيال مسؤولين أثناء نومهم في بيوتهم[18]. وفي الفترة من 1976 إلى 1982، طالت الاغتيالات عناصر أمنية وكوادر بعثية معظمها من العلويين، وطلاباً علويين وعدداً من رجال الدين السنّة الذين استنكروا الاغتيالات، وخبراء روس[19]. وكان المسلّحون الإسلاميون محصّنون بعقيدة دينية فولاذية لا تهاب الموت. إذ عندما كانت قوى الأمن تطوّق أحدهم بعد عملية ما أو تعثر على مخبئهم، كانوا يقاتلون بشدّة. وفي حال تعذّر الفرار كانوا يُقدمون على الانتحار أو يهاجمون الشرطة وجاهية وقد زنّروا خواصرهم بأحزمة ناسفة.

المرحلة الثانية 1979–1980

تركّزت المرحلة الثانية على حلب، وكانت مرحلة أكثر عنفاً ومواجهة، حيث وقع هجوم إرهابي أدّى إلى انطلاق حملة الدولة ضد الإرهاب الإسلامي. إذ أثناء حفل تخرّج في مدرسة المدفعية في حلب في 16 حزيران 1979، قام مسلحو الأخوان بدخول المدرسة وفتح النيران

(17) ‘Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 109.

(18) قتل الاسلاميون في حماة البعثي عبدالعزيز العدي في سريره أمام زوجته وأطفاله ورموا جثّته إلى الشارع، وهاجموا منزل البعثي أحمد الأسعد عدّة مرات. كما طوّقوا منزل البعثي علي بدوي في حلب وقتلوا شقيقه.

(19) في تشرين الأول 1976، اغتال الاسلاميون العقيد علي حيدر قائد ثكنة حماة، وفي شباط 1977 اغتيل الدكتور محمد فاضل رئيس جامعة دمشق (علوي) وكان مستشاراً للأسد. وفي حلب اغتيل الأستاذ الجامعي علي عبد العلي. وفي حزيران 1977، اغتيل العميد عبدالحميد رزوق آمر فيلق الصواريخ. وفي تشرين الثاني 1977، قُتل البروفسور علي عابد العلي في جامعة دمشق، وفي آذار 1978، اغتيل نقيب أطباء الأسنان ابراهيم نعامة، ابن عمّ حافظ الأسد. كما قُتل مدير شؤون الشرطة العقيد أحمد خليل في آب 1978 ومدّعي عام أمن الدولة عادل مينا في نيسان 1979. وحتى طبيب الأسد الخاص، محمد شحادة خليل قُتل في آب 1979. وفي كانون الثاني 1980 سقط 10 خبراء روس بين قتيل وجريح و12 من رجال الدين. كما قُتل درويش الزوني، عضو قيادة الجبهة الوطنية التقدمية. وفي بيروت اغتيل الدكتور جوزيف الصايغ طبيب الأسد الخاص أيضاً.

على الطلاب العلويين فقتلوا 32 طالباً وجرحوا 54 آخرين[20]. وعلى الأثر، دخلت القوى الأمن حلب وشنّت حملة مداهمات واعتقالات.

لقد أيقنت أجهزة الأمن أنّ جذور التهديد الإسلامي كانت عميقة في المجتمع، بصرف النظر عن الدعم الخارجي، وأنّ هذا الخطر أصبح بقوّة يستطيع أن يهزّ أمن الدولة واستقرار البلاد. وإذ أصبحت أعمال التخريب والقتل شبه يومية خفّ اتهام جهات خارجية، وأصبحت السلطة تسمّي «الأخوان المسلمين» والتنظيمات الإسلامية المسلّحة التي كانت تتمتّع بامتدادات في أوروبا والدول العربية وبقاعدة شعبية عريضة تؤيدها داخل سورية[21].

وعادت دوامة العنف إلى الاشتعال في حلب في تشرين الأول 1979 عندما اعتقلت الشرطة إمام الجامع الكبير الشيخ زين الدين خيرالله لنشاطه وتحريضه في خطب الجمعة. وكان ابن شقيقة هذا الشيخ يدعى حسني عبو، وهو أمير مجاهدي منطقة حلب يقود جماعة باسم «الطليعة المقاتلة» التي برزت كتنظيم مسلّح في سورية وأكثرها شراسة. فأطلق اعتقال خيرالله شرارة عنف وشغب استمرّت أسابيعَ، وخرج الاسلاميون في تظاهرات وقاموا باغتيالات وتفجيرات. وقامت الدولة بحملات لوقف تدهور الوضع الأمني، فجرت مداهمات واعتقل كثيرون ووقع حسني عبو نفسه بيد الشرطة، وحكم عليه بالإعدام. فخلفه في قيادة «الطليعة المقاتلة» مهندس من القنيطرة يُدعى عدنان عقلة، مخطّط مجزرة المدرسة الحربية في حلب (قُتل هو أيضاً عام 1982).

ولم تنكسر شوكة الإسلاميين بل أصدروا بياناً في 2 تشرين الثاني 1979 باسم «قيادة الثورة الإسلامية في سورية» أعلنوا فيه أنّ «جهادهم قد دخل مرحلة نضال جديدة تستمرّ إلى أن يسقط حافظ الأسد»[22].

خلال عامين من الشغب والعنف في حلب سقط 300 شخص ضحيّة الإسلاميين بينهم 12 رجل دين من السنّة ندّدوا بأعمال الإرهاب. وبالمقابل قتل رجال الأمن ألفين من الإسلاميين واعتقلوا الآلاف. وبعد عامين من التفجيرات وعمليات الاغتيال التي هدفت إلى زعزعة النظام لإسقاطه، بدت الدولة صامدة ومستمرّة في مواجهة النار بالنار. وفي هذه

(20) Olivier Carré et Gérard Michaud, *Les Frères Musulmans* 1928-1982, Paris, 1983, p. 135.

(21) Yosef Olmert, «Syria», *Middle East Contemporary Survey*, Vol. VI, 1981-1982, edited by Colin Legum, New York, Holmes & Meier, 1984, pp. 845-878.

(22) ‘Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 110.

الأجواء عُقد المؤتمر القطري التاسع لـ«حزب البعث» في الأسبوع الأخير من كانون الأول 1979، فكان إشارة تحوّل جذري في سياسة الدولة للتصدّي للتحدّي الأصولي بالقوة. وبرز رفعت الأسد من الصقور الداعين إلى حرب ضد الإرهابيين.

ولكن حافظ الأسد فضّل طريق الإصلاح الإجتماعي والإداري، فعيّن عبدالرؤوف الكسم رئيساً للوزراء لمعالجة الأمور بالوسائل السلمية. وعمد الكسم إلى سلسلة إجراءات لتحسين الوضع الاقتصادي، ورفع رواتب موظفي الدولة والقطاع العام وواصل الحملة ضد الفساد والمفسدين بمعاونة وسائل الإعلام حيث أُفسح المجال لنقد الأساليب الفاسدة في الحكومة والإدارات العامة وصولاً إلى نشر فضائح فساد ضلع بها بعض الشخصيات العامة.

ولكن بعد شهرين من هذه الاجراءات لاحظ أركان الدولة بقلق أنّ تحسّناً في الأمن لم يحصل وأنّ التفجيرات والاغتيالات لم تتوقّف، ما كشف أنّ العلاج بإجراءات اقتصادية واجتماعية لا يكفي، بل يريد الإسلاميون الذهاب أبعد من ذلك. وكشفت تقارير أنّ أجهزة أمنية مخترقة من الإسلاميين، ودُقّ ناقوس الخطر عندما اكتُشف أنّ جهاز أمن الدولة كان مخترقاً من عناصر إسلامية عملت لصالح الجماعات الدينية، ونقلت معلومات خطيرة تضمّنت أسماء كبار رجال الأمن والمخابرات في الدولة وأرقام لوحات سياراتهم.

وكان الإسلاميون قد انتقلوا في مطلع 1980 إلى أعمال أكثر جرأة، ينشبون الحرائق في الأبنية الحكومية والحزبية ويأمرون الأسواق بالإقفال تحدّياً للنظام ويدعون إلى تظاهرات معادية للنظام بغية إشعال حركات عصيان شعبية كبيرة في عدّة مدن في نفس الوقت تهزّ ثقة الدولة بنفسها. حتى سيطروا في مناطق عدّة وأقفلوا وسط حلب لمدّة أسبوعين، وبات العصيان علنياً في حماة وحمص وإدلب ودير الزور، وصولاً إلى الحسكة. ووُزّعت مناشير في سوق الحميدية في دمشق تدعو التجّار إلى الإقفال ولكن دمشق أثبتت ولاءها للدولة، حيث دعا بدر الدين الشلاّح رئيس اتحاد غرف التجارة أصحاب الأعمال إلى إجتماع أعلن فيه أنّ تجّار سورية لن يرضخوا للابتزاز. ففشل الإسلاميون في استقطاب دمشق[23].

حتى 1980 كانت الدولة تحاول بناء المؤسسات والقوانين وتلجم الأجهزة الأمنية وتمنع الاعتقال الاعتباطي وتعمّق الاستقرار والشعور بالأمان. ولكن بعد أربع سنوات من الإرهاب والتفجيرات والإغتيالات، ظهر التفسّخ في دولة البعث وبدأت تتحوّل نحو نظام أمني صارم

---

(23) بدرالدين الشلاّح، **التاريخ والذكرى قصّة جهد وعمر**، دمشق، 1990.

عمّ البلاد واستمرّ عقوداً، حتى وفاة حافظ الأسد. ويعتقد مراقبو سورية أنّ استعمال رفعت الأسد أسلوب القبضة الحديدة ضد الإسلاميين أنقذ النظام من الانهيار، ولكنّه حوّله إلى دولة أمنية يمقتها الجميع وترك جرحاً عميقاً لن يمحوه الزمن.

لقد تشجّعت الدولة من موقف مدينة دمشق واطمأنّت إلى أنّ ثمّة رأياً عاماً في سورية يناهض الإسلاميين، ولن يعترض إذا ضربتهم الدولة بقوّة. فأخذت الدولة المبادرة وخرجت وحدات عسكرية مدجّجة بالأسلحة الثقيلة من ثكناتها ووُزّع السلاح لأول مرّة على عناصر الحزب وأنصاره. ولم يعد الشارع السوري محايداً بين الإسلاميين وقوى الأمن، بل يميل إلى الدولة بعدما يئس الناس طوال ثلاث سنوات من العنف والاغتيالات وإقفال الأسواق والمتفجرات في المدارس والمتاجر، ومن الخوف الدائم من الموت.

في 8 آذار 1980، فيما اعتُبر إشارة عن نزع الدولة القفاز المخملي وبدء الهجوم المضاد، ألقى الأسد كلمة، بمناسبة الذكرى السابعة عشرة لثورة البعث، هاجم فيها زعماء الحركات الإسلامية بأنّهم «تجار دين»، وتوعّد بأنّه سيأخذهم بالشدّة والقسوة: «ستبقى سورية قلعة فخورة برفعها علم الإسلام عالياً. ولكن أعداء الاسلام الذين يتاجرون بالدين سيتم سحقهم». وفي اليوم التالي، حضرت قوى مجوقلة إلى مدينة جسر الشغور حيث كانت تظاهرات الإسلاميين وأنصارهم تهاجم ثكنات الجيش ومراكز الشرطة ومكاتب «البعث». وقامت بعمليات مداهمة واعتقال واسعة فسقط مائتا قتيل، عشرات منهم في إعدام ميداني.

وفي 12 آذار 1980، أرسلت السطة لواء إلى مدينة حلب ضمّ عشرة آلاف جندي و250 دبابة وملالة بقيادة اللواء شفيق فياض. وبعد محاولات عدّة للتفاوض مع المسلّحين وقياداتهم في المدينة ولم يستجب لها هؤلاء، انضمّت إلى اللواء قوى عسكرية من سرايا الدفاع التي يقودها رفعت ومنظمات البعث. وفي أول نيسان 1980 فتحت الدبابات نيرانها باتجاه معاقل الإسلاميين في حلب، تلتها أعمال ملاحقة ومداهمة أسفرت عن اعتقال المئات وهدفها، كما أعلن شفيق فياض، «تخليص حلب من طاعون الأخوان المسلمين». وبين آذار وأيّار 1980، شنّت قوى الأمن هجمات عدّة وقتلت 200 شخص في جسر الشغور و42 شخصاً في سوق الأحد و83 شخصاً في حي هنانو في حلب و200 شخص في حي البستان في حماة[24].

---

(24) صبحي حديدي، «مجزرة حماه والتجربة السورية في محاربة الارهاب»، القدس العربي، 11 كانون الثاني 2002، ص 19.

محاولة اغتيال الأسد: في تلك الأثناء واصل الأسد حملاته الإعلامية ضد الإسلاميين، في سلسلة خطابات، وبدا غاضباً يدعو إلى العنف الثوري المسلّح ضد العنف الرجعي للإسلاميين. ما ناقض كلامه الهادئ والتوفيقي في السنوات العشر السابقة. وكان مقتنعاً أنّ حربه ضد الإرهاب هي نضال ضد مؤامرة إقليمية دولية عريضة على سورية شاركت فيها دول عدّة – دول عربية وإسرائيل ودول غربية – ولم تكن فقط حركة معارضة داخلية. وربط الأسد بين اشتداد «ساعد القتلة داخل سورية وتوقيع معاهدة كامب دافيد في أيلول 1979» واتّهم المخابرات الأميركية بأنّها كانت تشجّع عمليات التخريب في سورية تمهيداً لإخضاع العالم العربي للهيمنة الأميركية – الإسرائيلية.

وكانت حركات معارضة سورية مدنية قد اشتمّت من تصاعد تحرّك الأخوان المسلمين وعجز الدولة عن ضبطهم، أنّ نظام الحكم قد ضعف. فنشطت هذه المعارضات وقامت نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة والمحامين بإضراب في 31 آذار 1980. فأوقفت السلطة هذه النقابات عن العمل ورمت قادتها في السجن وجرت حملة قمعية ضد الجناح المعارض في «الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي» ووقعت سلسلة اغتيالات خارج سورية[25].

وإذ فُتحت المعركة على مصراعيها، أصبح الأسد نفسه هدفاً للإسلاميين. ففي 26 حزيران 1980، جرت محاولة لإغتياله أمام قصر الضيافة في دمشق، حيث رمى مسلّحون عليه قنبلتين يدويتين وأطلقوا زخات من الرصاص. فنجا بعدما دفع القنبلة الأولى بعيداً عنه. وأحدثت هذه المحاولة غضباً عارماً في أوساط قيادة الحزب وأركان الدولة وأحدثت خضّة لدى العلويين باعتبار أنّ حرب الإسلاميين قد وصلت إلى الأسد.

(25) صدر حكم إعدام غيابياً بحق البيطار عام 1969، ثم عفا عنه الأسد عام 1970، وعاد إلى سورية عام 1978، ولكنّه فرض شروطاً لم يقبلها الأسد. فغادر مجدّداً إلى باريس حيث افتتح بتمويل خليجي مجلة فصلية باسم **الإحياء العربي**، كمطبوعة سورية معارضة وأخذ ينشر المقالات عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان داخل سورية، كما نشر بيان نقابة المحامين السوريين في شباط 1980 والداعي إلى عودة سلطة القانون في البلاد. ولكنّ القشة التي قصمت ظهر البعير هي مقالات البيطار عن الطائفية في سورية غامزاً من طرف العلويين، ما ظهر في أوج المواجهة داخل سورية أنّه ينكأ الجرح ويصب الزيت على النار، فبدا وكأنّه يضم جهده إلى العصيان المسلح للجماعات الإسلامية داخل سورية، وما كان جريمة لا تغتفر بنظر السلطة. وقيل إنّ البيطار كان يسعى لإقناع السعودية بقطع المساعدات المالية عن سورية وإنّه كان يتصّل بمناهضي الأسد السوريين المقيمين في بغداد أمثال أكرم الحوراني وأمين الحافظ وحمّود الشوفي وآخرين، بغية تأسيس جبهة معارضة واسعة ضد النظام في دمشق. ولذلك بدا مجموع تحركات البيطار في 1979 و1980 بأنّه معادٍ للنظام وأنّه يبني حساباته على أساس انهيار سلطة الأسد. نُقلت جثّة البيطار إلى بغداد حيث دُفن.

وجنّ جنون رفعت وأقسم أنّه سيقلب دمشق بحثاً عن الجناة. وكان المزاج السائد «لماذا ندعهم يقتلوننا؟ نحن نقدر أن نقتلهم أيضاً!» وبدأ الردّ خارج العاصمة. إذ في فجر اليوم التالي 27 حزيران، نفّذت مجموعة من «سرايا الدفاع» مجزرة بحق 500 معتقل في تدمر معظمهم متّهم بالانتماء إلى «الأخوان المسلمين». وتلا مجزرة تدمر إصدار القانون رقم 49 في 7 تموز 1980 يحظر «حركة الأخوان المسلمين» ويفرض عقوبة الإعدام على أعضاء الحركة الحاليين والسابقين. ولكنّ القوّة الأساسية القتالية والقيادية للأخوان لم تتزحزح (وهذا درس لحرب اليوم). وتواصلت حملة الدولة فوجّهت ضربات صارمة ردّاً على أعمال إرهابية في حلب في آب 1980. واستمرّت حملة اللواء الثالث في حلب عاماً كاملاً قبل القضاء على العصيان حيث انتشرت الدبابات في كل شارع رئيسي واتخذت ميليشيا البعث مكاتب لها في أنحاء المدينة. وحتى مع كل هذا الجهد في حلب، كان الأمر يبدو مستحيلاً (وفق رأي القنصل الروسي في حلب) لو لم يتعب أهل المدينة من العنف المتواصل في أحيائهم ويتعاونوا مع السلطة[26].

وفي خريف 1980 ضاق الأفق مجدّداً إذ تبيّن أنّ الحركات الإسلامية كانت تستعدّ لحرب طويلة ونجحت في تخزين السلاح والعتاد في مستودعات في أنحاء سورية وفي مضايقة أجهزة الأمن والمخابرات. كما أنّ هذه التنظيمات بلغت من القوّة والتنظيم حدّاً خطراً مثّل تهديداً حقيقيّاً للنظام، بفضل أموالها الوفيرة وشبكاتها في الداخل والخارج وأجهزة الاتصال الإلكترونية ومخازن سلاح ضخمة. وبدلاً من التراجع بعد ثلاثة أعوام من المواجهات، أعلنت الحركات المسلّحة في بيان 10 تشرين الأول 1980 تأسيس «الجبهة الإسلامية في سورية» للإطاحة بالنظام. وجاء في البيان أنّ «الجبهة الاسلامية» تسعى إلى إقامة دولة تحترم حريّة الرأي واستقلالية القضاء وإلى انتخابات حرّة[27]. وقاد الجبهة الشيخ محمد أبوالنصر البيانوني (من حلب) ومعه سعيد حوّا (من حماة) وعدنان سعدالدين (من حمص)[28]. وحظيت الجبهة بدعم جهات في مصر والسعودية والأردن والعراق، وجذبت آذان رأي عام عربي وعالمي يصغي لطروحاتها وتتسابق الصحف ووسائل الإعلام لمقابلة زعمائها. والتقى أركانها على عقيدة الإسلام المناهضة لفكر البعث العلماني والطائفي الذي «حوّل حقد العلويين إلى حقد

(26) Patrick Seale, *ASAD*, p. 328.

(27) Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November - December 1982, p. 12-20. The article analyses the 1980 program of the Syrian Muslim Brothers.

(28) ʻUmar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 113.

مقابِل عند أبناء السنّة»، وعلى انتقامات ثأرية من العلويين[29].

وركبت موجة العصيان أحزاب وحركات أخرى غير دينية، كمناهضي الأسد من بعثيين سوريين وعراقيين في بغداد ومن شيوعيين ويساريين، أخذ كل هؤلاء العزف على أوتار شديدة الحساسية للنظام. كاتهام الأسد أنّه حاد عن الخط القومي العربي، وأنّه لا يتّخذ موقفاً من مشاريع أميركا السلمية وأنّه تعاون مع كيسنجر لتوقيع اتفاقية فصل القوات في الجولان، وأعطى السادات حجّة ليمضي في حل منفرد بدل اعتقاله في مطار دمشق. وأنّه يدّعي احترام قدسية القضية الفلسطينية ثم يعمل على نحر المقاومة والحركة الوطنية في لبنان، وأنّه تآمر مع إسرائيل لاحتلال لبنان وتقاسمه معها بموجب خطوط حمر أميركية، وأنّه مسؤول عن ابتعاد مصر عن الصف العربي وعن انهيار مفاوضات الوحدة مع العراق. فكانت مهزلة هذه الاتهامات أنّ ما من مصيبة في سورية والمنطقة العربية إلاّ ورمى هؤلاء مسؤوليتها على شخص الأسد، لشخصنة الصراع.

المرحلة الثالثة 1981–1982

رافق إعلان «الجبهة الإسلامية» اشتداد ساعد الجماعات الإسلامية خارج سورية وداخلها. فقد بدأت حملة جديدة من التفجيرات والاغتيالات طالت كثيرين وبعضهم مقربين من الأسد[30]. كما حصل توافق في مطلع 1981 بين قيادات الأخوان وعصام العطّار (المقيم في مدينة آخن في ألمانيا) ضمن إطار الجبهة الإسلامية[31]. وفي العام 1981 انتقلت الحرب إلى دمشق. ففي آب فجّر الإسلاميون سيارة مفخّخة أمام مكتب رئيس الوزراء وفي أيلول فجّروا سيارة مماثلة أمام مركز قيادة سلاح الجو، و في تشرين الأول فجّروا قنبلة ثالثة أمام مركز للخبراء السوفيات.

ثم كانت العملية الأكبر في دمشق في 29 تشرين الثاني 1981، إذ فجّر الإسلاميون عبوات في حي الأزبكية في وسط المدينة حيث يقع مجمّع الأجهزة الأمنية، فسقط مئات القتلى

(29) عبدو الديري، الجزء الثاني، ص 47-46.

(30) من ضحايا الإرهاب الديني في كانون الأول 1980 صديقان للأسد: يوسف الصايغ وكان أخصائيّاً بأمراض القلب، ودرويش الزوني، عضو الجبهة الوطنية التقدمية.

(31) 'Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 102.

والجرحى، (وذكرت مجلة النذير الأخوانية مقتل 500 شخص في هذا التفجير)[32]. وإذ أثبتت هذه التفجيرات فشل الأمن في حماية دمشق نفسها تحوّلت العاصمة إلى معسكر يعجّ بقوى الأمن وحواجزها. وانتشرت دوريات الشرطة والأجهزة الأمنية بشكل غير مسبوق وبلغ الرعب مداه حتى بات الناس يخافون الخروج بعد غروب الشمس، وغاب كثيرون عن أماكن العمل. وإذ قام الإرهابيون بتفجير محلات سوبرماركت، وجد بعض العائلات صعوبة في شراء الأغذية.

معركة حماة: مثلّت مدينة حماة – كما ذكرنا – الرفض السنّي الأعمق لدولة البعث، وأصبحت ساحة مواجهة رئيسية بين السلطة والحركات الإسلامية المسلّحة. وهي لم تستثنَ من حملة السلطة، إذ في نيسان 1981 اعتقلت قوى الأمن عشرات المواطنين وأطلقت عليهم النار[33] ثم بدأت في مطلع 1982 حملة تمشيط داخل المدينة بحثاً عن آلاف المسلّحين من أبناء مائة عائلة حموية تقريباً. وفي ليل 3–2 شباط 1982، وفيما كانت دورية جيش تقوم بجولة داخل الأحياء اكتشفت مخبأ للمسلّحين صودف أنّه مركز قيادة عمر جوّاد الملقّب بـ«أبي بكر» قائد شبكة خلايا مسلّحة. فأطلق المسلّحون الرصاص على عناصر الجيش وأردوا عدداً من الجنود. وحضرت قوى إضافية من الجيش طوّقت المكان فأعطى جوّاد الأوامر لرجاله بإشعال انتفاضة عامة في كل المدينة. ولبّت الجماعات نداء جوّاد وانطلقت صيحات الجهاد فخرج مئات المسلحين ضمن خطّة جاهزة وهاجموا منازل مسؤولي البعث وموظفي الدولة ورسميين آخرين فقتلوا من عثروا عليه ونهبوا ما وجدوه. وداهموا مراكز شرطة وثكنات وأماكن تجمّع الجيش. حتى ظهرت قوّة الميليشيات الإسلامية التي ملأت زوايا الشوارع بمئات المسلّحين.

أشرق يوم 3 شباط 1982 عن وضع شديد الخطورة في سورية، إذ ظهر مدى قوّة الإسلاميين في مدينة رئيسية، وهالت السلطة سرعة سيطرتهم على حماة. إذ خلال أربع ساعات تمكّن الإسلاميون من اغتيال سبعين شخصية بعثية وإعلان المدينة «محرّرة». فكان هذا الحدث نذير شؤم يؤدّي إذا لم يوقف إلى تساقط مدن سورية الواحدة تلو الأخرى بيد الإسلاميين. وكانت الصدمة شديدة في دمشق بعدما كشفت حماة أنّ جهد خمس سنوات من الحرب ضد الإسلاميين بدا خائباً، وبالمقابل نجح هؤلاء في قتل مئات من أبرز الشخصيات

(32) 'Umar Abd-Allah, *The Islamic Struggle in Syria*, p. 189.

(33) Patrick Seale, *ASAD*, p. 331.

العلوية المتعلّمة والكفوءة في سورية وفي زعزعة شرعية الدولة. وحتى مجرّد طرح فكرة حوار أو مهادنة مع هؤلاء أصبحت بعيدة ومستحيلة الآن، وقد غطّى شبح الحركات الدينية سماء سورية وأغرق أرضها بالدماء.

كانت خلاصة مداولات الحكومة في دمشق أنّ معركة حماة هي مفصل سيحدّد مصير البلاد: إمّا أن تستمر سورية دولة مدنية بقيادة البعث، وإما أن تصبح دولة إسلامية بأيدي الإرهابيين تهدّد مصير الأقليات الدينية وتزعزع كيان لبنان. ولذلك كان يجب أن تكسب الدولة معركة حماة تحت مطلق الظروف وأنّ تخصّص لها الامكانيات العسكرية وأن يكون العقاب شديداً. فمثّلت معركة حماة في شباط 1982 ذروة الصراع الممتد حتى ذلك الوقت أربعين سنة بين البعث و«الأخوان المسلمين».

خلال أيام طوّقت السلطة حماة بـ12 ألف جندي ومسلّح، وجرت عمليات إنزال لتعزيز دفاعات ثكنة الجيش داخل المدينة. فبدأت معركة طاحنة: الجيش وميليشيا «حزب البعث» من جهة، والميليشيات الإسلامية وبعض عناصر أمنية وعسكرية منشقة من جهة أخرى. وبعد أسبوع من القتال استطاعت السلطة إخضاع معظم ضواحي المدينة، فارتدّ المسلّحون إلى الأحياء الداخلية التي عمد الجيش إلى قصفها. وكان وقع هذه المعارك على المدنيين شديداً، فقد كانت الأحياء القديمة كثيفة السكان، فتهاوت الجدران على المدنيين وانقطعت الماء والكهرباء لعدّة أسابيع وندر الغذاء. واستغرقت عمليات التمشيط بضعة أسابيع، فسقط الآلاف من المدنيين وسويّت أحياء تاريخية بالأرض. وأسفرت المعركة عن مصرع الآلاف[34] وبلغ عدد المفقودين 15 ألفاً، وتهجّر 100 ألف من سكان المدينة. وسقط المئات من عناصر القوى النظامية ومنظّمات البعث في المواجهات الدامية ومُحيت أحياء بالكامل.

جاءت معركة حماة صادمة بوحشيتها وباستعمال الدولة للقوّة الغاشمة. واعتبر باتريك سيل أنّ «وحشية العقاب في حماة قد أقفل مرحلة هامة من تاريخ سورية، من مواجهة بين البعث والإسلام وبين العلويين والسنّة وبين الريف والمدينة»[35]. ولم يستشرف أنّ المواجهة ستعود أكثر شراسة عام 2011.

في خطاب ألقاه في 7 آذار 1982، هدّد الأسد بـ«الموت ألف مرّة للأخوان المأجورين الذين

(34) Patrick Seale, *Assad: The Struggle over the Middle East*, p. 335.

(35) Patrick Seale, *Assad: The Struggle over the Middle East*, p. 333.

ارتبطوا بأعداء الأمة والوطن وعملوا لدى الأمبريالية والصهيونية والقوى الرجعية»[36].

شعور سورية أنّها مزنّرة بالأعداء في تلك السنوات لم يكن خاطئاً، بل ثبت ضلوع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول عربية في الانتفاضة المسلّحة في سورية لقلب النظام فيها:

دور الولايات المتحدة: كانت إدارة جيمي كارتر سلبية تجاه سورية بسبب حملة دمشق المتواصلة على معاهدة كامب دافيد. كما اكتُشفت أسلحة أميركية ومعدات اتصال متطوّرة من صنع أميركي بأيدي الإسلاميين، وقالت الاستخبارات السورية إنّ مصدرها أميركي، وصلت إلى الإرهابيين في سورية عن طريق تل أبيب وشرق بيروت وعمّان. كما تبيّن عمق معرفة واشنطن بما يحصل ميدانياً. ففي وقت لم تكن أخبار معركة حماة قد أذيعت، صدر في 10 شباط 1982 بيان من الخارجية الأميركية يتحدّث عن قتال وطيس يدور في حماة. وتزامن البيان الأميركي مع صدور بيان في نفس اليوم عن قيادة «الأخوان المسلمين» في ألمانيا الغربية يتحدّث عن معركة حاسمة في سورية، ما اعتبرته سورية تواطئاً مكشوفاً بين الإسلاميين والاستخبارات الأميركية.

دور العراق: لقد ضبطت السلطة السورية كميّات من الأسلحة والمعدات لدى الإسلاميين مصدرها العراق، وأوقفت قافلات شاحنات عسكرية قادمة من العراق تحمل الأسلحة إلى الإسلاميين. وبيّنت التحقيقات ارتباط المسلّحين بمكاتب اتصال تابعة للمخابرات العراقية في بغداد. في وقت كان صدّام حسين يتربّص بالأسد ويتحيّن الفرص لإسقاطه ويأوي المعارضة السورية في بغداد ويتوعّد سورية بالسوء. وعن دور صدّام في أحداث سورية ذكر الأسد في 9 آذار 1982 أنّ «جلاّد بغداد لم يكتفِ بقتل عشرات الآلاف من شعبه، بل جاء إلى سورية ليمارس هوايته المفضّلة في القتل والاغتيال والتخريب».

دور الأردن: كان دور الأردن رئيسياً. إذ إنّ علاقة سورية بالأردن أثناء الحرب ضد الإسلاميين كانت الأسوأ منذ 1971. وكان ضلوع الملك حسين في أحداث سورية مؤكداً، حيث كشفت التحقيقات مع الذين تمّ اعتقالهم أنّ نصف المسلّحين الإسلاميين تلقوا تدريباً محترفاً في الأردن. واتهم الأسد الحسين شخصياً بأنّ يدّه ملطّخة بالدماء التي تنزف في سورية (واعترف الحسين بدور الأردن هذا عام 1985 عندما تحسّنت العلاقات بين البلدين).

(36) «Can the al-Assad Regime Make Peace with Israel?» J. Scott Carpenter, Tuesday 21 April 2009, *Policy Watch* #1508.

دور لبنان وإسرائيل: لقد ساهمت جهات من لبنان – مسيحية وأصولية سنيّة – في دعم الجماعات الإسلامية داخل سورية. فقد فتح تدخّل سورية في لبنان عام 1976 ليس فقط جبهة جديدة مع اسرائيل عبر حدوده الجنوبية، بل مع المسلمين والفلسطينيين ثم مع الموارنة منذ 1978. إذ إنّ إسرائيل أرسلت أسلحة إلى الإسلاميين السوريين لإضعاف الأسد عن طريق الميليشيات اللبنانية المسيحية وخاصة عبر تنظيم «حرّاس الأرز». فكان بعض هذه الشحنات يُضبط والبعض الآخر يصل إلى الإسلاميين. وكانت قناة التسليح هذه دليلاً لدى الأسد على ضلوع اسرائيل في زعزعة سورية، ومضبطة في عمالة الإسلاميين لأعداء سورية وفي مقدّمهم إسرائيل و«القوات اللبنانية». وكانت حدود لبنان مع سورية (374 كلم) سائبة، فكان المسلّحون الإسلاميون عندما يتعرّضون للحصار وتقفل في وجوههم الطرق يفرّون إلى لبنان ويلجأون إلى حماية «القوات اللبنانية» وإسلاميي لبنان في طرابلس وشمال لبنان. حتى أنّ أجهزة المخابرات السورية خطفت عدداً من الإسلاميين السوريين من مكاتب «القوات اللبنانية»[37].

دور السعودية والخليج: جاءت نسبة كبيرة من تمويل الإنتفاضة الإسلامية في سورية من الخليج والسعودية – من آلاف السوريين العاملين في تلك الدول المناهضين لدولة البعث، ومن سوريين منفيين أو من أبناء العائلات التي خسرت مراكزها داخل سورية. وبعضهم وإن كان لا يدعم الإسلام الأصولي في سورية إلا أنّه كان يدعم تهديد النظام من الداخل، لأنّ هذا يقوّي بنظره احتمال سقوطه[38]. كما أيدّ الإسلاميين جماعات سعودية وخليجية كثيرة. ومقارنة بالعام 1964، كان الأخوان في هذه المواجهة مدجّجين بالسلاح أثرياء بالمال والدعم، مدرّبين ومجهّزين جيّداً (صادرت السلطة ما مجموعه 15 ألف سلاح رشاش).

دور المخابرات الغربية والإعلام الغربي: دأبت وسائل إعلامية أوروبية وأميركية وأجهزة مخابرات غربية على دعم حرب الإسلاميين في سورية والترويج لآرائهم، وهاجمت النظام في دمشق طيلة تلك السنوات[39]. لقد وصف الباحث الفرنسي ميشال سورا في كتاب عن

(37) Patrick Seale, *ASAD*, p. 336.

(38) P. Maler, « La société syrienne contre son État », *Le Monde Diplomatique*, avril, 1980.

(39) Alisdair Drysdale, «The Asad regime and its troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November-December 1982, pp. 3-11.

سورية[40] الواقع السوري وما حدث في أواخر السبعينات والثمانينات[41]، وكيف أصبح اسم حماة في أذهان الكثيرين داخل وخارج سورية صنواً للمجزرة، وأنّ السلطة بعد معركة حماة اتخذّت وجهاً جديداً هو وجه الدولة القمعية البوليسية. كما اعتاد الكتّاب والصحافيون العرب والأجانب ومعهم معارضون سوريون أن يذكروا حماة أولاً في معرض نقدهم للنظام.

إنكفاء مؤقت للأخوان

حظ الإسلاميين في إسقاط دولة البعث من 1964 إلى 1982 كان شبه معدوم، كما رأى محلّلون[42]. إذ رغم إيمان قادتهم بقدرتهم على ذلك، فإنّهم كانوا أقوياء في التخريب والاغتيال وضعفاء في الاستراتيجية، غاب عن عملهم برنامج عمل، وآمنت بهم القوى اليمينية داخل سورية من متزمتين وإقطاعيين سابقين وبعض أبناء العائلات العريقة القديمة. فالرأي العام داخل سورية الذي نشأ خلال 15 عاماً من دولة البعث كان مدنياً مؤيّداً للنظام وضد الاسلاميين[43]. إذ ماذا كان الإسلاميون يأملون عندما زرعوا الرعب والدمار في سورية لعدّة سنوات وهزّوا استقرار البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، سوى أن تخرج دولة البعث أقوى من السابق، وقد تربّعت على تحالف عريض متشوّق لحياة الحداثة، وقطاع عام واسع ومؤسسات دولة وقوى أمن ومنظمات شعبية؟ وحتى أوساط الإسلاميين اعترفت أنّ «الجبهة الإسلامية» افتقرت إلى التخطيط لاشعال ثورة في كل سورية واستمرّت الانشقاقات في صفوفها وغاب الدعم الشعبي الشامل لثورة كهذه، وخاصة في دمشق[44].

(40) كتاب سورا انتظر سنوات ليُنشر في باريس إذ في 22 أيار 1985 قام مسلحون من «الجهاد الإسلامي» باختطاف سورا وهو في طريقه من مطار بيروت إلى وسط المدينة، ثم أعلنوا قتله في آذار 1986. وفُقدت جثته لمدّة عشرين عاماً حتى عُثر عليها بجهد من زوجته السورية ماري عام 2005. وكان سورا أكاديمياً يعشق العالم العربي وأبرز المستشرقين في فرنسا. تدرّج موظّفاً في وزارة الخارجية الفرنسية ليصل إلى رتبة عقيد في جهاز الإستخبارات الخارجية وليشرف على أبحاث استراتيجية اجتماعية عن لبنان وسورية كان من ثمراتها خرائط إثنية ومذهبية مفصّلة عن البلدين.

(41) Michel Seurat, *L'État de barbarie*, Paris, Collection Esprit, 1989.

(42) J.P. Péroncel-Hugoz, « Les Frères Musulmans sont autant affaiblis par leurs divisions que par la répression », in *Le Monde*, 16 septembre 1982.

(43) Raymond Hinnebusch, «The Islamic movement in Syria: sectarian conflict and urban rebellion in an authoritarian-populist regime», in *Islamic resurgence in the Arab world*, edited by Ali Dessouki, New York, Praeger, 1982, pp. 138-69.

(44) 'Umar Abd-Allah, *Islamic Struggle in Syria*, pp. 193-194.

وكان إضعاف البيئة الشعبية الحاضنة والشعور بالفشل وصراع البقاء أسباباً في انضمام الجبهة إلى ائتلاف معارض أوسع بعد معركة حماة هو «التحالف الوطني لتحرير سورية» الذي أُعلن في بيان «ميثاق التحالف الوطني» في 11 آذار 1982 وضمّ «الإخوان المسلمين» وبعثيين معارضين للنظام وناصريين واشتراكيي الحوراني وجماعات أمين الحافظ وحمود الشوفي وشخصيات مستقلة ماركسية وغيرها. ولكن أطرافاً في الجبهة الإسلامية انتقدت انضمام الأخوان إلى هذا التحالف، لأنّ ذلك يعني غياب الوضوح العقائدي وذوبان منطلقات الأخوان في إطار أوسع علماني المنحى، وتراجع احتمال الاستعداد لنضال ثوري طويل الأمد مع النظام، كما توعّدت بيانات سابقة للجبهة.

انتصار الدولة في معركة حماة جلب راحة البال للناس، والاطمئنان بأنّ الحرب التي أشعلها الإرهابيون داخل سورية قد خمدت وأصبح بإمكان المواطنين أن يخرجوا بدون وجل من المسلّحين ومن المتفجرات. وبعد غياب استمرّ شهوراً خرج الأسد إلى الشارع في دمشق في 7 آذار 1982 بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لثورة البعث، حيث ألقى كلمة جاء فيها:

«ليمت الإخوان المجرمون فليمت الإخوان المأجورون الذين حاولوا إفساد الحياة في هذا الوطن، فليمت الإخوان المأجورون الذين أجروا أنفسهم للمخابرات الأميركية والرجعية والصهيونية فليمت الإخوان المفسدون. ليمت ألف مرة الإخوان المأجورون الذين ربطوا أنفسهم بأعداء الوطن والذين أجّروا أنفسهم للأعداء من إمبرياليين وصهيونيين ورجعيين وليمت الإخوان المسلمون الإخوان المجرمون الإخوان المفسدون ألف مرة ومرة وليعش هذا الوطن، ولتعش هذه الجماهير. ليمت أعداؤنا ليمت أعداء الله ليمت أعداء الشعب ليمت الإخوان المفسدون الذين باعوا أنفسهم بالدولار والدينار، ولتعيشوا أنتم وليعش هذا الشعب... يجب أن نتذكر دائما متى تحرك الإخوان المجرمون المسلمون في حماة، يجب أن نذكر دائما متى تحرّك الخونة من الإخوان المجرمين في حماه تحرّكوا في وقت ضمّت إسرائيل أرضنا في الجولان...»[45].

لقد ذهبت شخصية الأسد المتفائل المؤمن بمستقبل زهري وجاءت شخصية الأسد الحذر الذي ذاق اللوعة من أعداء الداخل والخارج ومن ألعاب الدول الكبرى وإسرائيل والأشقاء

(45) «الموت ألف مرّة للأخوان المسلمين» مقتطفات من كلمة حافظ الأسد بمناسبة الذكرى التاسعة عشرة لثورة البعث 7 آذار 1982، من صفحة الويب
http://www.presidentassad.org/speeches/SP/82-84/82/SP7-3-82.HTML

العرب، فكانت الحرب الداخلية ضد الإسلاميين امتداداً بنظره للصراع السوري-الإسرائيلي، وأنّ إشعال هؤلاء الأعداء لحرب داخلية في سورية هو جزءٌ من مؤامرة طويلة الأمد لإضعاف العرب أولاً وعقاباً لسورية لأنّها لن تستسلم.

المرحلة الرابعة 2011–2013

سقوط سورية بيد الإسلاميين عام 1982 كان سيعني ظهور أفغانستان طالبانية على ضفاف المتوسط، وهو من حيث المبدأ خطر على الغرب. ولكنّه الغرب نفسه الذي عاد عام 2011 يدعم تنظيمات إسلامية لقلب الدولة السورية، حيث كان صراع دولة البعث ضد الجماعات الإسلامية المسلّحة منذ صيف 2011 استمراراً لما بدأ عام 1964. ذلك أنّ «الأخوان» انكفأوا ولكنّهم كانوا موجودين على الساحة يستقطبون شعبية كبيرة في ظروف ملائمة خاصة في المدن. كما أنّ ثمّة درساً من هجرة الأرياف إلى المدن الكبرى وما أحدثته من تغيّر في نفوس الوافدين نحو التديّن واعتناق أفكار الاسلاميين، خاصة أنّ بعض المدن السورية تحوّلت إلى حصون للحركات الأصولية من 1940 إلى 1980.

في الثمانينات والتسعينات بقيت حركة الأخوان محظورة تعارض النظام، ولو من الخارج بقيادة البيانوني في لندن، وظهرت تنظيمات صغرى كحركة «جند الشام» قامت ببعض أعمال العنف، كما في حزيران 2006 عندما وقعت معركة بالأسلحة الفردية في جوار وزارة الدفاع في دمشق. وحاولت مجموعة أصولية نسف السفارة الأميركية في دمشق في أيلول من نفس العام، فجرت معركة مشابهة بين الأمن السوري والمهاجمين. لقد قام البيانوني بزيارة واشنطن والتقى مسؤولين أميركيين للحصول على الدعم واكتساب صفة ليبرالية، ما جعله في نظر الرأي العام داخل سورية في شبهة، بسبب الانحياز الأميركي الدائم لإسرائيل. وكان على سورية أن تأخذ جانب الحذر من الأصوليات الإرهابية في العراق ومن «فتح الشام» وتنظيمات أخرى في شمال لبنان خاضت معارك ضد الدولة اللبنانية قبل سنوات من حربها هي.

الباب الرابع

أزمة سورية هي ضرب التعددية الدينية والإثنية

الصراع القديم بين البعث والأخوان يغري الباحثين بالوقوع في فخ التحليل الطائفي السهل لأزمة سورية: مرآة يرون فيها أغلبية سنيّة (75 بالمئة من السكان) يدّعيها الأخوان، بمواجهة أقلية (25 بالمئة من السكان) أو مجموعة أقليات دينية ومعها قوى علمانية يدّعيها البعث. ولكنّ هذا التحليل لا يؤدي إلى فهم الأزمة بل يجب اعتماد منهج بحث سوسيولوجي اقتصادي طبقي توسّعنا في شرحه في المقدمة، وفي الفصل الأول من كتابنا **تاريخ سورية المعاصر**. وسنعمد إلى تحليل سوسيولوجي في هذا الفصل على أن نصله بتحليل اقتصادي في الفصل التالي.

في محاولات عدّة لتقليص ساحة النقاش حول الأزمة السورية - وامتداداً اللبنانية المزمنة - برز في 2011 و2012 مَن يريد أن يُبعد موضوع الأقليات التي يبلغ مجموعها 17 أقلية دينية و5 أقليات عرقية، عن أدوات البحث لفهم ما يجري في البلدين. إذ فيما تنشغل معظم دول العالم بمعالجة مسائل الأقليات داخل حدودها، نجد في المشرق العربي ضغطاً مثيراً للريبة نحو إغفال هذا الموضوع إمّا لأنّ نبش موضوع الأقليات لا يصب في غايات «الربيع العربي» وداعميه، أو - في حال وصلت الأزمة إلى تفكيك سورية دولة ومجتمعاً- سيكون موضوع الأقليات الغول الذي يتنظر خلف الباب.

شبح التقسيم

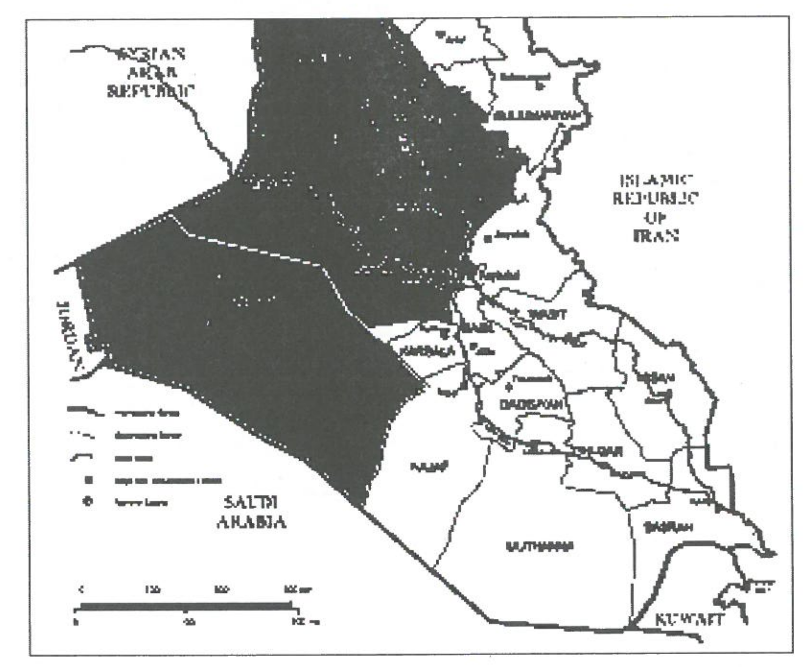
في ربيع 2011 أطلق متظاهرون في مدينة حمص شعار «المسيحي ع بيروت والعلوي ع التابوت». فكانت بذور تموضع طائفي للأزمة السورية موجودة منذ بدايتها. وفي ذلك الوقت

المبكر حذّر بعض زعماء المعارضة السورية في الداخل والخارج من «إنحراف الثورة عن أهدافها وإغراقها في صراع طائفي»، واتهّم معارضون آخرون «النظام بإزكاء النار الطائفية لغاياته».

ولكن بعد أقل من عام، أصبح الشعار الذي أطلق في حمص – ثالث مدن سورية – واقعاً وأصبحت عمليات التهجير والمجازر الطائفية أخباراً على الفضائيات، وتخوّف كثيرون من أنّ هجرة فعلية لمسيحيي سورية قد انطلقت، وأن مذهبة الحرب قد بدأت وستؤدي إلى تقوقع الطائفة العلوية، وانتقالها إلى مرحلة كانتونية في محافظتي طرطوس واللاذقية في حال سقطت الدولة السورية، كما حصل للموارنة في لبنان في ربيع 1976. حتى مطلع 2013 ولأنّ معظم سكان محافظتي طرطوس واللاذقية هم من العلويين فقد بقيت تلك المنطقة من سورية آمنة نسبياً خلال عامين من الأزمة، أخذ ينتقل إليها العلويون من حلب ودمشق ومناطق أخرى هرباً من الحرب. وأخذ كثيرون يشيرون إلى أن الانتداب الفرنسي خلق دويلة علوية في هاتين المحافظتين في الفترة الممتدة من 1920 إلى 1936 وأنّ وجهاء علويين وجّهوا رسالة إلى رئيس الوزراء الفرنسي، وكأنّ هذه التفاصيل اكتشاف حصل لتوه في نهاية 2011 و2012 [1] مع أننا استفضنا في شرحها في الفصل الأول من كتاب **تاريخ سورية المعاصر**.

وكما يتضّح من خريطتي سورية والعراق أدناه، والتي انتشرت بشكل واسع في مطلع العام 2013، فقد خرجت وجهات نظر أنّ انهيار دولة البعث في سورية سيمهّد لسيناريو مرعب يشهد حرباً إثنية وطائفية ويؤدّي إلى ظهور كانتونات ودويلات تلقى الدعم من جماعات مماثلة – ابناء العم – في الدول مجاورة، فيدعم علويو تركيا العلويين في سورية، ويدعم أكراد تركيا والعراق أكراد سورية، ويزداد هيجان الفتنة الطائفية على مستوى المنطقة فيدعم السنة في العراق والأردن ولبنان الأغلبية السنية ويدعم شيعة لبنان والعراق أقليات سورية، ما يهدّد استقرار وأمن الدول المحيطة بسورية ويهدّد بتفكيك لبنان والعراق.

(1) أنظر، مثلاً، باسيليوس زبنو، «تزييفُ الوعي وتطييفُ التاريخ في سياقات الثورة السوريّة»، بيروت، **مجلة الآداب**، خريف 2012.



وخوفاً من هذا السيناريو الكارثي فقد حمل مسيحيون في حلب السلاح للدفاع عن مناطقهم وأحيائهم وقد استوعبوا دروس العراق الذي شهد تهجيراً واسعاً لمسيحييه، ودروس

حمص، حيث هجّر «الجيش الحر» 80 ألف مسيحي. كما حرّض زعماء ومشايخ في العراق أبناء طوائفهم للقتال في سورية، فدعت شخصيات سنيّة عراقية إلى الحرب ضد «نظام بشّار» في حين سافر شيعة عراقيون عبر طهران إلى دمشق لمساندة القوى الحكومية، وقامت مسيرات في النجف والكربلاء تدعو إلى حماية مقام السيدة زينب جنوب دمشق، كما طلب التيار الصدري إلى مناصريه الدفاع عن المقام الذي يمثّل قيمة دينية كبرى لدى الشيعية الجعفرية. وحذّر رجال دين شيعة عراقيون من أنّ تدمير مقام السيّدة زينب سيعني اشتعال حرب طائفية في العراق وسورية ولبنان والبحرين والسعودية.

تعدّدية المجتمع السوري

معظم دول العالم اليوم هي مجتمعات متعدّدة في سكّانها، حتى تلك التي نظنّها تقتصر على لغة واحدة أو اثنية واحدة أو ديانة واحدة. وعلى سبيل المثال، في دولة شديدة المركزية والقومية كفرنسا نجد سكانها ينتمون بنسبة 80 بالمئة إلى الكنيسة الكاثوليكية، و10 بالمئة إلى الإسلام، والبقية هم أقليّات بروتستانتية ومسيحية أخرى ويهودية. كما يغلب العنصر الفرنسي داخل فرنسا ولكن هناك مجموعات من أصول عربية وافريقية وأقليات أوروبية عديدة، وعلى الصعيد اللغوي ثمّة ست لغات أقلوية لشعوب أصلية سبقت الفرنسية.

بعد نهاية الحرب الباردة عام 1990، انهارت دول أوروبا الشرقية وخاصة في البلقان ومنطقة القفقاس، وغرقت في عنف إثني وطائفي. فكان التنوّع الديمغرافي diversité أو التعدّدية multiculturalisme وراء تفجير عدّة معضلات نائمة حول أقليّات وأغلبيات داخل كل دولة، تدفع السكان إلى التقاتل حول حقوق اللغة والتميّز المناطقي والحق باستقلال ذاتي، والتمثيل السياسي ونسبته في مؤسسات الدولة، ومناهج التربية والتعليم وقوانين الجنسيّة والهجرة، وحتى في الرموز الوطنية، كاختيار علم البلاد ونشيدها وأي نوع من الأعياد والعطل يتوافقون عليها. والمسألة تصبح أكثر تعقيداً عندما ينتهي الصراع وتعتمد الدولة نظاماً ديمقراطياً في الحكم، فيدخل أطرافها في نقاشات حول الحل العادل والمعقول لمشاكل الأقليات والأكثريات والضمانات.

ولا يبدو أنّ أزمات العالم القائمة على عوامل إثنية ومذهبية ولغوية هي في طريق الانحسار. خاصة متى ارتبطت أقليّة ما بـ«ابنة عمّ» لها في بلد مجاور أو بعيد تشكّل فيه أغلبية، وتقرّر أن

تلعب دور الحماية لابنة عمّها الصغرى. فيصبح الوضع دعوة مفتوحة للتدخّل الخارجي[2]. ومن تاريخ لبنان وسورية أمثلة كثيرة عن تدخّل فرنسا والنمسا لحماية الأقليات الكاثوليكية في المشرق (ومنها الموارنة)، وانكلترا لحماية الأقليّة البروتستانتية، وروسيا لحماية الأرثوذكس.

لطالما أنكر سوريون أنّ ما أصاب لبنان والعراق من تفتّت اجتماعي لن يصيب سورية. فقد فشل لبنان لأنّ نظامه السياسي أدار العلاقات بين أقلياته الدينية وغرق في حروب أهلية. ولكن سورية – يقولون – أقوى وهي مؤسّسة على حسّ وطني وتعاضد اجتماعي. ونسوا أنّ لبنان أيضاً وحتى 1975 كان قد اجتاز بوناً شاسعاً من العلمنة والحياة المدنية في نهاية الستينات وأوائل السبعينات أكثر من سورية نفسها. وفات هؤلاء السوريين أنّ فشل لبنان لم يكن بسبب صيغته بل لأنّ طبقته الحاكمة قاومت تطوير نظامه السياسي. فقد أثبتت تجارب الدول التعددية أنّ أي حلّ يبنى على مشاركة الأقليات في السلطة ليس كافياً لتحقيق الاستقرار. وخاصة في دول تقع في جوار جغرافي صعب. وموقع لبنان وسورية خطير إذ يطوقها الأعداء، ويتشارك معظم سكانها مع أبناء دياناتهم (شيعة وسنة ودروز وعلويون وأرثوذكس) أو أعراقهم (أرمن وأكراد وعرب وتركمان) في الدول المجاورة.

عندما انهارت الدولة في لبنان عام 1976، تدخّلت إسرائيل بداعي الدفاع عن الأقليّة المسيحية، ودخلت سورية أيضاً لنجدة المسيحين من تحالف يساري وفلسطيني. وعندما انهارت دولة العراق دعمت دول الخليج السنّة في حين دعمت إيران شيعته.

وقد شرحنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أنّ سورية نفسها كانت ولعدّة عقود ضحية مؤامرات جيرانها من العراق إلى تركيا والأردن وإسرائيل، وأحياناً من لبنان رغم اتفاق البلدين أن لا يكون لبنان ممرّاً للتآمر على سورية.

وثمّة قاعدة في الجيوبوليتيك أنّ الدول المتجاورة تستغل الأقليات للتدخّل في شؤون بعضها البعض، خاصة عندما تغيب أو تضعف المواطنية المدنية في الدولة ما يسهّل التدخّل. وفي العقود الماضية كان صعباً على الدول المجاورة لسورية التدخّل فيها عبر اللعب على وتر

(2) Kymlicka, Will, *Multicultural Citizenship*, Oxford, Oxford University Press, 1996, pp. 1-6; Benjamin Braude and Bernard Lewis, *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society*, New York, Holmes and Meir, 1982, pp. 1-34; Allen Buchanan, «The Role of Collective Rights in the Theory of Indigenous Peoples' Rights», *Transnational Law and Contemporary Problems*, 3/1, 1993, pp. 89-108.

الطائفية والعرقية، لأنّ سورية نجحت إلى حدّ بعيد في بناء مجتمع علماني. واستمرّت متينة داخلياً حتى أطلّ عام 2011.

دولة البعث تهندس المجتمع

إنّ درس طبقات سورية الاجتماعية أفقياً ومصالح هذه الطبقات الاقتصادية والهيكلية السياسية للنظام وسياساته تكشف الكثير من تراكمات البعد المطلبي للشعب السوري. وفهم البعد الاجتماعي الاقتصادي لا يكتمل دون درس الجانب العمودي للمجتمع، وجذوره السابقة للاقتصاد الحديث، كتنوّعه الديني والمناطقي والعرقي وما يفرضه ذلك من تعدّدية في الولاءات والميول. كما أنّ فهم هذه العلائق الديناميكية أفقياً وعامودياً يوضح خلفية الحراك الاجتماعي السوري ويشرح خيارات السوريين وانتظامهم في أحزاب وجماعات منذ أربعينات القرن العشرين وحتى اليوم.

ذلك أنّ الولاءات السابقة للاقتصاد الحديث تتخطّى الحدود الطبقية كما في لبنان، فتخرج ولاءات ثنائية أو ثلاثية: ولاء للطبقة الاجتماعية وولاء للطائفة وولاء للمنطقة، وأحياناً للأثنية (العربية أو الكردية). وقد يحصل أنّ يطغى الولاء الطائفي على أي ولاء آخر فيخرج إلى العلن في صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية، وهذا من تجليات الأزمة السورية الراهنة. ولقد وقعت مثل هذه الصراعات في سورية في كل مرحلة من مراحل صعودها وحياتها الاستقلالية.

بالانتباه إلى التحولات الطبقية بخلفية اقتصادية ثمّة خطر يقع فيه المحللون والباحثون وهو تبسيط الأمور والتركيز السطحي على الجانب الطائفي كتفسير للأحداث وكأنّه العامل الأهم، دون الانتباه إلى العوامل الأفقية والعامودية الأخرى. وهذا خطأ وقع فيه سياسيون وكتّاب في تعاطيهم مع مسائل لبنان والعراق، حتى أصبح الكلام منذ أواخر الثمانينات عن الأقليات المذهبية والعرقية في العالم العربي موضة سهلة أو نيّة خبيثة تحاول إظهار هشاشة مجتمعات دول المشرق.

وفي الحالة السورية برز خطاب دون غيره حول الهوة بين أغلبية سنيّة وأقلية علويّة والعلاقة بين الانتماء المذهبي ووصول الأقليات إلى مواقع السلطة، أو حتى اعتماد تحليل طائفي في وصف سورية وتاريخها. ولقد تصدّى كتّاب للمنحى الذي يُغلّب البعد المذهبي على أي عامل آخر، ومن هؤلاء الألماني فولكر برتيس الذي وضع نقداً شاملاً للمنطق الأقلوي في تحليل سورية، والباحثة الفرنسية إليزابث بيكار. فلا يمكن للوعي والسلوك الطائفيين أن يتحرّكا إلا ضمن شبكة مصلحية اقتصادية وفي سياق الصراع السياسي العام في سورية.

وعلى هذا الأساس تصبح الحاجيات الاقتصادية ومسائل الاستقرار والأمن وسياسة الدولة الإقليمية والدولية خاضعة لمصالح طبقية، ومدارس فكر اقتصادي وسياسي وحسابات ربح وخسارة، وليس إلى منطلق مذهبي. فتتمظهر الطبقات في مصالح تجارية وجهات رسمية في الدولة وعسكرية تجمع أطياف المذاهب كلها وليس طائفة بعينها مقارنة بضحالة مصطلح «دولة علوية» أو «دولة مارونية». كما أنّ سياسات الدولة العليا تخضع لحسابات مؤسساتية معقّدة لا تشبه قرارات شخصية في تعيين محافظ هنا أو عسكري هناك. دون أن نلغي العامل الأكبر في أي حراك طائفي وهو سعي الاستعمار إلى إذكاء العصبيات الدينية منذ القرن الثامن عشر وحتى اليوم، من الهند إلى أفريقيا.

ثمّة خمس قوى تصارعت على الساحة السورية في الخمسينات هي: (1) الاقطاع التقليدي في المدن و الأرياف (2) الحزب السوري القومي (3) الحزب الشيوعي (4) حزب البعث و(5) الأخوان المسلمين. لقد تعاون تحالف يساري ضم «حزب البعث» و«الحزب الشيوعي» في القضاء على «الحزب السوري القومي» عام 1955 عبر قضية عدنان المالكي، ثم انقلب البعث على الشيوعي لمنع سيطرة الشيوعيين على الحكم في سورية (رمى قادة البعث سورية في أحضان عبدالناصر عام 1957، وتولت مصر مهمة تدمير «الحزب الشيوعي» في سورية). ثم ابتدأت ثورة البعث عام 1963 وأوّل عمل للثورة كان القضاء على الإقطاع السياسي والاقتصادي.

ولم يبق على الساحة من القوى الخمس الأساسية بعد 1963 سوى الأخوان الذين عملوا جهدهم على اتخاذ صفة تمثيلية لسنّة سورية الذين شكّلوا 75 بالمئة من عدد السكان، ضد دولة البعث الكافرة التي تهيمن عليها بنظرهم أقليّة علوية تتحالف مع نخب أقليات أخرى وبعض السنّة لمصالح خاصة. ذلك أنّ دولة البعث بقضائها على القوتين العلمانيتين المنافستين (الشيوعيين والقوميين السوريين) زرعت بذور أزمات الداخل مستقبلاً فتسلّل منها الغرب والرجعية العربية.

لقد تواصل الأخوان في تنظيم صفوفهم عبر العمل السرّي واستندوا إلى تحريك الغرائز المذهبية التي لا تحتاج إلى جهد عقائدي كبير، وقاموا بأول حرب على دولة البعث في نيسان 1964. من ناحيتها كانت ثورة البعث تشتغل على صعود طبقة سياسية واقتصادية جديدة، فشنّت حرباً طبقية باسم العمال والفلاحين. ولم يكن ممكناً تدعيم شرعية دولة بعثية في سورية بالاستناد إلى المنظمات الشعبية واعتراف الأحزاب الأخرى بشكل فوقي – كما يحلّل بعض المعارضة – بل احتاج الأمر إلى بناء ولاء طبقي وشبكة زبائنية تعيش من النظام ومعه، على

حساب ظهور فوارق اجتماعية مؤلمة وعدم مساواة، وعلى حساب غياب العدالة الإجتماعية وبروز ملامح طائفية من حين لآخر. وكان بناء البعث لهذه القاعدة الطبقية والشبكة الزبائنية ثمناً اقتصادياً باهظاً تحمّلته سورية ودفع ثمنه النظام على مدى نصف قرن.

بعد سبع سنوات من ثورة البعث وفي العام 1970 بدأ عهد حافظ الأسد الذي أطلق مرحلة طويلة من الإستقرار ووضع سورية على الخارطة الإقليمية والدولية. ودخلت سورية تحوّلاً اقتصادياً نحو رأسمالية الدولة وتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص. ورافق طلاق سورية مع مصر السادات، وبدء مرحلة هيمنة أميركية مباشرة في المنطقة وانفجار حرب لبنان، إشتعال حركة إسلامية مسلّحة خطيرة داخل سورية من 1979 إلى 1982، على خلفية أزمات اقتصادية عمّقت الهوة في مستويات المعيشة وفي عدم رضى مدن سورية ومحافظاتها، رافقها فساد ومحسوبية وزبائنية وتجاوزات من الأجهزة الأمنية ورجال النظام. ورغم الضربات القويّة التي ألحقتها دولة البعث بالقوى الإسلامية، إلا أنّ تلك الأخيرة استمرّت في تعزيز قوتها على الأرض وفي البلدان العربية والغربية حتى باتت عام 2011 رأس حربة تهديد أركان دولة البعث.

أغلبية كبرى وأقليات

ضمّت سورية في الحدود التي انتهت إليها عام 1946 جماعات دينية وإثنية ولغوية متعددة. وبلغ عدد الجماعات المذهبية 16 طائفة، مثّل السنّة زهاء 75 بالمئة من السكان يليهم العلويون بنسبة 12 – 15 بالمئة، ثم الروم الأرثوذكس بنسبة 5 بالمئة فالدروز 3 بالمئة، ثم بقية الطوائف المسيحية من موارنة وروم كاثوليك ولاتين وبروتستانت وسريان، إضافة إلى الإسماعيليين وأقلية صغيرة جداً من الشيعة الاثني عشرية واليزيديين وعدد ضئيل من اليهود. وبلغ مجموع المسيحيين في سورية نسبة 10 إلى 12 بالمئة من السكان.

وبلغ عدد الإثنيات خمساً: عرب وأكراد وأرمن وتركمان وسريان/ أشوريين وشركس. وإذ توزّع الناطقون بالعربية في أنحاء سورية، تركّز الأكراد في شمال شرق البلاد وبعض أحياء دمشق وحلب، وشكّلوا 8 بالمئة من عدد السكان، فيما شكّل الأرمن 3 بالمئة وتركّزوا خاصة في حلب، والتركمان والسريان والأشوريون والشركس أقليات صغرى. واللغة العربية هي اللغة الأم لتسعين بالمئة من سكان سورية حتى لنسبة كبيرة من الأكراد الذين ذابوا في المدن، فيما تكلّمت أقليات اللغات الكردية والأرمنية، وبدرجات أقل السريانية والشركسية والتركمانية.

ليس ثمّة حدود لما قد تذهب إليه دول في العالم لمعالجة مسألة الأقليات داخل حدودها، وصولاً إلى تقسيم البلاد إلى عدّة دول، كيوغسلافيا وتشكوسلوفاكيا، وإلى فدرالية تمنح حكماً ذاتياً واسعاً للمقاطعات، أو لامركزية موسّعة ومنح حقوق واسعة للأقليات مع ضمانات مالية وقانونية لتحمي نفسها. وقد تعطي الدول الأقليات حقوقاً في التمثيل السياسي تضمن عدد مقاعدها في برلمان مركزي، وحكومة تمثّل الجميع، وادارة عامة توزّع وظائف الدولة والجيش والقضاء. أمّا أبطال «الربيع العربي» – وهم في الواقع جماعات الإسلام السياسي – فقد أرادوا كل السلطة لأنفسهم وقمعوا – عندما استطاعوا – أي مطالبة بضمانات للأقليات في غياب دولة الرعاية المدنية العلمانية، وتسلّحوا بمنطق أنّ الديمقراطية هي حكم الأغلبية والأغلبية هي الإسلام. ولكن ما سعوا إليه لم يكن سهل التطبيق على أي حال حتى في دول ذات أغلبية مسلمة قصوى كتونس وليبيا.

تجربة العراق كشفت أنّ دور واشنطن في تدمير دولة البعث العراقية لم يؤدّ إلى بناء دولة أخرى بديلة، فقد فشلت أميركا فشلاً ذريعاً في حصر وضبط تداعيات انهيار مؤسسات دولة متعدّدة الديانات والإثنيات على المجتمع. وأنّ إحداث إنهيار نظام في دولة تعددية خاصة في مجتمعات كسورية والعراق ويوغسلافيا – حيث فرضت علمانيتها دولة مركزية قوية – هو عمل غير مأمون العواقب تستغرق معالجته سنوات طويلة وتحدث تداعياته مشاكل مزمنة. وفي تقديرنا أنّ لا الأخوان ولا أي فئة معارضة أخرى تقدّر عواقب هدم مؤسسات وأجهزة الدولة السورية، وليس في الأفق أي معطيات ولادة دولة ومؤسسات بديلة.

لم تكن علمانية الدولة السورية بنت ساعتها، بل جاءت ثمرة عقود من بناء دولة البعث. ومن هنا، يمكن أن يتصوّر المراقب وضع سورية لو وصلت إلى ظروف مشابهة لسقوط يوغسلافيا الذي أغرق البلقان في دوامة حروب أهلية وتطهير إثني وديني انبثقت عنها ست دول ذات سيادة. أو إلى ظروف التجربة العراقية حيث دولة بعثية مشابهة لقيت حتفاً مرعباً وغرق العراق في مستنقعات العنف الطائفي والإثني حتى اليوم.

ولكن تعميم التجارب له حدود ولا بد من تحديد الفوارق بين دولة وأخرى. فلكل بلد وضعه الأقلوي الخاص، من بلدٍ فيه أغلبية كبرى وعدّة أقليات صغرى (كسورية والعراق)، وبلدٍ آخر فيه بضعة أقليات متوسطة الحجم لا تطغى إحداها على الأخرى (كلبنان). فلبنان هو بلد من ثلاث أقليات متوسطة (موارنة وسنّة وشيعة) وبضع أقليات صغرى، وليس فيه طائفة كبرى مع جماعات أقلوية كما في سورية. وفي لبنان فوضى تتدهور إلى أزمات، أمّا في

سورية حتى 2011 فنظام سياسي علماني نسبياً ودولة قويّة وحازمة، وهذا طبعاً أفضل من الفوضى. فتطبيق فلسفة مكيافيلي في الدولة - الاستقرار وسلطة القانون واحتكار الدولة لأدوات القمع حتى لو كانت ظالمة - أفضل من الفوضى وشريعة الغاب. ولكن يبقى النظام العلماني الديمقراطي هو الأفضل. . والحل هو الجمع بين الإثنين - أي الديمقراطية والعدالة الاجتماعية - لا أن تصبح سورية مزرعة طوائف ومغانم كلبنان.

تراجع دولة البعث أمام التديّن

قبل انفجار العنف في صيف 2011، كان بشّار يرى سورية نموذجاً مثالياً للعرب كمجتمع تعدّدي مستقر، وأنّ لبنان لا يمكنه أن يقدّم نموذجاً للعرب لأنّه مجتمع تعددي غير مستقر يحمل دوماً بذور التفجّر. وبنظره في سورية يعيش عرب وأكراد وأرمن ومسيحيون ومسلمون وعلويون وسنّة ودروز في سلم أهلي في ظل دولة البعث القومية العربية التي رفضت النزاعات الطائفية والإثنية.

ولكن البنية التحتية للمجتمع السوري في عهد بشّار كانت ثمرة تطوّر تاريخي ابتدأ مع ثورة البعث منذ 1963، حيث ظهرت طبقات إجتماعية جديدة. والانتماء المذهبي والإثني السابق للمجتمع الحديث اختفى في الأنا السفلى ولكنّه بقي في الكواليس. وكان يترتّب على الدولة أن تأخذه دوماً في الاعتبار حتى لو ظنّ الناس أنّه زال. ولكن هذا لم يحصل، أي أنّ الدولة لم تأخذه بعين الاعتبار ولو في جزء من سياستها العليا. لقد حصلت في سورية بين 1963 و1985 تحوّلات جذرية في ظل ثورة البعث طالت المجتمع وطبقاته وطوائفه، ورسمت هيكلية جديدة للنفوذ السياسي والاقتصادي في البلاد. فلا يمكن فصل الشأن الاقتصادي عن السياسي كما لا يمكن لأي دولة أن تستطيع هندسة المجتمع من فوق. بل الحقيقة هي أنّ أجيالاً سورية جديدة ظهرت بتوزيع طبقي جديد وفئات تراكمت نقمتها على هذه الدولة.

وهكذا فإنّ بشّار جاء إلى الحكم بعد 35 عاماً من بدء التغيير البعثي الثوري الذي شهد:

- خروج العلويّين من الغبن التاريخي واستلامهم مناصب عليا في الإدارة العامة والقطاع العام.

- خروج فئات سنيّة جديدة نجحت في التجارة والقطاعات الخاصة. فقد كان سنّة المدن مفلحين تاريخياً ويملكون مواهب التجارة والأعمال في بلاد الشام. وتولّت الفئات السنيّة الجديدة أرفع مناصب دولة البعث من رئاسة الوزارة إلى وزارات سيادية ومواقع إدارية عليا.

أمّا الطبقة الوسطى والبورجوازية المدينية السنيّة التي سبقت الثورة والتي حقّقت الاستقلال وانتزعت دولة وطنية من براثن الانتداب الفرنسي فقد زالت لتظهر طبقة وسطى سنيّة جديدة.

- خروج أبناء الأقليات العرقية والمذهبية للمشاركة في السياسة والاقتصاد. ففي سورية القرن الحادي والعشرين كانت الطوائف والإثنيات (سنّة وعلويون ودروز ومسيحيون وأكراد وأرمن)، موجودة ولكن ضمن المواطنية السورية الحديثة.

من ضمن هذا المجتمع المدني الذي بنته دولة البعث ارتضت النخب السنيّة والعلوية عيشها، والتحقت بمرافق الدولة واهتمت النخبة السنيّة بالقطاع الاقتصادي فيما حقّق رجال أعمال علويون نجاحات هامة في القطاع الخاص. ثم بدأت الأمور تتغيّر وأخذت النخبة السنيّة تسير نحو الانفتاح الاقتصادي وتتحوّل نحو اقتصاد السوق ما عزّز مشاعر أبنائها أنّ موقعها السياسي سيتحسّن حتماً أو يوماً. ومنذ 1990 أخذ الضغط بهذا المنحى يتسّع مع المنتديات الاقتصادية في دمشق وبرز رجال أعمال سنّة في الحّيز العام من عضوية البرلمان إلى العمل السياسي والظهور الإعلامي. فكانت دولة البعث تتراجع عن علمانيتها الفجّة باستمرار أمام الطائفة - الطبقة.

وعندما أصبح بشار رئيساً للجمهورية عام 2000 واصل سياسة والده في الانفتاح على المتدينين المسلمين وفي التخفيف من حدّة علمانية البعث. ودعم حركات مقاومة إسلامية في العراق ولبنان وفلسطين، وساهم في تقرّب القوميين العرب من الإسلاميين في تموضع جديد لمواجهة التحديات الخارجية. وفي تموز 2003، صدر مرسوم سمح للعسكريين بالصلاة في الثكنات والمراكز العسكرية، رغم خطر أن يصبح ذلك ثغرة لنفوذ الإسلاميين في الجيش عندما تصبح ممارسة الشعائر علنيّة ومدعومة بالقانون (وهذا ما حصل). كما سُمح للطالبات بارتداء الحجاب في المدارس وكثُرت المظاهر الدينية ومناسباتها في المجتمع. ثم قام بشار بالعمرة وساهمت الدولة ببناء مساجد كبرى، وسمحت بتدريس شعائر الدين الإسلامي في المدارس.

هذه التنازلات لصالح التديّن جعلت من دولة البعث أقل علمانية مقارنة بالسابق عندما كانت أقل ما تُنعت به أنّها عدوّة للإسلام، وخفت ظاهرياً فقط عداء الإسلاميين لدولة البعث مقارنة بالسبعينات والثمانينات، ولكن تحت رادار الدولة كانت سورية تشهد نزوحاً في صفوف الشباب من شعارات البعث نحو التديّن الاسلامي. وهذا الانسحاب لصالح التديّن ضاعف العبء على بشّار ودولة البعث في تحمّل مسؤولية حفظ المجتمع السوري من أي شرخ

عرقي أو مذهبي. ذلك أنّ التركيبة المذهبية المعقّدة في سورية كانت موجودة منذ ولادة الدولة الوطنية عام 1946، رافقت كافة العهود واستمرّت إلى القرن الحادي والعشرين حتى استيقظ شيطانها في الأزمة الراهنة. فكانت التركيبة الدينية والإثنية مصدر تهديد كامن وخامد ولكنّه موجود ودائم. فكان إيقاظ المشاعر الدينية الضيقة يضعف حس المواطنية المدنية العلمانية.

وهذه التركيبة المذهبية كانت في أساس المجتمع في سورية – كما في لبنان و العراق – وبدأت تطل برأسها قبل عشر سنوات. وليس أنّ الدولة كانت عمياء إلى هذه الدرجة عن هذه التطورات، بل كانت تتخذ محاذير حول الإصلاح الذي أطلقه عهد بشّار في عدم الإندفاع السريع نحو ديمقراطية وانتخابات حرّة بل الإبقاء على قيود علمانية وكوابح هنا وهناك حتى لا تتحوّل سورية – ديمقراطياً – إلى مسخ مشّوه من لبنان ونظامه الطائفي.

ولذلك كان ثمة مخاطر أن يؤدّي التغيير الطبقي/ المذهبي السريع إلى أزمة وعنف، حيث توقّع مراقبون سوريون أنّ «انتخابات حرّة ستخلق مواجهة بين حزب البعث والإسلاميين في سورية، ولكن السؤال هو ماذا سيحدث بعد ذلك». فإذا التزم النظام في سورية بنتائج عملية انتخابية احتراماً للخيار الديمقراطي للشعب وحتى لا يكرّر تجربة الجزائر (رفض النتائج) والسلطة الفلسطينية (عزل حماس) سيخاف المثقفون السوريون والأقليات الدينية الكبيرة نسبيّاً والنساء الساعيات إلى التحرّر من مستقبل مظلم، وربما سيؤدي ذلك إلى مزيد من التأزم في الدول المجاورة لسورية وعلى مستوى المنطقة. والديمقراطية العددية مسألة يجب مقاربتها بحذر في لبنان وسورية في القرن الحادي والعشرين حيث تتعدد الطوائف. فلو طُبّق المنطق الطائفي في توزيع السلطة في سورية حيث تعيش أغلبية مسلمة سنيّة يصل عديدها إلى 75 بالمئة من السكان، لحصل مرشّحو هذا المذهب على أغلبية مقاعد البرلمان ومجلس الوزراء وكافة المناصب الرسمية العليا.

صعود سنّية سياسية اقتصادية

ثمّة دلائل على أنّ منحى التغيّر الطبقي السنّي استند إلى عودة وعي الانتماء المذهبي السابق للمجتمع الحديث. فقد حرص حافظ الأسد أن يكون انفتاحه الاقتصادي في أواخر الثمانينات مفيداً ومربحاً لسنّة المدن الذين مع تحسّن ظروفهم سيضعون خلفهم مواجهات البعث والأخوان. ولكن هذا التحسّن من 1988 إلى 2000 لم يجعل من سنّة المدن مناصرين للبعث بل صاروا أنصار الاستقرار ومؤسسات الدولة وضد الفوضى والتطرّف. وعندما جاء بشّار

إلى الحكم لم تكن النخبة السنيّة الاقتصادية مناصرة صارمة للبعث بل كانت تخرج منذ مطلع التسعينات بخطاب تصاعدي معارِض ولكنّه مهذّب يدفع إلى مشاركة في السلطة ويطالب أن يتمّ توسيع دائرة القرار وإلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي.

تحسّن ظروف الطبقة الوسطى السنيّة في ظل قطاع خاص مزدهر كان يعني تراجع اعتماد أبناء عائلات السنّة على برامج الحكومة ووظائف القطاع العام، وبالتالي تحقيق استقلالية اقتصادية خارج رعاية النظام الحاكم. لقد خصّص رجال الأعمال السنّة جزءاً من بحبوحة القطاع الخاص وأرباحه لخلق معارضة ليبرالية تستطيع تمويل نشاطاتها الثقافية والاعلامية واجتماعاتها ومنتدياتها في الصالونات والقاعات بمعزل عن موارد الدولة. وكانت هذه التحركات الديناميكية متسارعة أكبر من طاقة الحكومة على مواكبتها، تخلق واقعاً طبقياً جديداً خارج هندسة البعث يقبع في ثناياه الواقع المذهبي ولو لم يكن مستيقظاً.

في «ربيع دمشق» عام 2000 و2001 كان ثمّة قلق رسمي على الجوهر الاجتماعي للبلاد من ترك وتيرة الإصلاح بدون ضوابط حتى لا يتحوّل الواقع السوري إلى لعبة أرقام ديمغرافية المذاهب وإلى أكثرية وأقلية دينية وعرقية. ذلك أنّ التحوّل السياسي السريع سيقوّي النخب التجارية والصناعية السنيّة مادياً ومعنوياً وعبر علاقاتها مع الدول العربية السنيّة الكبيرة كمصر والسعودية والنخبة السنيّة المدينية في لبنان، ما يفتح الباب نحو شهيّة مطالبة بمشاركة أعمق في الحكم على خلفية عددية وقوّة اقتصادية للسنّة. ولكن فئات عديدة في الطبقات الجديدة التي نمت في ظل دولة البعث كانت ترى ما وراء الكواليس وتقاوم الاصلاح.

ومَن يعلم، فربما كان التحوّل البطيء نحو تطييف الدولة – لا تدميرها – أفضل من السيناريو الجهنمي لما قد يكون بعد سنوات من الأزمة، فهذا امتحان سورية والتاريخ هو الحَكَم.

الضغط على مسيحيي سورية

ازدهرت في العامين 2011 و2012 ظاهرة التصريحات والبيانات والمقالات تدعو مسيحيي سورية والمشرق للالتحاق بـ«الربيع العربي/ الأخواني» والغاية صب كافة الطاقات لضرب الدولة السورية. ووضعت هذه الدعوات مسيحيي المشرق – نفاقاً– أمام «خيار مرّ بين الأنظمة الاستبدادية والتطرف الديني» حسب تعبير إحدى المقالات، واعتبرت (دون أن تستند إلى استفتاء أو دراسة عن اتجاهات الرأي العام المسيحي) أنّ المسيحيين هم «في

حيرة من أمرهم ازاء الانتفاضات الثورية التي تثور على أنظمة استبدادية وتحاول استعادة حقوق الانسان العربي في الحرية والكرامة»[3]. وخلصت الدعوات إلى أنّ مسيحيي الشرق «لا يستطيعون من حيث المبدأ إلا أن يكونوا ليس فقط الى جانب هذه الانتفاضات الثورية، بل في أساسها أيضاً».

واستعرضت الدعوات سوابق تاريخية كان للمسيحيين دور قيادي وأساسي فيها:

«الانتفاضة العربية ضد التتريك.

الانتفاضة العربية ضد الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والبريطاني).

الانتفاضة العربية ضد الاحتلال الصهيوني».

وحذّرت الدعوات المسيحيين من تأييد «أنظمة الاستبداد» لأنّ ذلك «يتناقض مع هذه الأدوار التاريخية التي قاموا بها». ولكن لنتمعّن قليلاً في دعوة المسيحيين لدعم «الربيع العربي» تحت عنوان السوابق التاريخية أعلاه:

أولاً، إنّ النهوض العربي ضد التتريك والذي كان فيه مسيحيو المشرق أساساً، كان مبنيّاً على الفكر القومي (العربي أو السوري). وليس ثمّة مؤشّر اليوم على أنّ ما حصل في مصر واليمن وليبيا وتونس وسورية يجري على أسس فكر قومي علماني. لا بل إنّ الطابع الديني الإسلامي كان طاغياً ولا ينال ثقة المسيحيين.

ثانياً، الصراع العربي ضد الاستعمار في القرن العشرين قاده أشخاص مثال جمال عبدالناصر في مصر وعبدالكريم قاسم في العراق وأحزاب وحركات قومية عربية يسارية كالقوميين العرب والبعث والشيوعيين والناصريين. أمّا في 2011 و2012 فحلف الناتو ومعه بعض الدول العربية المتعاملة معه قصف وضرب في ليبيا وكأنّه هو صاحب الأمر، في حين أصبحت تركيا، العضوة الهامة في حلف الأطلسي التي يحكمها حزب رجعي مذهبي خان العلمانية الكمالية، رأس الحربة في أحداث سورية. ما يعني أنّ «الربيع العربي» لم يكن ضد الاستعمار الغربي، لا بل إنّ معظم الذين كانوا يديرون الحراك لهم امتدادات غربية وأطلسية تنذر بعودة الاستعمار بأبشع صوره، تقاطعت مصالحهم مع بعض أصفياء النية - ومنهم مسيحيون- الذين رغبوا فعلاً في التغيير الصحي.

وثالثاً وهنا بيت القصيد، أشادت الدعوات بدور المسيحيين في «الانتفاضة ضد الاحتلال

(3) أنظر، مثلاً، مقال محمد السمّاك، «مسيحيو الشرق والانتفاضات العربية» قضايا **النهار**، 10 أيلول 2011.

الصهيوني»، كوسيلة لتسويق مشاركة المسيحيين في «الربيع». ولكن في أحداث «الربيع العربي» لم يرتفع شعار فلسطين أو علم فلسطين. لا بل على العكس: إذ كان من شروط الدول التي قدّمت الدعم الاعلامي والمالي واللوجستي بالضبط عدم رفع راية فلسطين ،لأنّ رفع لواء قضية فلسطين أصبح جنحة واشتباهاً بالإيرانية. وقد كانت حرب غزّة الثانية 2012 أكبر مثال على تخاذل الإسلام السياسي. ففي السابق كان يقال إنّ عائق نجدة الإسلاميين لغزّة هو نظام حسني مبارك. أمّا في تشرين الثاني 2012 وقد أصبح الحكم بأيديهم في مصر فلم يكن من مانع دعم غزّة بكافة الوسائل وأن يأتيها من مصر أكثر من مليون شاب متطوّع برّاً. ولكن أي من هذا لم يحصل، لا بل أشادت إسرائيل بالرئيس الأخواني محمد مرسي على أنّه كان أفضل من مبارك .

«الربيع العربي» إذاً لم يجلب حقوق الانسان والديمقراطية وأصبح في البلدان التي انتصر بها أفضل صديق للأنظمة الاستبدادية في المنطقة العربية التي وقعت بين مطرقة غربية تقودها أميركا وإسرائيل وسندان شرقي هو قبضة صحوة إسلامية تصبّ في النهاية في إطار ديني ومذهبي:

- إذ خارج إطار السلفية والأخوانية، ثمّة جماعات مسلمة ترتدي رداء الحداثة والليبرالية وتنخرط في التجارة والأعمال، ومنها كثير في لبنان وسورية – ومعها مسيحيون– ولكن خلفيتها مذهبية.
- وثمة أنظمة إسلامية مباشرة أو مداورة من إيران والعراق والمغرب والسودان ودول الجزيرة العربية.
- وأنظمة سقطت أو في طور السقوط بين فكي الحراك الإسلامي كمصر وليبيا وتونس واليمن والأردن.

أما كيف يدعم الغرب صعود أنظمة إسلامية، فقد انتقد جورج قرم مراراً توصيف الصراع على أنّه بين شرق مسلم وغرب مسيحي، واعتبر ذلك أوهاماً وخرافات[4]. إذ ليس ثمّة خلاف حول جوهر الديانتين ولا على الاقتصاد. والعالم الإسلامي بأسره منضو ومتأقلم جدّاً مع النظام الرأسمالي المعولم الذي تتزّعمه أميركا. والاستراتيجية الغربية تدعم «إسلاماً معتدلاً» بعيداً عن الفكر العلماني والقومية العربية – البعبع الذي يخيفها – ولا يتبنّى قضية فلسطين.

(4) جورج قرم، **شرق غرب الشرخ الأسطوري**، دار الساقي.

فيتسلّم هذا الاسلام الحكم في العالم العربي إسوة بتركيا.

المسيحيون سيلجأون إلى التعقّل والمنطق في الموضوع السوري ويحافظون على لبنان بوضعه الهادىء نسبياً وسط احتمال أن تغرق سورية بالفوضى والحرب الطائفية والتقسيم العرقي والمذهبي الذي قد يمتدّ إلى كل المنطقة. ولن يُقدم المسيحيون على خيار الغرق في «الربيع العربي» وهو خيار لا ضمانات وراءه وهو بدون أفق. بل هم يريدون عروبة منفتحة تسمح بالانتقاد وتحترم الحريّات، عروبة ديمقراطية مدنية بعيدة عن الدين. إذ إنّ المساهمة المسيحية الأساسية في القرن العشرين في المشرق كانت في نشر فلسفة الدولة الحديثة القائمة على المساواة والعدل بصرف النظر عن ديانة المواطن.

لقد دفع المسيحيون الثمن الكبير من أجل الحريّة والديمقراطية. فهُم (كما رأى المؤرخ جان بيار فالوغن) عملوا «من أجل الوصول إلى مجتمع حديث لكي يعيشوا كأقليات في بيئة اسلامية. فكان عليهم أن ينكروا ذواتهم ويتخلّوا عن خصوصيتهم الدينية، ويقبلوا مقولة المثقفين بأن التمسّك بخصوصية الجماعة مسألة رجعية»[5]. ولكنهم بعد 70 سنة من استقلال الدول العربية لم يصلوا إلى الدولة التي ضحوا من أجلها، لأنه لم تخرج فئة مسلمة مثقفة تقدر على خلق النظام المدني العلماني الديمقراطي، ولم تقدّم الأنظمة العربية تسهيلات ليعيش المسيحيون بكرامة في بلاد ديمقراطية. وحتى عندما أصبح نظام سورية علمانياً فقد صادر مدارس وجمعيات المسيحيين وحوّل الاقتصاد إلى الاشتراكية العربية والتأميم، ما أفقد المسيحيين الكثير من قدرتهم المالية والثقافية وبعث عندهم عقدة الخوف التاريخي.

الصحوة الاسلامية ناشطة ومتحفزّة في العالمين العربي والإسلامي منذ أكثر من ربع قرن. وصوت المثقفين العرب في الانتفاضات غائب تقريباً بعدما قمعهم الإسلاميون وقطعوا عليهم باب العيش حتى باتت تهمة العلمانية كافية لفتوى القتل. هؤلاء المثقفون المسلمون الذين حاوروا المسيحيين العرب وعملوا سويّة لمجتمع مدني ديمقراطي كانوا موضع شك قادة الانتفاضات الربيعية، فحاربتهم وقاطعتهم أجهزة الإعلام الفضائية التي تبشّر بالرجعة. وثمّة عناصر بالغة القوة في هذه الانتفاضات لا تدين بالديمقراطية. وليس من دور للمسيحيين السوريين في قيادات المعارضة السورية في بلد عدد المسيحيين فيه ضعفا عددهم في لبنان، بل يبرزونهم في الواجهة كديكور يدافع عن الإسلاميين ويقدّم غشاءً عصرياً لأفكار شيطانية.

(5) Valognes, *Vie et mort des chrétiens d'Orient*, p. 223.

دعوة المسيحيين للالتحاق بـ«الانتفاضات» لا سند تاريخي لها، ولا تأخذ بالاعتبار تجربتهم الصعبة في المنطقة. فماذا كانت الأقليّة المسيحية في لبنان فاعلة عندما اتجّه الشيعة نحو التقوقع والتشدّد في ممارسة الدين والتفاصيل الاجتماعية، وعندما اتجه السنّة إلى مذهبة الصراع الإقليمي إلى فتنة سنية–شيعية؟ هل باستطاعة المسيحيين أن يمنعوا المنحى المذهبي لدى المسلمين باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان؟ وتأسيساً على هذه التجربة، ماذا سينفع مسيحيي سورية إذا رموا بثقلهم في الحرب من دون ضمانات مدنية وديمقراطية؟

الحفاظ على مسيحيي سورية

الفشل في التوصّل إلى حل سلمي لأزمة سورية لن يدفع تبعته مسيحيوها فحسب بل سائر نصارى المشرق. وسيدفع إلى تسارع هجرتهم، وخاصة أنّ دول الغرب أصبحت أكثر انفتاحاً على قبول مهاجرين مسيحيين مشرقيين والإغلاق على المسلمين.

تجربة المسيحيين علّمتهم أنّ الاتكال أو الرهان على الغرب أثبت فشله. لأنه كلما اشتدت الأزمات الإقليمية والدولية، دفع مسيحيّو المشرق أثماناً باهظة. وعلى ملايين المسلمين السائرين في رهان زعمائهم على الغرب وعلى الناتو أن يتعلموا من تجربة مواطنيهم المسيحيين، ويدركوا أنّ مسارهم لن يجلب إلا الخراب والتبعية وخسارة الثروات وعودة الاستعمار، فتصبح سورية ولبنان ومصر «عراقات» أخرى. ولكن في حين يستطيع المسلمون – نظاماً أو معارضة، شيعة أو سنة، في لبنان أو سورية أو العراق – لغلبيتهم العددية، أن يستمرّوا ويبقوا في بلادهم حتى لو استغرق «الربيع» عقداً أو عقدين وارتفع عدد الضحايا، فليس من ضمانة أنّ المسيحيين سيصمدون. لا بل سيضعفون ويغادرون وسيخسرهم العالم العربي، فعامل الزمن هو الخطر الأكبر على مسيحيي المشرق.

إنّ زوال المسيحيين في سورية وسائر المشرق هو خسارة ليس فقط للعالم العربي بل للعالم أجمع. ذلك أنّ استمرارهم هو أساس المسيحية كلّها ورمز الاستمرارية ووجه رسالة البشارة. وغياب المسيحيين عن الأرض المقدسّة، ونعني لبنان وفلسطين وسورية والعراق، يُفقد أولاً الإسلام صورته المنفتحة على العالم، ويشوّه صورة الغرب الذي يهزل إدعاؤه هوية مسيحية، ثم لا يكترث لوجود المسيحيين في المشرق الذين بيّنت التطورات الإقليمية والجيوسياسية منذ العام 1900 حتى اليوم أنّهم إلى زوال.

الوجود المسيحي في المشرق مهدّد بالذبول حتى الانقراض، ومعدلات الولادات المتدنيّة

مربوطة بهجرة متفاقمة في أوساط المسيحيين إلى أوروبا والأميركتين وأوستراليا، وهجرة الأدمغة، تؤشر إلى احتمال الامحاء التام للوجود المسيحي في المشرق بحلول العام 2050. ومَن بقي من مسيحيي المشرق من جماعات وكنائس وقيادات ومثقفين مصاب بقلق كبير على المستقبل. وما تصريحات بطاركة كل الكنائس المشرقية من الموارنة إلى السريان إلا تعبير عن هذا القلق، من جراء الهجرة المتواصلة وانعدام وحدة الصفوف، وتراجع النفوذ السياسي داخل كل بلد. وكل هذا يعني حكماً أنّ المسيحيين، مع استمرار وجودهم المتضائل، إنما باتوا يشكّلون أقليات لا شأن لها. باستثناء لبنان حيث يتآكل نفوذهم ويُدفعون إلى هامش السلطة السياسية، وتتضاءل مساهمتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكاد خصوصيتهم كجماعة دينية مهددة وحقهم في التميّز والاختلاف يصير موضع تساؤل، وتعبيرهم الثقافي والفني إلى العرب والعالم يُنتقد، ونمط عيشهم ولباسهم موضع تحدّ.

وهذا المصير لا يهدّد المسيحيين المشرقيين دون سواهم، بل يؤثّر في مستقبل العرب ونظامهم وثقافتهم ودورهم في العالم. ذلك أنّ تهميش المسيحيين في مجتمع يغرق في الأسلمة العددية الديمغرافية والإجتماعية والثقافية، يُمكن ترجمته إلى تراجع للديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان، فيصيب هذا التراجع المجتمع كله. ماذا سيكونُ موقف المسلمين المثقفين المتعاطفين مع الوجود المسيحي عندما يتراجع ويكاد ينعدم هذا الوجود؟ لقد عجزت معظم الدول العربية عن ابتكار عقد اجتماعي تلتقي عليه الأغلبية مع الأقليات. فمصر توقّف تطوّرها العلماني الديمقراطي عند محصلة ثورة 1919 حول تآخي المسلم والقبطي، وبعض الشيء في عهد عبدالناصر في مطلع الستينات. ثمّ إنّ نهاية البعث في العراق وغياب البديل الديمقراطي والاحتلال الأميركي سجلا في نهاية العقد الأول من القرن العشرين اضمحلالاً قاتلاً للوجود المسيحي في أرض الرافدين. واختفاء مسيحيي المشرق هو قضاء على الشريك الأكبر – المسيحي العربي – في نهضة العرب منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكوسيط مفيد في علاقات العرب مع أوروبا وأميركا.

كانت صحيفة السفير قد طرحت على الرئيس بشّار الأسد هذا السؤال: «في العراق، كما في فلسطين وفي لبنان وربما في سورية بنسبة أقل، الوجود المسيحي الذي يعد مكوناً أساسياً في هذه المنطقة يتضاءل لأسباب سياسية واقتصادية وربما اجتماعية، هل لديكم تصور أو طريقة للحفاظ والإبقاء على هذا الوجود في المنطقة؟». فردّ بشّار: الحل هو في العروبة، لأن العروبة

هي التي تجمعنا جميعا[6].

وكان الرئيس الراحل إلياس سركيس يردّ دائماً على دعوات التقوقع اللبناني التي ازدهرت عامي 1976 و1977 بقوله «نحن كمسيحيين العروبة قدرُنا». فالمسلم اللبناني هو عربي الانتماء حسب تقاليده وانتمائه عند الولادة، والمسيحي اللبناني يصبح عربياً وفقاً للضرورة التاريخية والاجتماعية والسياسية. فإذا كان قدر المسيحيين عربياً، فالمطلوب من المسلمين في القرن الحادي والعشرين عروبة منفتحة مدنية ديمقراطية وليس شتاء الأصوليات. الإسلام هو جزء من شخصية المسيحي المشرقي كما جاء على لسان أمين المعلوف: «أنا مسيحي ولغتي الأم هي العربية وهي لغة الاسلام المقدسّة، وهذا الثنائي، مسيحيتي ولغتي العربية، يشكّل فعلاً هويتي».

الحكم الإسلامي في المنطقة

وعدا عن دعوة المسيحيين إلى الانخراط في «االربيع»، فقد كان من الهزل في 2011 و2012 تهافت أصوات كثيرة، في مقدّمها شخصيات مسيحية، عبر وسائل إعلامية مكتوبة ومرئية ومسموعة وفي الصالونات تطمئن الرأي العام والأقلية المسيحية في المشرق بأنّ «لا خوف عليكم إذا وصلت الجماعات الإسلامية إلى الحكم في مشارق العالم العربي ومغاربه». حتى أنّ ثمّة تطوّراً في هذا المنطق حدث حيث تشّعبت وسائل الطمأنة، من مشاركة الجماعات الإسلامية في الأعياد المسيحية، وإشارة الإعلام إلى تاريخ مديد عاش فيه المسيحيون بسلام في ظل الدولة الإسلامية، فيتنطّح سياسيون مسيحيون في برامج توك شو للدفاع عن صعود الإسلاميين في المنطقة، مردّدين صدى الاحتفال بهذا الحدث في باريس ولندن وواشنطن.

ولكن الواقع اليومي في مطلع 2013 لا يبشّر بالخير، ليس فقط للمتنوّرين والمثقفين المسلمين بل لسائر المسيحيين في المنطقة.

ولا يحتاج المرء إلى كثرة تحليل وبحث، فالمعلومات – بل أطنان منها – تراكمت عن خروج المسيحيين من ديارهم في العراق ومصر ولبنان وسورية والأردن وفلسطين وبأعداد متزايدة في السنوات الأخيرة. وأحداث 2011 و2012 كانت أبعد ما تكون عن «ربيع» – لأنّ الربيع يعني الحداثة والمعاصرة ولا يعني الرجعة إلى عصور الظلمات والشتاء البارد (هذا الرأي تردّ

(6) السفير، 22 نيسان 2009.

عليه الفضائيات بأنّ الربيع على الأقل أسقط طغاة و«اعطوا الثورات وقتاً»).

في مطلع 2013 كان حال مسيحيي العراق الأسوأ بين كل مسيحيي المشرق. فهم بأغلبيتهم أحفاد الأمبراطوريات القديمة الأشورية والكلدانية، حافظوا على وجودهم المهم منذ القرن الأول الميلادي وحتى الغزو الأميركي عام 2003. وخلال عقد واحد تحت الاحتلال الغربي انخفض عددهم إلى النصف - من 1.2 مليون نسمة في ظل دولة البعث إلى أقل من 400 ألف ويقال 200 ألف. فقد هرب مئات الألوف من مسيحيي العراق إلى سورية ولبنان والمغتربات البعيدة من طغيان الإسلام السياسي.

وليس ثمّة تفاؤل بالنسبة لمسيحيي سورية ومنهم الأرثوذكس والسريان والأرمن. فمنذ 1860 لجأ مئات الألوف منهم إلى لبنان، ونسبة كبيرة من مسيحيي لبنان تجد جذورها في حلب ووادي النصارى ودمشق وحوران. ولكن الوجود المسيحي حتى في لبنان ومنذ 1975 تراجع من 50 بالمئة إلى أقل من 29 بالمئة.

وليس سرّاً أن ازدهار الأقلية المسيحية في سورية منذ 1970 يعود إلى علمانية دولة البعث على علاتها مع التسليم بضرورة تغييرها. ولكن أحداث سورية منذ 2011 هدّدت مسيحييها الذين شكّلوا حوالي المليون ونصف من 22 مليوناً. وفي حال نجحت حملة زعزعة سورية في ضرب استقرارها السياسي والاقتصادي - وهي حملة لا تتراجع ولا تستكين - فإنّ مسيحيي سورية سيفضّلون الهجرة على البقاء في ظل نظام يسيطر عليه الأخوان المسلمون. واحتمال قيام نظام إسلامي في سورية يستند إلى ما حصل في تونس ومصر وليبيا، وإلى حقيقة أنّ الأخوان هم صلب المعارضة السورية التي لم تُعلن مطلقاً أنّها مع العلمانية، ولم تقدّم برنامج عمل لقيام دولة رعاية مدنية. ولا يفرح البعض في لبنان أنّ مسيحيي سورية قد يفرّون إلى لبنان ويزيدون الحجم الديمغرافي لمسيحيي لبنان. ذلك أنّ تدهور سورية لن يعفي الساحة اللبنانية - المستنفرة والمنقسمة على نفسها دوماً.

أما في مصر فبعد أشهر قليلة من «ثورة 25 يناير» غادر مائة ألف قبطي هرباً من أجواء القمع والاضطهاد والقتل الذي تصاعد وتضاعف ضدهم. هذا في بلد يمثّلون فيه أكثر من عشرة بالمئة من السكان (حوالي عشرة ملايين نسمة) وهم فيه مكوّن أساسي ومنهم اشتقّ اسم البلاد في اللغات الأجنبية (Égypte) وتعود جذورهم في بر مصر إلى أيام الفراعنة وتنصّروا قبل سبعمائة سنة من الفتح الإسلامي. وليس ثمّة أدنى شك أنّ استلام الإسلاميين الحكم في القاهرة سيؤدّي إلى مزيد من مغادرة الأقباط وبأعداد تفوق ما سجّله 2011.

وفيما كان متوقعاً ركوب الأخوان المسلمين دفّة الحكم في مصر، فقد كان مفاجئاً صعود السلفيين، الجماعة المتشدّدة التي تبيّن أنّها تلقى دعماً واسعاً ولها وجود في الشارع أوصلها إلى فوز ساحق في انتخابات البرلمان المصري. والجماعات الإسلامية المتطرفة في مصر لم تخفِ ألوانها كما فعل أخوان سورية (إدعاء قبول شراكة مع التيارات المدنية والكلام عن دولة للجميع ما يمّهد لقبولهم في السلطة داخلياً وخارجيا). بل أعلنت أنّها ضد أعياد المسيحيين وضد السياحة في بلد يعتمد اقتصاده على السياحة بشكل رئيسي، وأقامت شرطة مطوّعين خاصة بها للنهي عن المنكر (الخمر، السياحة، اللباس، إلخ) وأعلنت حرباً ضد التراث الفرعوني «الكافر» الذي جرؤ على حكم أرض النيل قبل الفتح الإسلامي، وترك آثاراً تدعو إلى الشرك وعبادة الأوثان، ما أعاد إلى الأذهان تفجير الطالبان لأجمل الآثارات البوذية في أفغانستَان. والأسوأ بنظر السلفيين في التراث المصري هي الأهرامات وتماثيل ملوك الفراعنة المحرّمة إسلامياً، لأنّها قبور وتمثّل شخوصاً وهو فن محرّم في الإسلام بنظرهم. وحاول مسؤول في «حزب النور» طمأنة الرأي العام أنّ جماعته لن تنسف الآثارات كما فعل الطالبان بل ستختمها بالشمع الأحمر.

وفي خطوات دالة توصل إلى حظر السياحة بدأ عملياً فرض زي محتشم على السائحات في الجيزة والأقصر (تغطية الرأس والأيدي والأرجل ومنع البنطلون) وتوقف عدد كبير من الفنادق المصرية عن بث محطات عديدة غربية للنزلاء يمكن أن تقدّم أفلاماً أو برامج غير لائقة واستبدلتها بمحطات إسلامية فضائية. كما وقعت محاولات مقلقة لحرق المتحف المصري القريب من ميدان التحرير، كما حرق متطرفون إسلاميون معهد القاهرة الذي أسّسه نابليون بونابرت، ويضم 200 ألف وثيقة أثرية كثير منها وثائق فلسفية وأدبية إسلامية لا يمكن تعويضها.

والأسوأ أنّ محاولة الأقباط رفع صوتهم في الشارع واجهته السلطات العسكرية بالدبابات والرصاص، وساهمت وسائل الإعلام المصرية بالتحريض ضد تظاهرات الأقباط بتوجيه دعوات متكرّرة للمشاهدين للنزول إلى الشارع ودعم قوى الأمن التي كانت تطلق الرصاص الحي على المتظاهرين الأقباط وأصبح إطلاق اللحية الإسلامية - سلفية وأخوانية - من مزايا رجال الشرطة والجيش. فيمكن للمراقب أن يتصوّر مستقبل مصر التي بات رئيسها أخوانياً ومجلس الشعب والحكومة فيها يسيطر عليها الإسلاميون الذين فرضوا دستوراً رجعياً في خريف 2012.

الأكراد

إضافة إلى المحاذير المذهبية في الأزمة السورية فقد كان ثمّة محاذير عرقية، شعرت أقليات إثنية أخرى بالخطر وخاصة الأرمن، حيث هربت أعداد كبيرة منهم إلى أرمينيا ولبنان ودول أخرى، والتركمان والشركس الذين حاولت تركيا استمالتهم. ولكن أبرز المحاذير العرقية كان العامل الكردي الذي لم يكن ابن ساعته بل تعود شكواه إلى مطلع الستينات.

لقد مثّل الأكراد عشرة بالمئة من سكان سورية، وتاريخهم مليء بحكايا القمع والظلم والحرمان من حقوق المواطنية، وتجاهل شخصيتهم الثقافية واللغوية، وابقائهم طي الإهمال والتراجع الاقتصادي. وانطبق هذا الوضع على أكراد العراق وتركيا أيضاً. كما أنّ الدولة السورية حجبت الجنسية عن قسم من الأكراد عام 1962على أساس أنّهم وافدون من الداخل التركي والعراقي، ما خلق وضعاً شاذاً على صعيد الأحوال الشخصية والحرمان من الوظيفة في القطاع العام وفي الجيش والقوى الأمنية.

بعد عقود من الهدوء في أوساط أكراد سورية الذين لقوا معاملة أفضل بكثير من معاملة بعث العراق لأكراد العراق، عزّزت الجماعات الكردية السورية صوتها المعارض في ظل «ربيع دمشق» في السنوات الأولى من عهد بشّار. وظهرت منتديات كردية في حلب وطرطوس واللاذقية والحسكة والقامشلي، ومنها منتدى «جلادت بدرخان» الذي طالب بإعتراف السلطات السورية بحقوق 1.5 إلى 2 مليون كردي سوري كأقلية وطنية لها حقوق.

ثم جاء الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 الذي ساعد أكراد العراق في إقامة حكم ذاتي وصل إلى حدّ الانفصال. وهو ما شجّع أكراد سورية لتحدّي هيبة الدولة في سورية وتركيا وإيران، ويشرح الثقة بالنفس التي خرج بها الأكراد لمواجهة السلطة في سورية في آذار 2004. ولكن سورية لم تستعمل قبضة حديدية لقمع الأكراد بل لجأت إلى الحوار والتهدئة ووعدت بمنح الهوية السورية لآلاف الأكراد الذين يقيمون في منطقة الجزيرة كما أطلقت السلطة سراح الموقوفين في أحداث القامشلي. وفي 2011 ما إن انطلقت التظاهرات وبدأت الدولة تستجيب للمطالب الشعبية حتى منحت الحكومة السورية الجنسية لأكثر من مائتي ألف كردي.

لم ينضم الأكراد إلى الجماعات المسلّحة التي أيّدتها تركيا منذ 2011 ، ذلك أنّهم عانوا مرارة من تركيا لاضطهادها لهم في الماضي ولقمعها الدموي لأكرادها حتى اليوم. ولذلك وقفوا إما على الحياد أو ضد الجماعات المسلّحة، خاصة وأنّ «المجلس الوطني السوري» في الخارج المعارض لم يمنح فعالياتهم حصّة مقبولة لديهم في عضويته، ولم يناقش مطالبهم بلامركزية

إدارية في سورية في حال سقطت الدولة. وخشي الأكراد أنّ نجاح الجماعات المسلّحة بمعونة تركيا لن يكون لمصلحتهم. وعمدت عشرة أحزاب وجماعات كردية إلى تأسيس مجلس وطني كردي سوري في تشرين الأول 2011، ودعتهم الحكومة الأميركية إلى حوار في واشنطن في أيار 2012. وكان روبرت ردفورد، سفير أميركا السابق في سورية، من الشخصيات التي التقوا بها.

لقد حاولت تركيا والدول الداعمة للجماعات المسلّحة في سورية اتهام «حزب العمال الكردستاني» أنّه يدعم الدولة السورية. ولكنّهم تجاهلوا أنّ هذا الحزب يناضل في تركيا منذ أكثر من خمسين عاماً للحصول على حقوق الأكراد هناك. وأنّ الجماعات الكردية السورية خاضت معارك ضد «الجيش الحر» والجماعات المسلّحة، دفاعاً عن مناطقها في حلب وشمال سورية، وليس دفاعاً عن النظام بل ليمنعوا سقوطها.

كانت مهزلة أن تدّعي تركيا أنّها نموذج ديمقراطي للعالم الإسلامي وتبشّر بها الإدارة الأميركية كمثال للدولة المسلمة الصديقة لإسرائيل التي يجب تعميمها على دول الدول العربية. ذلك أنّ لتركيا تاريخاً أسود مع أقليّاتها الدينية والعرقية داخل أراضيها. ففي القرن العشرين أقدمت تركيا على ارتكاب المجازر بحق الأرمن وقتلت مليوناً منهم، وبحق السريان الذين شكّلوا حضارة امتدت أكثر من ألفي سنة في ماردين وكلّيس ونصيبين وعينتاب. فشرّد الجيش التركي هؤلاء السريان وقتلهم ودفع مئات الألوف للهرب إلى سورية ولبنان. كما أنّ القضية الكردية تقض مضاجع غلاة الأتراك لأنّ الأكراد يشكّلون 20 إلى 25 بالمئة من سكان تركيا ولا يمكن التعامل معهم كأقلية عابرة مثلما كان الأرمن والسريان الذين تمّت تصفيتهم. وموقف تركيا «الديمقراطية» من أكرادها لا يختلف عن موقف إسرائيل «الديمقراطية» من الفلسطينيين.

إنّ إهمال تركيا للقضية الكردية نابع من سببين:

الأول هو التعامل المزمن لحكومة تركيا، إسلامية أو غير إسلامية، بمكابرة قومية وتفّوق عنصري تجاه الأكراد منذ مؤتمر السلام في باريس عام 1919. وهذا الموقف لم يتغيّر منذ أيام الكمالية العلمانية (قال أتاتورك: لا يوجد شعب كردي بل أتراك جبليين) وحكم جنرالات الجيش، وصولاً إلى الحكومة الإسلامية الحالية التي تعاملت مع الحراك الكردي بالقمع العسكري كعمل إرهابي يهدّد الاستقرار.

والسبب الثاني لإهمال تركيا القضية الكردية هو اعتبارها عامل إضعاف لهيبة تركيا التي أرادت استغلال أزمة سورية مطية لتقود المنطقة نحو «إسلام معتدل» سائر في السياسة

الأميركية. وبنظر رئيس الحكومة التركية رجب طيّب أردوغان فعام 2012 لم يكن الوقت المناسب لتحرّك الأكراد، فهو كأي زعيم تركي سبقه يعتبر أنّه لا يوجد ولن يوجد أي وقت مناسب لحراك الأكراد.

ومن ضمن السبب الثاني إيضاً أنّ تحرّكهم يزعج انهماك تركيا في تدمير سورية، في وقت يجب إخماد أي صوت أو نشاط يزيح بوصلة أنقرة عن المشهد السوري لأنّ كسر سورية بنظر حكومة تركيا هو مفتاح قيادة المنطقة.

وفي هذا الاطار عملت تركيا الرسمية وفق منهج دولي إعلامي وديبلوماسي يُسكت ويُطفىء بسرعة أي حدث أو مصيبة في أي مكان في العالم. فيتدخّل لدى حكومات عشرات الدول لتأجيل الأزمات، (وعلى سبيل المثال خفض معدّل القمع والقسوة من اسرائيل تجاه الفلسطينيين مؤقتاً، وإنهاء حرب غزّة الثانية بسرعة قياسية والسعي لتبريد الوضع بين شمال وجنوب السودان وإسكات المعارضات في كل مكان).

ولئن استحوذ الموضوع السوري القسم الأعظم من العمل اليومي لحكومة أنقرة عامي 2011 و2012 كان لا بد من ربط أي حدث في الداخل التركي وخاصة إذا تعلّق بالأكراد بأزمة بسورية، وأنّه لا بد أن يكون لحكومة سورية دور فيه. وهذا منطق شبيه بخرافات إيسوب، وكيف أنّ الحمل السوري عكّر المياه على الذئب التركي بينما الماء تنساب من فوق، حيث يقف الذئب.

والحقيقة هي أنّ معاملة تركيا لأكرادها كان ينعكس سلباً على سمعتها منذ عقود كنموذج ديمقراطي ذي اقتصاد ناهض يطرق باب العضوية في الاتحاد الأوروبي. فالصاعق الكردي كان يهدّد مستقبل تركيا، أما العامل السوري فقد كان بإمكان حكومة أنقرة ضبطه بعدم تدخّلها في شؤون سورية وأن لا تجعل أراضيها قاعدة للحرب على سورية. إنّ جزءاً قليلاً مما قامت وتقوم به تركيا ضد سورية، منذ صيف 2011 هو كافٍ وحجّة قانونية لسورية لخوض حرب ضد تركيا. وسورية خلال 80 عاماً لم تؤذِ جارتها الكبيرة. لا بل في العقدين الماضيين وخاصة منذ أواخر التسعينات كانت مناطق تركيا المجاورة لسورية تستفيد كثيراً من التسهيلات الاقتصادية حيث غزت البضائع التركية مدناً سورية، وأضرّت بالصناعة في حلب الكبرى، وحقّقت الشركات التركية أرباحاً طائلة من حركة الترانزيت ومن نهضة السياحة والتجارة. ولكن في 2011 و2012 أصاب مناطق تركيا الجنوبية شلل اقتصادي عندما أصبحت بؤراً ومستنقعات لتجمّع المقاتلين من أنحاء العالم، بمن فيهم جماعات متطرفة كالقاعدة، ويستغّلها

ناشطون متطرفون إسلاميون أتراك، فأقفلت النقاط الحدودية وأصبحت الحدود مشرّعة لدخول أكثر من مائة ألف عنصر مسلّح إلى الداخل السوري.

أمّا القضية الكردية فهي حقيقة قائمة منذ مائة عام في تركيا كما في سورية والعراق وإيران. ولا يمكن لحكومة إردوغان إهمال العوامل الداخلية في المجتمع التركي إثنياً ومذهبياً، أو أن تتصرّف وكأنّ تركيا هي بلاد أحادية المذهب (السنّي) وأحادية القومية (التركية). ذلك أنّ تحت غشاء مزيّف من الديمقراطية ما زال القمع سيّد الموقف في تركيا، حيث يجتاح الجيش ومنذ عقود مناطق الأكراد، ويفجّر المنازل ويقتل المئات ويغزو المناطق حدودية في العراق وسورية، ويقصفها بالمدافع وأحياناً بالطائرات. فتمرّ هذه الأخبار كأحداث عابرة لأنّ الإعلام الدولي ليس أخلاقياً بل يعتّم على القضايا التي لا تخدم الهيمنة النيوليبرالية. وفي اسطنبول يُعتقل الصحافيون والكتّاب المعارضون، أكان موضوع مقالاتهم عن الأكراد أو عن الأرمن. وأي تركي – سواءً كان كردياً أم لا – يعرف ما حصل في مناطق الأكراد، ويشاهد صور بؤس الحياة اليومية شرق تركيا التي يعيش فيها الأكراد كما يعيش أهل الضفة الغربية وغزّة في فلسطين. فالحكومة الأخوانية في أنقرا دخلت المنطقة العربية كحصان طروادة وادّعت أنّها تدعم القضية الفلسطينية فيما كانت وما تزال الحليف الأول لإسرائيل في المنطقة، وعضواً في حلف الناتو. كما ادّعت تركيا دعم «الربيع العربي» من أجل الديمقراطية فيما ظلمت كردها على مدى مائة عام نافية أن يكون الشعب الكردي صاحب حق في تقرير مصيره وله حضارة ولغة وثقافة.

إمتحان سورية 2014

قبل 2011 لم تخف الأقليات الدينية من صعود أفراد الطبقة الوسطى من سنّة المدن إلى السلطة، لأنّ هؤلاء كانوا ينادون بنظام غربي ديمقراطي. بل كان المسيحيون والدروز والعلويون والمثقفون والعلمانيون يخافون من تيارات التطرّف. ولكن أحداث 2011 و2012 جعلت موقع السنّة المعتدلين باهتاً لأنّهم افتقروا إلى خلفية عقائدية علمانية واقتصرت آرائهم كرجال أعمال على شعارات ليبرالية عامة، سرعان ما دفعتهم جانباً تيارات التشدّد وكتمت أصواتهم أجواء التديّن وطغيان الجماعات المسلحة.

ولذلك خافت الأقليات من الحركات الأصوليّة التي تريد تحويل سورية إلى نظام يشبه إيران أو السودان أو السعودية في نهج أصوليي مصر وتونس وليبيا. وعندما يحصل ذلك فإنّ زعماء السنّة – والمعتدلين منهم – في لبنان وسورية، لن يجدوا مصلحة في الاتجاه نحو مجتمع

مدني كما يرغب مثقفو المسيحيين والمسلمين على السواء - طالما أنّ النظام الذي قد يسيطر عليه الأخوان في سورية قد بات أكثر ملاءمة لهم بعد 50 عاماً من حكم البعث العلماني. بل سيبررون نظام ما بعد البعث باعتبار أنّه عودة إلى ديمقراطية ما قبل 1963، عندما كان نظام الحكم بأيدي أبناء الطبقة المحافظة السنيّة في دمشق وحلب. وكذلك فإنّ غلبة الطائفة الأكثر عدداً في المشرق في سورية، قد يسبّب عودة ضغط الشارع الإسلامي في طرابلس وصيدا وبيروت من أجل وحدة مع سورية، وهو مطلب إسلامي استيقظ في لبنان تجاوباً مع الصحوة العربية التي أشعلها عبدالناصر ولم يمضِ عشر سنوات على الاستقلال.

ما يجب أن يحصل في سورية عام 2013 هو وقف الحرب وأن يستمرّ المسار الإصلاحي والديمقراطي لانهاء النظام الشمولي بهدوء، بعيداً عن العنف والتدخّل الخارجي والتمويل والتحريض. ذلك أنّ إسقاط دولة البعث بالقوة وبالحرب الأهلية لن يكون مدخلاً إلى دولة مدنية علمانية ديمقراطية تأتي بعصا ساحر. ومن الممكن إذا تغيّر نظام الحكم في سورية عام 2014 أن يسير الجميع في مرحلة انتقالية. ولكن الحل لا يجب أن يكون على أساس القالب اللبناني الطائفي كما في العراق - وهو ما يدغدغ مشاعر البعض بأنّه يسمح بصعود السنيّة السياسية في دمشق، كما صعدت الشيعية السياسية في بغداد. إذ إنّ هذا الحلّ سيصرف النظر عن المشاعر الأقلوية الدينية والعرقية في سورية - كما حصل في العراق - وسيخرج منطق تروّج له شخصيات مسيحية وماركسية وليبرالية تعتبر الهوية الأقلوية نوعاً من التخلّف أو العمالة أو الرجعية، (الغضب من رغبة المسيحي في أن يعيش حياةً مدنية وثقافة مسيحية وخوفه المشروع من الذميّة، وعلاقة المسيحي بالغرب ثقافياً وتاريخياً واغترابياً). وأنّ الشعب السوري هو وطني فوق هذه الاعتبارات الضيقة، دون التأكّد فعلاً إذا كان هذا الأمر صحيحاً. فمسيحيو الشرق، من حيث هم همزة وصل بين الشرق والغرب وبين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، لا يريدون أن يُفرض عليهم الإسلام ديناً أو سياسة، ولا أن يجعلهم الغرب أذناباً وعملاء.

وما تحتاجه سورية «ما بعد البعث» هو نظام توافقي حديث يضمن تمثيل الأقليات ويعيد المجتمع السوري إلى الحياة المدنية والوعي الوطني المشترك، ويسمح بالزواج المختلط وبالثقافة والتربية المدنية، ويعمل لتأسيس دولة علمانية ديمقراطية حقيقية أفضل من دولة البعث. ولذلك فعلى الأخوان والجماعات الأخرى إثبات ديمقراطيتها ومدنيتها بأن توافق على ميثاق مدني ودستور دولة عصري وضوابط قويّة تمنعهم من فرض الشريعة. وإلا فالحد الأدنى المعقول - إذا دفعوا نحوطائف سوري - هو قبولهم بمناصفة وضمانات حتى لو لم تزد

فعلى الأخوان والجماعات الأخرى إثبات ديمقراطيتها ومدنيتها بأن توافق على ميثاق مدني ودستور دولة عصرية، وضوابط قويّة تمنعهم من فرض الشريعة. وإلا فالحد الأدنى المعقول - إذا دفعوا نحو طائف سوري - هو قبولهم بمناصفة وضمانات حتى لو لم تزد نسبة الأقليات عن 25 بالمئة من السكان. إذ لا يحق لأكثرية دينية أن تقول لشقيقاتها الأقلوية أن تصمت، وإلا فهذه الأغلبية الدينية إنّما تطمح للاستيلاء على السلطة والثروة (وهي فعلت هذا في مصر تجاه الأقباط) ولا تنوي المشاركة.

بعد هذا الكلام، يجب الاعتراف أنّ أي محلّل لا يمكنه ادّعاء تنبؤ حاسم لاتجاهات الأمور في سورية في 2014 وما بعد ذلك، حتى لو انتهت حرب سورية وبدأت جوجلة حلول تطرح النظام البديل. ولكن ثمّة أمل في لبنان وسورية اللذين من بين الدول العربية، يبقيان نموذجين صالحين لانتعاش تجربة الديمقراطية التعدّدية. وهذا يحتاج إلى تحوّل ديمقراطي هادىء في سورية، واستنباط حلول جديدة لتزدهر ديمقراطية حقيقية.

الباب الخامس

أزمة سورية انفجار اجتماعي داخلي وهجمة العولمة الاقتصادية

يمكن تفسير أزمة سورية منذ 2011 على أنّها نتيجة التحولات الطبقية الاجتماعية التي بدأت في أواخر الثمانينات، وتطوّرت مع نمو الطبقة المدينية المرتبطة بالنيوليبرالية العالمية في التسعينات، وضمّت أصحاب الأعمال ومثقفي الطبقة الوسطى وتشكيلة من اليمين الديني، دفعت نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتحرير النظام السياسي.

ولم يكن ثمّة مهرب للدولة السورية من مواكبة هذا التحوّل لأنّ العولمة الاقتصادية التي قادتها الولايات المتحدة فرضت اصطفافات سياسية وعسكرية على دول المنطقة والعالم، منذ انهارت الكتلة الاشتراكية عام 1990. وكان الدفع الأكبر من الهجمة النيوليبرالية في سورية في العامين 2000 و2001 بعد وفاة حافظ الأسد وضمن «ربيع دمشق» (وهو موضوع الفصل التالي من هذا الكتاب). وكان أن خطت سورية في السنوات الأولى من عهد بشّار الأسد خطوات غير محسوبة في انزلاق مؤذٍ نحو النيوليبرالية. وهذا الموضوع يستحق كتاباً منفرداً لضخامته ولكن سنتطرّق لبعض خيوطه في هذا الفصل وفي الفصل التالي.

سورية وهجمة العولمة

ليس من دليل تاريخي على أنّ الشعوب متى ضاقت عليها سبل العيش والوضع الاقتصادي ستثور وتحمل السلاح. لا بل إنّ التاريخ يتحدّث عن فئات اجتماعية ونخبوية لديها إمكانيات مالية وثقافية وتنظيمية هي التي تباشر العنف، إذا لم يستجب النظام القائم ويتبعها آخرون

(ثورات فرنسا وروسيا والصين وإيران). ولا يعني ذلك أنّ الوضع الاجتماعي والاقتصادي في سورية قبل 2011 ليس سبباً وجيهاً لكي ينفجر العنف وتشتعل الحرب.

فهمُ الطبقات الاجتماعية وانتشار العولمة ضروري لتحليل «الربيع العربي»، وهذا التحليل معروف بمنهج الإقتصاد-السياسي الذي أطلقه في الخمسينات الباحث الماركسي الفلسطيني حنّا بطاطو، الأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت، صاحب عدد من المؤلفات عن سورية والعراق. ذلك أنّ الطبقة الحاكمة في أي بلد تعكس مصالح طبقية تتشابك معها عوامل عدّة داخلية - منها مذهبية وإثنية - وعوامل خارجية لأنّ اقتصادات العالم منذ 1950 أصبحت متشابكة. حتى أنّ البرفسور ريموند هنيبوش رئيس مركز أبحاث عن «الإقتصاد-السياسي» السوري والبروفسور الألماني فولكر برتيس وضعا كتباً محورية عن سورية، منها لبرتيس عام 1997 بعنوان الاقتصاد السياسي في سورية في حقبة الأسد، تؤكّد أنّ لا بحث سياسياً سيكون كاملاً عن سورية بدون تحليل الخلفية الاقتصادية-الاجتماعية.

في العام 2000 أصبح بشّار رئيساً على بلادٍ تشكو من الركود والضعف الاقتصادي والفساد الإداري ومن أوضاع اجتماعية صعبة. واستفاد معارضو النظام - الذين آثروا الصمت والكلام الخافت في ظلّ الأسد الأب - من عهد بشّار لإطلاق مطالب تغيير متسارع وخاصة في مجالات الانفتاح الاقتصادي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية. ووعد بشّار أنّ الانفتاح سيركّز في بدايته على محاربة الفساد والهدر وترشيد الادارة الرسمية والقطاع العام ما قد يقود إلى انفتاح واسع بمروحة كبيرة لإصلاح سياسي وإجتماعي وإقتصادي.

ووقّع بشّار مراسيم لتسهيل شروط الاستثمار الخاصة وملكية الشركات، وعمل المصرف المركزي في إصدار سندات خزينة لتمويل الدولة. وتتالت خطوات اقتصادية منها تخفيض أسعار الفائدة وافتتاح مصارف خاصة وتوحيد سعر الصرف ورفع الدعم عن سلع أساسية - خاصة المحروقات والإسمنت - وافتتاح بورصة دمشق.

ولم يكن بشّار بعيداً عن التشخيص الصحيح في قناعته أنّ تحسّن الوضع الاقتصادي في سورية وتراجع الحصار الغربي مرتبطان بموقف سورية من إسرائيل ودعمها لحركات المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق: إمّا أن تقف في الصف مع الآخرين أو تموت. ذلك أنّه حتى لو قامت سورية بإصلاح عميق يخفّف القيود الرسمية ويحفّز التجارة الخارجية ويشجّع الإستثمار الأجنبي ويعزّز الحريات ويُطلق مواهب القطاع التجاري السوري، فإنّ كل ذلك لن يفيد ما لم تتراجع سورية عن مواقفها تجاه إسرائيل، إسوة بمصر التي بعد صلحها مع إسرائيل وصمتها عن

ضرب إسرائيل للبنان وفلسطين، حصلت على الكثير من الدعم الاقتصادي الأميركي، وتحسّنت صورتها بشكل غير مسبوق في إعلام الغرب وفي الجامعات وعلى مستوى الشارع ومستوى التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين القاهرة وعواصم الدول الكبرى في الغرب.

والذي حصل أنّ سورية تنازلت لصالح اللبرلة الاقتصادية، ولكن واقعها الاجتماعي لم يتحسّن وسط بطالة مرتفعة وعجز خزينة متفاقم وضغط على استهلاك الماء والكهرباء ونمو سكاني مضطرد وآفات متعاظمة كتلوّث البيئة. وطيلة سنوات عهد بشّار بقيت عقوبات أميركية منذ الثمانينات، ثم أضافت إليها واشنطن سلسلة عقوبات مجحفة وظالمة منذ أيار 2004 كانت عملياً حصاراً اقتصادياً رغم كل محاولات دمشق التقرّب من واشنطن والتعاون في حرب بوش ضد الإرهاب وتنشيط محادثات السلام مع إسرائيل[1].

عوامل اجتماعية

في أزمة سورية الراهنة ثمّة أسباب اقتصادية واجتماعية طبقية لا يمكن إغفالها[2]. إذ كما كان لحرب لبنان عوامل متعدّدة بعضها إقليمي يتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي وبنشاط المقاومة الفلسطينية في لبنان، كان لها أيضاً أبعاد اقتصادية واجتماعية تضَاعفَ وقعُها جراء ارتباطها بالفقر وبالضعف السياسي لطوائف معيّنة أزاء غنى طوائف أخرى سيطرت على النظام السياسي[3].

(1) بدأت العقوبات الأميركية على سورية في 11 ايار 2004 تنفيذاً لقانون محاسبة سورية وسيادة لبنان. وتشمل العقوبات حظر تصدير وإعادة تصدير إلى سورية ومنع الأموال وفق لوائح رسمية أميركية، مقاطعة جوية، تجميد حسابات أشخاص وهيئات سورية يشتبه بتورطها في الإرهاب أو لها علاقة بالحكومة السورية. للالتفاف على العقوبات الأميركية قامت سورية بتنويع مصادر تموينها وأسواق صادراتها وخاصة مع روسيا وأوروبا الشرقية والصين وماليزيا وتركيا وقام بشّار في حزيران 2010 بجولة في أميركا اللاتينية ووقّع عقود مع فنزويلا والبرازيل ودخلت سورية استثمارات من دول النفط العربية في العقارات والبناء والسياحة. وبقيت أثار سلبية عديدة نتيجة العقوبات الأميركية طاولت الصناعة والتكنولوجيا والمصارف. وبعكس ما كان متوقعاً ورغم الالتماسات السورية العديدة، فإنّ باراك أوباما جدّد العقوبات في أيّار 2010 تحت ضغط اللوبي الصهيوني وإسرائيل واعداً أنّه «يمكن إلغاؤها في المستقبل».

(2) Ibrahim Hassan, «La Syrie de la guerre civile», *Peuples Méditerranéens*, vol. 12, juillet 1980, pp. 91-108.

Fred Lawson, «Social basis for the Hamah revolt», *MERIP Reports*, vol. 12, n°. 9, November December 1982, pp. 24-28.

(3) Hanna Batatu, «Syria's Muslim Brethren», *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, No. 110, pp. 12-20.

لم يكن انخراط سورية في النظام الرأسمالي الغربي ابن ساعته. بل بدأ قبل ثلاثة عقود. فقد رافق عهد الرئيس حافظ الأسد في 1970، استدارة نحو الرأسمالية بعد سنوات من التشدّد اليساري الذي حاكى الشيوعية مع صلاح جديد والأطباء الثلاثة[4] الذين تزّيا أحدهم ببدلة ماوتسي تونغ. ذلك أنّ الانفتاح لم يتوقّف على مصر السادات بل بدأ مع الأسد الذي تصالح مع الدول العربية الموالية لأميركا وأطلق يد التجّار وأصحاب الرساميل، خاصة في دمشق، كما ترك كبار الحزبيين والعكسريين يستفيدون ويثرون أنفسهم بطرق غير مشروعة.

بعد حرب تشرين 1973 حصلت سورية على مساعدات اقتصادية جمّة من العرب، وشهدت نهضة اقتصادية خلال الأعوام 1974–1976. ولكن تلك الفورة الاقتصادية كان لها وقع سيء لأنّها عمّقت الهوة الطبقية وأدّت إلى ولادة مظاهر سلبية فاسدة شبيهة بتلك التي حاربها البعث سابقاً. وعبر نمو حجم الدولة والقطاع العام في سورية في أواسط السبعينات، أستطاعت نسبة محدودة من الناس لها نفوذ في الدولة عبر الحزب والعسكر والمنصب أن تحصد ثروات وتقتني عقارات وتتمتّع بكماليات بشكل لم يرَه السوريون في السابق. ما أثار حسد وحقد أغلبية المواطنين وفَتَحَ أعين الشعب على تلك الفئة النافذة من حزبيين ونفعيين ووصوليين أفسدوا الدولة وأهدروا الأموال. وكان انصراف حافظ الأسد للحرب مع إسرائيل والمبارزات الديبلوماسية والسياسة الخارجية، سبباً في إهماله تجاوزات مسؤولي الحزب والضباط وكبار الموظفين[5]. فأخذ الرأي العام يتساءل كيف لبطل تشرين ومعركة التصدي لكامب دافيد وقائد سورية في حصولها على الهيبة الإقليمية والدولية أن يسمح لمن حوله أن ينهبوا الاقتصاد السوري.

صحيح أنّ سورية أفادت من الطفرة المالية، ولكنّ الصحيح أيضاً أنّ توزيع الثروة لم يكن عادلاً، بسبب الفساد وغياب التشريعات الضريبية والرقابية، وتفلّت كبار المسؤولين الحزبيين والعسكريين والسياسيين من المساءلة القانونية. لقد كانت رواتب الموظفين ومداخيل أصحاب الحرف واليد العاملة نصف المهنية متواضعة، فجاء تضخّم الأسعار في السبعينات وأحدث غلاءً معيشيّاً طال الضروريات. كما ارتفعت أسعار العقارات في دمشق بشكل جنوني ونشأت ضواحٍ عشوائية فقيرة خارج المدينة لذوي الدخل المحدود وللفقراء والوافدين من الأرياف.

(4) عام 1968 تولّى نور الدين الأتاسي رئاسة الجمهورية ويوسف زعين رئاسة الوزراء، وإبراهيم ماخوس وزارة الخارجية.

(5) Alasdaire Drysdale, «The Asad Regime and its Troubles», *MERIP Reports*, vol. 12, November-December 1982, N°. 110, pp. 3-11.

وطال التراجع الاجتماعي والاقتصادي أبناء البورجوازية المدينية السابقة. فقد أقامت في وسط دمشق عائلات عريقة تعود جذور بعضها إلى عدّة أجيال وأحياناً لمئات السنين. ولكن التحوّل الكبير في السبعينات اقتلع عدداً منها من دياره ومن مركزه الاجتماعي، عبر إبعاد إبنائها عن مراكز السلطة ووظائف الدولة الرفيعة. كما وجد التجار الأصليون أنفسهم بمواجهة أصحاب المال الجديد الذين نافسوهم في شراء الأبنية والحياة العصرية وفي تجاراتهم وشركاتهم التي قدّمت التسهيلات والبضائع الجديدة. وهبط مقام عائلات تُعتبر مرجعاً في الدين ومنبعاً للمفتين والقضاة لعدّة أجيال، أمام تيار العلمنة الزاحف مع دولة البعث.

إنصراف الدولة إلى مواضيع الأمن الداخلي والخارجي ومشاريع البنية التحتية والتنموية لم يرافقه دراسات وتقارير عن توجّهات الرأي العام. فقد استشرى عدم رضى فئات مهمة في المجتمع من التغييرات السريعة التي أحدثتها ثورة البعث، والتي وإن احتوت الكثير من الإيجابيات، كانت سلبية لكثيرين، رفعت البعض إلى السماء وأنزلت الكثيرين إلى الحضيض. ولذلك قرّر الأسد في آب 1976 عمل شيء لوضع حدّ للفساد وتحقيق العدل في وظائف القطاع العام وتوزيع الثروة الوطنية. فعيّن عبدالرحمن خليفاوي رئيساً للحكومة، ولكن خليفاوي لم يكن قادراً على اجتراح المعجزات لضرب الفساد ومراكزه داخل الدولة وفي القطاعين العام والخاص وفشل بسبب صلاحياته المحدودة ونفوذ وسطوة من يرتكب الفساد.

وبدأ غليان الشارع ضد الوضع الاقتصادي المتدهور، وارتفع الصوت ضد الطغمة المستفيدة على ظهر الشعب. ولذلك أعلن الأسد في آب 1977 تأسيس «لجنة التحقيق في الأرباح غير المشروعة». وبدأت اللجنة عملها واستطاعت تسمية واعتقال عدد من كبار الموظفين ورجال الأعمال المشاركين في الفساد والهدر. ولكنها اصطدمت برؤوس كبرى فوق القانون ولا تُمسّ، وبعضها قريب جدّاً من رأس النظام كرفعت الأسد شقيق الرئيس. وجاء نشاط اللجنة في لحظة إقليمية خطرة جداً للأسد الذي كان يواجه تداعيات رحلة السادات إلى القدس، والوضع الأمني داخل سورية وتصاعد التفجيرات والاغتيالات. فقد كان رفعت رمزاً من رموز الفساد وفي نفس الوقت قائد سرايا الدفاع التي أصبحت أكثر من ضرورية في المعركة ضد الأخوان المسلمين.

ولا شك أنّ من أسباب حرب الأخوان ضد النظام كان الوضع الاقتصادي والاجتماعي في السبعينات، والذي رغم انتصار دولة البعث تفاقم في العقدين التاليين في مضاعفات اقتصادية خطيرة، وإفقار أصاب أكثر من نصف السكان، وبطالة وصلت إلى ثلث اليد

العاملة وهجرة رساميل كبيرة، وارتفاع التضخم بسبب الهوة بين الأجور والأسعار، وتراجع التصنيع ونشاط القطاع العام مقابل الاعتماد على الصناعات الاستخراجية والزراعات التصديرية، وتعزيز التحالف بين نخب الأجهزة الأمنية والعسكرية من جهة والطبقة الرأسمالية التجارية، مع بروز ظاهرة «القطط السمان» وتآكل الطبقة الوسطى والمثقفة وارتفاع الدين العام.

ولقد أشرنا إلى صعود السنيّة السياسية بخلفية طبقة اقتصادية مدينية يقبع خلفها الأخوان، وهذا ما كان بانتظار بشّار الأسد عام 2000.

نجاحات اقتصادية...

لم يكن الوضع الاقتصادي السوري سيّئاً عندما استلم بشّار الحكم - كمّا صورته حملات التحريض والتضليل الخارجية وكتب ومقالات من هنا وهناك - وكأنّه على وشك الانهيار. فالمؤشرات المعتمدة دولياً والتي أبرزت صورةً قاتمة عن الاقتصاد السوري في عهد حافظ الأسد كانت تُغفل حقائق إيجابية عديدة. ولم تنكر الحكومات السورية أنّ المؤشرات المعتمدة للمقاييس العالمية ضعيفة وأنّ سورية قد تبدو متخلّفة في بعض الميادين، ولكنّها لم تكن بلداً على حافة الإفلاس أو بلداً فقيراً، بل ثمّة إنجازات اقتصادية واجتماعية.

فقد ارتفع عدد الأبنية الصناعية في سورية من 31 ألفاً عام 1970 إلى 90 ألفاً عام 2000 ومساحة الأرض المزروعة كنسبة من الأرض الصالحة للزراعة من 37 بالمئة إلى 77 بالمئة خلال نفس الفترة، وانتاج القمح من 635 ألف طن إلى ثلاثة ملايين و105 آلاف طن، وانتاج القطن من 383 ألف طن إلى مليون و32 ألف طن، وإنتاج الحمضيات من 80 ألف طن إلى 800 ألف طن والزيتون من 86 ألف طن إلى 866 ألف طن، والتفاح من 18 ألف طن إلى 287 ألف طن.

كما أنّ عدد طلاب المدارس ارتفع من مليون و126 ألفاً عام 1970 إلى ثلاثة ملايين و730 ألفاً عام 2000، وطلاب الجامعات من 37 ألفاً إلى 155 ألفاً، وعدد الأسرّة في المستشفيات من ستة آلاف إلى عشرين ألفاً. ووصلت الكهرباء إلى 97 بالمئة من المنازل في سورية، والماء إلى 84.2 بالمئة مقارنة بـ43 بالمئة عام 1970 [6].

(6) Eyal Zisser, *Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First years in Power*, London, I. B. Tauris,, 2007, p. 107.

استطاعت سورية دوماً أن توفّر احتياجاتها بالاعتماد على الذات وخاصة في توفير مصادر الطاقة (المحروقات والكهرباء) والأمن الغذائي. فلم تخضع للخارج أو تلجأ إلى الاستيراد، كما هي حال لبنان الذي يستورد المواد الغذائية الأساسية وكل مصادر الطاقة، وحيث تتعطّل الشبكة الكهربائية مراراً. وطيلة الفترة من 1970 حتى 2011 كانت سورية مصدّراً صافياً للبترول وخاصة لدول الاتحاد الأوروبي، وللمنتجات الزراعية والغذائية للدول العربية وخاصة للبنان والأردن والعراق. فبلغت قيمة هذه الصادرات مليارات الدولارات سنوياً بفضل تطورات هامة في القطاع الزراعي السوري.

استطاعت سورية عبر سياسة الإنماء المتوازن بين الأرياف والمدن وبين المحافظات ودمشق وحلب أن تضع حدّاً للمشكلة المزمنة في ازدحام المدن. فكان توزيع السكان يتّجه إلى الاستقرار واستطاعت الدولة أن تمتّص الازدياد السكاني وتقلّص وقعه السلبي. فقد أعطت الخطط الخمسية أهمية خاصة للتنمية الريفية وتحسين التربة ووسائل الري وتوزيع المحاصيل وتسويقها، وبنَت مشاريع عمرانية جديدة خارج المدن وشجّعت الانتقال منها وإليها، خاصة في منطقة الجزيرة وفي مشروع الغاب.

منذ 1970 لم يغب الهم الاجتماعي عن دولة البعث، رغم كل الخطوات التي اتخذتها الحكومات نحو اقتصاد السوق والانفتاح في العقد الأخير من عهد الأسد الأب والعقد الأول من عهد بشّار. إذ إنّ نظام الضمان الاجتماعي والصحي في سورية رغم بساطة خدماته وبرامجه يعتبر تقدمياً ومتطوّراً قياساً إلى لبنان وعدد كبير من الدول العربية ودول العالم الثالث. استفاد منه أغلبية الشعب وظهر من نتائجه قفزات دراماتيكية في مستويات التربية والتعليم والصحة والاستشفاء والخدمات الإجتماعية وخاصة في المحافظات - من العناية بالطفل والأمومة والمستوصفات والمدارس والمعاهد والنوادي إلى الحضانة وأوجه ضمان العمل والشيشوخة.

الاستقرار السياسي هو من أهم إنجازات سورية مقارنة بلبنان. ففي سورية جيش قوي يدافع عن البلاد وأجهزة تحفظ الأمن الداخلي ما ساهم في تحقيق الهدوء والاستقرار وسمح للناس بمواصلة حياتهم بشكل طبيعي. ولا بد من الإشارة إلى أنّ هذه الأجهزة ارتكبت الأخطاء، لأنّ الطبقة الحاكمة كانت فاسدة لا تطبّق الديمقراطية والقوانين المرعية.

إستطاعت سورية إنجاز شبكة بنية تحتية في طول البلاد وعرضها، من طرق وموانىء ومطارات وصرف صحي وماء وكهرباء وسدود، وهو ما لم يتحقّق في لبنان.

نجحت السلطات النقدية السورية بالحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة

السورية أزاء الدولار طيلة السنوات الصعبة، حتى أنّ سعر صرف الدولار انخفض من 50 ليرة إلى 46 ليرة عام 2010.

لم تعانِ سورية من ديون خارجية. إذ حتى العام 2004 بلغت ديون سورية لروسيا 12 مليار دولار. ولكن بعد زيارة بشّار لموسكو في كانون الثاني 2005، تمّ شطب نسبة 80 بالمئة من هذه الديون وقُسّط الباقي على عشر سنوات في استثمارات روسية في سورية ومبيعات سورية إلى روسيا.

استفادت سورية من علاقاتها الاقتصادية مع إيران. فقد قدّمت إيران النفط بأسعار دون سعر السوق، وزادت استثماراتها في الاقتصاد السوري خلال العقدين السابقين. وخلال عام واحد فقط (2006)، تضمّنت هذه الاستثمارات بناء مصنعي تجميع سيارات، ومخازن قمح كبرى ومعمل اسمنت، وتمّ توقيع عدد من الاتفاقيات. في حين بلغ عدد السيّاح الإيرانيين في سورية 700 ألف شخص، لما تتمتع به سورية من مراكز دينية إسلامية كالمسجد الأموي ومقام السيدة زينب. كما أنّ مساعدات إيران لـ«حزب الله»، رفع عن سورية أعباء دفاعية كبيرة على الجبهة اللبنانية في وجه إسرائيل.

ساهمت عمليات التهريب من وإلى العراق ونقل النفط العراقي في دعم الاقتصاد السوري قبل سقوط نظام صدّام، وسمحت عودة العلاقات بين البلدين بتعزيز التبادل الاقتصادي ما جلب على سورية 7 مليارات دولار سنوياً .

أوضاع المالية العامة لم تكن مصدر قلق لسورية بعكس ما هو حال مالية لبنان. ففي عهد بشّار بلغ العجز في موازنة الدولة اللبنانية ضعفي مثيله في سورية، وعانى لبنان – بخلاف سورية – من تفاقم أزمة دين عام ناهز 60 مليار دولار بكلفة خدمة دين ابتلعت 55% و60% من إجمالي إيرادات الدولة مقابل خدمة دين متواضعة في سورية. ووزاى الدين العام اللبناني الخارجي إجمالي قيمة الناتج المحلي اللبناني، في حين أنه قلّ عن 19 بالمئة من الناتج في سورية.

وكان لسورية ميزة نسبية واضحة في الحقل الزراعي، وإلى حد كبير في مجال العديد من الصناعات التحويلية المعتمدة على العمالة الكثيفة أو على الاستهلاك الكثيف للطاقة.

... وواقع صعب

أمام المعطيات الاقتصادية الإيجابية أعلاه بقيت حقائق سلبية كثيرة، منها تراجع الدخل الفردي في سورية، وحرمان 22 بالمئة من القرى من أنابيب المياه، وحرمان نسبة مهمة من

القرى من الربط بشبكة الكهرباء، وراوحت نسبة الأطباء طبيباً واحداً لكل 1221 مواطن، وازدادت النسبة سوءاً في طب الأسنان. كما أنّ توزيع أسرّة المستشفيات على المحافظات أظهر هوة واسعة في التنمية: في دمشق ثمّة سرير واحد لكل 304 مواطنين، وفي محافظة إدلب في الشمال ثمّة سرير لكل 1824 مواطناً، وفي الحسكة في أقصى الشمال الشرقي سرير لكل 2134 مواطناً[7].

تراجع الاقتصاد السوري في معظم المؤشرات في السنين العشرة التي سبقت العام 2011. فتدهور الوضع المعيشي للمواطنين، ومن ضمنه السكن اللائق وتأمين مدارس للأبناء ومستوى التعليم ونوعيته وسائر متطلبات الحياة العصرية. وعلى سبيل المقارنة بلغت نسبة الأمية في صفوف البالغين 12 بالمئة للذكور و41 بالمئة للإناث، مقارنة بـ2.5 بالمئة في كوريا الجنوبية. أما حيازة الكمبيوتر فقد بلغت 14 في الألف في سورية مقارنة بـ246 بالألف في إسرائيل[8]. وفيما كان معدّل الدخل الفردي عام 2006 في إسرائيل 24600 دولار، وفي السعودية 12800 دولار وفي الأردن 4700 دولار، لم يزد في سورية التي تمتّعت بإنتاج نفطي وأراضٍ زراعية شاسعة وكثافة سكانية ممتازة (كسوق استهلاك داخلي) عن 3000 دولار.

منَ الأمور الهامة التي ركّز عليها المعارضون الليبراليون وخبراء اقتصاد أنّ الاقتصاد السوري تعرّض للاختناق على يد الدولة، وأضعفته القوانين البالية والتعقيدات الإدارية، وسوء الادارة والتخطيط. ووجّه هؤلاء نقدهم إلى أنّ سورية لم تربط سياستها الخارجية بمصالح الاقتصاد السوري. وأنّ مجمل هذه البيئة عرقلت الدورة الاقتصادية الداخلية وأضعفت الاستثمار والمبادرة الخاصة وقلّلت من الأرباح والعوائد لرجال الأعمال. ولقد أشار رجل الأعمال والنائب رياض سيف في العام 2000 إلى أنّ القطاع الخاص «خائف ومذهول ومقيّد وعاجز عن لعب دوره المنطقي في تنمية البلاد، بسبب القوانين المجحفة وغياب البيئة الاستثمارية الصالحة»، وأنّ حتى القطاع المصرفي برأي سيف لم يكن أكثر من «قناة لتأمين القروض لمن لا يستحقها وحصل عليها بسبب نفوذه السياسي».

وكانت مصر وسورية وكوريا الجنوبية دولاً نامية على نفس مستوى الأداء الاقتصادي في الخمسينات من القرن العشرين. ولكن كوريا الجنوبية سبقت هاتين الدولتين العربيتين

(7) *Ibid*, p. 108.

(8) World Bank, *World Development Indicators*, 2001, pp. 994-96, 306-308.

بمراحل، بل سبقت كل الدول العربية في التقنية والصناعة، حتى بلغ معدّل الدخل الفردي فيها عام 2005 27 ألف دولار.

وإذا صحّت المقارنة بين مصر وسورية لتشابه نظاميها السياسي، وانتشار داء الفساد والبيروقراطية، الخ.، إلا أنّ معدل الدخل الفردي في مصر كان ثلث ما كان عليه في سورية في الثمانينات، ما يثبت أنّ سورية نجحت حتى في غياب المساعدات التي نالتها مصر من أميركا بموجب كامب دافيد. ولكن اقتصاد مصر على علاته نما حتى بات معدّل الدخل الفردي المصري أعلى من السوري ما يُظهر فداحة تراجع الاقتصاد السوري منذ التسعينات.

ارتفاع الضغط السكاني

فاق النمو الديمغرافي النمو الاقتصادي في سورية ما أدّى إلى جمود في التسعينات ثمّ إلى تقلّص بنسبة 2 بالمئة عام 1999، ما ساهم في عجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية لجميع المواطنين، وإلى ارتفاع معدّلات البطالة وخاصة لدى الشبان و الشابات وفي الوظائف الدنيا، وارتفاع في الأمية ومظاهر فقر غير مسبوقة في شوارع المدن، وإلى ضغط شديد على البنية التحتية من طرق ووسائل مواصلات وشبكات الكهرباء والهاتف، وإلى تعثّر في توفير الطاقة الكهربائية. وكما في بيروت كذلك في دمشق، ازدهر مبيع المولّدات الخاصة لمواكبة انقطاع الكهرباء الذي تكرّر مراراً، واعتمدت مصلحة المياه التقنين لساعات طويلة كل يوم وخاصة في الصيف. ونُشرت تقارير أنّ المياه قد انقطعت عن بعض مناطق دمشق لعدّة أسابيع. وبقي نمو السكان وازدحام المدن أولوية كبرى للحكومة في عهد بشّار. فقد استنفد حلّ التنمية المتوازنة التي وزّعت السكان على المحافظات وبُنيت مناطق وبلدات جديدة خارج دمشق، ولم يعد بالإمكان فعل المزيد في هذا الاتجاه.

بدأت سورية في عهد بشّار خطوات عملية لتطبيق تخطيط الأسرة بدل الإكتفاء بحملات توعية وبرامج إرشاد وتثقيف. حيث أُعلن عن تغييرات في مخصصات الدعم والأمومة بهدف تخفيض معدل الولادات. فأصبح إنجاب الأطفال يخضع إلى سلم تنازلي للمخصّص الشهري وفي عدد أيام غياب الأم عن العمل. وكانت نسبة نمو السكان تتجّه نحو الانخفاض في وقت

كان النمو الإقتصادي مايزال ضئيلاً للغاية (0.6 و1.7 بالمئة)[9]. ففي دمشق انخفض النمو السكاني من 2.7 بالمئة في الأعوام 1994 – 1999، إلى 2.4 بالمئة عام 2000، وهبط في ريف دمشق إلى 1.9 بالمئة[10]. ولكن نسبة نمو السكان بقيت على معدّلها العالي في المحافظات والمناطق الريفية فبلغت 5.4 بالمئة في الرقّة والحسكة و4.5 بالمئة في درعا للأعوام 1995 – 2000.

بيّنت الإحصاءات الرسمية أنّ نسبة عالية من سكان سورية كانت ماتزال تعيش في المحافظات خارج المدن، فلم ترتفع نسبة سكان المدن سوى بنسبة ضئيلة من 43 بالمئة من مجموع السكان عام 1960 إلى 55 بالمئة عام 2000. إلا أنّ العامل الجغرافي قنّع هذه النسبة، بينما العكس هو الصحيح. ذلك أنّ زحف المدن نحو ضواحيها وخاصة امتصاصها للمناطق الزراعية والقرى المحيطة بها يعني عملياً أنّ حجم المدن السكاني هو أكبر بكثير من العدد الفعلي داخل حدودها البلدية. فتكون نسبة سكان المدن قد وصلت إلى 75 بالمئة من السكان، مع ما يرافق ذلك من ظهور أحياء عشوائية ومناطق فقيرة وأحزمة بؤس (شبيهة بتلك التي انتشرت حول بيروت). وبيّنت دراسة عن دمشق أنّ عدد سكانها مع ضواحيها قد تجاوز 5.5 مليون نسمة عام 2002، مقارنة بنصف مليون نسمة عام 1960، وأنّ 3.9 ملايين من أصل هؤلاء ليسوا من سكان المدينة أصلاً بل وفدوا إليها من الأرياف في الفترة 1980 – 2000. كما أنّ 1.1 مليون عامل وموظف يدخلون إلى المدينة يوميًا للعمل ويقيمون خارجها.

لقد ارتفعت كثافة السكان في ضواحي دمشق بشكل غير مسبوق، ما جعلها من المدن الأكثر إزدحاماً في العالم، حيث وصلت الكثافة 70 ألف شخص في الكيلومتر المربّع الواحد، وأقامت أسر ضمّ بعضها 10 – 12 فرداً في شقة واحدة. ورافق الازدحام في هذه الأحياء حالة من الفقر بسبب الفشل في العثور على عمل منتج، فكانت النتيجة أنّ بعض السكان حُرموا من فوائد العيش في المدينة كالعناية الصحية والمدارس للأولاد والخدمات الإجتماعية. ولذلك أصبح الازدحام السكاني ومشاكله في طليعة اهتمامات المسؤولين، وخاصة بعدما عجزت السلطات البلدية عن منع البناء العشوائي وغير الشرعي. فقد تحدّى سكان هذه الأحياء قوى الأمن عندما كانت تحاول هدم الأبنية غير المرخصة، ومنها مواجهة في صيدنايا في نيسان

(9) Onn Winckler, *Demographic Development and Population Policies in Ba'thist Syria*.
الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية لسنة 2000، ص ص 60-59، وجريدة **الثورة** 10 آب 2002 و15 نيسان 2005 لسنوات 2002 و2005.

(10) Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 112.

2001 وفي حي كبس في دمشق في أيلول 2002 حيث خرج آلاف المتظاهرين للدفاع عن مساكنهم العشوائية.

ارتفاع البطالة

ذكرت إحصاءات رسمية أنّ نسبة البطالة في سورية بلغت 11.5 بالمئة من اليد العاملة عام 2005، أي ما يساوي 650 ألف شخص صالح وجاهز للعمل ولا يجده، من أصل قوى عاملة بلغت 5 ملايين نسمة. ولكن تصريحات رسمية ومعلومات اقتصادية كشفت طيلة هذه المرحلة أنّ نسبة البطالة كانت أعلى بكثير، وأنّ ثمّة بطالة مقنّعة وموسمية وأخرى مهاجرة مؤقتاً إلى لبنان، ما يجعل نسبة البطالة 20 بالمئة (مليون ومائة ألف شخص). كما أنّ نسبة البطالة على المستوى الوطني حجبت النسب المناطقية، إذ كانت البطالة أكثر ارتفاعاً في محافظة اللاذقية والجزيرة وجنوب البلاد وبلغت 20.5 بالمئة في طرطوس و15.7 بالمئة في السويداء، مقارنة بنسبة أقل في دمشق بلغت 7.5 بالمئة. وتوضح الأرقام أنّ 71 بالمئة من العاطلين عن العمل (800 ألف) كانوا من الفئة العُمرية الشابة (15 – 24 سنة) وأنّ نسبة 51 بالمئة من العاطلين عن العمل (550 ألف) هم في الأرياف. وحتى في صفوف هؤلاء الشبان تراوحت نسبة البطالة حسب مستوى التعليم. فقد أشارت تقارير رسمية أنّ فئة خريجي الجامعة الشباب يواجهون صعوبة في العثور على فرص عمل مناسبة، وبلغت نسبة البطالة في صفوفهم 15–10 بالمئة، في حين كان الذين تركوا المدرسة باكراً في أسفل سلّم البطالة، حيث بلغت في صفوف الذين تركوا الدراسة عند المرحلة الابتدائية 43 بالمئة، والذين تركوا الدراسة عند المرحلة الثانوية 23 بالمئة[11].

في أوج تصدير فائض العمالة السورية إلى لبنان، ذكر تقرير وزارة العمل والشؤون الإجتماعية في سورية أنّ عدد طالبي العمل لدى مكتب التشغيل التابع للوزارة قد بلغ مليون شخص عام 2004، يضاف إليهم البطالة المقنّعة أو البطالة المحبطة (التي فقدت الأمل في العثور على عمل ولم تسجّل في الوزارة). كما أنّ عودة أعداد كبيرة من العمال من لبنان عام 2005 دفعت نسبة البطالة في سورية مؤقتاً إلى 30 بالمئة من حجم القوى العاملة التي بلغت 5 ملايين نسمة.

لقد أقرّت الحكومة السورية أولوية مكافحة البطالة فخصّصت في مطلع عهد بشّار برنامجاً لخلق 432 ألف وظيفة خلال خمس سنوات بموجب الخطة الخمسية التي انتهت عام 2005،

(11) Eyal Zisser, *Commanding Syria*, p. 117.

عبر إنفاق 50 مليار ليرة سورية (مليار دولار) يأتي معظمها عبر تنشيط وتحفيز الاستثمارات. وعُيّن توفيق العمّاش لإدارة المكتب الوطني لمكافحة البطالة. ولكن تظاهرات للعاطلين عن العمل وقعت أمام مكاتب الضمان في حي أبو رمانة، وأمام مكاتب البريد في دمشق. وتظاهر طلاب فروع الهندسة في الجامعات بعدما أعلنت الحكومة أنّ ثمّة فائضاً من خريجي الهندسة، وأنّ فرص العمل قد تكون غير متوفّرة. ولئن تعثّر برنامج خلق فرص العمل، قام رئيس الوزراء محمد العطري بإزاحة العمّاش من منصبه.

ورغم الظروف الاقتصادية الصعبة كانت الحكومة تدرك أنّ القطاع الخاص أكثر ديناميكية من القطاع العام في سعيه إلى الربح والتنافس وفي ابتكار الحلول للعراقيل. فقد صمدت الطبقة الوسطى المنتجة في دمشق وحلب والمدن الرئيسية التي ضمّت تجاراً وصناعيين ومهنيين والتي دعت إلى الإصلاح، رغم أنّ الركود الاقتصادي والحصار الخارجي قد ضيّق عليها. ولكن وقد المعالجة في القطاع العام كانت قليلة إذ إنّ فرص العمل كانت ضئيلة لأعداد متزايدة من العمال ويد عاملة شابة تبحث عن عمل. ذلك أنّ نظام سورية الاشتراكي كان يشكو من قطاع عام متخم بأعداد هائلة من الموظفين، ومن مؤسسات عامة غير منتجة. ومع ذلك كان القطاع العام يقبلُ أعداداً كبيرة من الشباب كل عام في وظائف غير منتجة حتى أصبح مصدر رزق ثلث اليد العاملة السورية.

لقد ذكر وزير المالية السوري لصحيفة الشرق الأوسط[12] أنّه «يوجد في سورية حسب إحصاءات رسمية أكثر من 1.3 مليون موظف وعامل لدى المؤسسات والجهات التابعة للدولة بمختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، إضافة إلى المتقاعدين وأفراد الجيش». كما ذكر أيضاً: «أنّ آخر الإحصاءات الرسمية تشير إلى أن في سورية نحو مليوني شخص يتقاضون رواتب وأجوراً من الدولة، ويستفيد نصف سكان البلاد منها على افتراض أن كل صاحب مرتب يعيل أربعة أشخاص على الأقل. وبيّن الوزير أن تحسين الأوضاع المعيشية لهؤلاء ولكافة أفراد الشعب من ذوي الدخل المحدود يشكّل هاجساً دائماً للحكومة بمتابعة مباشرة من القيادة السياسية».

كانت ثمّة نقمة على الحكومة في المناطق الفقيرة التي تشكو من وضع اقتصادي صعب،

(12) «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

وخاصة في بعض أحياء دمشق وحلب وفي مدن أخرى كدرعا وحمص ومناطق ريفية عانت من الجفاف في مطلع 2011. ولقد إزدادت حدّة الإفقار وتوسعت الهوة في مستويات الدخل بين الطبقات الإجتماعية منذ السنوات الأخيرة لعهد حافظ الأسد الذي شرع في انفتاح نيوليبرالي غير مدروس. وعجّل بشّار هذا الانفتاح والتغيير تحت راية الإصلاح الإقتصادي، بالتركيز على قطاعات الخدمات، والتي أفادت أقلية ميسورة ونافذة في الدولة وفي الاقتصاد وطبقة التجّار في دمشق وحلب. وأخذت الشكوى تتصاعد من ارتفاع الأسعار ومن تراجع الخدمات الاجتماعية التي قدّمتها دولة البعث الاشتراكية منذ نهاية الستينات، وضربت البطالة خاصة الجيل الجديد المتعلّم، وراوح الوضع مكانه فيما تراكمت الأزمات المعيشية.

فشل الإصلاح الإقتصادي

أعطى بشّار الشأن الاقتصادي الاهتمام الكامل بعدما صرّح أنّه لا يمكن المضي في تغييرات وإصلاحات سياسية طالما هناك مواطنون ينامون على معدة فارغة[13]. وبعد أسبوعين من قسَمه اليمين الدستورية، وقّع قانون 11 لإعفاء السوريين الذكور المقمين في الخارج من الخدمة العسكرية وواكب سلسلة إجراءات وقوانين ومراسيم في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية قامت بها حكومة محمد مصطفى ميرو.

وطالت التحسينات تطوير القوانين وتفعيل قانون الاستثمار وتسهيل شروط الاستيراد للشركات الخاصة. كما خضع قانون الإيجارات للعقارات للتعديل لأول مرّة منذ 1949، ورُفعت رواتب موظفي القطاع العام والإدارات الرسمية والمدارس والجامعات وسُمح بتأسيس مصارف خاصة. وعكفت الحكومة على تشجيع المغتربين السوريين للاستثمار في وطنهم الأم حيث قُدّرت رساميل السوريين خارج سورية بـ80 إلى 120 مليار دولار[14].

وكان الاسد الأب قد أعلن عن قانون رقم 7 في أيار 2000 لتعديل القانون رقم 10 بهدف تطوير الاستثمار في سورية، وللتجاوب مع منتقدي القانون 10 الذي لم يعد صالحاً برأيهم لحاجات الاقتصاد العصري. فخفّف القانون 7 القيود على الاستثمار، وعلى نقل العملات الصعبة، ومن تعقيدات النظام الضرائبي ومسائل العقارات والحماية من التأميم. وظهرت

(13) جريدة **الحياة**، 6 آب 2001.

(14) جريدة **تشرين**، 30 تموز 2000.

نتائج مشجّعة في 2001 و2002 إذ بيّنت معلومات مديرية الإحصاء المركزي في دمشق أنّ عدد المشاريع الخاصة التي وافقت عليها الحكومة حتى نهاية 2002 بلغ 3085 مشروعاً استثمر 406 مليارات ليرة سورية (8 مليارات دولار).

ولكن عمل حكومة الميرو لم يؤدِ إلى علاج شافٍ للوضع الاقتصادي، فاستُبدل في أيلول 2003 بمحمد ناجي العطري. وسارت حكومة العطري بخطوات إصلاح مالي وضريبي بما يضمن إعادة هيكلة النظام الضريبي، وتطوير إدارته وأساليب جبايته بصورة فاعلة. فزاد التحصيل في 2005 و2006 بفعل الإصلاح الضريبي وتخفيض الضرائب والالتزام بقانون مكافحة التهرّب من ضريبة الدخل. وهدفت الخطة إلى أن تصبح الإيرادات الضريبية 10 إلى 16 في المائة من مجمل الإنفاق العام. ولم تسر الحكومة في تحرير أسعار المشتقات النفطية دون أن يتوفر بديل يصل إلى كل الأفراد الذين يحتاجون فعلياً لتلقي الدعم. وكانت سورية تفكّر بإعادة النظر في دعم المشتقات النفطية خاصة أن جزءاً كبيرا منه كان يذهب إلى الدول المجاورة (خاصة لبنان)، ولكنّها لم تلغِ الدعم[15].

وكانت سورية قد باشرَت ومنذ 1998 مفاوضات الشراكة الأوروبية مع الإتحاد الأوروبي. ولكن الاتحاد الأوروبي فرض شروطاً تعجيزية تدفع سورية بدون تحضير في حضن النيوليبرالية، كأن تفتح سورية أسواقها للتجارة الحرّة وتطلق حرية نقل الأموال. في مطلع 2001، أعلن وزير الصناعة السوري عصام الزعيم أنّ سورية لن يكون باستطاعتها تنفيذ الشروط الأوروبية ضمن المهلة الممنوحة وستحتاج إلى مرحلة انتقالية زمنية طويلة[16].

ولكن بعد الغزو الأميركي للعراق في آذار 2003 وانقلاب الموقف الأميركي بقيادة بوش الإبن إلى العداء لسورية، وتهديده لدمشق بشكل أسبوعي، لجأت سورية إلى تحسين علاقتها بالاتحاد الأوروبي، مستفيدة من مناهضة فرنسا للسياسة الأميركية وجو العزلة الدولية الذي فرضته أميركا على سورية وفقدان مليارات الدولارات من التجارة مع العراق، ومن كميات النفط العراقي. كما أنّ واشنطن فرضت عقوبات اقتصادية على سورية في أيار 2004 نتيجة قانون محاسبة سورية، ما أعطى حججاً جديدة لرجال الأعمال والمعارضة الليبرالية لانتقاد النظام والدفع نحو مزيد من الانفتاح، وفي تغيير السياسة الخارجية وعدم رهنها بالصراع

(15) «وزير المالية السوري: سبب هبوط الليرة أمام الدولار سياسي لا اقتصادي»، **الشرق الأوسط**، 26 كانون الأول 2006.

(16) جريدة **البعث**، 10 كانون الثاني 2002.

مع إسرائيل. ما دفع الدولة السورية لتكون أكثر قبولاً لشروط الشراكة الأوروبية. فوقّعت الاتفاقية في تشرين الأول 2004. ولكنّ التوقيع جاء متأخراً وكأنّه حبر على ورق، لأنّ الموقف الفرنسي كان قد انقلب (راجع الفصل الثاني) عندما تقرّب الرئيس جاك شيراك من بوش في حزيران وأصبح معادياً لسورية وشريكاً لواشنطن في قرار مجلس الأمن 1559.

وباتت سورية منذ صيف 2005 أمام أزمة اقتصادية متعددة الأوجه ارتبطت بشكل أساسي بالعقوبات الأميركية وعودة العمالة السورية من لبنان بعد اغتيال رفيق الحريري، وإغلاق التجارة مع العراق والعزلة العربية (خليجية) والدولية وأعباء اقتصادية إنتاجية ومالية ليس آخرها ارتفاع الدين العام[17]، وأزمة كامنة في النظام الاقتصادي.

رافق سني بشّار الأولى في الحكم تباطوء في النمو الاقتصادي وتراجع الفرص الاستثمارية وتناقص احتياط النفط المعروف، وقلّة اليد العاملة الخبيرة في سوق العمل بسبب الهجرة. كما أفسد تقرّبها من إيران و«حزب الله» و«حركة حماس» علاقتها بمصر والسعودية ودول الخليج فضاقت سبل تلّقي المساعدات العربية المعتادة وتنويع التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. وعزا بشّار بعض أسباب الصعوبات إلى سياسة سورية الإقليمية.

وبسبب هذا الحصار الإقليمي والدولي لسورية كانت يد الحكومة السورية مكبّلة في قدرتها على معالجة الأوضاع الاقتصادية، ما حقّق نبوءة المعارضة أنّ على سورية تغيير سياستها الخارجية. لقد سعت الحكومة إلى حلول تكنوقراطية – غير جذرية وغير سياسية – لمعالجة وضعها الاقتصادي، على أمل أن تحقّق تحسينات تجلب فوائد اقتصادية. وأكّد بشار هذا التوجّه في مقابلة مع البي بي سي حيث سُئل حول «التغيير الذي كان مرتقباً عند تسلّمه السلطة وعن أنه سيصبح بإمكان الناس أن يتحدثوا بحرية. أجاب:

»نحن لم نقل إنّ الإصلاح يعني أن ينفلت زمام السيطرة... نحن بحاجة إلى دولة قوية ولم نفكر أبداً في دولة ضعيفة. هذا ليس جزءاً من إصلاحنا ولم نتحدث عنه في سورية. الإصلاح بالنسبة لنا لا يعني الرخاء. وللرخاء عدة مجالات. هناك المجال السياسي والاقتصادي والنقابي والاجتماعي وغير ذلك. لكن هناك أولويات. لا يمكن أن تقوم بكل شيء في نفس الوقت. ولا يمكنك أن تقوم بذلك في وقت قصير... المشكلة الأصعب التي يعاني منها الناس هي

(17) اشارت تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنّ الدين العام في سورية قد ارتفع من 18.6 بالمئة من الناتج المحلي القائم عام 2001 إلى 26 بالمئة عام 2005.

الوضع الاقتصادي. نحن بلد فقير وليس غنياً. وأينما ذهبت كمسؤول فإني التقي بالناس وأول شيء يتحدثون عنه هو الأجور والبطالة والمدارس والخدمات الطبية. إنهم لا يمتلكون الأساسيات في بعض الأحيان وفي معظم المناطق[18].

ليست المعارضة كلّها كانت تدفع نحو الانفتاح الانتحاري، بل كانت ثمّة وجهات نظر واختلاف في المطالب. ففيما طالب البعض بنموذج لسورية يحسّن أداءها الاقتصادي، دون أن يضرّ بأولوية البرامج الاجتماعية التي وسمت دولة البعث منذ الستينات، ولا يساوم على سيادة البلاد[19]، طالب آخرون بتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي وإزالة القيود البيروقراطية والإجراءات والعراقيل العديدة، وإطلاق حرية القطاع الخاص والتجاري الذي أثبت جدارته، واتخاذ خطوات لتشجيع الاستثمار، ومنها السعي نحو السلام مع إسرائيل والاستقرار الإقليمي. ويشرح الباحث سمير سعيفان أنّ الإصلاح الاقتصادي لجمه خوف الحكم من نتائجه رغم قناعة القيادة السورية بالحاجة للإصلاح. وحتى الحوار حول الإصلاح الاقتصادي لم تحتضنه الدولة أو تتخذ حياله موقفاً رسمياً معلناً. بل كان ثمّة تردّد. فكانت الدولة تستجيب لهذا وذاك من المطالب وتتخّذ خطوات عشوائيةً بدون نموذج اقتصادي معيّن في البال، ما جرّها إلى الانحدار. حتى أنّ وزير المالية السوري محمد الحسين أعلن في نهاية 2004 أنّ الاقتصاد السوري قد أصبح عملياً اقتصاد سوق في كل شيء حتى لو لم نسمّه كذلك[20].

وكانت الهوّة تتسع بين النظام الاقتصادي السوري الذي أصبح هجيناً اتفق على تسميته «نظام سوق اجتماعي»، وبين دولة الرعاية التي وعدت بها دولة البعث[21]. وحتى المقارنة مع الصين التي رغبها بشّار ومستشاروه لم تعد جائزة. إذ رغم أوجه الشبه بين النموذج الذي أرادته الدولة والنموذج الصيني، ثمّة فوارق كبيرة بقيت بين البلدين، منها الفارق في درجة التصنيع والمكننة وحجم السوق المحلي. وهذا التخلّف عن النموذج الصيني عمّقه مضي سورية المتسرّع نحو اقتصاد السوق والنيوليبرالية. فكان ما تحتاجه سورية أكثر من خطوات هنا وهناك، بل إصلاحات شاملة متكاملة وواعية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية تحفظ

(18) الوكالة السورية للأنباء سانا، مقابلة بشار الأسد مع محطة بي بي سي، 9 تشرين الأول 2006.

(19) عادل رضا، «الإدارة بالأهداف/ إلى أين؟» في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2000. وفؤاد السيّد، «التعددية الاقتصادية: اتجاهات المستقبل»، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2001.

(20) **الحياة** 8 تشرين الثاني و12 كانون الأول 2004.

(21) H. Hopfinger and M. Boeckler, «Step by step to an open economic system: Syria sets a course for liberalization», in *British Journal of Middle East Studies*, 23 (2), 1996, pp. 183–202.

برامج الدولة وتسمح بمتنفّس للقطاع الخاص، مع نمو قوى سياسية جديدة تراقب آداء الحكومة والقطاع العام وليس فئات تحرّكها طموحات الكرسي والأرباح.

وكانت الدولة منذ 1997 تتسامح مع الحوار والنقاش العام في الصحف وفي ندوات الجمعية الاقتصادية السورية[22]. ونشرت صحيفة الحياة سلسلة مقالات في أيار وحزيران 1999 أشعلت محاورات بين مسؤولي الحكومة والخبراء الاقتصاديين والمثقفين[23]. وبعكس الحوارات السياسية التي أزعجت أهل الحكم في 2000 و2001، فإنّ الحوارات الاقتصادية قدّمت أفكاراً جديدة حول المبادىء الاقتصادية، تقبّلتها الحكومات السورية التي أخذت تستعمل مصطلحات اقتصاد السوق كالإنتاجية والفعالية (productivity & efficiency) وتدخله في مداولاتها وقراراتها وإدارتها لمؤسسات القطاع العام[24]. ورافق ذلك خطوات عملية. ففي 2000، تشكلت لجنة الـ18 ثم لجنة الـ35 لإصلاح القطاع العام الصناعي، ثم مشروع برنامج الإصلاح الذي وضعته لجنة وزارية عام 2002، ثم لجنة رئيس الوزراء عام 2003. وخرجت تقارير وافية وعملية. ولكن سعيفان يشير إلى أنّ الجهات العليا لم تعتمد التقارير والبرامج التي وضعتها هذه اللجان، وتوقفت مساعي وضع برنامج إصلاح اقتصادي. واقتصر الجهد على مشروع مشترك مع فرنسا للإصلاح الإداري وآخر للإصلاح القضائي دون أن تثمر هذه الجهود أيضاً عن نتائج كبيرة تُذكر، فبقي وضع الإدارة والقضاء في سورية ينتظر برامج لإصلاحها.

إتسمت خطوات الإصلاح في السنوات الأولى من عهد بشّار إذاً بغياب استراتيجية شاملة مُعلنة لها اهداف قطاعية واجتماعية مندمجة بها، ومراحل وأهداف عامة ومعايير قياس أداء، ومراحل تناقش على مستوى وطني وتعتمد من المؤسسات الرسمية. وهذه الاستراتيجية لو وجدت لكانت وجّهت الخطط الخمسية والسنوية، وترجمت السياسات الاقتصادية في برامج تنفيذية قطاعية. وخلال انعقاد المؤتمر القطري العاشر لـ«حزب البعث» في حزيران 2005 تم إقرار التوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي، بطلب من الرئيس الشاب الذي وافق

(22) نبيل السمّان، **الإقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة**، دمشق، 1997.

(23) Aurora Sottimano, «Ideology and Discourse in the Era of Ba'thist Reforms», in *Changing Refime Discourse and Reform in Syria, St Andrews Papers on Contemporary Syria*, Fife, Scotland, 2009, p. 25.

(24) خالد عبدالنور، القطاع الخاص في سورية: من الحماية إلى المنافسة، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية، دمشق، 2000.

على مطلب فتح اقتصاد البلاد مع الإبقاء على دور الدولة الضابط لصالح الطبقات الأكثر حرماناً. ولكن المؤتمر لم يصدر وثيقة تحدد مضمون «اقتصاد السوق الاجتماعي»، والأسس الجديدة التي ستوجه السياسة الاقتصادية، وما هي السياسات القطاعية في التجارة والصناعة والاستثمار والنقد والمال والتشغيل والأجور والملكية وغيرها[25].

على المستوى الماكرو اقتصادي، كانت خطوات الدولة السورية تعطي ثمرات، وساعدها انقشاع غيوم الأجواء الإقليمية (أنظر الفصلين الثاني والتاسع من هذا الكتاب) وخاصة منذ أيار 2008 وتحسّن العلاقات مع فرنسا والسعودية ودول الخليج. وحقّقت سورية نسبة نمو جيدة مقارنة بالسنوات الخمسة الأولى من عهد بشّار، بلغت 5.1 بالمئة عام 2005 و5.4 بالمئة عام 2006 و5 بالمئة عام 2007 و5.1 بالمئة عام 2008 ثم تراجعت قليلاً إلى 4 بالمئة عام 2009[26].

الفساد والاحتكار

مسيرة سورية في الاصلاح الاقتصادي لم تكن تعني الفلتان بنظر الدولة التي كانت ماتزال تتدخّل وتمنح الحوافز وتبقي عراقيل أمام الاحتكار، ولكنّها كانت تتغاضى عن فساد المنتفعين حتى من أقرب الناس من رأس الحكم. ولا شك أنّ الفساد وانعدام الشفافية هما من أبرز موانع النمو والاستثمار. وليس أنّ نموذج سورية في تدخّل الدولة هو أساس العطل، لأنّ الدلائل تشير إلى نجاحات وصلت إليها دول أخرى تلعب فيها الدولة الدور الأهم في الاقتصاد كسنغفورة وكوريا الجنوبية[27]. وتساءل الباحث الألماني سورن شمدت كيف أنّ كوريا الجنوبية التي كانت أفقر من سورية عام 1952 قد وصلت إلى مرحلة من الازدهار، فأصبح معدل الدخل الفردي فيها عام 2000 عشرة أضعاف ما هو عليه في سورية[28]. ذلك أنه لم يكن بإمكان الدولة في سورية أن تتوقّع من القطاع الخاص والناشطين اقتصادياً أن

(25) سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق نيسان 2009.

(26) Stephan Valter, *La Construction nationale syrienne*, Paris, Éditions du CNRS, 2002.

(27) Raymond Hinnebusch, «Syria: The politics of economic liberalisation», *Third World Quarterly*, vol. 18, n°. 2, pp. 249-265.

(28) David Waldner, *State Building and Late Development in Syria, Turkey, Korea and Taiwan*, Ithaca, New York, Cornell University Press, 1999.

يعملوا ما تريد وترغب[29] كما هي حال بعض دول آسيا الناهضة في حين أنّ الحكم في سورية لم يمارس هو أولاً مستويات أخلاقية في نشاط محاسيبه الذين استغلوا القوانين لا بل عطّلوها.

فكان الحرس القديم - أفراد من عائلات الأسد وطلاس وخدام وغيرها وأولادهم وأحفادهم وأقرباؤهم وفي البعث وفي أوساط كبار الضباط وفي القطاع العام - يسرق وينهب ويتصرّف وكأنّها بلاد سائبة، ويحتكر الوكالات الحصرية وبعض الصناعات (كسوق الخليوي والسياحة)، ويشتري القصور والسيارات في سورية والعقارات في الخارج، ويراكم الأموال بالعملة الصعبة في مصارف خارجية، والشعب يراقب بغضب والمعارضات المتطرّفة تشحذ السكاكين.

مؤشرات 2010 التي سبقت الحرب

الناتج المحلي القائم (بسعر صرف الدولار): 60 مليار دولار، مساهمة القطاع الزراعي: 17.6٪، مساهمة القطاع الصناعي: 26.8٪، مساهمة الخدمات: 55.6٪

الدخل الفردي: 3000 دولار

حجم القوى العاملة: 5.5 مليون عامل: 17 بالمئة في الزراعة، 16 بالمئة في الصناعة، 67 بالمئة في الخدمات (2008). نسبة البطالة: 8.3 بالمئة

موازنة الدولة: مداخيل 12.5 مليار دولار، نفقات: 15.3 بالمئة. دين عام: 30 بالمئة من الناتج المحلي القائم . الدين الخارجي: 7.7 مليار دولار

اتجاه الصادرات: العراق 30.2 بالمئة، لبنان 12.2 بالمئة، ألمانيا 9 بالمئة، مصر 7 بالمئة، السعودية 5 بالمئة، إيطاليا 4.5 بالمئة (2009).

مصادر الواردات: السعودية 10٪، الصين 10٪، تركيا 7٪، مصر 6.4٪، الإمارات 5٪، إيطاليا 5٪، روسيا 5٪، إلمانيا 4.4٪، لبنان 4.1٪ (2009).

المصدر: U.S. Central Intelligence Agency – World Fact Book, Syria, December 2010

(29) Soren Schmidt, «The Developmental Role of State in the Middle East: Lessons from Syria», in Raymond Hinnebusch, *The State and the Political Economy of Reform in Syria*, p. 26.

الباب السادس

أزمة سورية هي فشل ربيع دمشق

يربط هذا الباب بين فشل «ربيع دمشق» الذي رافق انطلاقة عهد بشّار الأسد عام 2000 وتراكم خيبات الشعب السوري خلال السنوات العشر الماضية، ما أدّى إلى زوال خوفه في آذار 2011 - عام «الربيع العربي» - وخروجه في تظاهرات تحوّلت إلى ثورة مسلّحة. ولكن يُقرأ هذا الفصل في سياق الفصل السابق - أي أنّ انزلاق سورية في حضن النيوليبرالية من دون تحضير قد أفقدها مناعتها الداخلية، ما سمح للخارج باختراق مجتمعها وتفجيره من الداخل.

التدهور الاجتماعي والاقتصادي وغياب الحريات هي أسباب كافية للثورة، ولكن يجب التذكير أنّ سورية كانت أفضل نسبياً من دول عربية تدّعي أنها إنّما تساعد السوريين لتصبح بلادهم مثل سويسرا (بعد تدمير سورية طبعاً) فيما هذه الدول لا علاقة لها بالديمقراطية بتاتاً. بل حصل أن أن التقت مصالح بين تلك الدول -السائرة في النيوليبرالية العالمية- وتركيا - خاصة بعد خروج أميركا من العراق عام 2011 - لخوف كل هؤلاء من تمدّد إيراني من طهران إلى بيروت، مروراً ببغداد ودمشق، ما سيمنع التواصل بين أنقرة ودول الخليج والسعودية. كما حصل تقاطع مصالح بين كل هؤلاء والمعارضات السورية الخارجية التي تريد «اسقاط النظام».

من «ربيع براغ» إلى «ربيع دمشق»

نستعيد هنا ما ذكرناه في مطلع الكتاب أنّ تسمية «الربيع» قديمة وليست عشوائية، بل إنّ اطلاق مفهوم «الربيع العربي» على الانتفاضات الشعبية العربية - التي انطلقت بعفوية

وأصالة – هو جزء من استراتيجية أميركية للسيطرة لتجييرها لمصالحها.

يقول جوزف مسعد، أستاذ السياسة وتاريخ الفكر العربي الحديث (جامعة كولومبيا في نيويورك)، أنّ انتفاضات شعبية حقيقية وقعت في العقود الماضية في العالم العربي ولم تسمّ «ربيعاً»، ولم يدعمها الغرب لأنّها كانت ضد أنظمة تدور في فلكه وضمن مصالحه الاقتصادية. فقد سبق ثورة يناير 2011 في مصر ثورة يناير 1977 التي كانت ضد سياسات أنور السادات التقشفية، تنفيذاً لأوامر صندوق النقد الدولي، وضد القطط السمان وزبائنية النظام، حيث ارتفعت أسعار السلع وزاد الفقر ورهنت مصر مستقبلها للمجهول. فقمع السادات المتظاهرين بالنار ونعتهم بـ«انتفاضة الحرامية» وساعده إعلام الغرب باعتبار ما حدث «أعمال شغب وخبز bread riots».

كما حدثت انتفاضة في السودان ضد حكم جعفر النميري المدعوم من الولايات المتحدة عام 1985، وانتفاضتان فلسطينيتان في 1987 و2000 ضد الاحتلال الإسرائيلي، لم تلق سوى العداء والإهمال من الغرب ولم تستحق تسمية «الربيع».

منذ أكثر من خمسين عاماً كانت واشنطن تطلق اسم «الربيع» على تحرّك فئات معارضة داخل أي دولة لا تسير في ركابها فتزعزعها من الداخل، إلى أن تقبل هذه الدولة بلبرلة نظامها السياسي والاقتصادي، وإلاّ غزتها إذا أمكن أو اغتالت رئيسها أو قتلت أكبر رموزها. وكان هذا يحصل مراراً خاصة عبر برامج الزعزعة destabilization programs في وكالة الاستخبارات الأميركية.

ثم برزت تسمية «ربيع براغ» في الستينات عندما أخذت حكومة تشكوسلوفاكيا منذ 1961 – تدعمها طبقة فاسدة ونخبة بيروقراطية ومثقفة – تراكم خطوات وقرارات توجّه البلاد نحو لبرلة للنظام والاقتصاد والمجتمع تلحق الضرر بالشعب. حتى غزت دبابات حلف وارسو براغ عام 1968 وألغت التغييرات. فدخل «ربيع براغ الدامي» التاريخ من أوسع أبواب الإعلام الغربي، وكان ربيعاً أميركياً دفع إلى تغيير من أعلى إلى أسفل يقوده زعماء الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا وأبرزهم الكسندر دوبتشيك، يدعمه مثقفون سخّروا مواهبهم للدفاع عن فئة مستفيدة وفاسدة من عتاة الشيوعيين والجنرالات وكبار البيروقراطيين وأساتذة الجامعات وأصحاب الارتباطات الغربية، وليس للدفاع عن مصالح غالبية الشعب كما يفترض من المثقف. أمّا الفئات الشعبية فقد عارضت التغييرات بشدة، لأنّها قلّصت حقوقها الاقتصادية والاجتماعية. فخرجت احتجاجات واضرابات

عمالية وشعبية في عامي 1966 و1967، رفضتها الحكومة وأصرّت على «ترشيد الأجور» و«تحرير الاقتصاد» لمحاربة تدني الكفاءة والإنتاجية (في وقت ارتفعت أجور البيروقراطية العليا والمثقفين وكبار الضباط بنسبة 42 بالمئة). كما استوردت الحكومة برامج تلفزيونية أميركية لتروّج لنمط العيش الأميركي ولحسنات الرأسمالية، بثّها التلفزيون الحكومي كجزء من التحرر، فيما تجنّد المثقفون والليبراليون للتبشير بـ«ربيع براغ» كنزعة قومية تحررية ضد الهيمنة الروسية.

وإذ نبّهت موسكو من المنحى الرجعي لحكومة براغ، أخذت واشنطن تحرّض تشكوسلوفاكيا على التصدي للاتحاد السوفياتي والمضي في الإصلاح، في وقت كانت حكومة تشيكوسلوفاكيا تتقرّب من دول الحلف الأطلسي وتتخلّى عن دعم شعوب العالم الثالث وتقلّص مساعداتها لمصر عبدالناصر بعد حرب 1967 مباشرة، وتنشر الصحافة مقالات متعاطفة مع الصهيونية، أحدها لوزير اقترح استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

وبعد غزو حلف وارسو لتشكوسلوفاكيا وإعادتها إلى المعسكر الاشتراكي، تلقّف الغرب هذا الحدث، وروّج لـ«ربيع براغ» على أنّه رمز الديمقراطية والحرية ونضال شعوب أوروبا الشرقية للانعتاق من الستارة الحديدية، متجاهلاً أنّ شعب تشيكوسلوفاكيا كان فعلاً ضد أجندة حكومته التي كانت تقوّض شبكته الاجتماعية، وتقلّص حماية حق العمل وتسمح بالصرف التعسفي وتنشىء تحالفات مع الغرب، وتشجّع جيشاً من المثقفين المرتهنين للتواصل والتبادل مع زملائهم الغربيين، ما يسهّل دخول النفوذ الغربي، وتسامحت – تحت راية حرية التعبير – بانتقاد حقوق الناس الاجتماعية والاقتصادية على أنّها امتيازات للكسالى من الناس.

وباختصار كان هدف «ربيع براغ» ضم تشيكوسلوفاكيا إلى الهيمنة الغربية، وتحقيق مصالح التكنوقراط التشيكوسلوفاكي من كبار الإداريين والضباط والشيوعيين، ومن المثقفين مثال فاتسلاف هافل الذي كان من «أبطال» «ربيع براغ» يحرّض على مقاومة الغزو ببرامج إذاعية يومية من «راديو تشيكوسلوفاكيا الحرّة» الذي كان جزءاً من سلسلة محطات Radio Free Europe الأميركية التمويل[1].

---

(1) أصبح هافل رئيساً للبلاد عام 1989 وأغدقت عليه الجوائز الدولية والمناصب الفخرية الرفيعة في الغرب وأصبحت تشكوسلوفاكيا في عهده عضواً متحمّساً في حلف الناتو وأقرب صديق أوروبي لإسرائيل.

ثم أصبح «ربيع براغ» أسطورة وسلاحاً إعلامياً أيديولوجياً هاماً في ترسانة الغرب ضد الكتلة الاشتراكية، فروّج في عام 1989 على أنّه كان شرارة الثورات التي أنهت اشتراكية دول أوروبا الشرقية، واستعاضت عنها بالنيوليبرالية. ولكن تبيّن في أواسط التسعينات أنّ طموح مواطني الكتلة الاشتراكية في القضاء على أنظمة استبدادية وشيوعية حاكمة، واكتساب نمط العيش الغربي الموعود، كان سراباً. إذ إنّهم خسروا مكتسباتهم الاجتماعية والاقتصادية تحت النظام الاشتراكي، ولم يحصلوا سوى على حقوق وهمية كانت حبراً على ورق خاضعة لمزاج اصحاب المال والسلطة في بلادهم، وهيمنة الطبقة النيوليبرالية الجديدة وحكم المافيات. ولم يدرِ في خلد شعوب أوروبا الشرقية لكثافة الغزو الإعلامي والثقافي الغربي في الثمانينات، أنّ الأيديولوجية السائدة في الغرب مقتت نموذج دولة الرعاية الذي طبّقته الدول الاشتراكية وبعض دول العالم الثالث، وأنّ أميركا تعتبر أنّ الرعاية الصحية والتعليم المجاني وحضانات الأطفال المجانية والسكن والعمل المضمون ليست حقوقاً مكتسبة، بل على كل فرد أن يسعى للحصول عليها وأن يبحث عن وظيفة بنفسه ويسدّد قيمة العلاج وقسط المدرسة، الخ. كما فهمت شعوب أوروبا الشرقية متأخرة أنّ حرية التعبير والحركة وتكوين الأحزاب هي حقوق شكلية لا تحقّق البحبوحة الشخصية ولا سيادة المواطن حتى في الغرب، حيث مونوبّول أعلى لدى الطبقة الحاكمة والاقتصادية التي تمتلك وسائل الإعلام وتموّل الحملات الانتخابية، وتتحكّم بمقاليد السلطة السياسية والاقتصادية في أميركا وغيرها.

ولم تظهر كلمة «الربيع» في العالم العربي حتى العام 2000 عندما أطلقت عبارة «ربيع دمشق» على حركة لم تكن ثورة شعبية بل منتديات ثقافية شاركت فيها تيارات سياسية مختلفة ورجال أعمال دعت إلى تحرير النظام السياسي والاقتصادي[2].

عشية «ربيع دمشق»

بدأ «ربيع دمشق» قبل وفاة الأسد. إذ كان ثمّة أجواء عربية وغربية مرحّبة ببشّار ومتفائلة بقدومه منذ 1998 بدءاً بالسعودية وصولاً إلى فرنسا وغيرها من البلدان. وحتى قبل أن يصبح رئيساً كان بشّار مسؤولاً عن ملف مكافحة الفساد كنكهة لما سيأتي في سورية، وكان الحرس

(2) جوزف مسعد، الربيع العربي وفصول أميركية أخرى»، **الأخبار**، 31 آب 2012.

القديم وطبقة الفساد تقف بالمرصاد لعرقلة الإصلاح. وكان هؤلاء أقوياء في كل مكان رغم أنّ حافظ الأسد – وإن برغبة دفع منافسين محتملين لبشار جانباً – قد حوّل بعضهم إلى التقاعد وأزاح مقرّبين من أعوانه، فغادر السلطة رئيس الأركان حكمت الشهابي عام 1998 ورئيس المخابرات علي دوبا، وجرّد عبدالحليم خدّام – من كبار المستفيدين مالياً هو وأفراد عائلته – من نفوذه فسلّم ملف لبنان لبشّار، وصمت خدّام على ضيم. وخرج آخرون من كافة المناصب والأجهزة بدون تذمّر، فقد شاخوا في مناصبهم بعدما مارسوا السلطة لعقود، وحقّقوا ثروات تضمن تقاعدهم.

كثيرون ممن خرجوا من السلطة السياسية لم يكونوا على موجة قلب النظام، ولم ينتقلوا إلى معارضته بعد. فطموحهم لم يكن الوصول إلى القمّة بل الاستفادة من نظام اعتنى وسيعتني بهم وبعائلاتهم وأبنائهم، وسيصلون إلى مناصب مربحة، وستقترن بناتهم بشبّان من عائلات السلطة والمال. وحتى بعد خروج رموز كبيرة من السلطة إلا أنّها وعائلاتها بقيت جزءاً أساسيّاً من تركيبة النظام. بل كان قلق أنصار بشار ومستشاريه مصدره حرس قديم، يعتقد أنّه وصي دولة البعث ويعرقل عمل بشّار ونهجه. حتى أنّ رفعت الأسد وبعد ثلاثة أيام من وفاة حافظ الأسد، أعلن أنّ اختيار بشّار رئيساً للجمهورية غير شرعي وغير دستوري.

قبل تسلّمه الرئاسة قام بشّار بمهام خارجية فزار عواصم عربية وقصد باريس للقاء الرئيس جاك شيراك، وتعرّف على رؤساء وملوك دول، وأصبح صديقاً قريباً للأمير عبدالله الثاني ولي عهد الأردن الذي استلم أيضاً الحكم بعد وفاة الملك حسين. ورافق صعود بشّار تفاؤل وإيجابية، فصدرت عشرات المقالات والتقارير الصحافية والديبلوماسية تشيد بالفتى الطموح، وبنهضة موعودة لسورية تواكب العصر وتستوعب التكنولوجيا، وتحدّث القطاع العام والسياسة الاقتصادية. ونقلت صحيفة الشرق الأوسط السعودية عن ناطق رسمي سوري قبل أشهر من وفاة الأسد أنّ الجميع سعيد ببشّار رئيس سورية المقبل لأنّه متعلّم وصاحب مؤهلات عالية تمكّنه من تدعيم الاستقرار ومواصلة التحديث الاقتصادي والاجتماعي والتنمية، وأنّه سيواجه التحديات التي تعاني منها سورية بمقدار عال من المسؤولية»[3]. ونشرت مجلة المجّلة السعودية أنّ بشّار مثقف ومتواضع يتكلّم الإنكليزية وملّم بالفرنسية والروسية، طويل القامة، نحيف، شغوف بالقراءة وخاصة الكتب العلمية، نظامي

(3) **الشرق الأوسط**، 8 شباط 2000.

في حياته، عادل، يصادق المثقفين، ويؤمن أنّ تحسين معيشة السوريين يتكّل بشكل أساسي على التكنولوجيا، وخاصة المعلوماتية[4]. وظهرت مقالات وتصريحات كثيرة في مطبوعات أوروبية وأميركية أشادت ببشار وجودته، وعقَدَت عليه آمالاً استناداً إلى تصريحاته وأسفاره ولقاءاته وحياته الشخصية، وإلى ما خبره صحافيون وديبلوماسيون غربيون التقوا به وتكلّموا عن ذكائه ورؤيته المستقبلية لبلاده، ومعرفته بالعقل والمجتمع الغربي، وإقامته في لندن لمدّة عامين.

ربيع دمشق

عندما تبوّأ بشار الأسد الحكم في تموز 2000، رأى مراقبون أجانب أنّ الإصلاح في سورية بات مستحقاً. فالضغط الاجتماعي المعيشي وصل إلى الذروة، والإصلاح مهما أحدث من تغييرات فهو سيضعف الطبقة الحاكمة الفاسدة ويخرجها، وهذا أفضل من فرض الاستقرار بقوّة النظام الأمنية. لأنّ عدم فعل شيء هو بالضبط الخطر الحقيقي على استقرار سورية ووحدتها الاجتماعية[5].

أطلق بشّار بعد أيام من أدائه القسم الدستوري ورشة إصلاح سياسي واقتصادي عُرفت بـ«ربيع دمشق». فأمام مجلس الشعب في 17 تموز 2000 ألقى كلمة وعد فيها بإنهاض الاقتصاد وإطلاق حريات الرأي العام شرط أن تكون تحت سقف النقد البنّاء. ولكنّه أكّد السير في صراط أبيه في الشؤون الخارجية وخاصة الصراع مع إسرائيل وتحرير الجولان والقضية الفلسطينية.

لقد تشّجع الرأي العام في سورية من أسلوب بشّار، إذ بعد أيام من اعتلائه السلطة، قدّمت له مجموعة من 44 شخصية رسالة مفتوحة نُشرت في 21 تموز تدعوه فيها إلى تحرير النظام السياسي. وعمليّاً كان بشّار يمشي على خيط دقيق بين تحقيق طلبات النيولبرالية العالمية ومطالب المعارضة، وبين ضرورة الحفاظ على ضوابط دولة البعث واستقرار البلاد. ففي عامه الأول أخذ يطرح أنّ واقع العولمة وانفتاح الدول على بعضها البعض يجعل من نظام سورية وانغلاقها عالة على تطوّرها وازدهارها، ويخنق الشعب ويعطّل الإصلاح. ليبدأ «ربيع دمشق» الذي رافقه موجة تفاؤل خاصة في مسألة الحريات وظهور المنتديات السياسية

---

(4) المجّلة، 6 حزيران 1999.

(5) Alan George, *Syria Neither Bread nor Freedom*, London, Zed Books, 2003, pp. 30-47.

وانطلاق انفتاح اقتصادي متسارع، وافتتاح فروع لمصارف أجنبية، والسماح للمواطنين باقتناء حسابات بالعملات الأجنبية. وأطلق بشّار سراح سجناء السياسين وخاصة من «الأخوان المسلمين» ومن «حزب العمل الشيوعي»، ما كان موضع ترحيب من قيادة الأخوان في المنفى التي طالبت بإطلاق كل السجناء وإنهاء قوانين الطوارىء[6].

استفادت المعارضة الداخلية من موجة التفاؤل، فتحدّثت علناً عن الحاجة إلى الإصلاح الديمقراطي في كلام صريح غير معتاد في سورية بأنّ الدولة بموجب قانون الطوارىء (1963) تمارس القمع على مَن لا يحترم «المحرّمات»، وهذه المحرّمات تبدأ بالتعرّض لرئيس الجمهورية وأفراد عائلته و«حزب البعث» والجيش وأجهزة الأمن وشرعية النظام، والمواضيع التي تثير النعرات الطائفية أو المواقف المتخاذلة في القضايا العربية وخاصة فلسطين. رقابة هذه الأمور منطقية حتى في ظل النظام الديمقراطي، حيث الشتم المجاني يعتبر جنحة، والمساومة في مسألة الصراع مع دولة عدوّة جريمة. فسورية ترى نفسها مستهدفة كآخر دولة مواجهة ورموز دولتها جزء من عوامل الاستقرار، وها هي المعارضات تبخّس الصراع مع العدو على أنّه حجّة، وتسقط أي حرمة على قادة تاريخيين[7]. ولكن خطأ سورية، كما في سائر الدول العربية، أنّ النظام لم يكن متسامحاً حتى مع النقد المحق البنّاء والموجّه ضد أخطاء لا تغتفر، وهو نقد تستفيد منه المصلحة العامة. فمن الأمور التي حُرّم ذكرها في الإعلام السوري وتُعاقب المعارضة التي تثيرها هي قضايا حقوق الانسان، وحق معارضة النظام بأساليب سلمية برلمانية وإعلامية، وتوجيه الاتهام لجهات رسمية ضالعة في تجارة المخدرات، وشرح ممارسات خاطئة للأجهزة الأمنية ضد المواطنين، واللائحة تطول.

في أيلول 2000، نشرت 99 شخصية أدبية وثقافية سورية، منها من هو مقيم في سورية، بياناً دعا النظام إلى إلغاء قانون الطوارىء وإطلاق المساجين السياسيين والعفو عن كل المنفيين خارج سورية، والسماح بحرية تأسيس الجمعيات والمنتديات والاعتراف بحرية التعبير عن

---

(6) صدر قانون الطوارىء في سورية في 22 كانون الأول 1963 كما صدر مرسوم رقم 6 في 7 تموز 1965 ينص على المعاقبة بالإعدام لكل من يعارض النظام القائم قولاً وكتابة وعملاً. وقلّصت هذه القوانين والمراسيم من سلطة القضاء وأفسحت المجال للاعتقال العشوائي والسجن من دون محاكمة وإهمال واجب السلطة في البت بقانونية التوقيف وحرمان ذوي المعتقل من معرفة مكان الاعتقال ومراجعته وزيارته والدفاع عنه وطلب معرفة ماهية التهمة ومصير المعتقل وحالته الصحية وسلامته، وضآلة امكانية الإعتراض على أو الطعن بقرارات الحكومة التي تمارس صلاحية الطوارىء والحكم العرفي ممثلة برئيسها ووزير الداخلية، أو التظلّم أمام مرجع قضائي.

(7) Human Rights Watch, *Syria Unmasked*, New Haven, CT, 1999, chapter 9.

الرأي وحرية الصحافة، والتوقف عن المراقبة المخابراتية للمواطنين[8]. وهدف الموقّعون إلى بناء ديمقراطية ومجتمع مدني فعّال وقوي، وإلى أنّ الاصلاح السياسي وحده كفيل بمساعدة سورية على مواجهة مشاكلها. ودعا البيان إلى إصلاح النظام السياسي، والاعتراف بالتعددية السياسية وإنهاء قانون الطوارىء وإطلاق سراح سجناء الرأي، وحق تأسيس الأحزاب والجمعيات وحريات الإعلام والرأي وإنهاء الرقابة على الصحف وتأسيسها. وكان بين الموقعين الشاعر أدونيس وصادق جلال العظم وحيدر حيدر ورياض سيف والخبير الاقتصادي عارف دليلة. ولم تبادر السلطة إلى اعتقال الموقعين على البيان المقيمين في سورية كما كان يحصل في السابق.

ولكي لا تتعثّر المسيرة على الخيط الرفيع، كان لا بد من العودة إلى توازن ما، فعاد بشّار إلى التشدّد في ثلاثة ملفات: أنّ وتيرة الاصلاح الداخلي يجب أن تكون مضبوطة، وأنّ الصراع مع إسرائيل وعملية السلام في الشرق الأوسط لهما أولوية، وأنّ العلاقات مع لبنان يجب أن تكون مستقرّة. فكان التسريع بتحرير النظام يعني انزلاقاً سريعاً في متاهات غير معلومة. ذلك أنّ الأجواء الإقليمية الصعبة لم ترحم أو تنتظر بل وُجّهت اللكمة تلو الأخرى لسورية، حتى شكا معارضون أنّ «بوش وشارون نجحا في تحويل ربيع دمشق إلى شتاء». ورغم ذلك، فإنّ الإصلاح لم يتحوّل إلى شتاء بل كانت سورية تتريّث حتى تنتهي عواصف المنطقة.

وفي 2001، تباطأت مسيرة بشّار ولم تلاقِ توقعات المتحمّسين للتغيير، وباتت خطواته تراكمية غير سريعة ليس لأنّه كان المسؤول الأول عن الاستقرار، بل لأنّ معظم المطالب التي انهالت عليه احتاجت إلى معالجات جذرية أو لرويّة في التصرّف، فالموضوع كان يطال سياسات متّبعة طيلة 40 سنة، ما جعل فرض التغيير بقرارات فوقية يهزّ البلاد.

على سبيل المثال كانت بنية إدارة الدولة بمعظمها تعمل بنهج شبه اشتراكي موجّه، ولا يمكن تغييرها بمجرّد تغيير أشخاص في عدد من المواقع يتمتّعون بقوّة ونفوذ. أما الحملة على الفساد ضد رموز عليا، فقد طالت رئيس الوزراء السابق، محمود الزعبي الذي فضّل الانتحار على المحاكمة، ومحمد حيدر الذي فر من البلاد وحوكم غيابياً بالسجن 15 عاماً، ولكنّها تعرقلت عندما كادت تصل إلى كبار النافذين في الحزب والدولة أو من المقرّبين من النظام والأشخاص التاريخيين في العهد السابق ومعهم أفراد عائلاتهم وكبار ضباط الجيش

(8) نص بيان الـ99 في صحيفتي **النهار** و**السفير**، لبنان، 26 أيلول 2000 وجريدة **الحياة** 27 أيلول 2000.

والأجهزة الأمنية ورجال أعمال وأبناء عائلات كبرى. وهنا اضطرب الخيط الرفيع مجدّداً إذ ماذا لو أخذت محاور من الحرس القديم حياكة انقلابات العسكرية، ونشاطات زعزعة الاستقرار الداخلي أو حتى تدبير اغتيال الرئيس.

في تلك الأثناء كانت منظمات المجتمع المدني تخرج للعمل العلني في سورية. فبرز رجل الأعمال رياض سيف عضو مجلس الشعب، وأعلن مع ميشال كيلو السجين السياسي السابق، عن تأسيس لجنة أصدقاء المجتمع المدني بهدف إطلاق حزب سياسي تحت اسم «حركة السلم الاجتماعي» من أجل نظام ليبرالي. وصدر بيان وقّعته ألف شخصية سورية يدعو الحكومة إلى إلغاء قانون الطوارىء. فاستجابت الحكومة جزئيّاً وأعلنت أنّ العمل بقانون الطوارىء مجمّد، وكفّت السلطات النظر عن أمور كانت ممنوعة سابقاً[9]. وفي 31 آب 2000، بدأ رياض سيف سلسلة لقاءات أسبوعية في منزله في ضاحية صيدنايا تحت اسم «منتدى الحوار الوطني» والعمل على تأسيس تنظيم باسم «أنصار المجتمع المدني». وأعلن إحسان سنقر، نائب آخر وأيضاً من رجال الأعمال، عزمه على تأسيس حزب ليبرالي.

وكان سيف جريئاً في مساءلاته للدولة. ففي الندوات لم ينجُ حتى الوزراء المحاضرون من أسئلة سيف المحرجة أمام حضور في القاعة كان يصفّق بحرارة وبدون خوف. ومن نماذج أقواله: «لا يوجد عندنا في سورية شفافية ولا كشوفات دقيقة في المالية العامة ولا محاسبة ولا مساءلة. وليس هناك تنمية حقيقية في البلاد. ولا يوجد حوار وليس لدينا مؤسسات عامة قويّة. وأين أصبحت الحملة ضد الفساد؟»[10]. وتقدّم سيف بطلب تأسيس حزب، ثم في اجتماع تأسيسي ضم 350 شخصاً انتقد «حكم الحزب الواحد وفرض الرقابة على الرأي العام ولجوء النظام إلى حجج القومية العربية لتمرير سياساته الاشتراكية الفاشلة التي جلبت الأذية للاقتصاد السوري». فما كان من أشخاص بين الحضور إلا أن اعترضوا على كلامه واتهموه أنّه عميل لجهات خارجية.

في نهاية 2000 أعلن رياض سيف عن كتلة برلمانية جديدة من 21 نائباً من المستقلين، منهم مهدي خيربك من اللاذقية ومأمون الحمصي، وهو رجل أعمال أيضاً. وفرضت الكتلة نفسها داخل قبة المجلس وخارجه وصدرت عنهم انتقادات لاذعة ومواقف غير معهودة. وعندما

(9) David Lesch, *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven, Yale University Press, 2005.

(10) *The Guardian*, July 27, 2002.

هاجم مأمون الحمصي الصلاحيات الاستفزازية التي تمتّعت بها أجهزة الدولة الأمنية، سانده بشّار برفضه دعوات لمحاكمة هذا النائب، ورافق ذلك إطلاق المزيد من السجناء السياسيين (600 سجين). ورحّبت منظمة العفو الدولية بقرار إطلاق سجناء الرأي، وذكر تقريرها أنّ من اصل آلاف السجناء لم يبق في سورية سوى 900 سجين سياسي. وفي كانون الأول 2000 أمر بشّار بإقفال سجن المزّة وسجوناً أخرى سمعتها سيئة بسبب تعذيب السجناء والمحاكمات العسكرية التي كانت تجري فيها. وكان بشّار يطلق أعداداً كبرى ضمن بيئة منفتحة وأجواء إصلاحية مرافقة لذلك. كما ازدادت حرية التنقّل وخاصة السفر إلى الخارج الذي استفاد منه معارضون سياسيون.

في 2001 فاق عدد هذه المنتديات العشرين، منها خمسة في دمشق. فظهر «المنتدى الثقافي لحقوق الانسان» للمحامي خليل معتوق المقرّب من «الحزب الشيوعي»، ومنتدى «المجلس الوطني للحقيقة والعدالة والمصالحة» على النموذج الجنوب أفريقي، وتطرّق «منتدى الثلاثاء الاقتصادي» للجمعية الاقتصادية إلى مواضيع سياسية واجتماعية وخيارات لسورية، وتأسّس «منتدى الأتاسي» على اسم زعيم ناصري سوري راحل هو جمال الأتاسي برئاسة ابنته سهير الأتاسي، و«منتدى اليسار» («حزب العمال العربي الثوري») برئاسة منيف ملحم في حي جرمانة في دمشق. وأعلنت مجموعة من أصحاب الأعمال عودة «الحزب السوري القومي الإجتماعي» المحظور إلى العمل العلني في سورية. ولم تتعرّض السلطة لأي من هذه المنتديات حتى بعدما أصبحت منبراً لانتقاد السلطة والنظام بشكل سافر، رغم أنّ قوانين الطوارىء منعت تجمعات لأكثر من خمسة أشخاص. حتى أنّ مئات الأشخاص الذين شاركوا في هذه اللقاءات كانوا قريبين من «حزب البعث» ويؤيدون التغيير.

وفي كانون الثاني 2001، صدر بيان آخر في دمشق وقّعه ألف مثقّف سوري، كوثيقة تأسيسية لـ«لجان إحياء المجتمع المدني»، ذهب أبعد من البيان الأول حيث دعا إلى إنهاء حكم الحزب الواحد، وإلى فسح المجال للحريات الصحافية وحرية التعبير والتعددية السياسية، وتعزيز دور المرأة السورية في المجتمع، وإجراء انتخابات نيابية حرّة بإشراف جسم قضائي مستقل عن السلطة التنفيذية. وكان بين الموقّعين شخصيات من «الأخوان المسلمين». ثم صدر بيان آخر وقّعه سبعون محامياً سورياً دعا إلى الإصلاح السياسي وإنهاء الطوارىء والسماح بأحزاب

مستقلة[11]. ولم تصدر أي عقوبة بحق هؤلاء، بل تزامن البيان مع إعلان وزير الإعلام أنّ قانون الأحكام العرفية الصادر في 1973 موجود ولكنّه «جمّد ولا يطبّق». وبعد «بيان الألف» التقى 16 من موقعيه في دمشق ومنهم رياض سيف وعارف دليلة وصادق جلال العظم، وأعلنوا «اجتماعاً تمهيدياً لإحياء المجتمع المدني» لحشد جميع المنتديات ولجان المجتمع المدني في أنحاء سورية.

عاد «الأخوان المسلمون» إلى الانتعاش بعد إطلاق رجالهم من السجون ووفاة الأسد الأب، ونشروا «ميثاق الشرف الوطني للعمل السياسي» في 3 أيار 2001 من لندن لوضع إطار تعاون مع قوى معارضة أخرى وفتح صفحة جديدة مع النظام. وفي آب 2002 عقد الأخوان مؤتمراً في لندن دعوا إليه جهات معارضة سورية لوضع برنامج مشترك.

وكانت شعبية بشّار حقيقة ملموسة تزداد باضطراد ليس بسبب «ربيع دمشق» وحسب بل خاصة بعد زواجه من أسماء الأخرس[12] (سنيّة من حمص) في 18 كانون الثاني 2000. وهي خبيرة في الشؤون المالية في لندن وابنة طبيب سوري، وصاحبة ذوق رفيع وآراء منفتحة في الشؤون الاجتماعية والثقافية، منحت الرئاسة سمة التحرّر والعصرية. وعندما زار البابا يوحنا بولس الثاني سورية في أيار 2001 استقبله بشار وزوجته، وجالوا في المسجد الأموي في دمشق وقيّم البابا عالياً جو التسامح الديني الذي تتمتّع به الأقليات الدينية في سورية وخاصة المسيحيين، ودعم مطلب سورية في استعادة الجولان بعد جولة مع بشّار في المناطق المحرّرة من الجولان، فأثار ذلك غضب إسرائيل وزاد من شعبية بشّار.

بعد عام من ربيع دمشق تبلورت أربع حركات معارضة: «الأخوان المسلمون» ومثقفو المجتمع المدني (ومعظمهم من اليساريين والليبراليين) والمعارضة الكردية ومعارضات في الخارج. وتواصل عمل المنتديات حيث كان المنتدون يستمعون إلى محاضرات عن الديمقراطية والمجتمع المدني والوضع الاقتصادي. وفي لقاء في كانون الثاني 2001، وجّه المهندس شبلي

(11) «سورية: سبعون محامياً ينضمون لقوائم المطالبين بالإصلاحات السياسية والبعث يحذّر من الأفكار المستوردة»، **القدس العربي**، 2 شباط 2001.

(12) أسماء الأخرس ابنة طبيب سوري مقيم في لندن هو فواز الأخرس المتخصص في أمراض القلب، وسحر العطري. ولدت اسماء في لندن عام 1975 وترعرعت فيها ودرست في إحدى مدارسها وكان أصدقاؤها ينادونها باسم إيما Emma. حصلت على البكالوريوس في الكومبيوتر من كينغز كوليدج التابعة لجامعة لندن عام 1996. تدرّبت على العمل المصرفي في نيويورك مع دويتشه بانك، ثم في مصرف جي بي مورغان. تتقن العربية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية. تعرّفت على بشّار أثناء إقامته في لندن (1992 – 1994) وزمالته لوالدها في مستشفى في لندن.

الشامي، عضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية، في محاضرته نقداً جريئاً، حيث قال: «منذ 1958 كان نظام الحكم في سورية دكتاتورياً. والمشكلة الرئيسية هي القمع، والقمع هو من الداخل. الغرب ليس سيّئاً إلى هذه الدرجة.. على الإصلاحيين الصبر وإعطاء الفرصة للقيادة الجديدة في البلاد لتطوير مشاريعها».

وتزايد التسامح مع الإعلام والنشاط الثقافي وحريّة استيراد الأفلام الأجنبية، بعدما أكّد بشّار أنّ الحاكم يحتاج إلى النقد البنّاء وإلى وجهات نظر مختلفة ليتّخذ القرار المناسب. ولكنّه أشار أيضاً إلى أنّ مسيرة الإصلاح مؤطرّة وتحصل ضمن حدود، وأنّ أي حلول يجب أن تُبحث من ضمن التقاليد السورية، لأنّه «لا يمكننا أن نطبّق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا»[13]. وبدا أنّ هذه المسيرة لم تكن فقط مضبوطة بل إنّ أي تغيير كان تقرّره الدولة، وليس نتيجة نضال شعبي، فلم يظهر حراك جماهيري كبير لدعم المعارضة أو دعم بشّار، إن في التظاهرات أو في تحركّات أخرى. كما أنّ الاعلام الرسمي لم يمشِ مع بشّار تماماً. إذ رغم أنّ بشار كان يلتقي إصلاحيين ويشجّعهم على نقد سياسة الحكومة ويسأل نصحهم حول ما يمكن عمله، إلا أنّ تأثير انتقاداتهم – تصاريح وندوات– كان ضئيلاً، لأنّ وسائل إعلام الدولة وصحفها كانت تنشر القليل مما كتبوه وتغفل الكثير، والبعض انتهى إلى السجن بعد نشر مقال له.

لقد رخّصت الحكومة للأحزاب العضوة في الجبهة التقدمية لإصدار صحف خاصة بها ولكن معظم هذه الأحزاب لم يفعل لأنّ شروطاً رافقت هذا الترخيص، واحتاج إصدار صحيفة إلى ميزانية غير متوفّرة. فبقي الإعلام مضبوطاً تحت النهج السابق برقابة صارمة وأولوية الترويج للخطاب الرسمي القديم، وخاصة أنّ معظم الصحافيين والإعلاميين كانوا موظفين في وزارة الإعلام والقطاع العام، وأنّ أبرز الكتّاب كانوا أعضاء في «حزب البعث» أو يقفون مع النظام. كثير من المعارضين السوريين الذين كتبوا من خارج سورية شكوا في مقالاتهم من أنّ النظام نجح في إقناع مئات المثقفين والإصلاحيين بالوقوف إلى جانبه، وأنّ هؤلاء ربما حصلوا على علاوات وفرص عمل وفوائد جمّة – أي لمصلحة شخصية وليس لاقتناع سياسي. لقد أفسحت صحيفة القدس العربي الصادرة في لندن ويرأسها عبدالباري عطوان صفحاتها لكتّاب سوريين معارضين، ومنهم حكمت البابا ومحمد الحسناوي وأسعد نعيم. وكتب هذا الأخير أنّ معارضين استوعبهم النظام إمّا بمنحهم الفوائد أو بضغوط

(13) الوكالة السورية للأنباء **سانا**، 17 تموز 2000.

وتهديدات، وأنّهم باتوا يدعمون النظام وخلص إلى أنّ بشّار لن يمنح السوريين أكثر من نمط العيش نفسه الذي شهدوه في السنوات الثلاثين السابقة[14].

ولكن لا يمكن القول أيضاً إنّ هؤلاء الصحافيين والمثقفين كانوا «يضربون بسيف السلطان الذي يعتاشون منه»، بل كان معظمهم مؤمناً بما يكتبه، وكان الصحافي متى وُوجِهَ بملفات أخلاقية أو بتفاصيل حول سلوك معيب داخل سورية، ففي معظم الأحوال كان الصحافيون يوافقون على ضرورة فضح هذه الأمور ويسعون إلى نشر الخبر. فيقرأ الناس من حين لآخر فضائح وأخباراً عن الفساد وعن معاقبة المفسدين في سورية مهما كان موقع الشخص. كما كان الكاتب يدافع بمنطق عن موقفه ويظهر محرجاً عندما يواجه بحقائق القمع والظلم في سورية، واضعاً لنفسه حدوداً لمدى دعمه للنظام. ولعل شمعة مميّزة في تلك الفترة كانت صدور صحيفة الدومري الساخرة لعلي فرزات، فنان الكاريكاتير الشهير المقرّب من بشّار، وهدفها محاربة الفساد و«طرد البوليس من ذهن السوريين». فكانت المرّة الأولى التي تحصل فيها مطبوعة خاصة على ترخيص منذ 1972. ورغم أنّ الصحيفة كشفت عمليات فساد وارتفاع مخصصات الرسميين المالية، إلا أنّ صدر الرقابة ضاق حتى بها وحاصرها بالقيود إلى أن أقفلت.

وأخذت السلطة تحاول إفهام الاصلاحيين والمعارضين أنّ عليهم التوقف عن الكلام عن المجتمع المدني والمناداة بالتغيير، فيما تصدّى صحافيو القطاع العام لما يُنشر ويقال. فيشرح تركي صقر رئيس تحرير صحيفة البعث أنّ الاصلاحيين ليسوا سوى موجة أخرى في سياق موجات الهجمة الأمبريالية على سورية، يريدون عبرها فرض أفكارهم المعادية للعروبة على الشعب. فكان كلامه العام يؤذي أعداداً كبيرة من أصحاب النوايا الحسنة الذين يريدون فعلاً أن تنتقل سورية نحو الأفضل.

ورغم التريّث في الإصلاح ومقاومة مؤسسات الدولة وإعلامها، كانت سياسة بشّار أفضل من معظم الأنظمة العربية الأخرى التي لا مكان فيها أبداً لصوت مختلف ولا يمكن العثور على مقالات تطال رؤوساً كبيرة في الخليج أو مصر مثلاً. فاللجوء إلى القمع لم يحصل إلا بعد نفاد أدوات السلطة في تغيير سلوك الشخص الإصلاحي أو المعارض: تبدأ بمنع نشر آرائه في الصحف السورية، وإذا لم ينفع هذ الإجراء، يصير فصله عن العمل إذا كان في دائرة

(14) **القدس العربي**، 19 و20 شباط 2001.

رسمية أو موظفاً في مؤسسة قطاع عام، وقد يستدعيه جهاز أمني لحديث أو استجواب. حتى يبقى سجن الشخص المعارض في آخر اللائحة كعقاب أخير لمن لم يرتدع[15]. وحتى هذه السلسلة من الإجراءات لم تُستعمل بشكل واسع بل طُبِّقت على عدد محدود من الأشخاص ونالت تغطية إعلامية عالمية واسعة. فقد كانت الأجهزة تدرك أنّ استعمال العنف والإكثار من التعرّض للأشخاص تسيء كثيراً لسمعة بشّار في الغرب وأمام الرأي العام الدولي في عصر المعلومات والإنترنت. وخاصة أنّ جماعات وجهات كثيرة كانت تخصّص المال والجهد لمتابعة أي خبر سوري مهما ضؤل، خاصة متى تعلّق بمعارض، فتقوم بنشره وتعميمه أو تصلها صور عبر هاتف الموبايل فتنتشر كالنار في الهشيم خلال دقائق.

والأسوأ أنّ السلطة نظرت إلى عبارة «المجتمع المدني» على أنّها أمر معيب ومريب. حتى أنّ وزير الاعلام عدنان عمران الذي قُدّم للرأي العام كإنسان عصري وحداثوي يمثّل الجيل الجديد والفريق الشاب الذي أحاط ببشّار، اعتبر «المجتمع المدني» بأنّه مجموعات أميركية المرجعية تستعمل لاختراق الشعوب. ولأنّه لم يتوخّ الدقة في التمييز بين جماعات بنوايا صادقة اعتُبر كلامه أنّ الاصلاحيين السوريين الذين ينادون بالمجتمع المدني هم طابور خامس وخونة. وبعد يومين من تصريح الوزير، تعرّض الكاتب السوري نبيل سليمان لاعتداء حيث ضُرب ضرباً مبرحاً بعد حديثه في ندوة.

الثورة المضادة

رغب بشّار في الانفتاح وفي تحرير الحياة السياسية، ولكنّه اشترط أن لا يفلت الأمر ويتحوّل إلى شلال لا يمكن ضبط حركاته وتأثيراته. فهو وإن كان حليفاً جدّياً لقوى التغيير فقد كان يواجه سندان الحرس القديم وطيفاً عريضاً من ذوي المصالح والقوى التي تقف بالمرصاد ولن يمكنه أن يلبّي طموحات المعارضات. فكان عليه المشي في حقل ألغام عند كل منعطف أو قرار. هذا في وقت كان عدد المنتديات واللجان قد بلغ العشرات وعدد الشخصيات المنضوية والنشطة في المعارضة المئات، وكانت البيانات الانتقادية تصدر بدون كلل وفي كل الاتجاهات، ما أقلق السلطات وخلق شعوراً بفقدان السيطرة واحتمال الفوضى، وأنّ ثمّة من يعمل ليس

(15) «الأسد يدعو اللبنانيين إلى بلورة مشروعهم للدولة: «أخطأنا بالتعامل مع طائفيين ... وندعم «حزب الله» لأنه مقاومة». **السفير**، 17 نيسان 2009.

لمصلحة الديمقراطية بل للاستفادة من أجواء الحرية والانفتاح، للانقضاض على السلطة وخاصة في التيارات الإسلامية.

فقد كان بعض البيانات يتعرّض لرموز دولة البعث من قمّتها إلى أجهزتها وتحدّث عن «الطاغية» حافظ الأسد. فكان مستشارو بشّار وآخرون يرون في هذا النوع من البيانات تحريضاً لا يخدم الإصلاح، ويُعرّض الرئيس لضغط الحرس القديم وقيادات السلطة. فكان بشّار يحاول مواكبة المطالب بتأطيرها ضمن منهج ايجابي لسورية[16]، في وقت كان وزراء في الحكومة ورجال النظام يردّون على الانتقادات، ويهاجمون مطالب الاصلاح المتسارع المشبوهة. وإذ بدا بعض تيارات التغيير متسرّعاً وغير مضبوط يستعمل لهجة عدائية، عبّرت الحكومة لبشّار عن قلقها أنّ الأمور تجري بنحو راديكالي قد تُفلت الأمور من يدها، وعندها يصبح الموضوع أمنياً. وكان ثمّة مخاوف حقيقية من إصلاح عير مضبوط له عواقب على الوحدة الداخلية وعلى سورية كقوّة إقليمية.

حقيقة الأمر أنّ المعارضة كانت منقسمة ومتوزعة الميول والأهداف، بعضها يوافق على السير مع بشّار في خطوات بنّاءة وأكيدة وآخر يريد إسقاط دولة البعث من أساسها. وعلى سبيل المثال كان توجّه رياض سيف ومأمون الحمصي، كرجلي أعمال، هو نحو اقتصاد السوق والنظام الديمقراطي الغربي ما يخدم في النهاية الطبقة السياسية والمدينية التجارية التي ينتميان إليها. وكان ثمّة طيف معارضين عقائديين يمتدّ من اليسار المتشدّد إلى التطرّف الإسلامي، إضافة إلى العداء غير المساوم من المعارضة الخارجية التي ضمّت معارضين في السبعين من أعمارهم وبعضهم أمضى معظم حياته خارج سورية وربما أكثر من أربعين عاماً ولا يعرف الواقع السوري، ولم يكن على موجة الرأي العام السوري، ولم يحظ بدعم شعبي داخل البلاد.

لقد كان الرأي العام في سورية يدرك أنّ البديل عن دولة البعث ربما لن يكون نظاماً ليبرالياً ديمقراطياً غربياً بل على صورة ذلك السائد في دول عربية موالية لواشنطن، كمصر مبارك وتونس بن علي أو ربما على صورة حكم إسلامي يضرب الأقليات، ما جعل حكم البعث أكثر جاذبية وقبولاً. فأحداث المنطقة لم تكن تطمئن أبداً، وكان ثمّة شك أنّ أميركا والغرب تريد فعلاً حكماً ديمقراطياً صحيحاً في العالم العربي.

من ناحية أخرى كانت القوى التي تدعم دولة البعث تقوم بثورةمضادة. في 2009 كتب

(16) في مقابلة مع صحيفة **الشرق الأوسط** السعودية في 8 شباط 2001.

الباحث السوري سمير سعيفان عن مسار الإصلاح، ورأى فيه أنّ الرأسمالية السورية التي ورثت الانتداب كانت في الماضي العدو التاريخي لـ«حزب البعث» الذي نجح إلى حدّ بعيد في إزالتها .أمّا الرأسمالية الجديدة فقد نمت على مائدة القطاع العام وفي شراكة مع العديد من مراكز البيروقراطية. ولكن رغم ذلك فإن نموّها شكّل خطراً استدعى التدرج وإحكام السيطرة من الداخل. ذلك أنّ تنامي قوّة القطاع الخاص وجّه رسالة إلى الداخل بأنّ الإصلاح في سورية يعني تراجع دولة البعث عن تحالفها التاريخي – «تحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين بقيادة الجيش» – والتحوّل الى شراكة مع الرأسمالية السورية، والتخلّي عن الفئات الفقيرة في الريف والمدينة، وعن جذور البعث الطبقية، والصعود الى الطبقات العليا المرتبطة بالخارج. وهذا التوجه له مخاطره في سورية التي يقودها حزب اشتراكي وينص دستورها على أن النظام الاقتصادي فيها هو نظام اشتراكي، والتي ما زالت تتعرض لضغوط وتواجه خطر عدوان إسرائيلي داهم في كل لحظة. ويضاف لهذا ايضاً التخوّف من الآثار الاجتماعية لتراجع دور الدولة وتراجع دعم الخدمات المجانية من تعليم وصحة وسلع وخدمات رخيصة تدعمها الدولة، مثل الخبز والرز والسكر والشاي والزيت والكهرباء والمحروقات والنقل.

وإشارة إلى تهديد بعض مزايا الطبقة الوسطى الجديدة التي نمت في ظل دولة البعث، لاحظ سعيفان أن الإصلاح يمس مصالح أعداد كبيرة من كادرات الدولة في الحزب والشبيبة واتحادات العمال والفلاحين والنساء، الذين يتمتعون بمزايا سيحرمون منها في حال سار الإصلاح وفق المنهجيات المعروفة عالمياً، وتراجعت الدولة وخاصة الدور التدخّلي لأجهزتها المذكورة آنفا، إذا ما تم الفصل بين الحزب والدولة. ويقول سعيفان إنّ هؤلاء جميعاً يقفون ضد الإصلاح، ما لم توجد صيغة تحافظ على مكاسبهم ودورهم الذي يخلق لهم منافع صغيرة عموماً، بينما هي كبيرة للبعض منهم. «كما أن الاصلاح في سوريا يتم بدون دعم دولي على غرار ما جرى لبلدان المعسكر الاشتراكي القديم، بل يتم فيها الضغوط السياسية الغربية الأميركية والأوروبية على سورية مستمرة، إضافة لضغوط عربية تنضم للتهديد الإسرائيلي المستمر». أمّا سيطرة الدولة وتدخّلها في الحياة الاقتصادية فهي تجعل الصفقات الحكومية قابلة للتوجيه وفق معايير وبأدوات معينة، بينما الإصلاح سيحرمهم من هذه الميزة. لقد تعوّد القطاع الخاص السوري الجديد أن يعمل من خلال الحماية والعلاقة غير النزيهة بالأوساط الحكومية، وتغيير هذا المناخ يهدد مصالحه، وهو غير واثق من قدرته على التكيف مع مناخ الإصلاح الانفتاحي.

لذا فقد كان معادياً للإصلاح في القسم الأكبر منه(17).

عملت الثورة المضادة ضمن ديناميكيتين. فمع الديناميكية الطبقيّة تجاه الإصلاح المذكورةأعلاه، كان ثمّة ديناميكية طائفية أيضاً. فكان ثمّة شك في أنّ غياب ضوابط نحو قبول الدولة السريع بمطلب إطلاق الأحزاب وبانتخابات حرّة قد يفتح الباب لأن تتحوّل سورية إلى وضع مشابه للبنان. ذلك أنّ فلتان الانتخابات وتحرّرها من ضوابط مانعة للترشّح الطائفي والعرقي، سيسمح بظهور لوائح سنيّة معتدلة من الطبقة الوسطى تحت عناوين مدنية وعلمانية، وأخرى يدعمها إسلاميون معتدلون ومتشددون، ويؤدّي ترشّح هذه اللوائح إلى فوزها بسبب الأغلبية العددية للسنّة في سورية، ضد لوائح تدعمها الأقليات العلويّة والمسيحية والدرزية مجتمعة، حتى لو قدّمت هذه الأقليات نفسها تحت عنوان وطني علماني جامع. وهذا ما كان يحصل في لبنان عند كل موسم انتخابي، وكان أحد أسباب فشل الأحزاب العلمانية اللبنانية. ولهذا فإنّ الأقليات المذهبية في سورية وتلك المنتمية إلى الطبقات الجديدة كانت تنظر إلى مستقبل مختلف غير مأمون العواقب، فتدعم النظام وتخاف من انزلاق مستعجل نحو الديمقراطية والانتخابات بعيداً عن نظام البعث.

ولذلك كان على الدولة السورية واجب الحذر في مسيرة الإصلاحات التي على إيجابياتها قد تؤدي إلى نتائج سلبية إذا لم يتم إدارتها بتؤدة ودرس، مع إبقاء نسبة عالية من التفاؤل والالتزام بمشروع الإصلاح والايمان بأنّ سورية تستطيع أن تخطو نحو نظام ديمقراطي علماني بمسيرة هادئة ولو ا ستغرق النهج الاصلاحي فترة طويلة من الزمن.

ولكن الوتيرة كانت أساس الافتراق بين بشّار والمعارضة التي كادت تفقد الأمل.

فشل ربيع دمشق

لم تمشِ الدولة مع دعوات الإصلاحيين المستعجلة للديمقراطية والحياة المدنية والاعتراف بالواقع التعددي. فقد كانت وجهة نظر النظام أنّ الفكر القومي العربي يوحّد الشعب في ظل دولة واحدة، ويمنع الانقسامات الطائفية والعرقية، وإلا دخلت سورية أزمات أهلية كما حصل في لبنان والعراق. وكان موقف بشّار يتجه نحو التريّث بعدما دأب مستشاروه

(17) سمير سعيفان، «سوريا: إصلاح اقتصادي بأدوات بيروقراطية»، مؤتمر العلاقات اللبنانية السورية، دمشق نيسان 2009.

على الإشارة إلى تعاظم قوى مناهضة تفسّر نهجه الانفتاحي على أنّه ضعف، يجب استغلاله لاسقاط النظام. ووصلت بشّار تقارير أنّ بعض من يضغط للإصلاح ليس وطنياً سورياً ولا يسعى إلى خلق سورية قويّة أو إلى تحقيق الرفاه والتطوّر لشعبها ضمن النهج التصاعدي الذي يعمل بشّار عليه، بل جماعات خبيثة تهدّد الكيان وبقاء الوطن وتفتّت المجتمع إلى مذاهب وإثنيات باتصالاتها ونداءاتها وإصرارها على تغيير فوري.

كانت ملامح الفشل تتصاعد حتى في أوج ربيع دمشق. إذ في 2001، ذكّرت الدولة أنّ قانون الطوارىء ما زال نافذاً وأنّ أي لقاء سياسي لأكثر من خمسة أشخاص هو غير قانوني بدون ترخيص من دوائر الأمن. وحذّر عبدالحليم خدّام قادة منظمات المجتمع المدني من عدم التمادي في ضغوطهم وعدم تعريض الوحدة الوطنية للخطر. كما عادت القيود على حريّة السفر إلى الخارج، وانتقدت أوساط الحكم النداءات المتكرّرة للإنهاء الفوري لقوانين الطوارىء، وذكّرت أنّ الإصلاح السياسي والإجتماعي في سورية يجب أن يكون تدريجياً وبشحنات مضبوطة.

في لقاء مع الطلاب والأساتذة في جامعة دمشق هاجم عبدالحليم خدام بصفته نائب رئيس الجمهورية «المنتديات والبيانات التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية» وربط طرح مسألة «الفسيفساء السورية» والأقليات في سورية بما تطرحه الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية حول حق الأقليات في تقرير المصير، بغية تفكيك دول العالم الثالث. وأشار «إلى أنّ أي إنسان يستعرض تاريخ سورية، يجد أنّها كانت في الخمسينات ضمن لعبة إقليمية، بينما باتت منذ السبعينات دولة يحسب لها حساب». وأن «حزب البعث لا تُقلقه مثل تلك الظواهر، لكنها تقلق المجتمع لأنها تُحدث قلقاً عند الناس على الاستقرار السائد في البلاد»، معرباً عن استغرابه غياب أي عبارة في تلك الطروحات عن الصراع العربي – الإسرائيلي ولا عن الهيمنة الأجنبية، وتساءل «هل هذا من قبيل المصادفة؟ وهل يمكن فصل حياة أي مواطن في سورية أو في الوطن العربي عما يجري في ساحة الصراع بين العرب وإسرائيل؟»[18].

بدأ وهج الإصلاحيين يخبو في صيف 2001 إذ اعتُقل مأمون الحمصي بتهمة «محاولة تغيير دستور البلاد بوسائل غير شرعية»، واعتقل في طرطوس رياض الترك (من «الحزب الشيوعي

(18) «دمشق: خدام يحمل على منتقدي الحكم باسم الحرية والديمقراطية»، **الشرق الأوسط**، 18 شباط، 2001.

السوري – المكتب السياسي» المنشق عن «الحزب الشيوعي» العضو في الجبهة التقدمية)[19]. وكان الترك قد ألقى كلمة أمام منتدى الأتاسي هاجم فيها حافظ الأسد بأنّه كان دكتاتوراً وقارنه بستالين وحمّله مسؤولية الفساد والركود ومسؤولية معركة حماة عام 1982. فاعتقل الترك ثم أطلق سراحه في 2002. ثم اعتقل عدد من البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني كعارف دليلة وستّة آخرين إضافة إلى رياض سيف. وكان سيف قد أعلن حلّ منتداه ثم أعاد افتتاحه وانتهى الأمر بعزله من البرلمان ورميه في السجن.

وفي نيسان 2002 صدرت أحكام سجن بحق سيف والحمصي مع معارضين آخرين لفترة خمس سنوات أمضوا منها أربعاً ثم أطلق سراحهم في كانون الثاني 2006. ولكن سيف استدعي مراراً للتحقيق بعد إطلاق سراحه كتحذير له لكي لا يتكلّم إلى وسائل إعلام غربية أو لمنظمات غربية لحقوق الإنسان. واستمرّت مراقبته وملاحقته وأُمر أن يزور مكتب الأمن الداخلي يومياً وبعد إحدى هذه الزيارات هاجمه رجلان أوسعاه ضرباً وركلاً. وغادر مأمون الحمصي سورية وحُكم عارف دليلة، عميد كليّة الاقتصاد في جامعة دمشق، بعشر سنوات في السجن وأُفرج عنه بعد سبع سنوات[20].

ورغم قمع معارضي الداخل فإنّ مناخ «ربيع دمشق» استمر إلى حدّ ما، وتواصلت النشاطات. وفي أيّار 2003 وُجّهت رسالة لبشّار وقّعها 300 مثقف ومحام وناشط سياسي، يؤكّدون فيها أنّ الاصلاح لا يتناقض مع توجّهات الدولة وعقيدتها ومصالحها، بل يقوّي سورية لتواجه أميركا في العراق وإسرائيل التي تحتل الجولان والأراضي الفلسطينية. كما أن السلطة لم تمارس القمع العشوائي بعد تراجع «ربيع دمشق»، بل ضُبطت في مجال ضيق يستعمل كإجراء أخير وفُضل اللين والضغط الخفيف. فعندما عاد المعارضون وشكّلوا جبهة موحّدة عام 2006، لم يكن ردّ فعل الأجهزة الأمنية حازماً وفجّاً بل ثمّة مساومات وقعت لملاقاة مطالب أطراف المعارضة المختلفة. ومع المعارضة الكردية جرى التفاوض حول حقوق استعمال اللغة الكردية، ومع المثقفين جرى التفاوض حول حقّهم في نشر كتاباتهم وحقهم في السفر إلى الخارج.

(19) كان الترك قد سُجن عام 1971 لمعارضته الجبهة التقدمية وقيادة خالد بكداش، وأطلق سراحه بعد 17 عاماً في 1988، ليصبح من أبرز منتقدي النظام حتى أصبح انتقاده شخصياً طال ليس فقط الرئيس الراحل بل بشار أيضاً.

(20) BBC, 7 August 2008, «Syrian dissident economist freed».

هدوء قبل العاصفة

تعثّر «ربيع دمشق» 2000-2001 لسببين: أولاً لأنّ بشّار أراده مدروساً وتراكمياً بينما دفعت المعارضة إلى إصلاح سريع. وثانياً لأنّ تهديدات خارجية شديدة الخطورة رافقت «ربيع دمشق»، ودفعت سورية إلى تحصين دفاعاتها. فقد بدأت تهديدات إقليمية بعد شهرين من استلام بشّار الحكم عام 2000 عندما اشتعلت انتفاضة فلسطينية، ثم واجهت سورية تداعيات هجومات 11 أيلول 2001 على نيويورك وواشنطن، تلاها الغزو الأميركي للعراق في آذار 2003، ثم المواجهة الدولية مع فرنسا وأميركا عام 2004 وتداعيات اغتيال الحريري عام 2005، وحرب تموز 2006. هذه التهديدات جعلت عملية التطوير والإصلاح مشوبة بالتردّد والحذر والخوف من أنّ سورية قد تفقد استقرارها الداخلي، وأصبحت الأولوية للتعامل مع التهديدات الخارجية.

حتى أنّ تفكّك العراق في 2005-2007 وتدهور الوضع الأمني في العراق ولبنان خلال هذه الأعوام دفع الرأي العام السوري إلى الالتفاف حول بشار[21] رغم تراجع «ربيع دمشق». فإنّ شعبية بشّار تواصلت في صفوف الجيل الجديد، وفي أوساط أبناء الطبقة الوسطى من سكان المدن الكبرى والمتعلّمين من خريجين وطلاب مدارس وجامعات انحازوا إلى جانبه بشكل تلقائي اثناء المواجهات الإقليمية. كما شدّتهم شخصيته الفتيّة والحديثة والغربية إلى حدّ ما وزوجته المتحرّرة والمثقفة والأنيقة التي جذبت وسائل الإعلام الغربية (أجرت مقابلة معها محطة سي أن أن الأميركية أثناء الحرب الإسرائيلية على غزّة مطلع عام 2009، ونشرت صحف ومجلات صورها العديدة بملابس موضة أوروبية). أمّا مشهد عائلته الصغيرة التي يعكس الإعلام الرسمي تواضع نمط معيشتها، فكان يعني الكثير للسوريين الذين لم يروا حافظ الأسد في أي صورة عائلية قط.

في السنوات الأخيرة واصل بشّار تجديد شباب القيادة السورية ونجح إلى حدّ ما في تقليص مساحة المفسدين، وأحال المزيد من كبار المسؤولين إلى التقاعد. ففي حزيران 2005 تقاعد مصطفى طلاس وزير الدفاع وزهير المشارقة نائب رئيس الجمهورية وعبدالحليم خدّام نائب

(21) أشار كريم بقرادوني في كتابه عن **عهد لحود صدمة وصمود** (شركة المطبوعات، 2009) إلى أن خطابات بشّار العامة في ذلك الوقت كانت تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى حشد دعم الشعب السوري من خلال التركيز على المبادىء القومية ومواجهة الأخطار الخارجية وأنه بالتأكيد نجح في هذا.

رئيس الجمهورية، وعبدالله الأحمر الأمين العام المساعد لـ«حزب البعث»، وتقاعد وخرج آخرون. وقلّص بشّار عدد أعضاء القيادة القطرية للحزب ثم امتلأت مقاعد هذه القيادة بعناصر شابة. ومكث عبدالحليم خدام بعض الوقت في سورية بعد تقاعده ثم غادر إلى باريس[22]، ومن هناك كال اتهامات مذهلة ضد بشّار ودولة البعث، ثم تحالف مع مناهضي النظام من معارضين ليبراليين وتنظيمات كردية ومع «الأخوان المسلمين».

وكان يقود «الأخوان المسلمين» علي صدرالدين البيانوني تحت اسم «جبهة الخلاص الوطني». ورأى مراقبون أنّ علاقات هذه الجبهة الوثيقة بواشنطن ودعم الإدارة الأميركية لفئات سورية معارضة بمبلغ 5 ملايين دولار، صب في التجهيزات المبكرة التي أدّت إلى انفجار سورية عام 2011. وثمّة مؤشّر شؤم لم يلتقطه عهد بشّار، هو أنّ اليأس قد دخل فعلاً قلوب معارضين منفتحين يكتبون ويعملون في إطار المجتمع المدني منذ التسعينات، رأوا أنّ درب الإصلاح كان بطيئاً ومميتاً وأنّ قضيّة التغيير في سورية لا تتقدّم، وباتوا على استعداد للمغامرة ليس فقط مع «الأخوان المسلمين» بل مع الشيطان وإن كان بعد سنوات «جبهة النصرة» أو الموساد.

سنوات مضت على سورية تخلّلتها حرب تموز 2006 ثم مصالحات مع الدول العربية ومع فرنسا، ثم تفاؤل بإدارة أوباما الجديدة، حيث أعلن بشّار في ربيع 2009 عن أنّ العملية الاصلاحية ستنطلق مجدّداً[23]. ولكن زخم «ربيع دمشق» قد ولّى وكان عاما 2009 و2010 كالهدوء الذي يسبق العاصفة. كان الوضع الداخلي السوري يراوح مكانه مع استمرار الفساد والقيود على الحريات وهجرة الكفاءات. ولم تعد المعضلة بين إطلاق عملية تغيير وإصلاح تهيىء لظهور قوى اجتماعية جديدة تطيح عاجلاً أم آجلاً بالنظام، أو إصلاح تدريجي بطيء قد يواجه صعوبات داخلية ولكنّه يؤمّن الاستقرار ويسمح بخطوات مدروسة، بل كان ثمّة احتمال ثالث هو الأقوى والأخطر وأبهظ ثمناً للجميع، هو أن يستغلّ الخارج الوضع الداخلي المعقّد لتفجير سورية وتفكيكها كدولة ومجتمع.

(22) أعلن خدّام معارضته للنظام في كانون الأول 2005 بعد أن تدهورت علاقته ببشار وبعد انتقاده للسياسة الخارجية السورية لا سيما في لبنان. وأسّس عام 2006 «جبهة الخلاص الوطني» التي تضم معارضين سوريين أبرزهم جماعة الأخوان المسلمين التي أعلنت انسحابها منها فيما بعد. وأصدرت المحكمة العسكرية الجنائية بدمشق بتاريخ 17 آب 2008 حكماً على خدام بالسجن لمدد مختلفة أشدها الأشغال الشاقة المؤبدة مدى الحياة بتهم مختلفة. واتهمته «بالمؤامرة على اغتصاب سلطة سياسية ومدنية وصلاته غير المشروعة مع العدو الصهيوني والنيل من هيبة الدولة ومن الشعور القومي، وأشدها دس الدسائس لدى دولة أجنبية لدفعها الى العدوان على سورية التي عوقب عليها بالمؤبد».

23- جوشوا لانديس، «أثر الإنفتاح الأميركي على الإقتصاد السوري»، **النهار**، 05 أيار 2009.

الباب السابع

أزمة سورية هي جزء من صراعها مع إسرائيل

يعتبر هذا الفصل أنّ جوهر الأزمة الراهنة في سورية هو استهدافها كدولة المواجهة الأم للمشروع الصهيوني في المنطقة. ويلخّص الصراع السوري-الإسرائيلي الذي بدأ قبل 80 عاماً. لقد احتلّت القضية الفلسطينية موقع الصدارة في وجدان السوريين. ويكتسب هذا الباب أهمية خاصة في فهم أزمة سورية، لأنّ سورية ومنذ معاهدة كامب دافيد عام 1979 حرصت على بناء جبهة مشرقية وإرساء توازن استراتيجي، بعدما أصبح الصراع العربي-الإسرائيلي مقتصراً عليها وأصبح معظم الدول العربية صديقاً مباشراً أو غير مباشر لإسرائيل.

مركزية سورية في الصراع

خبر السوريون مسعى إسرائيل الدائم إلى تفتيت سورية والعراق ولبنان ومصر إلى كيانات مذهبية عرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها وتأليبها بعضها على بعض، ما يبرّر الهوية الدينية العنصرية لكيان إسرائيل. وتبيّن باكراً أنّ دولة إسرائيل لا تعلن حدوداً جغرافية بسبب طبيعتها التوسعيّة، بل تريد جمع يهود العالم في الأرض العربية من النيل إلى الفرات. وحتى خبراء الصهيونية ومؤرخوها داخل إسرائيل أكّدوا أنّ إسرائيل منذ 1950 «خطّطت لإحتلال ما تبقى من فلسطين وأجزاء من الأردن وسورية ولبنان وقسم من السعودية، وسعت إلى تجزئة الدول العربية إلى كيانات طائفية وعرقية متناحرة يسهل السيطرة عليها»[1]. كما لم يخفِ

(1) Israel Shahak, Jewish History, *Jewish Religion, The Weight of Three Thousand Years*, London, Pluto Press, 1994.

قادة الحركة الصهيونية نواياهم بإنشاء إسرائيل الكبرى، بل كانت طموحاتهم تكبر بعد كل انتصار، يحتلون الأراضي العربية ويبنون المستوطنات ويعلنون ضمّ الأراضي المحتلة، ضاربين عرض الحائط القانون الدولي. ثم يشعلون حرباً جديدة ويتوسّعون في الجولان السوري وسيناء المصرية وقطاع غزة والضفة الغربية التي سمّوها اليهودية والسامرة، واستوطنوها بدون هوادة.

وأمام خطر إسرائيل الوجودي، اعتبر السوريون فلسطين جزءاً من بلادهم وقضية شعب شقيق أخرجته من أرضه جماعة جاءت من أوروبا تحمل عقيدة عنصرية. فكانت نكبة فلسطين 1948 عاملاً رئيسياً في الانقلابات في سورية، وعاملاً جوهرياً في تحوّلات سياساتها الاقتصادية والسياسية. وكانت سورية مركز التصدي الرئيسي للصهيونية منذ ثلاثينات القرن العشرين، بصرف النظر عمَّن يحكمها، ومركزيتها استمرت إلى اليوم.

سورية وفلسطين (1936–1963)

سهّل الانتداب البريطاني على فلسطين هجرة يهودية واسعة من أوروبا، وأجاز للمنظّمات الصهيونية بالتسلّح، في حين منع ذلك عن الفلسطينيين. وأطلق الشعب الفلسطيني ثورة في 1936 لخلق حكومة وطنية وقيام مؤسسات دولة فلسطينية ووقف الهجرة اليهودية، ووضع حد لنشاط سلطات الانتداب البريطاني في نقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى المهاجرين اليهود[2].

وكانت سورية تسعى للخلاص من الانتداب الفرنسي بعد ثورات ابتدأت عام 1925. وكان ما يجري في فلسطين يمسّ السوريين في الصميم، على اعتبار أنّ فلسطين جزء من وطنهم يتعرّض للاغتصاب. فقد تدفّق آلاف المتطوعين السوريين للمساهمة في ثورة فلسطين 1936 وفي الأربعينات تأسّست في دمشق لجنة جهاد مركزية لجمع المال والحاجيات والأسلحة والمواد التموينية لدعم ثورة فلسطين، وفتح مستوصفات تعنى بالجرحى. أمّا مصر والسعودية وشرق الأردن والعراق فقد كانوا يتنافسون للسيطرة على سورية وفلسطين. والتقت أولويات هؤلاء على إخماد الثورة الفلسطينية وقبلوا بمشروع بريطانيا المريب عن فلسطين، فقمعت لندن الثورة

(2) Philip S. Khoury, «Divided Loyalties? Syria and the Question of Palestine, 1919 -39», *Middle Eastern Studies*, vol. 21, n°. 3, July 1985, pp. 324-48.

الفلسطينية بقسوة وأصبحت قضيّة فلسطين رهن تجاذبات الأنظمة العربية والنوايا الغربية.

بعد الحرب العالمية الثانية (1939–1945) وفي 27 تشرين الأول 1947، صوّتت جمعية الأمم المتحدة إلى جانب مشروع قرار يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين. وأعطى القرار المستوطنين اليهود أكثر من 50 بالمئة من مساحة فلسطين، رغم أنّهم لم يملكوا آنذاك أكثر من 7 بالمئة من الأراضي. ورغم ذلك لم ترض المنظمات الصهيونية المسلّحة بقرار التقسيم الذي لم يحقّق كل أطماعها في الأرض. وكان المتطوّعون السوريون هم أوّل من دخل فلسطين قبل نهاية 1947 ليشكّلوا مع متطوعين فلسطينيين نواة جيش تحرير صغير.

استمرّت حرب فلسطين 1948 شهوراً، وأرسلت سورية لواءً من ألفي جندي إلى فلسطين. ورغم انعدام خبرته ونقص تسلّحه وعتاده، كان الجيش السوري هو الوحيد الذي اخترق التحصينات اليهودية واحتلّ أراضي من بركة الحولة إلى بحيرة طبريّة. أمّا الجيش الأردني الذي يديره ضباط إنكليز فقد أصدر الملك عبدالله أوامر بعدم دخول الأراضي التي خُصصت للدولة يهودية. وأصدر العراق نفس الأوامر إلى جيشه لأنّه كان أيضاً تحت إمرة الإنكليز. ودخل الجيش اللبناني منطقة الجليل المخصّصة للدولة الفلسطينية واشتبك مع اليهود واحتلّ بضعة قرى.

ولم يكن ميزان القوة في مصلحة العرب. ففيما لم يزد عدد جنود الجيوش العربية التي دخلت فلسطين عن 15 ألفاً استطاع اليهود حشد 70 ألف مقاتل. فشرعت الميليشيات الصهيونية في شنّ حرب عصابات وارتكاب مجازر وتعديّات على الفلسطينيين، بهدف طرد السكان والتطهير العرقي. وأخذ آلاف الفلسطينيين بالفرار من قراهم مخافة أن تطالهم مجازر اليهود. وخلال أسابيع قليلة هرب مئات ألوف الفلسطينيين بحالة مزرية واستقبلت سورية 100 ألف لاجىء فلسطيني[3].

وفي تلك الأثناء علمت مصر أنّ عبد الله ملك الأردن لا يكترث لتحرير فلسطين وأنّ جيشه ينتشر في الأراضي التي اعتبرها القرار الدولي ضمن دولة فلسطينينة، بهدف ضمّها إلى مملكته. وكان عبدالله قد اتفق مع قادة اليهود على تقاسم الأراضي بعد سلسلة لقاءات مع مبعوثيهم ومن هؤلاء غولدا مئير. ولذلك لجأت مصر إلى ضم الأراضي الفلسطينية التي

(3) اعتبرت سورية اللاجئين مواطنين تمتّعوا بكامل حقوق المواطنية العمل في الإدارات الرسمية والمراكز الحكومية والعضوية في نقابات العمال السورية ودخول المدارس والجامعات طلاباً وأساتذة، وفي القوات المسلّحة السورية. ونما عددهم إلى نصف مليون عام 2010.

دخلها جيشها. وكانت القيادة الصهيونية تعلم أنّ الأردن ومصر يعملان على ابتلاع أراضي الدولة الفلسطينية العتيدة، فالتهمت هي ما أمكن من هذه الأراضي أيضاً[4].

ثم وقّع الأردن ومصر ولبنان اتفاقات هدنة مع دولة إسرائيل الوليدة، ورفضت سورية توقيع هدنة. فتدخّلت الولايات المتحدة ودعمت انقلاب حسني الزعيم في دمشق وكان شرط دعمها له أن يوقّع الهدنة مع إسرائيل، ويوافق على مرور أنابيب النفط السعودي في سورية. وهكذا وقّعت سورية هدنة مع إسرائيل عام 1949 مرّت في وسط بحيرة طبريا وخلقت منطقة عازلة بينهما. ولكن إسرائيل دخلت المنطقة العازلة ومنعت سكانها من العودة إلى قراهم وصادرت أراضيهم ووسّعت مستوطناتها في الجانب السوري وتحيّنت الفرص لشنّ هجمات لسلخ أراضٍ سورية جديدة.

مع بداية ثورة البعث في الستينات وخاصة منذ 1965، أطلقت سورية يد المقاومة الفلسطينية ووفّرت لها المال والسلاح للتسلّل إلى الأراضي المحتلة. فاشتدّت العين الإسرائيلية الحمراء على سورية للغتها الراديكالية غير المعتادة تجاه إسرائيل، وتشجيعها للفدائيين. ذلك أنّ وثيقة دولة البعث عام 1965 جعلت أولوية تحرير فلسطين تعلو على أي أولوية أخرى. فأفادت سياسة سورية المقاومة الفلسطينية كثيراً. ذلك أنّ دعوة دمشق إلى الحرب الشعبية ومساعدتها للمقاومة قد نجحا في إيقاظ شعور وطني فلسطيني ضد الطبيعة الكولونيالية لإسرائيل، وفتح أعين الرأي العام العالمي على قضية فلسطين كشعب تحت الاحتلال.

سورية تخوض حرب 1967

إزاء الخطاب السوري الثوري العالي والمتهوّر، حيث لم يزد عديد جيش سورية عن 50 ألف جندي عام 1967 بتدريب وتجهيز غير كافيين وبفئة ضباط ضئيلة، وبـ500 دبابة نصفها لا يعمل، و100 طائرة ميغ 17، وبدون غطاء صواريخ أرض جو ولا سلاح بحرية[5]، وبالمقابل كانت إسرائيل مجهّزة بأحدث الأسلحة والمعدّات، بمدرّعات ودبابات وقوى مجوقلة وأسطول طائرات حربية متطوّرة وهليكوبتر للإنزال خلف الخطوط السورية. كما بنت لإسرائيل نظاماً عسكريّاً سمح باستدعاء نصف مليون جندي وكان على رأس جيشها عدد

George Tomeh, *United Nations Resolutions on Palestine and the Arab-Israeli Conflict 1947-1974*, Beirut, Institute for Palestine Studies, 1975. (4)

Patrick Seale, *ASAD*, p. 117. (5)

كبير من الضباط أصحاب تجربة طويلة تعود إلى الحرب العالمية الثانية.

في الخامس من حزيران 1967، شنّت إسرائيل حرباً خاطفة على سورية ومصر[6]. ورغم موافقة سورية على نداء الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في 9 حزيران، إلا أنّ إسرائيل اجتاحت أراضي سورية، واحتلّت مصادر مياه حوض الأردن في الجولان. وحارب الجيش السوري بشجاعة واستبسل الجنود السوريون في الدفاع، ففقدت إسرائيل مئات الدبابات. ولم يخرج الجنود السوريون من ساحة المعركة بل قاتلوا في ظروف صعبة تحت سماء تسيطر عليها إسرائيل تماماً وقصف مدفعي متواصل وصواريخ الطائرات. وإذ لم يتزحزح الجيش السوري عن مواقعه قبلت إسرائيل بوقف إطلاق النار. ولكنها واصلت غزوها واحتلت مدينة القنيطرة وقمّة جبل الشيخ.

سقط في حرب 1967 ألف جندي سوري ووقع 361 في الأسر، وجُرح المئات. وبعدما أكملت إسرائيل احتلالها للجولان، نهب جيشها مدينة القنيطرة وعملت دباباته وجرّاراته على هدم المنازل والأبنية في القرى المحتلة وتسويتها بالأرض. فكان يقطن في الجولان قبل الحرب 140 ألف مواطن سوري، لم يبق منهم سوى 8000 شخص[7]. وكان وقع الصدمة النفسية والشعور بالعار نتيجة الهزيمة شديداً في سورية لخسارة الجولان (1860 كلم مربع)، بثروته المائية وخصوبة تربته وعلو هضبته (700 متر) وقممه (1200 متر)، مما جعل الجولان مسألة وطنية لا تراجع عنها[8]، خاصة بعدما بدأت إسرائيل تستوطن الجولان وأعلنت أنّها لن تعيد إلى سورية أراضيها.

سورية تواجه حرب الأردن

شهد العام 1969 صعود تنظيمات مسلّحة فلسطينية هدّدت استقرار الأردن ولبنان. ومنذ نيسان 1969 بدأت مناوشات بين الجيش الأردني والمنظمات الفلسطينية وبين الجيش اللبناني وهذه المنظمات، بعدما تصاعدت العمليات الفدائية ضد إسرائيل وتفاقمت الغارات الإسرائيلية القاتلة على البلدين. وفي تشرين الأول وقعت اشتباكات بين الجيش اللبناني والمنظمات الفلسطينية، فوقفت سورية إلى جانب الفلسطينيين وأقفلت الحدود مع

Michael Howard, Robert Hunter, *Israel and the Arab World: The Crisis of 1967*, London, Institute for Strategic Studies, 1967, Adelphi Papers n°. 41. (6)

William Harris, *Taking Root: Israeli settlement in the West bank, the Golan, and Gaza - Sinai*, New York, John Wiley, 1980. (7)

Muhammed Muslih, «The Golan: Israel, Syria, and Strategic Calculations», *Middle East Journal*, vol. 47, 1993, pp. 611 – 632. (8)

لبنان احتجاجاً. وساهم الضغط المصري والسوري على لبنان للقبول باتفاقية مع المقاومة الفلسيطينية، عُرفت باتفاقية القاهرة التي أوقفت الصدام بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية مؤقّتاً إلا أنّها ساومت على سيادة لبنان وأوصلته إلى حرب كبرى عام 1975.

أمّا الصراع بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية وحلفائها فقد تحوّل إلى حرب أهلية مفتوحة. فدارت معارك دامية في شباط وحزيران 1970 حيث كانت المقاومة تسيطر على نقاط استراتيجية عدة تدعمها فعاليات سياسية وعسكرية وشعبية داخل البلاد، وتلقى مناصرة عارمة في البلدان العربية[9]. وتصاعدت أعمال العنف والمواجهات العسكرية ثم وصلت منحدراً خطيراً في 7 و9 أيلول عندما قامت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بخطف أربع طائرات ركاب مدنية. فأعلن الملك حسين حكومة عسكرية في 15 أيلول واستعمل الجيش الأردني كافة الأسلحة من مدفعية وطائرات ودبابات ضد الفلسطينيين، ما أدّى إلى مصرع عدد كبير من المدنيين ودمّر المنشآت والأبنية في المدينة والمخيمات.

وأمام صمت الحكومات العربية، لم تستطع سورية أن تقف مكتوفة اليدين. فهي كانت مع ضبط المقاومة الفلسطينية في الأردن ولكن ليس مع ارتكاب مجزرة بحقها، خاصة بعدما رجت القيادات الفلسطينية في الأردن سورية مراراً لتسعفها، فأرسلت سورية أسلحة وسهّلت دخول مقاتلين فلسطينيين وسوريين إلى الأردن، وطلبت من العراق أن يستعمل قواته المرابطة في الأردن والبالغ عددها 15 ألفاً لتخفيف الضغط عن الفلسطينيين فلم تلق أذناً صاغية. عندئذ قرّرت سورية التدخّل وأرسلت وحدات عسكرية احتلّت مدينة إربد الأردنية صبيحة 19 أيلول وتقدّمت إلى الجرش. فشكرت المقاومة الفلسطينية وخلفها الرأي العام الفلسطيني والعربي، سورية لأنّها كانت الوحيدة التي نصرت القضية الفلسطينية من بين كل العرب.

ولكن في اليوم التالي لدخول الجيش السوري طلب الملك حسين العون من واشنطن وأبدى استعداده لقبول مساعدة إسرائيل[10]. فتجاوبت أميركا واتفقت مع إسرائيل على خطة

---

(9) Alan Dowty, «The U.S. and Syria-Jordan confrontation 1970», *The Jerusalem Journal of International Relations*, vol. 3, n°. 2 – 3, 1978, pp. 172 – 196.

(10) Henry Kissinger, *White House Years, New York*, Little Brown and Company, 1979, p. 618. William Quandt, Decade of Decisions: *American Policy Toward the Arab-Israeli* Conflict, 1967-1976, university of California Press, 1978, pp. 115-118; Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs, Expanded Edition with Recent Speeches, New Photographs, and an Afterword*, University of California Press, 1996, p. 148.

تقضي بإغارة الطائرات الإسرائيلية على القوة السورية المهاجمة، وفتح المدافع الإسرائيلية على المواقع السورية وصولاً إلى دخول برّي إسرائيلي للأردن إذا اضطر الأمر. فوافق الحسين على الخطة وبدأت إسرائيل حشد جيشها على الحدود الأردنية وحلّقت طائراتها فوق الدبابات السورية وحرّكت واشنطن أسطولها في البحر المتوسّط. فاختارت سورية التراجع وأمرت قواتها بالانسحاب. ولكن القوّات الأردنية نفذّت هجوماً على القوا ت السورية المنسحبة أوقعت بها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.

وبعد أيام عُقد لقاء قمّة عربية في القاهرة توصّل إلى حل عربي للحرب الأردنية. وكان هذا آخر ما قام به عبدالناصر، إذ إنّه توفي فجر 28 أيلول 1970. ولم يُرضِ الإتفاقُ الشارعَ العربي الذي استشاط غضباً على المجازر بحق الفلسطينيين في الأردن وأنّ الحسين رفض وساطة عبدالناصر بوقف الحرب إلا بعد فرض شروطٍ مذلّة على المقاومة. كما رفضت سورية الاتفاق ورأت أنّ القادة العرب قد «باعوا القضية». موقف سورية القومي لم ينجها من المغامرة الفلسطينية، فأثناء حرب الأردن وعندما لم يكن الدعم السوري كافياً كان قادة فلسطينيون يهاجمون سورية، وذهب الجهد السوري لصالح المقاومة في الأردن هباءً فلم ينقذ رقبة المقاومة، بل أدّى إلى جوء الأردن لحماية إسرائيل.

ولم تنته حرب الأردن عند هذا الحد، إذ بعد وفاة عبدالناصر، وفي صيف 1971 أكمل الملك حسين تصفية ما تبقّى من المقاومة الفلسطينية. وكانت الجولة الثانية امتحاناً صعباً لسورية عندما بلغت الحملة الأردنية شمال الأردن، وهاجمت مناطق متاخمة للحدود السورية. فأُحرجت سورية وندّدت وسائل إعلامها بتصفية الفلسطينيين. وإذ رفض الأردن وساطة دمشق، غضبت الحكومة السورية وأمامها تقارير المجازر الدموية بحق الفلسطينيين، واستقبلت الفدائيين وقدّمت لهم المساعدات ليعيدوا تنظيم صفوفهم، واشتبك الجيش السوري مجدّداً مع الجيش الأردني على الحدود، وقطعت سورية علاقاتها الديبلوماسية مع عمّان، وأقفلت الحدود البرية ومجالها الجوي أمام الطيران الأردني. ثم عملت سورية على وساطة عربية جدّدت اتفاق وقف إطلاق النار.

سورية تخوض حرب تشرين 1973

تركت وفاة عبدالناصر في أيلول 1970 فراغاً هائلاً في ريادة القومية العربية ما أفسح المجال لحافظ الأسد ليلعب دوراً عربياً قيادياً. إذ كان يرى أنّ إسرائيل في حرب 67، فاجأت

العرب في لحظة غيبوبة وعدم توازن، ولكن هذا لم يعنِ بنظره أنّ إسرائيل دولة لا تقهر إذا استعدّ العرب جيّداً لمواجهتها. وطالما لم تُعالج مسألة التَوازن العسكري مع إسرائيل فإنّ من غير مصلحة العرب الدخول في حل سلمي، لأنّ قوّة إسرائيل وصلت حدّاً جعل قادتها واثقين من عدم اضطرارهم للإنسحاب من أي أراض عربية[11]. وفي كانون الأول 1970، بعد شهر من وصوله إلى السلطة، أكّد الأسد أنّ ساحةَ الحرب وليس قرارات الأمم المتحدة هي التي تعيد الحق العربي: جيشاً بوجه جيش وحشداً لطاقات الأمة العربية. وكان التغيّر الأهم في سياسة سورية العربية هو في تعزيز العلاقات مع المملكة العربية السعودية والدول العربية المحافظة[12].

وهكذا شنّ حلف عربي قوامه مصر وسورية مدعوماً من السعودية والعراق حرباً على إسرائيل عام 1973. وكان السادس من تشرين الأول 1973 يوماً عظيماً للعرب، سجّل أكبر هجوم عسكري في تاريخهم وأثبت مقدرتهم على التخطيط والتنفيذ بأحدث الأسلحة على عدو ظنّ الجميع أنّه لا يقهر. أمّا إسرائيل فقد فقدت توازنها لعدّة أيام حساسة لأنّ هجوم الجيوش السورية والمصرية كان صاعقاً ومباغتاً في سيناء والجولان، واستطاعت هذه الجيوش خلال 24 ساعة قلب المعادلة وتحقيق تقدّم استراتيجي على الأرض. لقد حشدت سورية هذه المرّة 60 ألف جندي مع معداتهم المؤلفة من 1300 دبابة و600 قطعة مدفعية و400 رشاش مضاد للطائرات و100 بطارية صواريخ سام أرض جو. وفي 6 تشرين الأول، خلال ساعات أطلّ الجيش السوري على بحيرة طبريّا ووادي الأردن وشمال إسرائيل، وكاد يصل حدود 1948 لولا تدخّل قوى إسرائيلية مدرّعة منعت الإنهيار الكامل للدفاعات الإسرائيلية. ففي ليل 7 – 8 تشرين الأول، حقّق لواءن سوريان تقدّماً هاماً وباتا على مسافة قصيرة من بحيرة طبريا وجسر بنات يعقوب على نهر الأردن.

وعلى وقع الانتصار في الجولان وسيناء، اشتعلت مشاعر الشعوب العربية كما لم يحدث من قبل. إذ لأوّل مرّة منذ 1948 تتحدّى جيوشهم إسرائيل وتقهر أسطورة تفوّقها وتنهي عار الهزيمة. أنّ العرب قد استعادوا كرامتهم وضمّدوا جراح الماضي هي مسألة تحقّقت في اليوم الأول، ولن تغيّرها مجريات الحرب ونتائجها الميدانية فيما بعد. أمّا لماذا لم تسر مصر وسورية

(11) John Bulloch, *The making of a war*: The *Middle East from 1967 to 1973*, London, Longman, 1974.

(12) Patrick Seale, *ASAD*, p. 294 («Keep an eye on Syria»).

نحو النصر، فذلك لأنّ مصر بعد عبورها قناة السويس وتحرير مسافة عشرة كيلومترات، أمرت جيشها بالتوقف عن التقدّم. فيما واصلت سورية القتال. واستفادت إسرائيل، فاتّجهت لوقف انهيار دفاعاتها على الجولان، لأنّ خوفها من سورية يفوق خوفها من مصر، حيث شرح موشيه دايان «أنّ ثمّة عدوّاً على الجبهة المصرية ولكن لا وجود سكاني إسرائيلي في سيناء. أمّا الجبهة السورية فهي قريبة من تجمعات سكانية إسرائيلية ومدن يهودية كبرى. فإذا وصل السوريون إلى مستوطناتنا تكون المصيبة كبرى»[13].

وهكذا ولمدّة ثلاثة أيام، في 7 و8 و9 تشرين الأولّ، حوّلت الطائرات الإسرائيلية الجولان كتلة نار كبيرة وبلغت طلعاتها في الجولان 600 طلعة يومياً مقارنة بـ50 طلعة على الجبهة المصرية. وكانت سورية جاهزة بأسلحة أرض-جو من صواريخ سام ومضادات للطائرات فأسقطت عدداً كبيراً من الطائرات الإسرائيلية.

وظهرت مجدّداً شجاعة الجندي السوري التي أدهشت المراقبين العسكريين الأجانب، حيث بلغ عناد السوريين حدّاً مدهشاً في عدم التراجع مهما بلغت وحشية القصف الإسرائيلي الجوي والبري. وكانت خسائر سورية فادحة، إذ إضافة إلى 800 دبابة ومئات الآليات واستشهاد 6000 جندي، أحدثت الغارات الإسرائيلية خسائر في البنية التحتية المدنية السورية ومنشآتها.

وإذ تمكّن الإسرائيليون من وقف التقدّم السوري، شنّت إسرائيل غارات في العمق السوري على أهداف مدنية من بنى تحتية واقتصادية – مصفاة النفط في حمص ومرافىء اللاذقية وطرطوس وبانياس ومحطات الكهرباء ومستودعات كبرى. وفي 10 تشرين الأول أغارت طائرات إسرائيلية عبرت فوق لبنان على مبنى القيادة العسكرية السورية وأبنية عدّة في دمشق. وفي 11 تشرين الأول، حاولت وحدات بريّة إسرائيلية مدعومة بالطائرات اختراق الخط السوري فواجهتها شبكة أفخاخ الدبابات وحقول ألغام وعائقات اسمنتية أرضية ومشاة مسلّحين بصواريخ مضادة للدروع.

أثبتت سورية أنّها كانت خصماً جديّاً لإسرائيل حتى بدون مصر. إذ أنّ إسرائيل خسرت أفضل طياريها على الجبهة السورية، وقاتل الجيش السوري جيّداً وطوّق الجيب الذي أحدثه الإسرائيليون في سعسع. ولذلك قرّر الإسرائيليون عدم تحدّي الخطّ الدفاعي السوري خاصّة

(13) Moshe Dayan, *Story of My Life*, p. 474.

وأنّ سورية كانت ما تزال تتمتّع بقوّة عسكرية ضاربة في خط دفاعها الثاني، ولن تكون المسألة نزهة للإسرائيليين. فكان الوضع على الجبهة السورية أفضل بكثير. إذ إنّ القيادة السورية استوعبت إخفاقات الجبهة المصرية، وتأكّدت من تحصينات خط الدفاع الثاني ثم دفعت اللواء الثالث إلى معركة سعسع، في وقت كانت روسيا قد أقامت جسراً جويّاً لسدّ حاجيات سورية، ووصلت قوات عراقية واشتبكت مع الإسرائيليين في سعسع. كما دخلت ألوية أردنية وسعودية ومغربية. ومع صبيحة 20 تشرين الثاني تحصّنت الخطوط السورية واستطاع الجيش السوري القضاء على جيب سعسع في وقت كانت مصر تسعى إلى وقف لإطلاق النار والسادات يستجدي كيسنجر لتحقيق ذلك. حتى صدر قرار مجلس الأمن رقم 338 في 22 تشرين الأول.

إعتبر كيسنجر سورية، لا مصر، هي عدو إسرائيل الأخطر والأقرب لموسكو، والأكثر تطرّفاً في الصراع العربي – الإسرائيلي، ويجب إبقاؤها خارج اللعبة وعزلها عن مصر. ورأى كيسنجر أنّ الأسد هو ندّه الحقيقي وليس السادات المطيع. وبدأ كيسنجر حربه الديبلوماسية لنزع مصر كقوّة عربية بجولات مكوكية لفك الارتباط على جبهة سيناء مستثنياً سورية ومتجاهلاً القضية الفلسطينية. وأعلن عن اتفاقية سيناء الأولى لنزع القوات بشروط مهينة لمصر. ثم قام كيسنجر بجولة مكوكية أخرى بين دمشق وتل أبيب شهر أيّار 1974 في وقت كانت المدافع لا تزال مشتعلة على الجولان. وكان الأسد عنيداً لم يتنازل عن دعم المقاومة الفلسطينية كما التزم السادات ولم يتراجع عن مطلب انسحاب إسرائيل بالكامل(14). حتى وقّعت سورية على اتفاق يضمّن انسحاباً إسرائيلياً من مدينة القنيطرة وجوارها دون أي التزام من سورية(15). فخرج الأسد من حرب تشرين بطلاً قوميّاً رافع الرأس ولم يقدّم أي تنازلات لإسرائيل أو يرتم في أحضان أميركا فحافظ على مواقفه المبدئية ليخوض حرباً أخرى في المستقبل.

الاستراتيجية السورية

(14) Stephen Oren, «Syria's options», *World Today*, vol. 30, n°. 11, November 1974, pp. 472–78 (disengagement on the Golan).

(15) Uri Davis, *The Golan Heights under Israeli occupation 1967-1981*, Durham, England, University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1983, Occasional Publications New Series, n° 18.

كان حافظ الأسد وحيداً من بين زعماء العرب في إعلانه أنّ الحرب تحرّر الأرض، وهو منطق سوري بامتياز، ليس لأنّ سورية خاضت حروباً مع إسرائيل، وأبقت جبهتها مشتعلة بل لأنّ الشعب السوري كان على تعلّق جارف بفلسطين، ولأنّ الصراع كان وجودياً وليس حدودياً كما كانت الحال على الجبهة المصرية. وأنّ أي تقدّم لإسرائيل على جبهات الأردن وسورية ولبنان هو بالتأكيد خسارة لسورية. فسورية فقط من بين الدول العربية كانت محكومة بهذا الصراع الذي يهدّد وجودها كله، وهي إذ تصمد في وجه إسرائيل تمثّل سد دفاع عن الأمة العربية.

كان لتوقيع اتفاقية سيناء 2 في 2 أيلول 1975 تداعيات كبيرة على المنطقة العربية ينذر بخروج مصر. فرفض الأسد القبول بواقع جديد قد يجعل سورية دولة ضعيفة مجاورة لإسرائيل كالأردن ولبنان، مهمّتها حماية أمن إسرائيل ومطاردة المقاومين، ويعيد سورية إلى دولة – ساحة كما كانت قبل 1970. واستنتج الأسد أنّ أفضل دفاع هو الهجوم: من الآن فصاعداً سيكون دور سورية في المنطقة الدفاع عن العرب وكبح جماح إسرائيل، لأنّ الصراع قد انحصر الآن على الجبهة المشرقية وبرّ الشام ساحته، في مواجهة تاريخية إمّا تنتصر فيها «إسرائيل الكبرى» وإما تنتصر «سورية الكبرى». وبات همّ الأسد تحقيق توازن استراتيجي لردع إسرائيل في حال اختارت الهجوم على سورية ومحاصرة تداعيات صلح مصر المنفرد مع إسرائيل:

– التداعي الأول هو: مَن سيدافع عن سورية والعرب بعد غياب مصر؟ ومَن سيكبح جماح إسرائيل في التوسّع والعدوان؟ إذ كانت سورية تشهد نهاية مرحلة القومية العربية داخل مصر التي دامت عشرين سنة مع عبدالناصر.

– والتداعي الثاني هو انهيار الصف العربي واشتعال أزمات بين مصر وكلّ من سورية و«منظمة التحرير» وليبيا، وبين سورية والعراق وبين الأردن والفلسطينيين. وانفرط عقد «منظمة التحرير» المؤلفة من عدّة تنظيمات بين رفض واعتدال، انعكست معارك بالسلاح بين الفلسطينيين في لبنان.

وكان لبنان الضحيّة الأكبر، إذ أصبح ساحة للصراعات العربية–العربية وللصراع العربي الإسرائيلي، وانقسم اللبنانيون لتبدأ حرب طويلة دامت 15 سنة.

كانت المرّة الأولى منذ 12 قرناً – أي منذ الخلافة الأموية – التي تعود فيها دمشق عاصمة مركزية للعرب. وكان صعودها موقع عداء من الغرب الذي رأى في سورية دولة صغيرة وفقيرة

تجرؤ على التصرّف من موقع سيادي وتدافع عن نفسها. لقد فشلت سورية في منع إسرائيل وأميركا من إخراج مصر وفي تحرير الجولان ومساعدة الفلسطينيين على تحرير الضفة، ولكنّها وضعت رؤيتها لتحقيق توازن عسكري مع إسرائيل هدفاً بعيد المدى. ومن هذه الرؤية إغلاق الثغرات التي تسمح لإسرائيل باختراق جبهتها، أي جعل لبنان والأردن امتداداً لجبهة الجولان. وتعاملت سورية مع غزو إسرائيل للبنان عام 1982 كأنه غزو لأراضيها هي، فاستطاعت خلال عام واحد قلب الطاولة على إسرائيل وأميركا وعلى نظام الحكم الذي أقاموه في بيروت. وتصدّت سورية بنجاح لمحاولات إسرائيل المتكرّرة اختراق الأردن ولبنان والفلسطينيين، لأنّ أي نجاح إسرائيلي في بر الشام يضعف سورية. واعتبرت سورية أنّ اي حل جزئي ومنفصل بين أي دولة عربية وإسرائيل يضعف العرب، ويقوّي يد إسرائيل ضدهم. ولكي يدافعوا عن أنفسهم على العرب أن يقفوا يداً واحدة فلا يقبلوا إلا بحلّ يشمل كل الجبهات. ورفضت سورية كل الاتفاقات من كامب دافيد عام 1979 ومعاهدة أوسلو بين «منظمة التحرير» وإسرائيل عام 1993، ومعاهدة وادي عربة بين الأردن وإسرائيل عام 1994.

الاستراتيجية الإسرائيلية

شملت الاستراتيجية الإسرائيلية التدخّل في عدد من الدول العربية بغية تفتيتها وتفجيرها من الداخل. واعتبرت أنّ خروج مصر من المعادلة قد أنهى أي تهديد فعلي يمكن أن تشكّله سورية لإسرائيل، ولم تكترث للفلسطينيين الذين اعتبرتهم إرهابيين. كما أصبحت إسرائيل أكثر عدوانية بصهيونية توسعيّة، ركبت موجتها حكومات يمينية سيطرت على السياسة الإسرائيلية لعقود طويلة.

دعمت إسرائيل منذ الستينات انفصال جنوب السودان وسلّحت ميليشياته، ودعمت قبائل اليمن عبر شاه إيران ضد الجيش المصري، وعقدت حلفاً استراتيجياً مع جنوب أفريقيا العنصرية ضد الدول الأفريقية التي تحالفت مع عبدالناصر، ودعمت أكراد العراق ضد بغداد بالتنسيق مع شاه إيران، ودعمت أحزاباً وشخصيات لبنانية بالمال والسلاح. ولم تكن إسرائيل تشكّل خطراً عسكرياً على سورية عبر لبنان والأردن فحسب، بل كان في خططها خلق نفوذ معادٍ لسورية داخل لبنان والأردن وفي الأوساط الفلسطينية، بشكل تغرق سورية في صراعات أهلية دامية مع أشقائها. وأسوأ ما حصل هو خلق أمر واقع تستعمل معه سورية قوّتها ضد أشقائها فتفقد سمعتها العربية ويخسر صيتها كبطل للقومية العربية.

لم تكتفِ إسرائيل بخروج مصر من الصراع لتكفّ شرّها عن العرب. بل استغلّت الأمر لتفرض هيمنتها الإقليمية بشتّى الطرق: بشنّ غارات شبه يومية على لبنان وصولاً إلى غزوه مرّتين - في 1978 و1982 - وتدمير المفاعل الذرّي العراقي وضمّ الجولان عام 1981، وضرب الفلسطينيين بيد من حديد. ولذلك كانت سورية تواجه عدواً غاشماً متعمّداً التوسّع والغزو ومتجّهاً دوماً نحو المزيد من التعنّت والعنصرية، مع صعود يمين متطرّف عام 1977 وبدء حملة استيطان كبرى في الأراضي الفلسطينية. حتى أصبح السلام مع إسرائيل وهماً بعيد المنال واتضّح أنّها تريد إذلال العرب واستسلامهم الكامل لمشيئتها[16].

وكانت إسرائيل تنفذ مشاريعها في باحة المشرق لتثبت أنّ سورية ليست ندّاً قويّاً في وجهها، وأصبح لبنان هو الحلبة بينهما حتى اليوم. ولعل نقطة الضعف في استراتيجية سورية أنّها اعتبرت المشرق ساحة تقودها هي ضد إسرائيل ولم تنتبه كفاية إلى خصوصيات لبنان والأردن والفلسطينيين، وإلى رغبة هؤلاء الأشقاء أن يديروا أمورهم بأنفسهم بعيداً عن هيمنة سورية.

المواجهة السورية-الإسرائيلية في لبنان

بعد كامب دافيد، شعرت إسرائيل أنّ الجو قد خلا لها في بر الشام لفرض هيمنتها على لبنان وهضم الجولان والضفة وغزّة. فتحيّنت الفرص لاحتلال أجزاءٍ من لبنان وقامت في آذار 1978 بغزوه ثم انسحبت جزئياً تحت ضغط أميركي. وكانت سورية تسيطر على وادي البقاع في لبنان منذ 1976 الذي اعتبرته ضرورياً لاستراتيجيتها الدفاعية لأنّه الطريق المنطقي لأي غزو إسرائيلي يستهدف دمشق.

في نيسان 1981 أسقطت إسرائيل طائرتي هليكوبتر سوريتين فوق لبنان، وردّت سورية بنشر صواريخ سام في البقاع. وفي أيار وحزيران 1981 أشعلت إسرائيل جنوب لبنان عبر سلسلة غارات وعمليات قصف، وفي كانون الأول 1981 أعلنت ضمّ الجولان وضم القدس. ثم أخذت تتحضّر لغزو كبير للبنان لتحقيق ثلاثة أهداف[17]:

Jay Kent, «The Assad Factor», *The Middle East*, n˚. 135, January 1986, pp. 47-48.Elizabeth (16) Picard, Les militaires syriens devant les accords de Camp David, *Défense Nationale*, vol. 37, août-septembre 1981, pp. 35-49. Adeed Dawisha, « Syria and the Sadat initiative », *World .Today*, vol. 34, n˚. 5, May 1978

Ron McLaurin, «Golan in a Middle East Settlement», *Oriento Moderno*, vol. 61, 1981, (17) .pp. 43-58

– ضرب المقاومة الفلسطينية وإسكاتها كقوّة عسكرية، ما يضمن سكينة أهل الضفة الغربية حتى يستوطنها اليهود بسلام.

– ضرب الجيش السوري في لبنان وإخراجه منه لتقليص الجبهة المشرقية.

– تغيير النظام السياسي في المنطقة: في لبنان عبر دعم بشير الجميّل ليصبح رئيساً للجمهورية وجعل لبنان محميّة إسرائيلية. وفي الأردن عبر قلب نظام الملك حسين وطرد الفلسطينيين من الضفة ومن أراضي الـ48 ليصبح الأردن الوطن البديل. وإسكات سورية إلى الأبد لأنّ دمشق ستصاب بالذعر بعد هذه الحرب، ولن تجرؤ بعد ذلك على تحدّي إسرائيل. وساعتئذٍ يتحقّق حلم بناء إسرائيل الكبرى في بر الشام، من حدود مصر إلى تخوم دمشق ووسط لبنان.

بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان يوم 4 حزيران 1982 وبعد يومين من القصف والغارات، بدأ الغزو الأرضي بدخول 76 ألف جندي إسرائيلي (سيصبحون 120 ألفاً بعد شهر) و1250 دبابة و1500 ملالة مدرّعة، مع دعم مئات الطائرات الحربية ومدفعية الميدان على خط طوله 50 كلم على الحدود. وبمواجهة هذه الجيوش كان ثمّة 15 ألف مقاتل فلسطيني وبضعة مئات من المقاتلين اللبنانيين و25 ألف جندي سوري في لبنان.

ولم يميّز الجيش الإسرائيلي بين مقاتلين ومدنيّين، بل عملت الطائرات والدبابات الإسرائيلية والمدفعية البعيدة المدى والبارجات على قصف المخميات الفلسطينية والمدن اللبنانية[18]. وكانت دمشق تتساءل لماذا تحتاج إسرائيل لسبع فرق مدرّعة ووحدات خاصة ومجموعات كبيرة من الدبابات ومئات الطائرات إذا كانت تريد فقط تأديب «منظمة التحرير». واستنتجت دمشق أنّها حرب تطال كل لبنان وتريد هزيمة سورية: في 7 حزيران دمّرت الطائرات الإسرائيلية محطات الرادار السورية في جبل الباروك وفي قاعدة رياق الجويّة وطوّق الجيش الإسرائيلي وحدات سورية في جزين واتّجه شمالاً ليقطع طريق بيروت–دمشق. ولكن الخطر الأكبر على سورية كان يتجسّد في البقاع: إذ إنّ أفيغدور بن غال كان يقود جيشاً من 35 ألف جندي و800 دبابة ليهجم على الجيش السوري هناك ويقطع طريق دمشق. حتى أنّ رأس هذه القوّة قد وصل فعلاً إلى قرية تقع على مسافة عشرة كلم جنوب شتورة.

وبعدما استوعبت سورية خطة إسرائيل الفعلية وضعت خطّة مضادة وبدأت يوم 9 حزيران التحرّك الكبير. وحاولت إسرائيل تأخير التحرّك السوري فأرسلت طلباً إلى الأسد

(18) John Bulloch, *The War in Lebanon*, London, Century Publishing, 1983.

عبر المبعوث الأميركي فيليب حبيب أن «يبرّد الوضع» بحجّة أنّ عمليتها ستتوقّف بعد إبعاد الفلسطينيين مسافة أربعين كلم. ولكن فيما كانت سورية تستمع لحبيب، هاجمت إسرائيل على حين غرّة قواعد الصواريخ السورية في البقاع ضمن خطّة متكاملة وجاهزة شاركت فيها عشرات الطائرات والأجهزة الإلكترونية. وتصدّت الطائرات السورية للأسطول الجوي الإسرائيلي رغم الفارق التكنولوجي الكبير: 70 طائرة سورية قديمة روسية الصنع ضد 100 طائرة إسرائيلية من أحدث ما أنتجته المصانع الأميركية. فكانت هذه المواجهة هي الأكبر في تاريخ الحروب. ولم تحقّق إسرائيل تفوّقاً جويّاً إذ ما إن ظهرت طائراتها في سماء البقاع صباح 10 حزيران حتى تحرّكت الطائرات السورية لمواجهتها.

وتمكّن الجيش السوري من الحفاظ على خط دفاعي امتدّ من بحيرة القرعون إلى بلدة راشيا. ولكن إسرائيل كانت مصمّمة على الوصول إلى طريق الشام، ما هدّد دمشق مباشرة. فخاضت سورية مواجهة أرضية اعتبرها عسكريون غربيون أفضل ما قدّمه الجيش السوري منذ إنشائه عام 1946[19]. كما واجه لواء سوري قوامه دبابات T-72 لواءً إسرائيلياً في راشيا فهزمه ودمّر 33 دبابة وأخذ غنيمة بضعة دبابات أميركية M-60. فانسحب ما تبقى من اللواء الإسرائيلي باتجاه مزارع شبعا. وفي القطاع الأوسط أوقفت كتيبة دبابات سورية الزحف الإسرائيلي عند بلدة عين زحلتا. ثم وقعت معركة قرية السلطان يعقوب يوم 11 حزيران التي كانت من أهمّ معارك حرب 1982، لأنّها أوقفت الزحف الإسرائيلي نحو شتورة، خاضها لواء الدبابات السوري الأول ما حسم الحرب بقاعاً. وعندئذٍ بدأت الأطراف الدولية الضغط لوقف إطلاق النار. فوافقت إسرائيل ولكنّها استغلّت ذلك لتحييد سورية واعتبرت أنّ وقف إطلاق النار يسري مع الجيش السوري، وواصلت عمليتها ضد الفلسطينيين وحلفائهم جوّاً وبرّاً وبحراً على بيروت وضواحيها.

وتمكّنت إسرائيل يوم 13 حزيران من الالتحام بقوات بشير الجميّل عند بلدة الجمهور[20]. فدخل جيشها بيروت عبر شرقها لتصبح بيروت الغربية محاصرة تماماً، وفي داخلها 14 ألف جندي سوري ومقاتل فلسطيني، وبضع مئات من أفراد الميليشيات اليسارية اللبنانية. ولكن

(19) 'The ground battles of those days were the Syrian Army's finest hour«, quoted in Patrick Seale, *ASAD*, p. 382.

(20) Yair Evron, «Washington, Damascus and the Lebanese crisis», *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 209-223.

رغبة إسرائيل في تحييد سورية لم تكن في حسابات دمشق التي كانت تسعى لدعم دفاعات بيروت. ولذلك قامت إسرائيل بسدّ المنافذ أمام سورية وخرقت وقف إطلاق النار شرقاً فهاجمت المواقع السورية في 18 حزيران في عالية وبحمدون وضهر البيدر. وتدخّل الأميركيون وثبّتوا وقف إطلاق نار جديد يوم 25 حزيران بين القوات السورية والإسرائيلية.

استمرّ حصار غرب بيروت عدّة أسابيع دون أن تستطيع إسرائيل اقتحامها. وأخذ ياسر عرفات يزعم أنّ «المقاومة الفلسطينية تقاتل وحيدة فريدة»، متجاهلاً تضحيات سورية الباهظة في الأرواح والأسلحة والمعدات في هذه الحرب. وإذ لم تتمكّن سورية من إرسال قوى إضافية وأسلحة، أمرت لواءها في بيروت بقيادة محمد هلال أن يدافع «حتى الرمق الأخير». واعتبر الأسد أنّ سورية تخوض حرباً عربية-إسرائيلية رابعة بدون مصر، ولكن نداءاته إلى القادة العرب ذهبت هباءً. وعندما أغلقت إسرائيل كافة الطرق نحو بيروت، وجّه الأسد نداءً مؤثّراً إلى اللواء السوري المحاصر في المدينة كي يفرض على آريل شارون أن يدخل بنفسه ويقاتله: «أيها الأحبّة! أنا أعيش معكم نهاراً وليلاً. عروبة بيروت أمانة بأيديكم. أسألكم أن تصمدوا حتى الشهادة أو النصر». فساهم اللواء السوري في مقاومة بيروت ورفض عروضاً إسرائيلية مذلّة نقلها فيليب حبيب إلى عرفات ورئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان.

ضغطت إسرائيل على بشير لكي يدخل بيروت الغربية ويخوض معارك شوارع ضد «الإرهابيين». ولكن بشير رفض ذلك ما كشف أنّ المكاسب السياسية الكبرى التي وعدت إسرائيل نفسها بها كانت متوقّفة على ماذا سيفعل بشير الجميل. فعقّد الخطّة أنّ إسرائيل فشلت في إخراج سورية من لبنان وفشلت في القضاء على «منظمة التحرير»، فاستعاضت عن عدم تحرّك بشير بالقصف الشديد وحصار وقطع الماء والكهرباء، ومنع دخول التموين الغذائي عمّن بقي من سكان غرب بيروت. ثم بدأت إسرائيل هجوماً جويّاً مكثّفاً على بيروت من 5 إلى 12 تموز، استهدف أبنية سكنيّة مدنية في ستة عشر حيّاً غرب بيروت.

وبلغ عدد اتفاقات وقف إطلاق النار 12 اتفاقاً دون أن يغيّر القصف الإسرائيلي المعادلة الميدانية لأنّ الفلسطينيين والسوريين تحصّنوا جيّداً في مشارف المدينة والضاحية الجنوبية والمخيمات وعلى محور المتحف. ثم بدأت جولة جديدة أعنف وأشدّ وطأة من القصف الإسرائيلي جوّاً وبرّاً وبحراً من 22 تموز وحتى 12 آب.

وأخيراً تمّ اتفاق قضى بمغادرة سلمية للقوات الفلسطينية واللواء السوري ودخول قوات غربية متعدّدة. لم تتوقّف الغارات الإسرائيلية حتى 19 آب عندما رعت واشنطن

خطّة وافقت إسرائيل و«منظمة التحرير» وسورية والسعودية. فبدأ انسحاب آلاف المقاتلين الفلسطينيين بحراً وآلاف الجنود السوريين برّاً. وفي 23 آب إلتأم البرلمان اللبناني وانتخب بشير الجميّل رئيساً للجمهورية.

أسفرت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 1982 فقط عن مقتل 20 ألف لبناني وفلسطيني وجرح 40 ألفاً. ولم يكن عدد القتلى والجرحى من العسكريين السوريين أقلّ ارتفاعاً، إذ وصل إلى 6000 ضابط وجندي، منهم 1200 قتيل (بينهم عدد باهظ لا يعوّض من الضباط الطيارين بلغ 60) و3000 جريحاً و700 أسير. وخسرت سورية 300 دبابة و140 ناقلة جند مدرّعة و80 مدفع ميدان و76 طائرة حربية و29 منصّة صواريخ سام و6 طائرات هليكوبتر. ولم تكن خسائر إسرائيل بقليلية: 2500 قتيل وجريح (منهم 350 قتيلاً) و12 طائرة حربية و3 هليكوبتر و200 دبابة.

في منتصف أيلول 1982 وقع انفجار ضخم في مركز «حزب الكتائب» في الأشرفية أسفر عن مصرع الرئيس المنتخب بشير الجميّل و30 شخصاً من مستشاريه ورفاقه. فأعطى شارون أوامر لجيشه بدخول بيروت والمخيمات الفلسطينية، وسمح في 16 أيلول لميليشيا لبنانية بدخول مخيمي صبرا وشاتيلا فقتلت مدنيين فلسطينيين وبعض اللبنانيين وبلغ عدد ضحايا هذه المجزرة ألف قتيل (وقيل 1800). ثم انتخب البرلمان أمين الجميّل، شقيق بشير، يوم 21 أيلول، وانسحبت إسرائيل من غرب بيروت والمخيمات تحت ضغط واشنطن يوم 29 أيلول.

كانت حرب 82 درساً صعباً لسورية وامتحاناً لاستراتيجيتها. فالفلسطينيون أثبتوا عدم جدارتهم كقوّة عسكرية وكحليف يرتكن إليه، ومصر لم تتدخّل مطلقاً بل هاجمت سورية كلامياً بأنّ هذه الحرب كانت لتقاسم لبنان بين إسرائيل وسورية (مع أنّ العامل الأكبر الذي دفع إسرائيل لغزو لبنان هو صلحها مع مصر). أمّا العراق قد اتهم سورية كعادته «بالتواطؤ مع إسرائيل وخيانة الأمّة العربية». واتهم الملك حسين الأسد أنّه «يصفّي القضية الفلسطينية»، رغم تاريخ الأسرة الهاشمية في الأردن الأسود مع الفلسطينيين وعلاقاتها العميقة مع إسرائيل منذ تأسيسها. وحتى معمّر القذافي هاجم سورية كلّما وافقت على وقف إطلاق النار أثناء الحرب. أمّا إسرائيل فاعتقدت أنّ سورية قد انتهت كقوّة مقاتلة.

ولكن الحقيقة كانت أنّ سورية تصدّت منذ 9 حزيران 1982 للواقع الذي سعت إسرائيل

إلى فرضه[21]، ودعمت في تموز وآب 1982 «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» والتنظيمات الفلسطينية في البقاع والجبل لمهاجمة الدبابات والمواقع الإسرائيلية. وردّت إسرائيل بفتح مدفعيتها على الخطوط السورية في البقاع وشنّ غارات جوية على المواقع السورية. ثم دخلت تنظيمات إسلامية شيعية متعدّدة أصبحت العمليات الانتحارية ضد الإسرائيليين ماركتها المسجّلة. ففي 11 تشرين الثاني 1982، وقعت عملية تفجير مقرّ القيادة العسكرية الإسرائيلية في صور قتلت 67 ضابطاً وجندياً إسرائيلياً. وفي الأشهر التالية تصاعدت عمليات المقاومة عبر القناصة والألغام والمتفجرات والسيارات المفخّخة، فكان لها أبعد الأثر في دفع الإسرائيليين إلى الإنسحاب بعد أشهر من الاجتياح.

وشرعت سورية في بناء قواها العسكرية فعزّزت جبهة البقاع ووضعت لها روسيا برنامج تسليح فتحصّنت دفاعات سورية البحرية والأرضية والجويّة[22]. ووقفت موسكو إلى جانب سورية في المواجهات الديبلوماسية وردّت بعنف على احتجاجات إسرائيل على تسليح سورية، حيث هدّد أندريه غروميكو بأنّ أي تحرّش إسرائيلي بسورية سيشعل حرباً عالمية.

في 28 كانون الأول 1982، رعت واشنطن مفاوضات علنية بين لبنان وإسرائيل ولكن الرياح لم تجرِ بما تشتهي السفن الأميركية والإسرائيلية. إذ لم يكن أمين الجميّل ساداتاً آخر ليسير منفرداً ولم يكن بصدد توقيع معاهدة سلام يعلم مسبقاً استحالة تسويقها في لبنان والدول العربية وفي طليعتها السعودية وسورية. وفي تلك الأثناء تلقّت واشنطن صفعة أمنيّة كبرى في بيروت إذ اجتاحت شاحنة مفخّخة السفارة الأميركية في 18 نيسان 1983 فدمّرتها على من فيها وقُتل 63 شخصاً منهم ستة عناصر من السي آي إيه.

وفي 4 أيار 1983 رعى جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركية، نص اتفاق حمله إلى دمشق في 7 أيّار ليعرضه على الأسد. فأخضعه الأسد لجلسة طويلة قصّ عليه تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية والوضع اللبناني وحقوق سورية في الجولان ومحاولات إسرائيل الهيمنة على المنطقة وموقف أميركا السافر إلى جانب إسرائيل. إلى أن خلص الأسد إلى

(21) William Harris, «Syria in Lebanon», *MERIP Reports*, vol. 15, n°. 6, July-August 1985, pp. 9-16.

(22) ارتفع عدد أفراد القوات المسلّحة السورية من 225 ألف إلى 400 ألف عام 1986، والدبابات من 3200 إلى 4400 والطائرات المقاتلة من 440 إلى 650 وقطع المدفعية من 2600 إلى 4000 وقواعد صواريخ أرض جو من 100 إلى 180، منها صواريخ متطوّرة لم يسبق أن أعطتها موسكو لأي دولة خارج حلف وارسو. كما ارتفع عدد الخبراء الروس في سورية إلى 6000.

أنّ النص الذي حمله شولتز هو اتفاق إذعان يجعل لبنان محمية إسرائيلية، ويبعده عن أشقائه العرب ويغيّر هويّته الوطنية والقومية. وأنهى الأسد حديثه أنّ سورية قد تفكّر بالانسحاب من لبنان بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية فقط بعد انسحاب إسرائيلي كامل وغير مشروط من الأراضي اللبنانية. ثم جمعت سورية حلفاءها في لبنان يوم 13 أيار 1983 (الرئيس السابق سليمان فرنجية ورئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ووليد جنبلاط وإنعام رعد رئيس «الحزب القومي» وجورج حاوي أمين عام «الحزب الشيوعي» وعاصم قانصو رئيس «حزب البعث» في لبنان ونبيه برّي رئيس «حركة أمل») الذين أعلنوا قيام «جبهة الخلاص الوطني» بهدف «تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي».

وفي 17 أيار 1983 وقّعت حكومة شفيق الوزان على مشروع اتفاق يساوم على السيادة اللبنانية ويمنح إسرائيل مكتباً تمثيلياً في ضبيه شمال بيروت وحقّها في ممارسة سيادة أمنية في الجنوب وخلق مجموعات عسكرية مشتركة لبنانية-إسرائيلية «لملاحقة المخربين» وتكليف ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة سعد حداد حراسة الجنوب حتى نهر الزهراني، وحرمان الجيش اللبناني من نشر قواته جنوباً، ومنعه من امتلاك أجهزة رادار ومن الطيران فوق النصف الجنوبي من لبنان بدون موافقة مسبقة من إسرائيل، وإنهاء حالة الحرب ومنع أي نشاط إعلامي وتربوي عدائي ضد إسرائيل في لبنان ومنع نقل أي معدات أو أسلحة أو بضائع تعتبرها إسرائيل مضرّة بأمنها عبر لبنان إلى كل الدول العربية، وأنّ على لبنان أن ينهي خلال عام أي اتفاقات أو تعهدات رسمية مع أي جهة عربية أو دولية تُعتبر معادية لإسرائيل.

وكانت سورية تستعدّ لهذا الاتفاق، فأطلقت حملة ضد «العملاء» الذين وقّعوا اتفاقاً يجعل لبنان محمية إسرائيلية.

وعندما نضجت إمكانيات سورية العسكرية واللوجستية في آب 1983 بدأ الهجوم المضاد على الإسرائيليين وحلفائهم اللبنانيين، إنطلاقاً من ضاحية بيروت الجنوبية عندما انتفضت «حركة أمل» فخرج الجيش اللبناني الموالي لأمين الجميّل من الضاحية وقصفها بأسلحة وصلت لتوها من أميركا. تلا ذلك خلال أيام هجوم في 2 أيلول على مواقع «القوات اللبنانية» لم تنجُ منه القرى والبلدات المسيحية في الشوف وعالية. وقام بالهجوم ميليشيا التقدمي الاشتراكي وتنظيمات لبنانية وفلسطينية بلغ عديدها ألفي مقاتل مدعومة بمدافع ودبابات سورية وخبراء روس. واستطاع المهاجمون سحق «القوات اللبنانية» في الجبل، وأشتعلت المجازر الطائفية ونزح مائة ألف مسيحي إلى شرق بيروت، وطوق المسلحون الدروز بلدة دير القمر المارونية.

عادت سورية خلال أسبوع إذاً إلى ضاحية بيروت يوم 15 أيلول 1983 وانحسر الوجود الإسرائيلي تماماً عن الطريق الدولي الذي يربط دمشق من المصنع شرقاً حتى بيروت. ورافق هذه المعارك وابل من القذائف المدفعية على بيروت والمناطق الشرقية والقصر الجمهوري، ما أثبت أنّ حلفاء سورية في لبنان باتوا الآن أقوى بكثير من حلفاء إسرائيل. وإزاء ذلك لم تفعل أميركا شيئاً للضغط على إسرائيل لتعديل مطالبها الاستفزازية من أمين الجميّل وسعيها لاضعافه. إذ لم يزحزح الموقف السوري انطلاق طائرات الأسطول الأميركي المرابط أمام بيروت لقصف مواقع في الجبل واطلاق البارجات الأميركية مدافعها الضخمة على الشوف. إذ أنّ سورية كانت قد اكتفت مؤقتاً بما حقّقته فوافقت في 25 أيلول 1983 على وقف إطلاق النار في لبنان وعلى التعاون مع مبادرة سعودية حملها الأمير بندر بن سلطان إلى دمشق ورجل الأعمال اللبناني-السعودي رفيق الحريري.

إقتصرت المبادرة السعودية على تفاهم بين لبنان وسورية فقط بدون أي دور لإسرائيل ودعمت مبادرة أمين الجميّل ليطالب إسرائيل بالانسحاب ويشطب اتفاق 17 أيّار ويؤلّف حكومة وحدة وطنية.

وكان عامل الوقت لصالح سورية وليس لصالح أميركا وإسرائيل. إذ بعد ثلاثة أسابيع، في 16 تشرين الأول 1983، انفجر الوضع في جنوب لبنان، عندما تحرّش جنود إسرائيليون بموكب عاشوراء في النبطية وقد احتشد 150 ألف شخص، وفتحوا نار أسلحتهم وأردوا عدداً من المدنيين. وانتشر الخبر جنوباً فوقعت هجمات ضد الاحتلال حصدت 40 جندياً إسرائيلياً، وتوسّع الغضب جنوباً إلى ضاحية بيروت. ففي 23 تشرين الأول 1983 هاجمت شاحنة مفخّخة قاعدة المارينز قرب مطار بيروت وقتلت 241 جندياً أميركياً. وفجّرت شاحنة أخرى مركز القوات الفرنسية في اليوم نفسه قتلت 58 جندياً فرنسياً ردّاً على غارات جوية فرنسية على بعلبك. واشتد الضغط على الإسرائيليين والقوات المتعددة للانسحاب.

ورغم مرض الأسد واختفائه من الصورة، فإنّ المقاومة استمرّت، وفتح القناصة في الضاحية الجنوبية نيرانهم ضد المارينز في 4 كانون الأول 1983، وقتلوا 8 من المارينز قرب المطار، وأسقطت المقاومات الأرضية السورية طائرتين أميركيتين فوق البقاع وأسرت طيّاراً. إلى أن غادرت القوى الغربية لبنان في مطلع 1984 وزار أمين الجميّل دمشق والتقى الأسد بعد شفاء الأخير، وأعلن إلغاء اتفاق 17 أيار.

واصلت إسرائيل انسحابها في 1984 حتى عادت إلى الشريط الحدودي وفشلت في تحقيق

أهدافها فلم يصبح لبنان محمية تابعة لها ولم يوقّع على معاهدة سلام، بل انسحبت بالقوّة تحت ضربات المقاومة وبقيت سورية في لبنان. كما تعجّب الأسد من سرعة انسحاب أميركا من لبنان بعدما ظنّ أنّها ستكون العمود الأساسي لحكم أمين الجميّل. وأكّدت المواجهة السورية-الإسرائيلية في لبنان صوابية استراتيجية الأسد أن صمود دولة صغيرة كسورية بدعم حلفاء لها كفيل بردع سياسات إسرائيل وأميركا[23]. فخرجت سورية منتصرة وعوّضت تداعيات حرب 1973 وكامب دافيد، بعدما خاضت مواجهة 1982 – 1984 من أجل المشرق بأكمله: من أجل منع سقوط لبنان بأيدي إسرائيل ومنع ابتلاع الضفة الغربية وانزلاق الأردن في اتفاق جزئي يجعله خاضعاً لإسرائيل، وإسماع العالم أنّ العرب – لا إسرائيل – هم أصحاب الكلمة في هذا الجانب من المتوسط.

الأردن يتحدّى سورية

في أوج صراعها ضد إسرائيل والولايات المتحدة في لبنان، تعاملت سورية مع جبهات كثيرة في آن واحد: مواجهة اتفاق 17 أيار في لبنان وصراعها مع منظمة التحرير (ياسر عرفات) وانشغالها بمسار الحرب العراقية-الإيرانية. وكان عليها أيضاً أن تخصّص جهدها لمواجهة الأردن من جديد.

فقد كان الملك حسين يسعى إلى محادثات منفردة مع إسرائيل، ما فتح ثغرة خطرة في استراتيجية سورية. إذ بالنسبة لها كان وضع الأردن أكثر هشاشة من وضع لبنان في وجه إسرائيل. ففي لبنان ثمّة فئات تقاوم وفعاليات تنسّق مع سورية، ما يسمح لدمشق أن تتدخّل لإفشال أي اتفاق مع إسرائيل. أمّا إذا وقّع الأردن معاهدة سلام فهو سيصبح محمية إسرائيلية لا محالة. فغضب الأسد من اشتراك الملك حسين في ما اعتبره «مناورة إسرائيلية-أميركية» بدلاً من الوقوف إلى جانب سورية التي كانت تحقّق انتصاراً كاسحاً على إسرائيل في لبنان.

وكانت سورية تدرك أنّ الحسين يقيم خطوط اتصال مباشر مع حكومات إسرائيل منذ 1958 وحكم عدم الاستقرار علاقات سورية بالأردن، من فترات وئام وتفاهم إلى فترات خصام وعداء، إذ كان الحسين يحتضن معارضي الحكم في سورية ويمنحهم مأوى في عمّان التي

---

(23) Talcott Seelye, *U.S. Arab relations: the Syrian dimension*, Washington D.C., National Council on U.S.-Arab relations, 1985, n°. 4, pp. 1-29.

كانت لبعض الوقت مركزتآمر لقلب النظام في دمشق. ودخل الجيش السوري حرب الأردن عام 1970 ودارت معارك استخباراتية لفترات طويلة شملت عمليات تفجير واغتيال. ثم عادت اللحمة في السبعينات لمواجهة تداعيات كامب دافيد، فتحسّنت العلاقات وكثر الحديث عن وحدة بين الأردن وسورية.

ثم أخذت الأمور تتدهور. إذ إنّ الحسين في أوج تحسين العلاقات مع دمشق، كان يرى حسنات في معاهدة كامب دافيد (1978) لأنّها وعدت بحكم ذاتي للفلسطينيين بدون «منظمة التحرير»، ما يعني احتمال عودة الضفة الغربية للسيادة الأردنية بصيغة توافق عليها إسرائيل. كما ظهرت في 1979 أدلّة قاطعة عن دور أردني في تمويل وتسليح «الأخوان المسلمين» الذين كانوا يشنّون حرباً ضد الدولة السورية ما دفع الأسد إلى التهديد بغزو الأردن عام 1980. وزاد في الطين بلّة انفجار الحرب العراقية–الإيرانية في أيلول 1980 إذ أخذت دمشق جانب طهران وأخذت عمّان جانب بغداد وأصبح الملك حسين وصدام كالتوأمين.

واستغل الملك حسين خصام عرفات مع الأسد فتقرّب منه لعمل مشترك اسمه «المملكة المتحدة» بغية أخذ المنظمة تحت جناحه ما اعتبرته دمشق عملاً ضدها ويؤذي استراتيجيتها. بل كان مشروع المملكة المتحدة خطراً كبيراً على سورية لأنّه يضرب عدّة عصافير في وقت واحد: تقاسم الضفة بين الأردن وإسرائيل، حماية أميركية–إسرائيلية للأردن ونظامه، ومنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإعطاء إسرائيل ما تدّعيه أنّه حاجتها للأمن وتشديد الحصار على سورية.

وفي أيلول 1982، اثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان، أطلق الرئيس الأميركي رونالد ريغن مبادرته التي جدّدت الكلام عن «حكم ذاتي للفلسطينيين» ما تطابق مع تفكير الملك الأردني[24]. وإذ خاف الحسين من ردّة فعل سورية، صمت عاماً حتى مرض الأسد في نهاية 1983، وانشغلت سورية بوضعها الداخلي. فاغتنم الحسين الفرصة وأحيا مشروع المملكة المتحدة بتشجيع إسرائيلي، ودعا عرفات إلى عمّان في كانون الأول 1983 في وقت كانت قوات عرفات تتعرّض لهزيمة منكرة في طرابلس شمال لبنان. ثم زار عرفات القاهرة بعد يومين من مغادرته طرابلس وصالح حسني مبارك. ما ضاعف غضب الأسد من عرفات لأنّ زيارة هذا

(24) Moshe Ma'oz, «On a short leash: Syria and the PLO», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 191- 208.

الأخير إلى القاهرة جاءت بعد خمس سنوات من معاهدة كامب دافيد، وفتحت ثغرة في جدار الصمود الذي بنته سورية. ما يسقط الحرم على مصالحة إسرائيل، ويُكافأ النظام المصري على خيانته، وينال خروج مصر شرعية عربية. فاعتبرت سورية أنّ عرفات – الذي أصبح صديقاً حميماً لمبارك والملك الأردني – سيكون الثاني في الاستسلام لإسرائيل بعد السادات، وأنّ الملك حسين هو الثالث ما يهدّد سورية بالعزلة[25].

واشتعلت حرب باردة بين الأردن وسورية من 1983 إلى 1985، بأدوات استخباراتية وعبر تنظيمات الرفض، ومنها جماعة أبو نضال الذي انتقل إلى دمشق بعد خلافه مع العراق. ووقعت تفجيرات واغتيالات داخل البلدين وفي أنحاء العالم طالت شخصيات وسفارات ومكاتب طيران[26] واعتبر الإعلام السوري «الخيار الأردني» نسخة من كامب دافيد، وهدّد أنّ الخونة لن يفلتوا من العقاب. ثم مهّد الحسين لتحالفه مع «منظمة التحرير» بسلسلة لقاءات عام 1984 وخلق لجان مشتركة فلسطينية – أردنية لشؤون الضفة، وأطلعَ واشنطن ولندن على تقدّمه، فلقي دعماً ديبلوماسياً. ثم تصالح الحسين مع مبارك في أيلول 1984 وأعاد العلاقات بين القاهرة وعمّان ورعى اجتماعاً للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في تشرين الثاني 1984 ووافقت «منظمة التحرير» في شباط 1985 على منح الملك حسين التفويض الذي يطلبه.

ردّت سورية على الهجوم الأردني بإعلان ولادة «الحركة الوطنية الأردنية» لإقامة جمهورية ديمقراطية تصحّح توجّه الأردن القومي العربي مع دعوة صريحة لقلب النظام الهاشمي في عمّان. كما أعلن في سورية عن توحيد تنظيمي أبو نضال («المجلس الثوري») و«فتح الانتفاضة» بقيادة أبو موسى لإجهاض «الخيار الأردني»[27].

وكما توقّع الأسد، فقد ذهب الحسين إلى واشنطن للحصول على مباركة «الخيار الأردني»، طمعاً بضغط أميركا على إسرائيل لقبوله، وأن تقدّم واشنطن أموالاً للفلسطينيين وأسلحة للأردن ليواجه تهديدات سورية. ولكن الحسين وبعد وصوله إلى واشنطن تخلّى عمّا اعتبرته سورية محظورات قومية، وأخذ يطلق تصريحات لطمأنة اللوبي اليهودي أنّ رغبته عميقة للسلام مع إسرائيل، أمّا حاجته إلى السلاح فسببها مشكلته مع سورية، إلى حدّ أنّه أوحى أن

(25) Samira Kawar, «Jordan's Puzzle», *The Middle East*, n°. 135, January 1986, pp. 48-49.

(26) Patrick Seale, *ASAD*, p. 464-465.

(27) Joseph Nevo, «Syria and Jordan: the politics of subversion», in *Syria under Assad: domestic constraints and regional risks*, edited by Moshe Ma'oz and Avner Yaniv, London, Croom Helm, 1986, pp. 140 - 156.

سورية هي عدو مشترك للأردن وإسرائيل. ولكنه اكتشف متأخّراً أنّ من كان يعوّل عليهم لدعمه (الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل) اكتفوا بالكلام، كما أنّ الكونغرس الأميركي صوّت ضد منح الأردن أسلحة. فكان الملك حسين يخوض حرباً باردة ضد سورية لأجل لا شيء. فخمد حماسه ثم توقّف مسعاه تماماً في حزيران 1985، بعدما تخلّى عنه كل حلفائه المفترضين. ولم يجد أفضل من فتح صفحة جديدة مع دمشق.

ففي أيلول إلتقى رئيسا الحكومتين، عبدالرؤوف الكسم وزيد الرفاعي، وأقدم الحسين على خطوة إضافية لتحسين علاقاته مع الأسد. إذ أقرّ في مذكرة في تشرين الثاني 1985 أنّ الأردن كان ضالعاً فعلاً في تمويل وتسليح «الأخوان المسلمين» أثناء حربهم على الدولة السورية خلال 1980–1982. وصدر بيان مشترك «أنّ سورية والأردن متفقان على رفض المفاوضات المباشرة مع إسرائيل وعلى رفض الحلول الجزئية والمنفردة». وفي الشهر التالي حضر الملك إلى دمشق فكانت زيارته الأولى منذ 1979. وتوالت التراجعات حيث أعلن الملك في شباط 1986 تخلّيه عن أي اتفّاق جانبي مع عرفات وزار الأسد عمّان توكيداً على نجاح مواجهتها إسرائيل كجبهة مشرقية.

وكانت إسرائيل في تلك الأثناء تستعد لحرب ضد سورية، وتقوم بأعمال تخريبية داخل سورية يساعدها تحريض إعلامي وديبلوماسي غربي يبشّر بحرب على سورية تنتزع منها لبنان والأردن والفلسطينيين. لقد خطّطت إسرائيل للحرب على سورية في 1986 وكانت سورية تدرك ذلك وتراقب التحضيرات[28] ولكنها كانت مطمئنة إلى تحصيناتها ودفاعاتها الذاتية. وكان ذلك رادعاً لإسرائيل فقد رافق إعداد إسرائيل للحرب صدور تقارير سرية إسرائيلية أكّدت أنّ أي حرب على سورية لن تكون نزهة سهلة، وأنّ سورية أصبحت أقوى عدّة مرات من 1982، بجيش بلغ عديده 500 ألف جندي وشبكة صواريخ أرض–جو يحمل بعضها رؤوساً كيماوية تصل إلى العمق الإسرائيلي. ولذلك كان ربيع 1986 المرّة الأخيرة التي تفكّر فيها إسرائيل بشنّ حرب على سورية.

وفي كانون الأول 1987، انفجرت انتفاضة شعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فتدخّلت الولايات المتحدة لوقفها ديبلوماسياً، وتبلور ما عُرف «بمشروع شولتز» خطت بموجبه «منظمة التحرير» نحو تلبية شروط أميركا واعترفت بوجود إسرائيل.

(28) Margaret Thatcher, *The Downing Street Years*, New York, 1993, pp. 508-509.

سورية وعمليّة السلام

إطمأنت سورية في الثمانينات إلى ثالوث قوتها المستند إلى قواها العسكرية الذاتية ونفوذها في لبنان ولجمها الأردن. وبقي هذا الثالوث سليماً حتى 1993 على الأقل. ذلك أنّ انهيار الكتلة الاشتراكيةابتداءً من 1989 أضعف تحالفات سورية الدولية. وفي كانون الأول 1989 أعادت سورية علاقاتها مع القاهرة بعد قطيعة 12 عاماً. وفي أيّار 1990، زار حسني مبارك سورية. ثم تعاون البلدان على تنسيق الردّ العربي على غزو العراق للكويت وخلق قوة ردع عربية تدافع عن السعودية في حال قرّر العراق غزوها أيضاً. وبعد هزيمة العراق في شباط 1991، توقّع العرب أنّ أميركا بقيادة جورج بوش الأب ستخوض نشاطاً ديبلوماسياً لحلّ النزاع العربي الإسرائيلي.

ثم انطلق التحضير لمؤتمر للسلام فانتعشت آمال سورية لأنّ السلام سيسمح لها بالتركيز على اقتصادها ومشاريعها التنموية[29].

لقد توقّعت سورية أنّ السلام يعني استرجاع الحقوق العربية، ما ينسجم مع استراتيجيتها في بناء جبهة عسكرية مشرقية تضمّ سورية ولبنان والأردن والفلسطينيين، وجبهة سياسية مشرقية قوامها الكيانات الأربعة أيضاً في وحدة مسار تمنع أي كيان أن يذهب في حل منفرد مع إسرائيل[30]. فانعقد مؤتمر في مدريد في تشرين الأول حضره ممثلو لبنان ومصر وسورية وإسرائيل ووفد أردني – فلسطيني مشترك. ولكن بعد شهور من المفاوضات، رفضت إسرائيل الانسحاب من الجولان مقابل معاهدة سلام مع سورية وأعلن لبنان وسورية مقاطعة المفاوضات بعد خمس جولات. ولكن في آب 1992 ذكر إسحاق رابين لجيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي عن موافقته على انسحاب إسرائيلي كامل من الجولان مقابل سلام كامل مع دمشق. فنجحت واشنطن في إعادة الطرفين إلى مفاوضات في واشنطن في أيلول 1992. في تلك الأثناء كانت المسارات الأخرى تُحدث تقدماً، فأصرّت سورية على علنية تلك المفاوضات

(29) Rizkallah Hilan, 'The Effects of Economic Development in Syria of a Just and Long-Lasting Peace», in Stanley Fisher, Dani Rodrik and Elias Tuma, *The Economics of Middle East Peace, Views from the Region*, Cambridge, Ma., MIT Press, 1993.

(30) David Butter, «Syria: building bridges», *Middle East Economic Digest*, vol. 30, n°. 23, 7 June 1986, pp. 4-5.

Yair Evron, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, London, Croom Helm, 1987.

حتى لا يقدّم الأردنيون والفلسطينيون تنازلاً. ولكن خرقاً حصل على المسار الفلسطيني عُرف بالقناة السريّة في أوسلو أوصل في 13 أيلول 1993 إلى اتفاق مرحلي بحكم ذاتي فلسطيني محدود وقّعه عرفات ورابين. وأعلنت سورية أنّها ضد هذه الاتفاق السري المخادع الذي كان لإسرائيل فيه اليد العليا على الفلسطينين الضعفاء. ولم تدرك سورية أنّ الأردن أيضاً كان يرتكب نفس الخديعة.

وكانت إسرائيل في تلك الفترة تضغط على سورية لوقف دعمها للمقاومة في جنوب لبنان وتطالبها بقطع الإمدادات عن «حزب الله». كما كانت إسرائيل تريد جدولة الانسحاب من الجولان لفترة خمس سنوات، في حين كانت سورية تصرّ أن يكتمل الانسحاب خلال 12 إلى 16 شهراً. وعقّد المسار السوري مجدداً أنّ إسرائيل وقّعت اتفاقاً ثانياً مع «منظمة التحرير» في أيّار 1994، وتوصّلت إلى نص على معاهدة سلام مع الأردن في حزيران. كل ذلك بدون إبلاغ الجانب السوري، ما نضح عن سوء نية إسرائيلية. فكان خروج الأردن و«منظمة التحرير» حرجاً وصعباً لسورية، لأنّ إسرائيل خرقت جبهتها المشرقية عبر المفاوضات ودفعت الأردن والفلسطينيين بعيداً عن سورية، ما أدّى إلى إضعاف الموقف السوري وهو هدف المفاوضات الحقيقي.

زاد مخاوف سورية أنّ المفاوضات حول الجولان تراجعت في حين وقّع الملك حسين مع رابين اتفاق سلام في واشنطن في 26 تشرين الأول 1994 برعاية كلنتون. ولذرّ الرماد في العيون أنّ كل شيء على ما يرام بالنسبة للمسار السوري، زار كلنتون في اليوم التالي لتوقيع الاتفاق الأردني دمشق كبادرة جيدة أما في المضمون فقد ضغط على الأسد لقبول الشروط الإسرائيلية حول الجولان، الآن وقد بات الأردن والفلسطينيون خارج اللعبة. فلم يوافق الأسد لأنّ العرض الإسرائيلي لم يتضّمن انسحاباً كاملاً من الجولان ولم يتعاطَ مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية. وهكذا مرّ عام قبل عودة سورية وإسرائيل إلى طاولة المفاوضات في آذار 1995 أعلنت إسرائيل للمرّة الأولى أنها توافق على الانسحاب من الجولان. وصرّح شمعون بيريز، وزير الخارجية، في حزيران «أنّ الجولان هو أرض سورية»، كما صرّح الرئيس الإسرائيلي عازر وايزمن أن المفاوضات مع سورية تدور على أساس انسحاب إسرائيلي كامل إلى الحدود الدولية. فالتقى قادة الجيشين السوري والإسرائيلي في واشنطن في حزيران 1995 لبحث الإجراءات الأمنية وتفاصيل الانسحاب. وفجأة حصل ما لم يكن في الحسبان: إذ قام متطرّف يهودي باغتيال رابين في القدس في تشرين الثاني 1995، وأصبح بيريز رئيساً للوزراء.

وحتى لا يفقد بيريز زخم العملية التفاوضية أعلن أنّ التوصّل إلى اتفاق مع سورية هو أولوية لحكومته وعرض توسيع دائرة التفاوض، فتعاملت سورية بإيجابية حتى توصّل الطرفان إلى إطار حل. ورعت واشنطن محادثات في كانون الأول 1995 استمرّت عدّة أسابيع لوضع نصوص الاتفاقات. ولكن عندما اقترب الطرفان من توافق حول الحدود، خفّف بيريز من وتيرة التفاوض وقدّم موعد الانتخابات الإسرائيلية إلى أيّار 1986 مبرّراً أنه يريد نتائج انتخابية تقوّي حظ الاتفاق مع سورية. ولكن تصرّف بيريز أزعج سورية إذ لم يبق من عهد إدارة كلنتون سوى أشهر قليلة وإبطاء المفاوضات سيضعف زخمها. وهذا ما حصل، إذ في شباط وآذار 1996 وقعت سلسلة تفجيرات قامت بها «حماس» داخل إسرائيل أسفرت عن مقتل 50 إسرائيلياً وجرحت المئات، وأخذ بيريز موقفاً متشدّداً من سورية حيث أوقف المفاوضات وأعلن أنّه لن يتفاوض مع سورية ما لم تندّد صراحة بالإرهاب وتُقفل مكاتب المنظمات الفلسطينية في دمشق وتكفّ عن دعم «حزب الله». وردّت سورية بأنّها لا تعتبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان إرهاباً، بل مقاومة مشروعة يكفلها القانون الدولي.

ثم سارت الأمور نحو الأسوأ، إذ إنّ بيريز – قبل الانتخابات – شنّ عدواناً كبيراً على لبنان في نيسان 1996 تحت اسم «عناقيد الغضب». ما يحقّق تفوّقاً إسرائيلياً في لبنان ويضعف سورية فتفرض إسرائيل شروطها في المفاوضات. فإذا سكتت جبهة جنوب لبنان ولأنّ سورية لا تجرؤ على فتح جبهة الجولان، فإنّ إسرائيل ساعتئذٍ لن تضطر للانسحاب من الجولان أو من جنوب لبنان.

ورغم توجّه بيريز نحو التطرّف والحرب، إلا أنّ انتخابات إسرائيل أسفرت عن فوز تكتّل يميني بقيادة المتطرّف بنيامين نتانياهو ما أصاب سورية بالخيبة. فقد أعلن نتانياهو في حزيران 1996 أنّ إسرائيل ألغت أي تفاهمات مسبقة مع رابين وبيريز، وأنّ أساس التفاوض سيكون أن تحتفظ إسرائيل بكامل الجولان، وأنّه حتى لو وافقت سورية على توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات، فإنّ إسرائيل ستحتاج إلى جيلين على الأقل (50 عاماً) قبل أن تبدأ بالتفكير في الانسحاب من الجولان. ثم زار نتنياهو بنفسه الأراضي اللبنانية المحتلة في آب وهدّد أنّ أي هجمات جديدة لـ«حزب الله» ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان سترّد عليها إسرائيل بهجمات

على سورية مباشرة[31].

وتبيّن فيما بعد أنّ نتانياهو الذي يتكلّم من موقع التشدّد والتحدّي، كان أضعف مما كان متوقعاً لأنّ وضع القوات الإسرائيلية في لبنان كان يتدهور. إذ إنّه وبعد زيارته للشريط الحدودي أعلن فجأة استعداد إسرائيل للانسحاب من جنوب لبنان من دون معاهدة أمنية: فقط أن يقبل لبنان وسورية بتقديم ضمانات أنّ «حزب الله» لن يطلق النار على إسرائيل بعد الانسحاب. وإذ مرّرت حكومة نتنياهو قانوناً يجعل أي اتفاق على الانسحاب من الجولان مرهوناً بالحصول على ثلثي أصوات الكنيست، نشرت سورية دبابات في آب 1997 على جبهة الجولان وعزّزت دعمها للمقاومة في جنوب لبنان. وعندما اقترب موعد الانتخابات الإسرائيلية في 1999 كان مزاج الرأي العام الإسرائيلي قد انقلب مجدّداً وبدا منزعجاً من تطرّف حكومة نتانياهو وأكثر قبولاً لزعيم «حزب العمل» إيهود باراك الذي أعلن عن حملة انتخابية أساسها الانسحاب من لبنان.

وفاز باراك في أيّار 1999 فأكّد التزام إسرائيل بالتفاوض مع سورية على الجولان، والانسحاب من لبنان. وتكلّم في 6 تموز 1999 عن الانسحاب من الجولان، وعن تطبيق قرارات الأمم المتحدة. فأظهرت سورية إيجابية كبيرة وعادت إلى تحريك العملية السلمية. فقامت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بجولة بين سورية وإسرائيل ثم أعلنت أنّ الولايات المتحدة تؤيد المطالب السورية بانسحاب إسرائيلي كامل من الجولان استناداً إلى كامل ملف المفاوضات منذ حكومة رابين. والتقط العالم أنفاسه لأنّ هذه كانت أفضل الظروف للتوصّل لاتفاق. وظهرت خلافات حول عمق الانسحاب الإسرائيلي («وديعة رابين» في رسالته إلى كلنتون) وهل وافق رابين على الانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967 أو إلى حدود فلسطين الانتدابية فقط؟ فتدخّل كلنتون ووافق الجانبان في 8 كانون الأول 1999 على العودة إلى المفاوضات من النقطة التي انتهت عندها عام 1996.

وبدأت جولة جديدة في أميركا شارك فيها فاروق الشرع وزير خارجية سورية وباراك نفسه تلاها جولة أخرى في كانون الثاني 2000. وشكّل الطرفان لجاناً لشؤون الأمن والحدود والتطبيع والمياه، حتى توصلا إلى إطار اتفاق شامل لكل النقاط الخلافية. واعترف باراك في شباط 2000 أنّ إسرائيل قد وافقت فعلاً على الانسحاب من الجولان حتى قبل «وديعة رابين»

(31) The Middle East and North Africa 2002, 48th Edition, p. 962.

عام 1994. وتقدّمت المفاوضات إلى حدّ إعداد نصوص للتوقيع. والتقى الأسد كلنتون في جنيف في 26 آذار 2000، فعرض عليه هذا الأخير موافقة إسرائيل على الانسحاب إلى خطوط 4 جزيران 1967 ما عدا شريط رفيع من الأرض على بحيرة طبريا لا يتجاوز عشرات الأمتار. واقترح الأسد أن تكون السيادة على ذلك الشريط لسورية والاستعمال لإسرائيل. وحول محطة المراقبة في جبل الشيخ اقترح الأسد أن يديرها طرف ثالث لا أن تبقى بيد إسرائيل. ولكن الأسد توفي في 10 حزيران 2000 وتأجّلت المفاوضات مع إسرائيل إلى أجل غير مسمّى.

تحرير جنوب لبنان

أبقت مقاومة «حزب الله» وعملياته في جنوب لبنان المحتل إسرائيل في أوحال المواجهات اليومية، ما شكّل جزءاً من دفاعات سورية. ذلك أنّ استراتيجية سورية قضت دعم المقاومة من جنوب لبنان لإبقاء الضغط على إسرائيل ومنع أي حكومة لبنانية من عقد اتفاق سلام مع إسرائيل.

منذ 1978 كانت إسرائيل ترفض تطبيق قرار مجلس الأمن 425 حول الانسحاب من لبنان. وكان «حزب الله» يهاجم قواتها في جنوب لبنان ويقصف مستوطناتها بالكاتيوشا ردّاً على الغارات وأعمال القصف الإسرائيلي. فقد كانت المقاومة تسعى إلى فرض معادلة أنّ أي قصف إسرائيلي للقرى والمدن اللبنانية سيُرد عليه بقصف للمستوطنات الإسرائيلية، أي مدنيين مقابل مدنيين، ورفضت إسرائيل هذه المعادلة. ولكن المقاومة صمدت وبرهنت للإسرائيليين أنّ الاقتحام السهل للأراضي اللبنانية قد انتهى.

في العام 1993، تصاعدت عمليات المقاومة ضد الإسرائيليين من كمائن وقصف إلى عمليات ومواجهات ميدانية، ما أوقع خسائر بشرية في صفوف الإسرائيليين. وردّت إسرائيل بهجوم كبير صباح 25 تموز 1993، استمرّ سبعة أيام، هدف إلى تدمير البنية التحتية للمقاومة والضغط على حكومة رفيق الحريري ليطلب من سورية نزع سلاح «حزب الله». وشمل الهجوم الذي شاركت فيه البحرية الإسرائيلية وسلاح الجو والمدفعية والآليات، الجنوب ومخيم نهر البارد قرب طرابلس والناعمة جنوب بيروت ومواقع الجيش السوري في البقاع. وبرز تطوّر ميداني جديد كان مفاجأة للإسرائيليين[32]. إذ في ليل 26-25 تموز أطلقت المقاومة

(32) Na'im Kassem, *Hizbollah: The Story from the Inside*, p. 110.

مئات صورايخ الكاتيوشا على المستوطنات الإسرائيلية. وفيما قدّرت إسرائيل أنّ المقاومة تمتلك 500 صاروخ كاتيوشا تُستهلك سريعاً أمام عملية إسرائيلية مطوّلة، تبيّن أنّ ترسانة «حزب الله» كانت أكبر بكثير حتى أنّ رجال المقاومة تصدّوا في 30 عملية للهجوم الإسرائيلي. وتوسّطت الولايات المتحدة لتوقف المقاومة إطلاق الكاتيوشا على المستوطنات مقابل أن تمتنع إسرائيل عن استهداف المدنيين في لبنان. ووافق «حزب الله» على هذا العرض الذي خلق لأول مرّة منذ 1968 تفاهماً حرم إسرائيل من ورقة معاقبة المدنيين على أعمال المقاومة وحقّق لأول مرّة الأمان النسبي للمدنيين في لبنان. وتوصّل الطرفان إلى اتفاق يوم 31 تموز 1993. وأسفر عدوان تموز 1993 عن مقتل 140 لبنانياً وجرح 500 شخص وتهجير 250 ألف مواطن من 120 قرية ولحق الدمار الكلي أو الجزئي آلاف المنازل والأبنية.

واستمرّت عمليات المقاومة طيلة 1994 و1995، فلامت إسرائيل سورية وحمّلتها المسؤولية بعد كل هجوم. ثم تراكمت الأحداث في مطلع 1996. إذ كانت إسرائيل تردّ على عمليات المقاومة التي أصبحت شبه يومية بسلسلة غارات لا تتوقف. ومنها غارات إسرائيلية يومي 30 آذار و9 نيسان 1996، سقط بنتيجتها قتلى مدنيون لبنانيون، فردّت المقاومة بقصف المستوطنات الإسرائيلية. وهكذا انطلق عدوان إسرائيلي جديد فجر 11 نيسان 1996 قبل أسابيع من الانتخابات الإسرائيلية. وفيما اتسّع الهجوم وسمي «عناقيد الغضب» وغطى مساحات واسعة من لبنان، لم تكترث إسرائيل للمدنيين الذين ارتكبت عدّة مجازر بحقهم وخاصة في قانا شرق صور. وكان من نتائج عدوان نيسان 1996 مقتل 250 مدنياً وتشرّد مئات الألوف وإلحاق الدمار الجزئي أو الكلي بسبعة آلاف منزل. وأسفرت الاتصالات الاقليمية والدولية عن اتفاق مكتوب هذه المرّة، تدعمه لجنة دولية بعضوية خمس دول (الولايات المتحدة وفرنسا ولبنان وإسرائيل وسورية، وجاءت مشاركة فرنسا بإصرار من دمشق). وكان هذا الاتفاق بمثابة اعتراف دولي بحق لبنان في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مع تحييد المدنيين من الطرفين. ونفّذ الأفرقاء وقفاً لإطلاق النار مساء 27 نيسان 1996.

واستمرّت المواجهات شبه اليومية حتى العام 2000. ومع حلول العام 2000، بلغ عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي على لبنان منذ 1968، 23500 قتيل و47 ألف جريح ومئات آلاف المهجرين. فيما بلغت قيمة الخسائر البشرية والمادية أكثر من 7 مليارات دولار، وخسارة الناتج المحلي الفائت 15 ملياراً. وفي 24 أيّار 2000، استيقظ لبنان على نبأ الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي اللبنانية.

وفاة حافظ الأسد

طيلة عهده وحتى وفاته عام 2000 لم يغب عن ذهن حافظ الأسد أولوية إزالة آثار العدوان وإحقاق العدالة للقضية الفلسطينية. فكانت منازلته مع إسرائيل في ميدان المشرق شاغله اليومي طيلة ثلاثة عقود وضمان أنّ سورية لن تتكفىء عن واجب الصراع ولن تحيد عن أولوية مواجهة إسرائيل. وكان بذلك يملك نظرة فريدة نحو إسرائيل قلّة من العرب شاركوه فيها وهي: «أنّ إسرائيل دولة صغيرة من بضعة ملايين نسمة، زرعها الاستعمار وسط العرب تريد أن تحتل أراضيهم باسم الصهيونية، وتفرض نفسها دولة اقليمية تحصي أنفاسهم، وتجلب ملايين المستوطنين وتتكل على التمويل والتسليح والدعم غير المحدود من الغرب ومن أميركا تحديداً. فكيف يستطيع أي عربي عنده كرامة أن يقبل العيش في ظل إسرائيل؟»

عاش الأسد حياته مؤمناً أنّ ما كان يقوم به يصب في الهدف القومي وهو نهضة العرب واستقلالهم. فالأمّة العربية بنظر الأسد خضعت أربعة قرون للحكم التركي، ولكن ما إن خرج الأتراك عام 1918، حتى دخل الأوروبيون ومارسوا استعماراً لم تعرفه البلاد العربية من قبل، وقاموا بتجزئتها واستغلالها اقتصادياً. ثم غادر الاستعمار ولكنّه زرع دولة إسرائيل التي لعبت الأمر نفسه إضافة إلى استيطانها السرطاني الذي طرد السكان العرب والتوسّع بدون حساب طالما أنّ العرب ضعفاء. ثم أخذت إسرائيل تفرض هيمنتها على المنطقة عبر إضعاف العرب وتجزئتهم وخلق المشاكل في أوساطهم، بمباركة ودعم الإدارات الأميركية المتعاقبة. فكانت هي وأميركا وراء إشعال حرب لبنان، وإخراج مصر من الأسرة العربية، وكافة الإخفاقات التي واجهها العرب.

وأثبتت الأحداث أنّ استراتيجية الأسد وضعت حدّاً لحلم إسرائيل الكبرى منذ عام 1987، بعد مواجهة استمرّت عشر سنوات من الحروب والمجازر والخطف والتفجير والقتل والمعارك المخابراتية والإرهاب والتآمر وحرب لبنان الطويلة والحرب ضد الإسلاميين داخل سورية. وإذا لم تستطع سورية فرض Pax Syriana على برّ الشام، فإنّها منعت إسرائيل من فرض Pax Hebraica على المشرق. فكانت سورية رأس حربة الرفض العربي لشرق أوسط جديد تسيطر عليه إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة. وعلى هذا الأساس اقتصر الصراع العربي-الإسرائيلي على سورية بجبهتها الشرقية ومركزها دمشق. وكان مؤشّر لافت أن تكون

آخر كلمة لحافظ الأسد في كتاب عن سيرة حياته أن قال للكاتب: «قُل إنّ النضال مستمرّ»[33].

حرب تموز 2006

بعد وفاة الأسد أثبتت الأحداث صوابية استراتيجيته في مواجهة إسرائيل وبناء قدرات سورية. فاستمرّت سورية في نفس الاستراتيجية لمواجهة مرحلة هي الأكثر صعوبة في تاريخها المعاصر.

في 2005 و2006 كانت إسرائيل تطلق لقواتها العنان على قطاع غزّة في غارات جوية واغتيالات قيادات «حركة حماس»، وهجومات بالدبابات وقصف مدفعي عنيف. هذه الأعمال كانت تحصد مئات القتلى والجرحى، فكانت حماس وتنظيمات أخرى تطلق صواريخ على أهداف داخل إسرائيل. وفي 25 حزيران 2006 هاجمت مجموعة من حماس موقعاً فقتلت عناصره واعتقلت جندياً. وردّت إسرائيل في 28 حزيران بعملية عسكرية ودخلت قواتها مدينة خان يونس، فيما حلّقت أربع طائرات حربية إسرائيلية في نفس اليوم على علو منخفض فوق بيت بشّار الأسد في اللاذقية. وبعد أسبوعين، خطف «حزب الله» جنديين في مزارع شبعا في جنوب لبنان لمبادلتهما بأربعة أسرى لبنانيين تحتجزهم إسرائيل. وأعلن السيّد حسن نصر الله أنّ من أهداف العملية تخفيف الضغط عن غزّة.

وهكذا بدأت حرب تموز 2006 في لبنان التي أسفرت عن مقتل 1400 لبنانيّاً، وألحقت دماراً اقتصادياً بلغت كلفته مليارات الدولارات. إذ منذ صباح 12 تموز 2006 شنّت إسرائيل سلسلة هجمات على لبنان مستهدفة جسوراً وطرقاً، وهدّد رئيس الأركان الإسرائيلي دان حالوتس، أنّ إسرائيل «سترجع عقارب الساعة في لبنان 20 سنة إلى الوراء». وارتسمت معالم مواجهة في المنطقة بين «معسكر اعتدال» تقوده مصر والسعودية والولايات المتحدة ومعهم إسرائيل، و«معسكر ممانعة» تقوده سورية ومعها «حماس» والتنظيمات المقاومة ومعهم إيران. وانقسم لبنان بين داعم لـ«حزب الله» وبين جماعة 14 آذار التي تولّت الحكم منذ انتخابات 2005 حيث عاجل رئيس الوزراء فؤاد السنيورة إلى نفي أي علم له بالهجوم وأنّه لا يوافق عليه.

استمرّت الحرب 33 يوماً وسط ضغط عربي ودولي على حكومة إسرائيل لا لوقفها، بل

(33) Patrick Seale, *ASAD*, p. 495.

لمواصلتها حتى ينكسر «حزب الله». واعتمدت سورية في دعمها لـ«حزب الله» استراتيجية قتالية جديدة. ذلك أنّ إسرائيل دأبت في حروبها السابقة على التدمير الكامل لقدرات خصمها بما فيها البنية التحتية المدنية دون قتال على الأرض وقبل أي غزو برّي وبواسطة طائرات حربية تطير على علو مرتفع. ولكن نقطة ضعف إسرائيل كانت أنّها تخاف من قصف يطال أراضيها ومدنها. ولذلك قام «حزب الله» بضرب أهداف داخل إسرائيل لأول مرّة منذ 1948. فكانت إسرائيل تهاجم المدن اللبنانية وتقتل المدنيين وتدمّر المنشآت وتستهدف البنية التحتية اللبنانية، والمقاومة تردّ بإطلاق صواريخ على شمال إسرائيل ما اضطر مليون إسرائيلي للاختباء في الملاجئ فيما فرّ 250 ألفاً من مدنيي شمال إسرائيل.

في 13 تموز قصفت الطائرات الحربية الإسرائيلية مطار بيروت الدولي وفرضت البحرية الإسرائيلية حصاراً على الموانئ اللبنانية وسيطر سلاح الجو الإسرائيلي تماماً على الأجواء اللبنانية. ثم قطّعت إسرائيل أوصال لبنان بقصف الطرق الدولية والجسور وشنّت سلسلة هجمات جوية على مواقع حيوية. وواصلت المقاومة اللبنانية عملياتها الميدانية وقصفها على إسرائيل فأصاب هجوم صاروخي محطة السكك الحديدية في حيفا حيث توجد مرافق ذات قيمة استراتيجية.

ولم يحصل غزو برّي طيلة ثلاث أسابيع – بعكس اجتياح 1982 – عدا عمليات إسرائيلية محدودة بين 17 تموز و3 آب، تصدّت لها المقاومة بنجاح. وأخيراً حزمت إسرائيل أمرها وقرّرت بدء الغزو البري في 12 آب بهدف الوصول إلى نهر الليطاني عبر أقرب نقطة من الحدود وهي بلدة الخيام. ولكن يوم الهجوم كان فألاً سيئاً إذ قُتل ما مجموعه 24 جندياً إسرائيلياً وجرح أكثر من 100 في مواجهات ميدانية كما أسقط «حزب الله» مروحية وأكّدت إسرائيل فقدان دبابات ولم تنجح في السيطرة على الخيام. وتوصّل مجلس الأمن إلى قرار لوقف الحرب، فتوقف القتال يوم 14 آب. وفي أيلول أكّدت حكومة السنيورة أنّه لا يمكنها نزع سلاح «حزب الله» بالقوة، ولن تُقدم على هذا الأمر. فيما أخذ «حزب الله» يعيد بناء قدراته وتأهيل مواقعه على الحدود. وفي 22 أيلول، شارك 800 ألف شخص في ضاحية بيروت في احتفال جماهيري.

إتهم «حزب الله» قيادات في 14 آذار بأنّها تواطأت مع العدوان، وأشار نصرالله أنّ ثمّة معلومات خطيرة قد تراكمت لدى حزبه عن شخصيات لبنانية باركت العدوان وحرّضت على إطالة الحرب. واعتبر نصرالله «طلباً من فلان أن يتم احتلال بنت جبيل أو تدمير حزب الله أو ألا تتوقف الحرب إلا بشروط.... هذا تحريض! هنالك من يحرض عدو لبنان على

قتل وقصف وتدمير لبنان وجزء من شعب لبنان وجزء من مقاومته وجيشه! هذا موضوع مختلف»[34].

ولم تنته الحرب على خير داخل لبنان، بل أخذ الانقسام منحىً طائفياً حيث التفّت أغلبية الشيعة بشكل غير مسبوق حول «حزب الله» بسبب الحرب التي اعتبروها وجودية وسط اقتناع أنّ زعماء طوائف أخرى أيدّوا العدوان الذي تقصّد الشيعة بشكل خاص، وامتنان للتيار الوطني الذي يرأسه ميشال عون الذي وقف إلى جانب الحزب في الحرب. فكان الرأي العام المسيحي مقسوماً بين 8 آذار و14 آذار، فيما بدا الوضع أنّه خلاف سني-شيعي، وكثُر الحديث عن فتنة إسلامية في 2007.

زادت حرب 2006 العلاقات اللبنانية – السورية سوءاً. فقبل الحرب بشهرين صدر «إعلان بيروت دمشق» وقّعه لبنانيون وسوريون. فشنّ الإعلام السوري هجوماً على البيان وموقّعيه بأنّهم «انضموا إلى الهجوم الشرير ضد سورية الذي يقوده بوش والإدارة الأميركية» ونسوا تضحيات سورية من أجل لبنان[35]. وأطلقت الصحافة السورية أبشع النعوت على قادة 14 آذار، فأسمتهم صحيفة الثورة بأنّهم شياطين، في حين اعتبرتهم البعث «سياسيين لبنانيين بخدمة السي آي إيه والموساد»[36]، واعتبر النائب السوري فيصل كلثوم في مقابلة على محطة الجزيرة في 17 آب 2006، زعيم 14 آذار سعد الحريري بأنّه «عميل ومرتزق تحميه إسرائيل وليس له مستقبل». في حين لم تخلُ خطابات وتصريحات بشّار من نعوت لقادة الأغلبية النيابية بأنّهم عملاء وأنّ رئيس الحكومة فؤاد السنيورة هو «عبد مأمور لعبد مأمور».

بعد يوم من انتهاء حرب تموز، ألقى بشّار خطاباً في 15 آب 2006، توعّد فيه أنّ المقاومة العربية ضد إسرائيل سوف تنمو وتصبح أقوى وحذّر الإسرائيليين قائلاً: «سلاحكم والطائرات الحربية والصواريخ وحتى القنبلة الذرية لن تحميكم في المستقبل»[37]. ولدى سؤاله إذا كانت سورية ما تزال في وضع ضعيف تجاه التهديدات الإقليمية، أجاب إنّ الوضع هو العكس، وأنّ سورية قد تخطّت العديد من الصعوبات التي تواجهها منذ 2001. فقد عزّزت دعمها للمقاومة في لبنان وفلسطين واستقرّ وضعها الداخلي، وحافظت على علاقاتها مع

(34) كلمة السيّد حسن نصرالله في 19 آذار 2011.

(35) **تشرين**، 17 أيّار 2006.

(36) **الثورة والبعث**، 7 آب 2006.

(37) كلمات سيادة الرئيس بشّار الأسد في افتتاح المؤتمر الرابع للصحافيين في دمشق، 15 آب 2006.

الداخل العراقي وتعاونت مع طهران وتركيا لبناء شبكة إقليمية.

خلال 2007 و2008، استمرّ حال التوتّر بين لبنان وإسرائيل، فتواصلت الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق لبنان، رافقها اختراقات أمنية خطيرة داخل سورية نفسها. إذ أقدم الموساد في 12 آب 2008 على اغتيال عماد مغنية رئيس الجناح العسكري لـ«حزب الله»، بتفجير في دمشق، واشتبك الأمن السوري من حين لآخر مع مسلّحين إسلاميين داخل سورية.

وكاد لبنان يغرق في حرب أهلية جديدة عام 2008، عندما انفجر الوضع الأمني في بيروت ومناطق أخرى يوم 7 أيّار. واستجابة لتدخلات عربية ودولية، اجتمعت قوى 8 و14 آذار في الدوحة (قطر) ووصلت إلى تفاهم ثم اجتمع البرلمان اللبناني يوم 25 أيّار وانتخب قائد الجيش ميشال سليمان رئيساً للجمهورية. فأحدث هذا التطوّر انقشاعاً للغيوم بين سورية ودول عدّة أبرزها السعودية وفرنسا. وفُتحت صفحة جديدة بين الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي وبشّار.

حرب غزّة الأولى

إضافة إلى لبنان والأردن، فإن إسرائيل حاصرت سورية في الملف الفلسطيني أيضاً رغم إعلان بشّار رغبة سورية في إعادة فتح المفاوضات مع إسرائيل بفضل التقدّم الكبير الذي أحرزه حافظ الأسد في أيار 2000. ولكن سياسة إسرائيل على الأرض منعت ذلك. إذ بعد أسبوع من إعلان بشّار قبوله بالعودة إلى التفاوض، فشلت المحادثات التي كان الرئيس كلينتون يرعاها في كامب دافيد والتي كانت ستعطي الفلسطينيين أقلّ بكثير مما كانوا يتوقعونه (فقط 10 بالمئة من مساحة فلسطين ومنع عودة اللاجئين وعدم ضمان مصادر المياه وعدم انسحاب إسرائيل من القدس الشرقية، الخ)، رغم أنّ عدد الفلسطينيين كان قد وصل إلى 5 ملايين نسمة في فلسطين التاريخية (مليون داخل حدود 1948 و2.5 مليون في الضفة الغربية و1.5 مليون في غزّة) وإلى مليونين في مخيمات اللاجئين في لبنان وسورية وفي المهاجر. وندّدت سورية بنتيجة تلك المفاوضات وحذّرت أنّ يأس الفلسطينيين قد يجرّ إلى انتفاضة جديدة. ثم ندّدت بتصريحات الرئيس كلينتون عزمه نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس.

ثم رمت سورية بثقلها وراء «انتفاضة الأقصى» التي اشتعلت في أيلول 2000 بعد اقتحام آرييل شارون للحرم الشريف، وخاضت دمشق حرباً ديبلوماسية ودعت مصر والأردن إلى قطع العلاقات مع إسرائيل، وإنهاء معاهدات السلام ومحاكمة إسرائيل على جرائمها في لبنان

وفلسطين وتفعيل المقاطعة العربية. ثم فتحت سورية صفحة جديدة مع «منظمة التحرير» والتقى بشّار عرفات على هامش القمّة العربية في عمّان في آذار 2001.

وتعثّرت احتمالات عودة المفاوضات بين سورية وإسرائيل مع فوز حكومة متطرفة في انتخابات إسرائيل في شباط 2001 بقيادة آرييل شارون، الذي استغلّ هجمات 11 أيلول في أميركا وعجّل بخطوات عسكرية للقضاء على «انتفاضة الأقصى». فطيلة ربيع 2002 هاجم الجيش الإسرائيلي المناطق الفلسطينية وارتكب مجازر في جنين وغيرها وقوّض السلطة الفلسطينية وحاصر ياسر عرفات في مكتبه في رام الله. في وقت كانت إدارة بوش الإبن تتخذ موقفاً شديد العداء للسلطة الفلسطينية والقضية الفلسطينية إجمالاً منذ مطلع 2001. فأدارت ظهرها لياسر عرفات الذي رفض الفتات الذي قدّمته إسرائيل. وأصرّ بوش على إبعاد عرفات فبات يكرّر بشكل أسبوعي أنّ على عرفات الرحيل والإتيان بقائد جديد.

وظهر في تلك الفترة مروان البرغوثي قائد «كتائب الأقصى» (فتح) كبديل لعرفات ولكن إسرائيل أسرته وأصدرت عليه حكماً بالسجن المؤبد. حتى رضخ عرفات لسلسلة شروط مذلّة من إسرائيل وبوش لفكّ الحصار عن مكتبه. ومن الشروط تخلّيه عن رئاسة الحكومة لصالح محمود عبّاس المرضي عنه إسرائيلياً وأميركياً ففعل ذلك عام 2003. ولكن بوش لم يكفّ بل أخذ يسخر من عرفات طيلة 2003 و2004 ويطالب بإبعاده تماماً رغم شعبيته في الأوساط الفلسطينية ورمزيته للقضية الفلسطينية في الدول العربية. وفجأة في 25 تشرين الأول 2004 تعرّض عرفات لحال تسمّم وتقيؤ، ونُقل إلى مستشفى في باريس حيث وقع في كوما يوم 3 تشرين الثاني وتوفي في 11 تشرين الثاني.

واصلت إسرائيل تقويض كيان السلطة الفلسطينية بعد اغتيال عرفات بدعم واشنطن التي فرضت إجراء انتخابات فلسطينية تأتي بسلطة جديدة ضعيفة. فرضخ الفلسطينيون وجرت انتخابات أشرف عليها مراقبون غربيون في كانون الثاني 2006، واسفرت عن فوز «حركة حماس» بـ74 مقعداً من أصل 132 ما أهّلها لتشكيل الحكومة الفلسطينية. ولكن الانتخابات لم تعط النتيجة التي تريدها الولايات المتحدة وإسرائيل، أي إبعاد جماعة عرفات ومجيء حكومة طيّعة تمشي مع ما يقرّرونه، وليس المجيء بحماس. وفهمت حماس الوضع فوافقت في شباط على حكومة وحدة وطنية مع «حركة فتح» برئاسة اسماعيل هنيّة. ولكن إسرائيل رفضت التعامل مع حكومة هنيّة وقاطعتها وحجبت عنها أموال الضرائب. واصطف خلف الموقف الإسرائيلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومُنعت المساعدات عن السلطة الفلسطينية.

عاشت مناطق السلطة الفلسطينية شهوراً صعبة عام 2006 ليس فقط في الاقتصاد بل بسبب تدهور العلاقات بين حماس وفتح حيث انفجر الوضع الداخلي ونشبت معارك في الضفة وغزّة انتهت بانتصار حماس في القطاع في 14 حزيران 2007 وبسيطرة فتح على الضفة. ما دفع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس إلى إعلان الطوارىء وحلّ حكومة هنيّة وتكليف سلام فيّاض بتشكيل حكومة بدون حماس. فأصبح ثمّة حكومتان فلسطينيتان واحدة لحماس في غزة وثانية لفتح في الضفة. وعمدت إسرائيل إلى فرض حصار صارم على القطاع ما خلق وضعاً إنسانياً، كما فرضت مصر حصاراً على غزّة وقاطعت حكومة هنيّة.

وفي كانون الأول 2008 شنّت إسرائيل حرباً صاعقة على قطاع غزّة استمرّت 22 يوماً. وأثناء الحرب استمرّت الغارات الجوية على غزّة مستهدفة الأبنية السكنية والمنشآت الطبية والتربوية ومكاتب الأمم المتحدة وملحقة أضراراً بالغة بالبنية التحتية. وقامت سفن إسرائيل الحربية بقصف بلدات ومدن في القطاع. حتى بلغ مجموع غارات إسرائيل الجوية 2360 على شعب أعزل من السلاح لا يجد أي ملاذ آمن، ما جعل حرب غزّة واحدة من الصراعات النادرة التي لم يجد فيها المدنيون مكاناً للفرار.

في 3 كانون الثاني 2009، بدأت إسرائيل الغزو البري بقصف مدفعي شامل على غزّة وتغلغلت قواتها مستخدمة دبابات وجرافات عملاقة مدرّعة. فدخل الجيش الإسرائيلي مدينتي بيت لاهيا وبيت حانون فشطر القطاع نصفين وحاصر مدينة غزة حيث يقيم مليون شخص. وهرع مئات الآلاف من المدنيين إلى مغادرة منازلهم وسط دوي المدافع وسقوط الصواريخ ولجأوا إلى الأحياء الداخلية. ودارت معارك بين الغزاة والمقاتلين الفلسطينيين فمضى أسبوعان إضافيان من الدمار والقتل والخراب[38]. وفي 17 كانون الثاني أعلنت إسرائيل وقف إطلاق النار وانسحبت في 21 كانون الثاني 2009 في اليوم التالي لبدء إدارة باراك أوباما.

أدانت أربع وثلاثون دولة الحرب الإسرائيلية على غزّة وقطع بعضها العلاقات مع إسرائيل ووقفت سورية وإيران وليبيا وكوريا الشمالية و«حزب الله» في لبنان إلى جانب حماس وأعلنت تأييدها للشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة. وكان الموقف المصري مخزياً إذ مارست القاهرة دوراً مشابهاً لدورها في حرب تموز 2006 على لبنان، فكانت تضغط على حماس لا على إسرائيل وتشدّد الحصار على القطاع وتوفّر الوجبات الساخنة والمواد الغذائية للجيش الإسرائيلي أثناء

(38) أنظر الفصل 19 من تاريخ سورية المعاصر.

العملية وتفرض حصاراً بحرياً وقيوداً حدودية صارمة على شعب غزّة المظلوم. وعندما قامت تظاهرات احتجاج في مصر قمعتها الشرطة بقسوة. كما كان موقف السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عبّاس – والتي دعمتها واشنطن ودول الاعتدال العربي – مخزياً أيضاً إلى حدّ أن وثائق وتسجيلات صوتية عرضتها الجزيرة في مطلع 2011 أظهرت تواطؤ كبار المسؤولين الفلسطينيين مع إسرائيل وإصرار قيادات فتح على قيام إسرائيل بغزو غزّة للتخلّص من حماس، وأنّ الكثير من أعمال الاغتيال الدقيقة ضد قيادات في غزّة كانت تتم بفضل معلومات قدمّتها أجهزة السلطة الفلسطينية للإسرائيليين.

حرب غزّة الثانية

عندما دخل باراك أوباما البيت الأبيض في 20 كانون الثاني 2009، وعد بالعمل نحو اتفاق سلام في الشرق الأوسط. ولكن تبيّن أنّه اختلف شكلاً عن بوش ولم يختلف جوهراً. وواصل المجتمع الدولي عزل حماس، فيما بقيت سورية وإيران و«حزب الله» سندها الأكبر. وعندما اندلعت أزمة سورية عام 2011، تموضعت قيادة حماس السياسية ضمن جو إقليمي مهيّأ للأخوان المسلمين وهي منهم. وأخذت تبتعد عن سورية ويطلق زعماؤها تصريحات تدعم «الثورة السورية»: خالد مشعل من أنقرة بحضور رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان، واسماعيل هنيّة من القاهرة ومن الأزهر بالذات بحضور مفتي الأزهر.

في 14 تشرين الثاني 2012، شنّت إسرائيل حرباً ثانية ضدّ قطاع غزة واغتالت القائد العام لكتائب القسام أحمد الجعبري وقادة ميدانيين آخرين. ثم أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو توسيع الحرب بعد انهمار غير مسبوق لصواريخ المقاومة الفلسطينية على الأراضي الإسرائيلية كماً ونوعاً. وقاوم القطاع بدعم وأسلحة سورية وإيرانية مجدّداً، ولكنّه تمكّن هذه المرة من إقفال مطار بن غوريون في تل أبيب وإسقاط صواريخ في القدس الغربية وتل أبيب ومدن أخرى بفضل الأسلحة السورية والإيرانية. وفي 21 تشرين الثاني قامت كتائب شهداء الأقصى بعملية تفجير حافلة في تل أبيب.

أجبر صمود غزّة إسرائيل على وقف الحرب وعلى وقف إطلاق النار، فاعتبرت المقاومة الفلسطينية نفسها منتصرة. وكان دور مصر التي بات يحكمها الأخوان باهتاً. إذ عملت ومعها تركيا وقطر على حل يرضي إسرائيل ويدخل حماس في المنظومة الإقليمية الإسلامية الجديدة. ما ساعد على اكتمال تموضع حماس الذي بدأته منذ ربيع 2011 ضد سورية ودخل مشعل

القطاع علناً عبر رفح. وعبّرت إسرائيل عن ارتياحها للرئيس المصري محمد مرسي لأنّ تدخّله في حرب غزّة الثانية كان أفضل من تدخّل مبارك في حرب غزّة الأولى.

ولكن من نتائج حرب غزّة الثانية أنّ إسرائيل تمكّنت من اغتيال القادة العسكريين في حماس والجهاد الإسلامي في غزّة، وهم الأكثر أهمية استراتيجية لقربهم من مصادر السلاح ومن القوات العسكرية الغزاوية على الأرض، مبقية على قادة سياسيين مثل هنية ومشعل والمرزوقي وغيرهم، وهم اتخذوا مواقف مراوغة ومرتهنة أثناء حرب غزّة الثانية، وكان شكرهم لسورية وإيران بعد الحرب إمّا مكتوماً أو غائباً.

وكانت الولايات المتحدة تستوعب درس حرب غزة – كما استوعبت الهجوم على ديبلوماسييها في ليبيا وانحراف الجماعات المسلّحة في سورية نحو التطرّف الديني، فخفت دعمها لدول «الربيع» بعدما ثبت عدم التزام إخوان مصر باتفاقهم مع واشنطن عبر تركيا وقطر والذي وصفه وزير الخارجية الفرنسي السابق آلان جوبيه في ندوة في معهد العالم العربي في باريس يوم 16 نيسان 2011، والذي اختصر بجملة واحدة «لكم الشريعة ولنا أمن إسرائيل والنفط».

إسرائيل تفجّر سورية من الداخل

عندما بدأت أحداث سورية في 2011، وفيما التظاهرات تنطلق هنا وهناك في المدن السورية، كانت تدور في الكواليس أكبر عملية اختراق للحدود السورية، التي بدأ يعبرها آلاف المسلّحين من تركيا والعراق والأردن ولبنان. ففي لبنان أصبحت منطقة حدودية تمتد من شمال البقاع وعكّار وصولاً إلى مدينة طرابلس بيئة حاضنة للقوى المناهضة لسورية، تتبنّاها معظم قوى 14 آذار بشكل علني مدعومة بأجهزة إعلامية قويّة من فضائيات وصحف يومية وتصريحات ومهرجانات. ومن ناحيتها اتخذّت فعاليات 8 آذار موضعاً معاكساً. واحتدم الوضع الأمني في لبنان خاصة في شمال البلاد حيث لقيت الجماعات المسلّحة و«الجيش الحر» دعماً عارماً في طرابلس وعكار وجرت عمليات تهريب السلاح والمقاتلين على قدم وساق إلى محافظة حمص وريف دمشق. وكانت المواجهات العسكرية في طرابلس بين تنظيمات سنيّة وعلوية تتصاعد مع كل استحقاق داخل سورية. واعتمدت الحكومة اللبنانية التي رأسها رجل الأعمال الطرابلسي نجيب ميقاتي سياسة «النأي بالنفس» التي نقصها السعي العملي لإنهاء أزمة سورية سلمياً لصالح كل السوريين كما فعلت سورية مع اللبنانيين في حربهم.

وكان لإسرائيل يد في كافة المعارك الدائرة في أنحاء سورية، وحتى وراء الكواليس في ديباجة تصريحات المعارضات في الخارج، وتوجيه الإعلام والفضائيات والعمل اللوجستي وتجنيد فلسطينيين وإسرائيليين يجيدون العربية ولا يلفتون الأنظار للمشاركة في المعارك.

ورافق حرب غزّة الثانية التي انتهت بقتل قادة عسكريين وترويض حماس لتدخل مظّلة الإسلام المقبول إسرائيلياً وأميركياً، استهداف إسرائيلي للمخيمات الفلسطينية داخل سورية وأكبرها مخيم اليرموك على طرف دمشق حيث يقيم نصف فلسطينيي سورية (250 ألفاً من أصل نصف مليون). وكان الهدف القضاء على حلفاء سورية داخل المخيّم لصالح تنظيمات أصولية سلفية وأخوانية. لقد عاش الفلسطينيون في سورية منذ عام 1948 كمواطنين لا يختلفون عن السوريين بشيء. ورأى الناس على الفضائيات مخيّم اليرموك بأبنيته السكنيّة الحديثة وبنيته التحتية لا يختلف بشيء عن باقي دمشق وهو مخيّم فقط بالاسم، مقارنة بمخيمات البؤس والشقاء والصفيح في المخيمات الفلسطينية في لبنان. وفي أزمة سورية منذ 2011 اتخذ الفلسطينيون إجمالاً موقفاً حيادياً رغم مشاركة فلسطينيين في تظاهرات شعبية دعماً للمطالب المطروحة وبقيت بعض التنظيمات كالجبهة الشعبية-القيادة العامة على ولائها للدولة السورية.

ولكن تموضع حركة حماس في تشكيلة الأخوان الإقليمية، وتقرّبها من تركيا وقطر وصعود تنظيمات فلسطينية أصولية في اليرموك، أحدث انقساماً في المخيّم. ثم إنّ تنظيمات أصولية فلسطينية وضعت نفسها في مقدّمة الجماعات المسلّحة في سورية وفي تشرين الأول 2011 أخذت تكثّف وجودها المسلّح في اليرموك، وأسّست لواء العاصفة بهدف السيطرة على المخيم. وفي تشرين الثاني، بتوقيت رافق حرب غزّة الثانية، اخترقت جماعات مسلّحة مخيم اليرموك تساعدها تنظيمات أصولية فلسطينية، ما فجّر مأساة إنسانية كبيرة لمئات آلاف الفلسطينيين ودفع أكثر من مائة ألف من سكان المخيّم إلى الهرب في كانون الأول 2012، واستمرّت معركة اليرموك بين مدّ وجزر مع الجيش السوري في شتاء 2013 القارس.

ملحق

- **الخسائر البشرية والاقتصادية لـ«حرب السنتين» السورية**
- **الانتشار الميداني في مطلع 2013**
- **خطة العمل الدولية للسلام في سورية (إتفاق جنيف)**
- **مواقف المعارضات السورية**
- **مواقف الرئيس السوري بشّار الأسد**

-I-

الخسائر البشرية والاقتصادية لـ«حرب السنتين» السورية

الخسائر البشرية

سقط في حرب سورية أكثر من 50 ألف قتيل، وتهجّر أكثر من ستمائة ألف سوري إلى خارج البلاد، ونزح مئات الآلاف إلى مناطق أكثر أمناً داخل سورية نفسها. هذا فضلاً عن دمار كبير لحق بالبنى التحتيّة وبعدد ضخم من المباني والمنازل السكنيّة والمصانع والمحال التجارية. الأمر الذي ترك آثاراً مدمّرة على الاقتصاد السوري وعلى العملة الوطنيّة. وفرّ المستثمرون من سورية في حين جمّد كثيرون أنشطتهم في انتظار عودة الاستقرار.

تراوحت تقديرات عدد المهجّرين في نهاية 2012 بين مليوني شخص وفق الأمم المتحدة و2.5 مليون شخص وفق الهلال الأحمر السوري و3.2 مليون شخص حسب تقدير رئيس الوزراء السوري. وقد أقام المهجّرون لدى أقاربهم أو في شقق مستأجرة وفي 500 مبنى للدولة و2000 مدرسة حكومية، وفي معاهد تابعة لوكالة غوث اللاجئين. وبات عدد كبير من المهجّرين يعاني من ضغط العوز والحاجيات اليومية من ماء ودواء وغذاء وحاجيات شخصية، وأصبح حتى الاستحمام مسألة بعيدة المتناول.

مع مطلع 2013 كان ثمّة كارثة إنسانية تتبلور أمام أعين الرأي العام العالمي، حيث كان ما يناهز المليون سوري بحاجة إلى مساعدة ماسة وطارئة من مؤسسات الأمم المتحدة وجمعيات الإغاثة ودوائر الدولة السورية. فليتصوّر المرء حاجات هؤلاء اليومية من ماء وغذاء ووسائل الراحة الجسدية من استحمام وغسيل ونوم، والحاجة الدائمة إلى أغطية ومناشف وألبسة دافئة وأحذية وأدوية وأدوات التدفئة، وعدّة المطبخ ووسائل التنظيف والمحروقات والغاز.

والمصيبة أنّ أغلب الأماكن التي لجأ إليها المهجّرون لم تكن صالحة للسكن البشري، فلا هي مدفّأة ولا مجهّزة بمراحيض ومغاسل، وفي أحيان كثيرة كانت بدون كهرباء. وقد قدّرت الأمم المتحدة أنّ توفير أسباب العيش لكل هؤلاء احتاج إلى مليار دولار سنوياً وربما أكثر، منها 520 مليون دولاراً للأشهر الستة الأولى من 2013.

توزعت أغلبية الذين هربوا من سورية في الأردن والعراق ولبنان وتركيا. وإذ أقام معظم المهجّرين في المدن في العراق ولبنان، توزّعوا في مخيمات لاجئين في الأردن وتركيا، ما عرّض كرامة الإنسان السوري للإهانة، أكان في شظف العيش في خيمة أم في حرمانه من معظم الأساسيات ومن أمور اعتاد عليها، أو من المعاملة التي لقيها من المسؤولين ومن قوى الأمن وخاصة في الأردن، أو استغلال جماعات إسلامية حاجة اللاجئين للمساعدة لافتراس الفتيات السوريات[1]. ولقد نقلت صحف غربية تقارير أنّ «نساء وفتيات سوريات لا تتجاوز أعمارهن 14 سنة عرضن للبيع بالزواج القسري المؤقّت أو البغاء» و«أنّ مئات اللاجئات السوريات في الأردن عانين من هذه التجارة... حيث يقوم رجال يطمعون بهن باستخدام عملاء كمدخل لاستخدامهن لأغراض الجنس مقابل المال». وأنّ جمعية «كتابُ السنة»، التي تُعد واحدة من أكبر المنظمات العاملة مع اللاجئين السوريين في الأردن، مهدّت لدخول رجال إلى المخيمات لاصطياد الفتيات، ووضعت إعلانات في الصحف ومواقع الإنترنت و«زوّجت نساء سوريات من رجال مسلمين». وأنّ حراساً في مخيم الزعتري «تلقّوا طلبات من رجال لدخول المخيم للعثور على عروس شابة لطيفة»، وأنّ الأمن الأردني أطلق الرصاص أحياناً على اللاجئين، عندما ثاروا على وضعهم وكيف تتعامل معهم حكومة الأردن.

وبالنسبة للضحايا، فإنّ نصف قتلى الحرب السورية كانوا من القوى النظامية أو من الجماعات المسلّحة والباقي من المدنيين. وتراوحت التقديرات حول قتلى القوى النظامية بين عشرة آلاف وعشرين ألفاً ما يعني أنّ عدد جرحى الجانب الحكومي قد يكون خمسين ألفاً وهي نسبة مرتفعة جداً في الجيش السوري الذي لم يخسر هذا القدر في كل حروبه ضد إسرائيل.

إستغلال ضحايا الحرب في الحرب الديبلوماسية

وكانت فضائيات عربية ومواقع رصد معارضة تذكر عدد القتلى يومياً وتضع أرقاماً

(1) **ديلي تلغراف**: «سوريات يعرضن للزواج القسري أو البغاء بمخيمات اللجوء»، الخميس 24 كانون الثاني 2013.

عشوائية تتراوح بين مائة قتيل ومائتي قتيل، ما يوحي أنّ عدد القتلى مع نهاية 2012 قد يكون خمسين ألفاً. وبعد أيام من إعلان المرصد السوري لحقوق الإنسان أنّ عدد القتلى في الحرب السورية بلغ 45 ألفاً، خرجت «نافي بيلاي» رئيسة مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة برقم مفاجيء وكبير هو 60 ألف قتيل في الفترة من 15 آذار 2011 إلى 30 تشرين الثاني 2012. فانتقد الصحافي روبرت فيسك إطلاق رقم كهذا بدون تفاصيل معقولة تُقنع المراقب، وخاصة متى تعلّق الأمر بحرب تُعتبر أهلية في بعض أوجهها، هو أمر خطير جداً وغير مسؤول ويسهل استغلاله للادعاء أنّ كل هؤلاء القتلى هم ضحايا النظام[2]. وحول إيحاء بيلاي وكأنّ القتلى هم «ضحايا النظام»، تساءل فيسك عن عدد القتلى من جنود الجيش السوري وقوى الأمن والقوى المناصرة للدولة والمدنيين الذين يقفون إلى جانب السلطة وحتى المدنيين المحايدين الذين يريدون الأمن والاستقرار فحسب. وتكّهن أنّ عدد القتلى من جنود القوى النظامية هو 10 آلاف، وعدد القتلى من الذين ناصروا السلطة 13 ألفاً، وعدد القتلى من الجنود المنشقين 5500، وعدد القتلى في معارك بين الفلسطينيين في مخيم اليرموك هو 400 مقاتل. وأنّ أكثر من 15 ألف قتيل هم من الجماعات المسلحة.

واستنتج فيسك أنّ هدف نافي بيلاي من نشر التقرير كان للضغط على البيت الأبيض ومجلس الأمن، أي للتحريض الإعلامي ضد الدولة السورية. ونوايا بيلاي كانت واضحة لدى إعلانها التقرير عندما خلصت في مؤتمرها الصحافي إلى القول إنّ هذا الرقم (60 ألفاً) هو «برسم مجلس الأمن الدولي فماذا ينتظر ليتحرّك؟»[3] وأهملت بيلاي مسألة تحديد هوية القتلى إذا ما كانوا من المدنيين أو من الجماعات المسلحة أو من القوى النظامية، حتى ظن متلقّي الرقم

(2) Robert Fisk, «Why the numbers game doesn't add up in the killing fields of Syria: Are the dead from Assad's army even counted in these statistics?» *The Independent*, 6 January 2013.

(3) U. N. Human Rights Commissioner Navi Pillay: «A massive loss of life could have been avoided if the Syrian government had chosen to take a different path than one of ruthless suppression of what were initially peaceful and legitimate protests by unarmed civilians. Unless there is a quick resolution to the conflict, I fear thousands more will die or suffer terrible injuries as a result of those who harbor the obstinate belief that something can be achieved by more bloodshed, more torture and more mindless destruction. The failure of the international community, in particular the U.N. Security Council, to take concrete actions to stop the bloodletting, shames us all. Syrians have repeatedly asked: 'Where is the international community? Why aren't you acting to stop this slaughter?» (*The Guardian*, 7 January 2013).

أنّهم جميعاً ضحايا بشّار. فأصبح قولها هذا (أي حثّها مجلس الأمن على التحرّك) الأكثر تداولاً في وسائل الإعلام لعدّة أيام.

ولم تكن هذه المرّة الأولى التي حرّضت فيها بيلاي ضد سورية بل جاءت ضمن سلسلة تصريحات لها رسمت صورة شديدة السلبية عن «دموية النظام السوري الذي يقتل شعبه». فهي دعت ونظّمت لقاءات ومؤتمرات ساهمت في الحرب الدبلوماسية ضد سورية، والضغط لتطبيق البند السابع وغزو الناتو لسورية. ورافقت وتيرة تصريحاتها تلك التي كانت تصدر من معارضات الخارج. فكان هذا الرقم وتوقيت إعلانه قبل أيام من ولاية أوباما الثانية وغموض مضمونه موضع تكهنات واستهجان، استُغل ليدفع إلى بدء حرب ضد سورية. ثم أخذ الرقم ينتشر ويصبح قيد التداول في مقالات الصحف وعلى ألسنة السياسيين على أنّه رقم رسمي من الأمم المتحدة، لا جدال فيه.

لقد قالت بيلاي إنّ الرقم مبني على دراسة وافية استغرق إعدادها خمسة أشهر[4]. وفي الحقيقة فإنّ الرقم استند إلى تقرير أعدّته شركة أميركية خاصة هي بنيتك Benetech. وهي شركة تموّلها وزارة الخارجية الأميركية ومؤسسة National Endowment for Democracy السيئة الصيت التي يدعمها جورج سوروس لتخريب الدول. ولقد سألت وكالة أنباء أميركية مكتب بيلاي عن كيفية اتخذ قرار إعداد هذا التقرير وماذا كانت كلفته وهل جرى عبر مناقصة حتى اختيرت هذه الشركة بعينها، خاصة أنّ مصادر تمويل هذه الشركة يجعل ما يصدر عنها مريباً ويضعف مصداقيتها. فلم يجب مكتب بيلاي عن هذه الأسئلة[5].

الخسائر الاقتصادية

إضافة إلى القتلى والجرحى والمهجّرين، تكبّدت سورية خسائر اقتصادية فادحة في «حرب السنتين» السورية جاوزت 70 مليار دولار في مطلع 2013. وثمّة نوعان من الخسائر، تلك المتعلّقة بفقدان الإنتاجية وانكماش الاقتصاد، وتقدّر قيمتها بـ20 إلى 25 مليار دولار، وتلك المتعلقة بالدمار والخراب وتقدّر قيمتها بـ40 إلى 50 مليار دولار.

---

(4) «Syrian death toll tops 60,000, U.N. says», *The Washington Post*, January 2, 2012.

(5) «Syria: How Many People Have Been Killed? The Procurement of «UN Figures», Matthew Russell Lee, *Inner Press*, January 2, 2013.

فقد بلغت قيمة فقدان الانتاجية 20 مليار دولار[6]، منها 9 مليارات في قطاع السياحة وملياران في تحويلات المغتربين، والباقي نتيجة تعطيل الصناعة والبناء والتجارة والخدمات والزراعة. أمّا الدمار والخراب فقد توزّعت قيمته حسب المدن والمناطق كالتالي: محافظة حلب ملياران إلى 3 مليارات دولار، محافظة حمص 10 إلى 11 مليار دولار، محافظة دمشق 12 إلى 14 مليار دولار، محافظة إدلب 3 إلى 4 مليارات دولار، محافظة حماة 4 إلى 5 مليارات دولار، محافظة دير الزور 3 مليارات دولار، محافظة الحسكة مليار دولار، محافظة درعا 3 مليارات دولار، محافظة اللاذقية 200 مليون دولار.

لقد انهارت شبكة الأمن المدني في عدد كبير من مدن وبلدات وقرى سورية وخيّم غول الإرهاب المسلّح الذي جلب الجرائم والفوضى، وأقفلت مراكز الشرطة أبوابها بعدما استهدف المسلحون قوى الأمن في مكاتبهم وفي بيوتهم. ووصل السلب والنهب إلى مستويات غير مسبوقة لم تشهدها البلاد، إضافة إلى عمليات الخطف لقاء الفدية واغتصاب الفتيات والنساء، وقطع الرؤوس بالسيوف والإعدامات الميدانية وأحياناً القتل الجماعي، ما يوحي أنّ معظم مرتكبي هذه الشنائع ليسوا من أهل البلاد ولا علاقة لهم بأي هدف سياسي سوى قتل السوريين وتدمير سورية. لقد استباح المسلحون لأنفسهم نهب ما تصل إليه أيديهم في المنازل والمتاجر وإحراق ابنية وتفجير مدارس ومرافق عامة. وفرض المسلحون نظاماً أصولياً صارماً على المناطق التي سيطروا عليها فمنعوا النساء من قيادة السيارات وتحرّشوا بالنساء اللواتي لا ترتدين زياً إسلامياً واعتقلوا عشوائياً أي شخص لا يروق لهم. وأحدثت الحرب خراباً فادحاً في مدن سورية وألحقت الأذية بالتراث التاريخي حيث تدمّر أو احترق أكثر من معلم أثري من متاحف وقصور وأسواق قديمة ومعالم أثرية وكنائس ومساجد.

العملة السورية: بعد 20 شهراً من الحرب، تقلّص الاقتصاد السوري بنسبة 25 بالمئة وتضاءل الاحتياط بالعملة الصعبة وارتفع مؤشّر الأسعار بنسبة 50 بالمئة، في حين هبطت

---

(6) الانتاج المحلي القائم: 106 مليار دولار (2009)، 110 مليار دولار (2010)، 107 مليار دولار (2011)، 90 مليار دولار (2012). توزّع صادرات سورية عام 2011: 39 بالمئة إلى العراق، 8 بالمئة إلى إيطاليا، 7 بالمئة إلى ألمانيا، 7 بالمئة إلى السعودية، 4 بالمئة إلى الكويت. توزع الاستيراد عام 201: السعودية 15 بالمئة، الصين 10 بالمئة، الإمارات 7 بالمئة، تركيا 7 بالمئة، إيران 5 بالمئة، إيطاليا 5 بالمئة ، روسيا 5 بالمئة، العراق 4 بالمئة..

قيمة الليرة السورية بسعر الدولار إلى 79 ليرة وفق البنك المركزي في مطلع 2013[7] بعدما كان سعر صرف الدولار في بداية الأزمة في آذار 2011 47 ل. س.

منذ بداية الأزمة كان سعر الدولار يرتفع وخاصة في السوق السوداء وبعد زيادة الطلب على العملات الصعبة وتراجع صادرات النفط وانهيار القطاع السياحي وشحّ العملات الصعبة. وساهمت تدخلات المصرف المركزي السوري في إبطاء هبوط الليرة ضمن حدود معقولة منعت الانهيار المتسارع. فناهز الدولار في السوق السوداء الـ75 ل. س. معظم 2012. إلا أنّ الليرة عادت إلى التراجع ليباع الدولار في السوق السوداء بـ80 ليرة في تشرين الثاني 2012 و90 ليرة في مطلع كانون الثاني 2013. ولكن النتيجة كانت ماتزال مقبولة بالنسبة للعملة السورية بعد عامين من الحرب، حيث لم تهبط بشكل مأساوي بفضل الاحتياط وبفضل تنوّع قطاعات الاقتصاد السوري. وقد صرّح حاكم المصرف المركزي أديب ميّاله لصحيفة **فايننشال تايمز** في أيلول 2012 أنّ المصرف لم يخسر أكثر من 10 بالمئة من احتياطاته بالعملة الصعبة، رغم أنّ محللين ماليين قدّروا أنّ الموجودات تراجعت إلى النصف وأنّها قدّرت بـ15 مليار دولار في آب 2012. لقد طبعت الحكومة كميات من العملة في روسيا لدعم السيولة في الدورة الاقتصادية[8]. وكل هذا زاد التضخّم وضغط على صرف العملة.

ورأى محلّلون أنّ المصرف المركزي ربما يكّف عن دعم مستويات معيّنة لليرة السورية ويتركها تهبط من أجل حماية احتياطه. ولكن هذا التحليل يدخل برأينا في باب التكهنات لأنّه كان من الصعب تخمين موجودات مصرف سورية من العملات، أو تخمين مبالغ قد تصل سورية كمساعدات أو قروض من دول أخرى بعضها غير معلن وبعضها أعلنته الحكومة (أعلن رئيس الحكومة وائل الحلقي عن قروض من إيران فاقت 500 مليون دولار)[9]. كما من الصعب أن يغيّر أي مصرف مركزي سياسته بسهولة لما في ذلك من مجازفة أن يُحدث ذلك تياراً جارفاً يدفع العملة إلى انخفاضات لا يمكن لجمها. وهذا ما يشرح حفظ المصرف سعر صرف الليرة على حافة الـ79 ل.س. إلى الدولار، وفي مطلع 2013 لا تجتاز الـ80 ليرة.

(7) Institute of *International Finance*, 27 December 2012.

(8) ظهرت تقارير تفيد أنّ الحكومة السورية استلمت 240 طناً من البنكنوت بالعملة السورية في صيف 2012 طبعتها في روسيا. Source: Pro Publica.

(9) وكالة سانا، 23 كانون الثاني 2013.

المالية العامة: بسبب الحرب والضائقة المعيشية التي أصابت ملايين السكان، أنفقت الحكومة السورية مليارات الدولارات من احتياطي العملات الصعبة لتسديد الرواتب ودعم المواد الأساسية وحماية العملة الوطنية من انهيار غير مضبوط. وكان عجز الخزينة السنوي لا يزيد عن ثلاثة إلى خمسة بالمئة من الناتج المحلي قبل الأزمة. وأصبح متوقّعاً أن يصل إلى 10 مليارات دولار (745 مليار ليرة سورية) عام 2013. أي ما يزيد عن 17 بالمئة من الناتج المحلي، أو خمسين بالمئة من موازنة 2013 البالغة 20 مليار دلار والتي تضمّنت زيادة دعم السلع الأساسية بنسبة 25 بالمئة وزيادة الرواتب بنسبة 13 بالمئة لتخفيف الوطأة الاجتماعية على المواطنين. ولكن وزارة المالية لم تأخذ بالحسبان تدهور مدخول الدولة من مبيعات النفط في مشروع الموازنة ما يعني أنّ العجز يحتاج إلى ديون أو منح خارجية.

في مطلع 2013، أكّد رئيس الحكومة وائل الحلقي أنّ «الحكومة تعمل على توفير كافة مستلزمات المواطنين وعلى تنفيذ الخطط»، لافتاً إلى ان «إستهداف المجموعات الإرهابية للمؤسسات الإنتاجية والخدمية ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الوطني وبالحياة اليومية للمواطن». وأشار في كلمة أمام مجلس الشعب إلى ان «العقوبات الاقتصادية الظالمة ضد سورية عرقلت عمليات الاستيراد والتصدير وأثّرت بشكل مباشر على حياة الشعب السوري»، لافتاً إلى أنه «تم إستهداف قطاع التربية وبلغ عدد المدارس التي تضررت 2326 مدرسة» وأنّ «قطاع النفط السوري تعرض منذ البداية لعقوبات جائرة وإعتداءات إرهابية، ما أثّر سلباً على عمليتي الإنتاج والاستيراد، وسبب أزمة في تأمين مادتي المازوت والغاز»، ووعد بتحقيق إكتفاء من هذه المادة[10].

التضخّم والأزمة المعيشية: ليس فقط أنّ إيجارات الشقق في المناطق البعيدة عن المعارك قد ارتفعت بشكل صاروخي، بل إنّ الغلاء اصاب كافة السلع الاستهلاكية التي اعتاد السوريون والزوار اللبنانيون على توافرها بكثرة وعلى زهد أسعارها. ذلك أنّ البضائع تناقصت في الأسواق بعدما تعطّلت الدورة الاقتصادية في البلاد، وتوقّفت كلياً أو جزئياً قطاعات اقتصادية هامة في الصناعة والخدمات، ومن ضمنها الصحة والتعليم والنقل والسياحة والبناء والتصنيع، وأغلقت طرق المواصلات الحيوية التي تربط المدن والمحافظات فسُدّت الأسواق

(10) وائل الحلقي: نتجاوب مع أية مبادرة إقليمية أو دولية لحل الأزمة بالحوار، **وكالة النشرة**، 31 كانون الأول 2012.

ولم تصل المواد الأولية والتحويلية إلى المصانع.

وارتفع مؤشّر التضخم إلى 50 بالمئة في أيلول 2012 ثم إلى درجات أعلى في منتصف العام، حيث تضاعفت أسعار بعض السلع الأساسية كالمازوت والخبز. وتراجعت الزراعة فهبط محصول القمح والشعير عام 2012 إلى النصف (من 4 أو 5 ملايين طن من عام 2011 إلى مليوني طن) وفق تقرير منظمة الأغذية الدولية، ما دفع الحكومة إلى استيراد المزيد من المواد الغذائية.

لقد عمدت الجماعات المسلّحة إلى استهداف الاقتصاد بشكل متعمّد بتدمير المرافق العامة والمؤسسات والأبنية الحكومية والمصانع وتجهيزات البنية التحتية من طرق وجسور وسكك حديد وأنابيب النفط والغاز ومدارس ومستشفيات وصادرت آليات الخدمات الاجتماعية كسيارات الإسعاف ونهبت المنازل والمصانع والمتاجر. وهكذا أصبح ربع المستشفيات تقريباً خارج الخدمة وتعرّض 300 مستوصف ومركز طبي للحرق والنهب. وذكر تقرير لمنظمة الصحة العالمية أنّ سورية تعاني من نقص حاد في الأدوية بسبب الحصار العربي والغربي. وانخفض انتاج سورية من النفط من 400 ألف برميل يومياً إلى أقل من النصف. كما ذكرت الحكومة السورية في كانون الأول 2012 أنّ ثمّة ألف مصنع في حلب قد تمّ تفكيكها ونقلها إلى تركيا بكامل معداتها. وفي قطاع الكهرباء استهدف المسلحون 25 محطة توتر عالٍ من أصل 85 محطة تؤمّن الكهرباء للشعب. وكان هدف الجماعات المسلّحة ومن وراءها شلّ البلاد ودفعها إلى الانهيار الاقتصادي لتصبح أرضاً خراباً لا تملك أي مقومات النهوض. وكما ذكرنا فإنّ الجماعات المسلّحة كانت تعبر عشرات بل مئات الكيلومترات لتهاجم منشآت استراتيجية عسكرية أو اقتصادية لتخريبها ونهبها، ضمن مخطط لا يمكن أن يخدم أبداً أي ثورة أو شعب بل لخدمة الناتو وإسرائيل.

وإلى جانب هذا التدمير المنظّم، لعب الحصار والعقوبات دوراً في إنهاك الاقتصاد. إذ منذ الثمانينات كانت سورية تعاني من مقاطعة غربية ومن حظر اقتصادي فرضته الولايات المتحدة لإضعافها ولخدمة إسرائيل، وعمّقت واشنطن هذه االعقوبات عام 2004 كجزء من «قانون معاقبة سورية» وباتت تجدّدها كل عام. ومنذ 2011، تضاعفت سياسات العقاب الاقتصادي ليس من الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبي فحسب بل من دول عربية شقيقة (الخليج والسعودية). فظهرت مفاعيل العقوبات التي أطلقت في أواخر 2011 في 2012 و2013. وإضافة إلى الحظر والعقوبات، فإنّ تجارة سورية الخارجية تدهورت والسياحة العربية والأجنبية انهارت تقريباً. وإذ انقطع التواصل التجاري والسكاني بين كل من سورية وتركيا

وسورية والأردن، فإنّ تلك السبل بقيت مفتوحة نسبياً مع لبنان وإلى حدّ ما مع العراق. ودفع لبنان ثمناً باهظاً جراء الأزمة السورية لاتكاله بنسبة 80 بالمئة في تجارته الخارجية على سورية، وقدوم السياح العرب عبر سورية، إضافة إلى تراجع التبادل الاقتصادي بين البلدين وتدفّق عشرات آلاف اللاجئين السوريين[11].

(11) سجّل الاقتصاد اللبناني نسبة نمو قاربت الـ7 بالمئة عام 2010، هبطت إلى أقل من 2 بالمئة عام 2011 وأقل من واحد بالمئة – أو قل قارب الجمود – عام 2012، وكان محتملاً أن يتعمّق الوضع الصعب في 2013. ذلك أنّ تأثيرات الأزمة السورية وتحوّل شمال لبنان ومدينة طرابلس إلى جزء أمر واقع من أحداث سورية، أخافت المستثمرين والسياح اللبنانيين والعربِ والأجانب ودفعت المواطن إلى لجم مشتريات الكماليات وتلك الباهظة الثمن من تجهيزات منزلية وسيارات وصولاً إلى العقارات. فقد انخفضت نسبة الاستثمارات الوافدة إلى لبنان من 10 بالمئة من الناتج القومي عام 2010 إلى أقل من 2 بالمئة عامي 2011 و2012. حتى أنّ استمرار الأزمة السورية بوتيرتها المتفجّرة هدّدت كيان لبنان بانفجار سياسي وطائفي، شفع به خوف الدول الكبرى والدول العربية من انحدار لبنان إلى حروب شهدها في الماضي ولم تنفع أحداً رغم تهوّر الطبقة السياسية اللبنانية في تصريحاتها وتحركاتها المحلية والإقليمية ومحاولات كثيرين دفع لبنان للانخراط في الحرب السورية ثم ادعّاء الدولة اللبنانية سياسة النأي والتي ترجمت عملياً إلى اغماض العين عن قيام عدّة جهات لبنانية بأدوار شديدة الضرر بسورية.

-II-

الانتشار الميداني في مطلع 2013

الوضع الميداني في سورية في مطلع 2013 كان كالتالي:

طرطوس واللاذقية: سادت الدولة إلى درجة كبيرة في المحافظات الساحلية حيث تنتشر بكثافة الأقليّة العلويّة وحيث يوجد رفض شعبي واسع للمسلّحين، لا سيّما أولئك الوافدين من خارج سورية. وفرض الجيش السوري الأمن على أغلبية المناطق في محافظتي طرطوس واللاذقية.

السويداء والقنيطرة ودرعا: مناطق الجنوب ذات الكثافة السكّانية الدرزية، ومنها السويداء، بقيت بيد الدولة بشكل كامل. أمّا مدينة درعا التي كانت بؤرة معارك في بداية الحرب فقد سادت فيها الدولة واستمر بعض التوتّر في المناطق الريفيّة.

حمص وحماة: كادت حمص – ثالث أكبر مدينة في سورية – في شتاء 2012 أن تصبح العمود الفقري للانتفاضة المسلّحة وأن تكون الجائزة الكبرى كأول مدينة استراتيجية كبيرة تقع بأيدي الجماعات المسلحة. إلا أنّ هذا لم يحصل وعادت سيطرة الدولة إلى 70 بالمئة من أحيائها فيما بقي المسلحون في بقية الأحياء. وتقاسم الجيش السوري والجماعات المسلّحة السيطرة على الأرياف خارج المدينة. أما في حماة، فقد نجح الجيش السوري في فرض سيطرته على المدينة ولكن بقيت بلدات بأيدي المسلحين جزئياً، مثل تلبيسة والرستن وحتى القصير على حدود لبنان. لكن هجمات الجيش جعل نقاط نفوذ المسلّحين شبه ساقطة عسكرياً نتيجة الحصار المفروض عليها.

حلب وإدلب: شكّلت المناطق الحدوديّة في الشمال مع تركيا بيئة ممتازة للجماعات المسلّحة التي فرضت سيطرتها على المنطقة وعملت عبرها لنقل الأسلحة والذخائر. وقد حاول الجيش السوري كسر سيطرة الجماعات المسلّحة على أجزاء كبيرة من مدينة حلب لضرب الإمدادات

لكنّه فشل في إستعادة الكثير من أحيائها المدمّرة. وكان الوضع في إدلب هو لصالح الدولة حيث أجبر الجيش المسلّحين على التراجع إلى الأرياف المجاورة، من دون أن يتمكّن من دخول تلك الأرياف التي سهل الاختباء فيها والتحرّك في بساتينها وخاصة في جبل الزاوية حيث تمترس المسلّحون.

دير الزور والحسكة والرقّة: انتشرت الجماعات المسلحة في ثلثي محافظة دير الزور التي تقع على الحدود مع العراق، فيما كان تواجد الجيش والقوات النظامية داخل مدينة دير الزور ضعيفاً. وكانت مناطق عديدة في الحسكة تحت السيطرة الكرديّة المسلّحة ومنها محيط القامشلي في الحسكة. وهكذا ففي مطلع 2013 كانت محافظات الشمال الشرقي وفي بعض حلب وحولها نقاط ضعف للدولة.

دمشق: استمرّت سيطرة الدولة على العاصمة رغم كل محاولات الجماعات المسلّحة التقدّم، فيما سيطرت هذه الجماعات على ضواحٍ وبلدات شرقي دمشق وعلى جيوب جنوب العاصمة. وكان الجيش السوري قد نجح في إبعاد المسلّحين في كلّ مرّة حاولوا التقدّم من المدينة. كما اندلعت في نهاية 2012 معركة مخيّم اليرموك، والذي دخله مسلّحو «جبهة النصرة».

ريف دمشق: طيلة 2012 واصلت الجماعات المسلّحة تعزيز انتشارها في ريف دمشق، لا سيّما في الغوطة الشرقية التي تضم حرستا وزملكا وسقبا ودوما، كما سهّلت المناطق الحرجيّة والزراعية عمليات التسلّل والإختباء. ولكن الجيش السوري حقّق تقدّماً كبير في داريا بمساعدة سلاح الطيران وبدا أنّه استعاد المبادرة في أنحاء ريف دمشق لدى كتابة هذه السطور.

وكانت الجماعات المسلّحة تستعد لـ«غزوة دمشق» ثانية يشارك فيها عشرات آلاف المقاتلين من جنسيات مختلفة وحدّد تاريخها في 1 كانون الأول 2012 وتقضي بسيطرتهم على حرستا ودوما وجرمانا واقتحام قلب دمشق. ولكن الجيش السوري علم منذ أيلول بخطة المسلّحين وأعدّ خطة استباقية بناء على معلومات ومشورة الاستخبارات الروسية. وقضت الخطة المضادة بجرّ المسلحين إلى معركة مبكرة وتشتيت صفوفهم ثم توجيه ضربات نوعية[12]. وقبل أيام من نهاية تشرين الثاني أخرج الجيش السوري أسلحة استراتيجية وأوحى بنقلها إلى أماكن أخرى. فقامت الأقمار الاصطناعية بتصويرها وبدأ التهويل في الإعلام عن مخاوف من

(12) تفاصيل «غزوة دمشق» الثانية من صحيفة **السفير** 14 كانون الأول 2012، التي استندت إلى مصادر وإلى صحيفة **أرغومينتي نيديلي** الروسية وصحيفة **الاندبندنت** البريطانية: مئات القتلى في «غزوة دمشق» الثانية واستعدادات لـ«معركة التسوية»

«استخدام أسلحة كيميائية» وساهم الإعلام العربي بالتحريض أملاً أن يصبح هذا الخبر حجّة للتدخل الغربي. وفي نفس الوقت روّجت مصادر سورية معلومات مضلّلة عن انشقاقات في صفوف الجيش وعن سقوط ثكنات وعمليات فرار. وشكّلت الشائعات والتنقلات حافزاً قوياً للمسلّحين ومن يدعمهم وظنّوا أنّ النظام بات قريباً من السقوط. فبدأوا هجومهم يوم 29 تشرين الثاني (قبل يومين من الموعد المحدّد) وحقّقوا تقدّماً سريعاً بعدما أخلى الجيش بعض مواقعه العسكرية. ولكن الجيش عمد إلى قطع أنظمة الاتصالات في البلاد، فأصبحت المجموعات التي تغلغلت عميقاً في المناطق شبه معزولة وبعيدة عن خطوط إمدادهم. وهكذا وقع المسلحون في فخ محكم أعدّته القوات السورية التي تدرّبت على حرب الشوارع في روسيا وإيران. ثم قام الجيش بقصف لأماكن تواجد المقاتلين ما أدى إلى تشتّتهم وأفقدهم قوّة الهجوم المركزية كـ«رأس حربة»، وجرّهم إلى اشتباكات مبكرة لم يستعدّوا لها وفي مناطق مكشوفة. أمّا في الريف خارج الضواحي فقد كان الجيش السوري يقوم بهجوم مضاد بعد استدراج المجموعات باتجاه مناطق تبعد أكثر من 40 كيلومتراً عن العاصمة وأكثر من 20 كيلومتراً عن خطوط إمدادهم. ما أجبر المسلّحين على التوجه إلى المناطق المبنية في حرستا ودوما، حيث أدخلهم الجيش في كمين ناري وعسكري.

وهكذا وقبل وصول المجموعات إلى مشارف مطار دمشق الدولي ومعرض دمشق الدولي كانت قواهم قد استهلكت في أحياء بعيدة، واختتمت المعارك بمواجهات في بلدة داريا التي سقط فيها مئات المسلحين. وكانت المحصلة أنّ عدد القتلى في صفوف المقاتلين كان كبيراً تجاوز كل ما تداولته وسائل الإعلام وقيل بالآلاف.

بعد فشل «غزوة دمشق» الثانية، ذكر الإعلام مهلة شهر – تنتهي قبل دخول أوباما البيت الأبيض في 20 كانون الثاني 2013 – منحتها واشنطن لمسلحي المعارضة وقيادات «الائتلاف الوطني» لكي يقوموا بـ«غزوة دمشق» ثالثة، أو أن يحقّقوا انتصارات في مدن أخرى تساهم في تحسين شروط التسوية الروسية الأميركية المتوقعة في شباط 2013 وفق بنود اتفاق جنيف.

ولكن أي انجاز عسكري كبير للجماعات المسلحة لم يحصل في مطلع 2013.

-III-

خطة العمل الدولية للسلام في سورية (إتفاق جنيف)

توصّلت «مجموعة العمل الدولية في شأن سورية» في 30 حزيران 2012 في مدينة جنيف السويسرية إلى «خطة مرحلية لنقل السلطة في سورية» ودعت إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وعدم عسكرة النزاع وألزمت المعارضة بتسمية ممثلين فعليين لها للعمل على تنفيذ الخطة الانتقالية والبدء بحوار وطني شامل. ولكن المعارضة الخارجية وحتى آذار 2013 لم تكن قد توصّلت بعد إلى صوت واحد حول مشروع الحل.

رمى اتفاق جنيف «إلى إيجاد حل جذري للأزمة التي تضرب البلاد منذ 15 آذار 2011» ولم يأتِ على ذكر ما إذا كان الرئيس السوري بشار الأسد سيضطلع بدور في حل الأزمة أم لا، حيث أكّد المؤتمرون «أنّ السوريين أنفسهم هم المعنيون بإيجاد حل لأزمتهم، ولا يمكن فرض أي حل عليهم من الخارج»، إحتراماً لسيادة سورية. ورفضت روسيا إضافة بند يدعو الرئيس بشّار الأسد إلى التنحي لتمهيد السبيل لتشكيل حكومة وحدة وطنية. وعقد سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي، مؤتمراً صحفيا بعد المؤتمر قال فيه إنه لن يُفرض أي شيء على السوريين وشدد أنّ «خطة جنيف لا تنص على تنحي الأسد» وأنّ المهم في اتفاق جنيف أنّه لا يفرض تسوية للأزمة السورية على أي طرف، وأنّ السوريين هم الذين ينبغي أن يحددوا مصيرهم مشدداً على أهمية وقف العنف وبدء التفاوض بين الحكومة والمعارضة. وأشار إلى أنه لا يمكن الحديث عن قرار من مجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يقضي باستخدام القوة لتنفيذ قرارات المجلس، إلا بعد بذل الجهد لحل النزاع سلميا.

وقال إن المعارضة تتلقى السلاح من الخارج والإعلام الغربي يؤجج ما يحدث. وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، إن بلادها ستنقل الخطة المقترحة إلى مجلس الأمن الدولي من أجل إقرارها. ووافق وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ على ضرورة أن يقرّ مجلس الأمن الدولي اتفاق جنيف لاتخاذ إجراءات لتطبيق خطة السلام، إلا أنّه اصرّ على عدم إشراك الرئيس بشّار الأسد ومساعديه بإدارة الخطة الانتقالية.

في ما يلي النقاط الرئيسية للخطة الانتقالية التي اقترحتها «مجموعة العمل الدولية» بشأن معالجة الأزمة السورية، والتي اجتمعت في مدينة جنيف بسويسرا برعاية الأمم المتحدة ومشاركة المبعوث الدولي كوفي عنان:

تشكيل حكومة انتقالية تملك كامل الصلاحيات التنفيذية.

تسمّي الحكومة السورية محاوراً فعلياً عندما يطلب المبعوث الدولي ذلك، للعمل على تنفذ خطة النقاط الست والخطة الانتقالية.

يمكن للحكومة الانتقالية أن تضم أعضاء من الحكومة السورية الحالية وآخرين من المعارضة، وسيتم تشكيلها على قاعدة التفاهم المتبادل بين الطرفين.

يحق لجميع مكونات وأطياف المجتمع السوري المشاركة في عملية الحوار الوطني.

البدء بمراجعة للدستور، إضافة إلى إجراء إصلاحات قانونية، أما نتيجة مراجعة الدستور فيجب أن تخضع لموافقة الشعب.

حالما يتم الانتهاء من المراجعة الدستورية، يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

أن تحظى النساء بتمثيل كامل في كل جوانب العملية الانتقالية.

التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضرّرة وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين.

تأمين استمرارية المرافق والجهات العامة وترميمها ويشمل ذلك الجيش والأجهزة الأمنية.

أن تحترم كل المؤسسات الحكومية حقوق الإنسان.

أن يتمكن ضحايا النزاع الدائر حاليا من الحصول على تعويضات أمام القضاء.

وضع حد لإراقة الدماء في البلاد وأن يجدد الأفرقاء دعمهم لخطة النقاط الست التي قدمها عنان، خصوصا وقف إطلاق النار.

على جميع الأفرقاء احترام بعثة مراقبي الأمم المتحدة والتعاون معها.

مجموعة العمل (مجموعة اتصال جنيف وأهمها أميركا وروسيا) على استعداد لتقديم دعم فاعل لأي اتفاق يتم التوصل إليه بين الأطراف المعنية، ويمكن لهذا الدعم أن يتخذ شكل مساعدة دولية بتفويض من الأمم المتحدة.

سيتم تخصيص إمكانات مادية مهمة لإعادة إعمار البلاد.

يعارض أعضاء مجموعة العمل أي عسكرة إضافية للنزاع.

على المعارضة تدعيم تماسكها بهدف تسمية ممثلين فعليين للعمل على خطة النقاط الست والخطة الانتقالية.

يمكن لمجموعة العمل أن تلتئم مجدداً بطلب من المبعوث الدولي الخاص إلى سورية.

-IV-

مواقف المعارضات السورية

سورية هي بلد الأحزاب بامتياز منذ زمن الانتداب ومروراً بالمراحل الاستقلالية. نشأ فيها منذ العشرينات والثلاثينات والأربعينات أحزاب وتنظيمات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ومنذ أواخر 2010 وأوائل 2011 خرجت جماعات جديدة لتنضم إلى تلك الموجودة وأصبحت التنظيمات المعارضة تعدّ بالعشرات. وشملت جماعات المعارضة أحزاباً وتيارات يسارية وإسلامية وعلمانية وقومية، بعضها مارس عمله في الداخل ومعظمها من الخارج إمّا لأنها في حال عداء وخصام كبير مع دولة البعث أو لأنّها شاركت في انتفاضة الإخوان 1979–1982. ولكن في أزمة سورية منذ 2011 لم تكن أغلبية قوى المعارضة سواء في الداخل أو الخارج تدير ميليشيا خاصة بها باستثناء جماعة «الإخوان المسلمين» التي شكّلت العمود الفقري سواء لمعارضة الخارج أو للجماعات المسلّحة في الداخل. وفيما دعمت أغلبية معارضي الخارج خيار عسكرة الأزمة والتدخّل الغربي، التزم بعض أطراف المعارضة سلمية الحراك والجنوح نحو الحوار الوطني واعتبر كل من يحمل السلاح ضد الدولة خائناً. وبرزت في أزمة سورية تشكيلات سياسية عريضة إمّا بدفع من الدول الداعمة لها أو لرغبة قياداتها في توحيد الجهود ضد النظام. وأهمّ هذه التشكيلات «المجلس الوطني السوري» و«الائتلاف الوطني السوري» و«هيئة التنسيق الوطنية».

«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي»

رأس هذه الهيئة حسن عبدالعظيم ونائبه عارف دليلة وهي جزءان: هيئة داخلية، وهيئة خارجية يرأسها هيثم المنّاع من فرنسا. وتتألّف الهيئة من أحزاب سياسيّة وشخصيّات مستقلّة،

تأسّست في بلدة حلبون في ريف دمشق في 6 تشرين الأول 2011. وتختلف عن «المجلس الوطني» في معارضتها الشديدة لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي والتأكيد على سلمية الثورة ونبذ العسكرة. وهدفت الهيئة «إلى إسقاط النظام بكل رموزه وبناء نظام ديمقراطي وتعزيز الوحدة الوطنية»[13]. وأيّدت الهيئة مشاركة بعض أعضاء الحكم في عملية انتقال السلطة وشدّدت أن الإطاحة بالحكومة السورية تقود إلى الفوضى. وقال حسن عبد العظيم «نرفض التدخل الأجنبي ونعتقد أنه لا يقل خطورة عن الاستبداد ونرفض الاثنين معا». وتعتقد هيئة التنسيق أنّ بعض قادة المجلس الوطني يخضع للإخوان، وقال هيثم المنّاع: «إن المجلس الوطني هو مجموعة من محترفين لا ينتمون إلى قوى سياسية معروفة، وما حدث في اسطنبول (المؤتمر الثاني) لا يمكن أن يكون مثالاً لتجربة ديمقراطية تعطي صورة ايجابية للمجتمع السوري والمجتمع الدولي». ووصف «مجموعة اسطنبول» بـ«نادي واشنطن» وأشار إلى التمويل الأميركي والخليجي.

«المجلس الوطني السوري»

أعلن عن تأسيس «المجلس الوطني السوري»[14] في اسطنبول في 2 تشرين الأول 2011، لتنظيم قوى المعارضة[15] وهدف إلى الإطاحة بالحكومة السورية ورفض الحوار معها. ودعا في ميثاقه إلى الحفاظ على حقوق الإنسان واستقلال القضاء وحرية الإعلام والديمقراطية والتعددية السياسية. ولكن الخلافات كانت دائمة داخل هذا المجلس الذي ضم الإخوان

---

(13) تألّفت هيئة التنسيق من عدّة أحزاب بما فيها الأحزاب الكرديّة الرئيسيّة الثلاثة: حزب الإتحاد السرياني، حزب الإتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي، حزب العمل الشيوعي السوري، حزب البعث الديقراطي العربي الاشتراكي، تجمع اليسار الماركسي، حركة معاً من أجل سوريا حرة ديمقراطية، الحزب اليساري الكردي في سوريا، حزب الاتحاد الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، الحزب الديمقراطي الكردي السوري، حركة الاشتراكيين العرب. /http://syrianncb.org

(14) /http://ar.syriancouncil.org موقع المجلس الوطني.

(15) مبادىء المجلس الوطني السوري: العمل على إسقاط النظام بكل الوسائل المشروعة. تأكيد الوحدة الوطنية بين كافة مكونات المجتمع السوري (بعربه وكرده وإثنياته، وباقي الطيف الديني والمذهبي)، ونبذ دعوات الفرقة والانقسام. الحفاظ على سلمية الثورة السورية وأخلاقياتها. وحماية الاستقلال الوطني، والمحافظة على السيادة الوطنية. تكون المجلس من 310 أعضاء بخلفيات سياسية مختلفة أهمها: الحراك الثوري، كتلة المستقلين الليبراليين، إعلان دمشق، المنظمة الآشورية، الإخوان المسلمون وحلفاؤهم، ربيع دمشق، الكتلة الوطنية الكردية، الكتلة الوطنية، وشخصيات وطنية مستقلة والهيئة العامة للثورة السورية وتمثّل 40 لجنة شعبية محلية.

و«الجيش الحرّ» وتنظيمات سياسية وقيادات من معارضة الخارج ومنظمات مجتمع مدني وجماعات مسلّحة أخرى. وعمّق الخلاف بروز جوانب مذهبية وإثنية وخاصة لدى الأكراد والأرمن والمسيحيين وغياب أي خطة عملية للتعامل مع الطائفة العلوية الأكبر في سورية بعد السنّة. وفي آذار 2012 صدر هذا البيان عن المجلس الوطني:

«وثيقة العهد الوطني لسورية المستقبل»

«تدخل ثورة الشعب السوري العظيم بكل أطيافه ومكوناته عامها الثاني من أجل انتزاع الحرية والكرامة من نظام دمر البلاد وقوّض الوحدة الوطنية، وأهان الحياة الإنسانية وأهدرها ومارس القمع والبطش والإرهاب، فقتل وسجن وعذب وهجر مئات الآلاف على مرأى العالم ومسمعه.

ورغم المجازر والأفعال الشنيعة التي قام بها النظام، فقد ازداد تصميم السوريين على إسقاطه، وتصاعد نضالهم من أجل دولة المستقبل، حيث لا يكون لفرد أو مجموعة الحق بممارسة أي نوع من السلطة فيها، إذا لم تنبثق بشكل مباشر من الإرادة الحرة للشعب.

إن الظروف الراهنة تقتضي توحيد جهود السوريين جميعاً وتركيزها في اتجاه واحد لمواجهة النظام وإسقاطه، لحماية الشعب من بطشه وإجرامه، وإنقاذ البلاد من الطغمة التي تحكمها بالحديد والنار منذ أكثر من أربعة عقود.

وانطلاقاً من المسؤولية الوطنية الملقاة على عاتق جميع القوى السياسية المنضوية في إطار الثورة السورية و المساعي المطلوبة لتوحيد جهود المعارضة ورؤيتها، فقد اتفقت القوى والأحزاب السياسية وهيئات الحراك الثوري والميداني والشخصيات الوطنية المستقلة المجتمعة في مؤتمر المعارضة السورية على مبادئ عهد وطني تشكل ركائز أساسية لسوريا المستقبل، تلتقي عليها كافة المكونات، وتتعاهد على تطبيقها والالتزام بها.

نعلن فيما يلي المبادئ الأساسية التي ستبنى عليها الدولة السورية الجديدة:

سورية دولة مدنية ديمقراطية تعددية مستقلة وحرة. دولة ذات سيادة تحدد مستقبلها حسب إرادة الشعب السوري وحده. والسيادة ملكٌ حصريٌ للشعب يمارسها من خلال العملية الديمقراطية.

تلتزم الحكومة الانتقالية المؤقتة التي تشكل فور سقوط النظام اللاشرعي الراهن بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، تنبثق عنها جمعية تأسيسية تتولى صياغة مسودة دستور جديد، تتضمن

المبادئ الواردة في هذا العهد، وتطرح على الشعب للاستفتاء الحر.

سورية الجديدة جمهورية ديمقراطية، تقوم على الحياة الدستورية وسيادة القانون الذي يساوي بين المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الديني أو القومي أو الفكري.

يشكل احترام حقوق الإنسان في كل من الدولة والمجتمع حجر الزاوية في الديمقراطية الوليدة.

يفخر الشعب السوري بالتعدد الثقافي وتنوع اعتقاداته الدينية إسلامية كانت أو مسيحية أو أي مناهل أخرى. وكلها جزء لا يتجزأ من ثقافتنا ومجتمعنا. سنشارك جميعاً في بناء المستقبل كما شاركنا في بناء الماضي. إن قاعدة النظام الديمقراطي الجديد في سورية ستبنى على الوحدة في التنوع، وتضم الأشخاص والمكونات كافة دون تمييز أو إقصاء.

يؤكد الدستور عدم التمييز بين أي من مكونات المجتمع السوري الدينية والمذهبية والقومية، من عرب وكرد وآشوريين سريان وتركمان وغيرهم، واعترافه بحقوقهم المتساوية ضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً.

تُنظّم في البلاد انتخابات حرة ونزيهة ودورية. ويقام نظام متعدد الأحزاب. ولن يوضع أي نوع من العقبات أمام المواطنين الراغبين بالمشاركة في الحياة السياسية الديمقراطية في سورية.

يعكس المجلس النيابي المنتخب بحرية تامة إرادة الشعب ومصالحه، ويعطي بذلك الشرعية الكاملة للحكومة المنبثقة عنه.

ينتخب الرئيس السوري بحرية من قبل الشعب أو البرلمان. ولن يكون هناك حكم لفرد أو هيئة معينة. وتحدد صلاحيات رئيس الجمهورية وفق مبادئ الدستور، وبما يتوافق مع فصل السلطات.

تضمن الحكومة المنتخبة استقلال القضاء ومؤسساته استقلالاً تاماً لا لبس فيه.

يضمن الدستور حقوق الأفراد والجماعات، ويلتزم بالشرعة العالمية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية، يحمي الحريات العامة والخاصة لجميع المواطنين، بما في ذلك حرية التعبير والرأي والاختيار والعقيدة، وفق المواثيق الدولية.

تكفل الدولة حقوق المرأة وحريتها، وتحافظ على جميع المكتسبات التي حصلت عليها. مع ضمان حقوقها المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومشاركتها بالتساوي مع الرجل في جميع المجالات.

تضمن الدولة الجديدة أعلى درجات صيانة حقوق المكونات الدينية وتوفر حرية ممارسة

الدين والعقيدة والفكر.

تجريم كل أشكال التعذيب والمعاملة المسيئة و الممارسات التي تحط من الكرامة الإنسانية مهما كانت الدوافع.

تكون جميع السلطات الرسمية ومؤسسات الدولة والعاملون فيها في خدمة الشعب وخاضعة له فعلياً، وليس العكس.

لن يُسمح لأحد بالإفلات من العقاب، وستعزز بشكل عاجل مبادئ المحاسبة وفق القانون وعبر القضاء العادل.

تخضع القوات المسلحة السورية للسلطة السياسية، ولن تستخدم بعد اليوم للتدخل في الحياة السياسية أو التدخل للمحافظة على مصالح النظام. وتقوم تحت سلطة الحكومة المنتخبة بخدمة الشعب بأكمله والدفاع عن الوطن. وسيكون أداؤها موضع فخر واعتزاز الشعب السوري برمته.

إعادة بناء الأجهزة الأمنية على أسس دستورية وقانونية لتكون في خدمة الوطن والمواطن تحت رقابة السلطة التشريعية.

إن العمل على إرساء أسس الديمقراطية والعدالة، لن يترافق قط بأي رغبة في الثأر والانتقام. على العكس من ذلك سوف تتوافر جميع الشروط من أجل تضميد جراح الماضي بحيث تضمن الدولة السورية الجديدة حماية الأفراد والجماعات، وتعمل على تحقيق مصالحة وطنية شاملة، تستند إلى العدالة والتسامح.

ستأخذ سورية الجديدة المكانة التي تستحقها بين الدول، وتكون المصالح المتبادلة والعمل المشترك والتعاون العنوان الرئيس في علاقاتها الإقليمية الدولية. وستبقى دائماً في إطار القانون الدولي ومع الأمن والسلام في العالم.

تستعيد سورية دورها الفاعل في محيطها العربي، وفي إطار جامعة الدول العربية، لتكون عامل استقرار إقليمي. وتعمل على تعميق التعاون والتعاضد بين الدول العربية.

تعمل سورية على تحرير الجولان المحتل بكل الوسائل المشروعة. و تدعم الشعب الفلسطيني في نضاله لاستعادة حقوقه، وتعمل ما تستطيع للمحافظة على وحدة الفلسطينيين ونجاحهم في تحقيق أهدافهم.

سوف ينتزع الاقتصاد السوري من أيادي النظام السفاح وطغمة النهب والاحتكار وسرقة المال العام، ليوضع في خدمة الشعب السوري برمته. وتعمل الدولة على ترسيخ الحرية

الاقتصادية وفق قوانين السوق والمنافسة الشريفة. مثلما تبقى ساهرة على تحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر والبطالة والأمية والفساد في عموم الأراضي السورية. إن التخطيط لتطوير اقتصاد حر وتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة تبقى الأساس لرفع مستوى معيشة المواطنين بمختلف شرائحهم ومناطقهم مع التركيز الخاص على المناطق الأكثر حاجة وإهمالاً.

سوف ينهي الشعب السوري العظيم قريباً هذه الحقبة السوداء من تاريخ سورية، وستدخل بلادنا في عهد جديد من الديمقراطية والرخاء تستعيد فيه وحدتها الوطنية الحقيقية بمشاركة وتعاون جميع أبنائها، لتأخذ مكانتها اللائقة بتاريخها وشعبها في المجتمع الإنساني المتحضر. ولن تستطيع قوى الظلام والقهر الغاشمة تغيير مسار التاريخ ومنع الشعب من تقرير مصيره بنفسه.. ومن الانتصار.

عاشت سورية المستقبل حرة أبية وديمقراطية

المجد لشهدائنا الأبرار والنصر للثورة

اسطنبول 27 آذار/ مارس 2012»

رأس هذا المجلس برهان غليون الذي استقال بعد أشهر (في 23 أيّار 2012) بعد أسابيع من الخلافات مع الأخوان. ومن أمثلة الخلافات أنّه لم يكن يحبّذ الغزو الخارجي – بعكس الأخوان الذين غضبوا عليه وهدّده الشيخ عدنان العرعور بقطع لسانه، كما زار غليون موسكو وخرج منها ليوحي أنّه يتبنّى الحل الروسي. وأثناء فترة رئاسته القصيرة أضاع الكثير من رصيده الأكاديمي والفكري وساوم كثيراً في مواقفه السابقة الوطنية والعلمانية، فأعلن في مقابلة مع وال ستريت جورنال أنّه بعد استلام المعارضة الحكم في سورية يفضّل استرجاع الجولان عبر المفاوضات وأنّه مع إزالة أسلحة سورية الاستراتيجية وسيقطع علاقات سورية مع إيران و«حزب الله» وأنّ البرلمان السوري الجديد سينظر في الشريعة الإسلامية التي تعكس أغلبية أعضائه المسلمين إلخ[16].

بعد استقالة غليون الذي أمّن وجهاً مدنياً فرنسيّاً للمجلس، انتخبت الأمانة العامة

(16) *Wall Street Journal*, «Syria Opposition Leader Interview Transcript: Stop the Killing Machine», December 2, 2011.

للمجلس عبد الباسط سيدا الاستاذ الجامعي في السويد رئيساً في 9 حزيران 2012، وهو ناشط كردي من الحسكة. فوفّر سيدا للمجلس وجهاً مدنيّاً أوروبيّاً كرديّاً (مع أنّ أكراد سورية كانوا في حال خصام شديد مع المجلس وغضبوا على سيدا نفسه لأنّه لم ينسحب من المجلس). ومع تصاعد قلق أميركا من هيمنة الإخوان على المجلس وعلى الجماعات المسلّحة السورية، غادر سيدا بعد خمسة أشهر وانتخب المجلس في الدوحة (قطر) في 9 تشرين الثاني 2012، جورج صبرا رئيساً، ما يؤمّن وجهاً مسيحيّاً اعتقد أنّه يرضي أميركا والغرب. ولكن الإخوان عيّنوا محمد فاروق طيفور – وهو من قيادييهم ويرأس جماعات إسلامية مسلّحة داخل سورية، نائباً لصبرا[17].

رأى كثيرون أنّ المجلس هو من مطبخ المخابرات الفرنسية والتركية و الأميركية وأنّ قطر مولت النواحي اللوجستية في حين موّل مؤتمر أنطاليا رجال أعمال سوريين معارضين من آل سنقر حسب صحيفة الغارديان[18]، وأنّ رؤساء المجلس الثلاثة منحوا وجهاً ديمقراطياً وليبرالياً لتحالف سياسي يعرفون أصلاً أنّه واجهة تجميل للإخوان وغطاء للإسلام السياسي[19]. فكانوا أداة بيد الإخوان أعطوهم وجهاً علمانياً ثم كرديّاً ثم مسيحياً أو مدنياً،

---

(17) جورج صبرا هو معارض سوري منذ عقود، غادر سورية إلى فرنسا في أيلول 2011 وانضم إلى الأمانة العامة للمجلس الوطني. وهو ماركسي وقيادي في «حزب الشعب» وفي أمانة «إعلان دمشق» اللذين قادهما رياض الترك الذي تحالف مع «الإخوان المسلمين» و«الطليعة المقاتلة» الإسلامية خلال الثمانينيات.

(18) *The Guardian*, August 29, 2011.

(19) ولد برهان غليون في حمص عام 1945 وتخرّج من جامعة دمشق ويعتبر من مثقفي سورية العلمانيين الذين صبّت كتبهم في إطار الحداثة واالنقد الاجتماعي. عمل مدرّساً في حمص وكان جريئاً في آرائه العلمانية والتي كانت مناهضة للدين أحياناً. في 1966 أُخضع لمجلس تأديبي تربوي وعقاب بعدما وجّه نقداً لاذعاً للإسلام أمام مجموعة من الطلبة والمدرّسين. عُرف في الأوساط الثقافية العربية كمؤلّف وهاجر إلى فرنسا حيث عمل كأستاذ في علم الاجتماع ومدير مركز دراسات في جامعة السوربون. وفي محاضراته في 2007 قال «إنّ قادة الرأي في المجتمعات العربية رجال دين لايعرفون بالمجتمعات ولا بالسياسة. والمجتمعات العربية هي رهينة سلطة رجال الدين الإسلاميين المستبدين بالرأي العام العربي». وهاجم قناة الجزيرة قائلاً إنها «نتاج تحالف الإسلاميين في الوطن العربي والسياسيين في قطر للسيطرة على العقول بتوجيه أميركي صهيوني». وفي مطلع 2010 أصبح مقرّباً من كريستين أوكرانت مديرة قناة فرانس 24 وهي زوجة وزير خارجية فرنسا آنذاك برنار كوشنير (الذي كان يميل كثيراً لإسرائيل). فظهر غليون على هذه المحطة وتتالت التسهيلات له في باريس لتنظيم ندوات ومؤتمرات أكسبته شهرة. وعرّفته أوكرانت على برنار هنري ليفي، بطل سقوط ليبيا والمتعاطف الكبير مع إسرائيل. ثم ظهر غليون فجأة في حلقة طويلة من جزأين على قناة الجزيرة في ربيع 2010 ثم على قناة العربية وتكلّم ضد نظام الحكم في سورية. فظنّ من شاهده أنّه مثقّف سوري يعيش في الخارج ينتقد نظام بلاده لا أكثر ولا أقل. وحتى عندما بدأت أزمة سورية كان غليون لا يزال متردّداً. إذ عندما عُقد المؤتمر الأول لمعارضة الخارج في اسطنبول لتأسيس «المجلس الوطني»، رفض الحضور وأعلن في الصحافة أنّ هذا المؤتمر فيه ناس مشبوهون (وقصد «الإخوان المسلمين»). ولكنّه بدّل=

وانتهوا إلى الدفاع عن «جبهة النصرة» وبرّروا قتل الجبهة للمسيحيين والأقليات أو مَن يعارض حكمهم باسم شرع الإسلام[20]. فكان جورج صبرا يتبنّى مواقف الإخوان ليس بالكامل بل 110 بالمئة لأنّ تصريحاته تميّزت بناريتها وتطرّفها وعدم اتزانها رغم أنّ موقعه كرئيس لتحالف يريد أن يستلم السلطة في سورية وكماركسي ووجه مدني سياسي – ولن نقول كمسيحي – كان يفرض عليه التصرّف العاقل أمام الرأي العام العالمي.

«الائتلاف الوطني السوري»

في ظل غياب تطور عسكري ميداني مهم، لم يحقّق «المجلس الوطني» إنجازات ملموسة وبقي منقسماً على ذاته وبطّأ دعم واشنطن. فضغطت الدول الداعمة لرص الصفوف مجدداً وانتظرت المعارضات حتى فاز أوباما بفترة رئاسة ثانية في 7 تشرين الأول 2012 وعقد مؤتمر للمعارضات في قطر في الأسبوع الثاني من تشرين الثاني 2012 (انتخب جورج صبرا كما سبقت الإشارة في 9 تشرين الثاني) وفي 11 تشرين الثاني توصّل المؤتمرون إلى تشكيل جبهة معارضة أكبر كان السفير الأميركي روبرت فورد أبرز منظميها حيث حضر الاجتماع وقدّم لوائح أسماء توافق عليها واشنطن.

وفي نهاية المؤتمر أُعلن قيام «الائتلاف الوطني السوري للقوى الثورية والمعارِضة»[21]

=رأيه بعدما دعاه عزمي بشارة إلى قطر. ووفق أكثر من مصدر إعلامي فإنّ قطر خصّصت لغليون طائرة خاصة ليعود فيها إلى فرنسا حيث قابل وزير خارجية فرنسا وأعلن على باب وزارة الخارجية الفرنسية ليس فقط عن دعمه للمجلس الوطني بل أيضاً قبوله ترؤس هذا المجلس. وقيل إنّ قطر قدّمت له مساعدة مالية (20 مليون أورو) وهذا ليس مؤكّداً بل الأرجح أنّها قدّمت له بطاقة اعتماد لنفقاته وتنقلاته. لقد انتقد الأب طوني دورة (من مطرانية دمشق المارونية) تحوّل غليون فقال: «إنّ برهان غليون خان المبادئ التي سطّرها في كتبه... وانقلب ممارساً النيوليبرالية عباءة للتغطية على الإخوان المسلمين».

(20) عندما كثرت عمليات قتل المسيحيين على أيدي الجماعات الأصولية المسلّحة، خرج جورج صبرا أكثر من مرّة كمحامي دفاع عن القتلة وأنّ في المعارك يسقط مسلمون ومسيحيون. وعندما وُوجه بأدّلة على أنّ المسلّحين استهدفوا كنائس وأحياء مسيحية وقتلوا مسيحيين قال إنّ «الثوار لا يقتلون المسيحيين لأنّهم مسيحيون، بل لأنّهم يؤيدون النظام». فشرّع قتل كل مَن لا يقف مع المعارضات، في حين كان من المفترض به كمعارض ديمقراطي أن يقبل رأي السوري الآخر الذي يقف مع الدولة.

(21) تكوّن الائتلاف من 63 مقعداً وضم قوى معارضة منها: «المجلس الوطني السوري» و«الهيئة العامة للثورة السورية» و«لجان التنسيق المحلية» و«المجلس الثوري لعشائر سورية»، و«رابطة العلماء السوريين»، و«اتحادات الكتاب»، و«المنتدى السوري للأعمال»، و«تيار مواطنة»، و«هيئة أمناء الثورة»، و«تحالف معاً»، و«الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية»، و«المكوّن التركماني»، و«المكوّن السرياني الآشوري»، و«المجلس الوطني الكردي»، و«المنبر الديمقراطي»، والمجالس المحلية لكافة المحافظات، إضافة إلى بعض الشخصيات الوطنية وممثل للمنشقين السياسيين.

وانتخب الداعية الإخواني أحمد معاذ الخطيب – إمام المسجد الأموي في دمشق سابقاً – رئيساً للائتلاف، ورياض سيف وسهير الأتاسي، من أبطال «ربيع دمشق» نائبين للرئيس، ورجل الأعمال مصطفى صبّاغ أميناً عاماً[22]. وكانت هيكلية الائتلاف الجديد وعضويته تعكس رؤية هؤلاء حول تركيبة البرلمان السوري والحكومة السورية في المستقبل بعد سقوط دولة البعث.

وبدأت الدول الداعمة بالاعتراف بهذا الائتلاف كـ«ممثل شرعي للشعب السوري»، وأولها فرنسا حيث استقبل فرنسوا هولاند الخطيب بحفاوة في باريس وأعلن موافقة فرنسا على تعيين منذر ماخوس سفيراً للائتلاف لديها[23]. وأصدرت الولايات المتحدة بياناً هنّأت فيه تشكيل الائتلاف، وأنّ واشنطن «تتطلع إلى دعم الائتلاف الوطني في خط طريقه نحو نهاية حكم الأسد الدموي، وبداية مستقبل مسالم وعادل وديمقراطي يستحقه كل السوريين». وإذ جدد البيان «التزام الولايات المتحدة بالمساعدات الإنسانية وغير القتالية»، إلا أنّه لم يرق إلى اعتراف ودعم مباشر. وفي 12 تشرين الثاني، اعترفت دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت وعمان) بالائتلاف وسحبت اعترافها بالحكومة السورية. وانضمت إليها بعد بضع ساعات، مصر وليبيا وتونس ودول عربية أخرى (باستثناء الجزائر والعراق ولبنان).

خيّب الموقف الأميركي آمال قيادات الائتلاف التي اعتقدت أنّها نفذّت شرطاً أساسياً بتوحيد صوتها قبل أن تحصل على دعم مادي (أي سلاح ومال) يعجّل إسقاط بشار الأسد ونظامه. فقد صمتت واشنطن شهراً كاملاً حتى خرج الاتحاد الأوروبي ببيان يعتبر «الائتلاف الوطني السوري» ممثلاً شرعياً للشعب السوري في 10 كانون الأول 2012. ولكن واشنطن خطت خطوة ناقصة فقد بدأت بإدارج «جبهة النصرة» في لائحة المنظمات الارهابية في 11 كانون الأول – بعد يوم من الموقف الأوروبي – ثم أعلن أوباما في 12 كانون الأول 2012 اعتراف أميركا بـ«الائتلاف الوطني السوري» دون أن يرافق هذا الموقف توفير السلاح أو تحضير لغزو سورية أو مطالبة برحيل بشّار كما كان يتوقّع زعماء الائتلاف.

(22) مصطفى الصباغ هو رئيس المنتدى السوري لرجال الأعمال الذي يمثّل النيوليبرالية السورية المرتبطة بدول الخليج، وكان مسؤولاً عن قناة تحويل الدعم للجماعات المسلّحة حيث أعلن في 6 حزيران 2012 عن تأسيس «صندوق دعم الثورة السورية» (وفق البي بي سي).

(23) ينتمي ماخوس للمذهب العلوي وقد كان منسّق العلاقات الخارجية في أوروبا الغربية «للمجلس الوطني السوري».

عدنان العرعور

رغم تقديم أحمد معاذ الخطيب كوجه إسلامي معتدل للائتلاف يمكن للغرب أن يتعامل معه، فإنّ وقع ذلك على الأرض كان قريباً من الصفر، لأنّ الرمز الحقيقي للتعبئة النفسية وشحن المسلحين في الميدان كان الشيخ عدنان العرعور ورجال دين وأمراء جهاد. والعرعور هو من حماة غادر سورية عام 1974 ولجأ إلى السعودية. وظهر منذ 2011 كمتطرّف سلفي يكفّر الشيعة، وكعرّاب «الثورة السورية» يقيم في الرياض بصفة «مدير علمي لمركز بحوث» ويتحدّث يومياً عبر فضائيات سلفية في برنامج «الشعب السوري...ماذا يريد» و«مع سوريا حتى النصر» على قناتي صفا من القاهرة ووصال من تركيا، وقناتي بيان وسوريا الشعب ويخصّص برامجه للتحريض الطائفي المتواصل في الحرب السورية والدعوة للتبرّع من سعوديين وسوريين لتمويل المسلّحين ونفخ العصبية الدينية وتطبيق الشريعة. وكلّ ذلك بأسلوب ناري أين منه يوسف القرضاوي على الجزيرة.

لقد ارتفعت شعبية العرعور ورفعت صورته في تظاهرات سورية ثم دعي لترؤس عدد من المجالس العسكرية وبات يتنقل بين السعودية ومصر وتركيا ويبشّر بقتل «أعداء الاسلام» وتنفيذ «حكم الله». والعرعور الذي طمح لأن يكون «خميني سورية» إذا سقط النظام كان لسان حال عشرات آلاف المسلحين الذين شكّلوا خطراً كبيراً على مستقبل سورية والمنطقة بخطاب وهابي معاد للديمقراطية ومدمّر لحقوق المرأة.

الجماعات المسلّحة للإسلام السياسي

إضافة إلى التشكيلات السياسية المتعدّدة ظهرت تنظيمات عسكرية كان أبرزها ميليشيا «الجيش الحر» و«جبهة النصرة»، إضافة إلى عشرات الجماعات وفق المنطقة أو التوجّه الطائفي والعرقي بتسميات شتّى منها «أحفاد الرسول» (تابع لحركة «حماس» الفلسطينية) و«أنصار الشريعة» و«أنصار الله» و«لواء الفاروق». وظهر من أسماء ألوية وكتائب «الجيش الحر» خلفيته الدينية الواضحة: «لواء الإسلام» في دمشق وريفها ومن كتائبه «الأمويين» و«الزبير بن العوام» و«الخطّاب» و«كتيبة أحمد بن حنبل». و«لواء التوحيد» في حلب وريفها. و«لواء المجد» في حماة وريفها. و«لواء خالد بن الوليد» في حمص وريفها. و«لواء الأحواز» في دير الزور وريفها ومن كتائبه «أنصار السنة». و«لواء درع الشمال» في إدلب وريفها. و«لواء تحرير الجنوب» في درعا وريفها.

وإضافة إلى الألوية ظهرت كتائب مستقلة منها «كتيبة خالد بن الوليد» في محافظة حمص، و«كتيبة الله أكبر» في مدينة البوكمال، و«كتيبة طيور أبابيل» في حلب و«كتيبة معاوية بن أبي سفيان» في دمشق و«كتيبة أبو عبيدة بن الجراح» في ريف دمشق و«كتيبة العمري» في درعا. والصبغة الطاغية لكل الجماعات المسلّحة – بما فيها «الجيش الحرّ»- كانت الإسلام السياسي الذي صب أولاً وأخيراً في جماعة الإخوان. ولم تختلف كثيراً عن الجماعات الأصولية والقاعدة التي عملت في العراق[24]. ومن ناحية أخرى لم تظهر أي مجموعة مسلّحة تابعة لحزب أو تيار ليبرالي أو يساري أو علماني سواءً في سورية أوفي ليبيا. وما عشرات التنظيمات والشخصيات في الإئتلاف سوى ستار لهجمة الدينية، فبرهان غليون بعدما ابتعد عن الأضواء لم يكن يمون على مسلّح واحد، وكذلك جورج صبرا وميشال كيلو وعشرات غيرهم (استثنينا الميليشيات الكردية التي تتصرّف على أساس قومي خاص بها).

«جبهة نصرة أهل الشام»

ظهرت في سورية منذ صيف 2011 جماعات أصولية مسلّحة أرتكبت أعمالاً غير مسبوقة كتفجير أحياء مكتظة بالسكان وقطع الرؤوس بالسيف والتعرّض للأقليات الدينية وتكفير الجميع، بما فيهم السنّة الذين لا يسيرون على هواهم المتطرّف، وإعلان إمارات هنا وهناك.

ومن هذه التنظيمات برزت «جبهة النصرة» كجماعة مسلحة الأكثر تنظيماً وانتشاراً في سورية، حيث تواجدت في مناطق امتدت على مسافة 200 كلم من الحدود الشمالية مع تركيا الى الحدود اللبنانية. وكان مقاتلوها الأكثر تدريباً وتسليحاً، فضلاً عن إمكانيات مالية هي أضعاف ما كان لدى الجماعات الأخرى. ما دلّ على حجم القوى الدولية التي مولت الجبهة، والمعارضات السورية التي وقفت وراءها.

تأسّست «جبهة النصرة» في تركيا بإشراف قياة الإخوان المسلمين وفي مجلس عسكري رأسه فاروق طيفور – نائب المراقب العام للإخوان محمد رياض الشقفة. واعتبر طيفور الزعيم الفعلي للجماعة في سورية، وكان من قيادات معركة حماة عام 1982 ضد دولة البعث ضمن «الطليعة المقاتلة» وجزء من التنظيم العسكري الذي بقي موجوداً بين 1982 و2011.

(24) تفاصيل عن التطورات الميدانية ومعلومات إضافية عن «الجيش الحر»، تجدها في فصل «أزمة سورية وعودة الصراع الدولي» من هذا الكتاب.

وكان الشقفة قد تولى قيادة الإخوان بعد تنحي علي صدرالدين البيانوني في آب 2010. وتوّلى طيفور القيادة العسكرية بعدما بدا الشقفة ضعيفاً في المجالين السياسي والقيادي.

تلقّى مقاتلو «جبهة النصرة» الأوامر والتعليمات مباشرة من مكتب طيفور في اسطنبول ومن غرفة عمليات دولية أقيمت على الحدود التركية السورية ضمّت ضباطاً فرنسيين وأميركيين وقطريين وأتراكاً، كشفت عنها أسبوعية «Le Canard Enchaîné» الفرنسية[25].

ولقد أشرنا باكراً إلى مواكبة استخباراتية واسعة للمقاتلين شملت أجهزة تنصّت ومراقبة وأقماراً اصطناعية، ضمن استراتيجية كبرى تقود المسلحين حتى إلى أماكن تبعد عشرات ومئات الكيلومترات عن المدن حيث تقع منشآت عسكرية سورية ومطارات وقواعد بهدف تدميرها ونهبها وسرقة أسلحتها لتسليمها لتركيا وقوات الناتو. وأي من هذه العمليات لم يكن يصب في إطار ثورة شعبية ديمقراطية.

لقد عمد الإعلام إلى التقليل من أهمية علاقة «جبهة النصرة» بإخوان سورية في وقت كانت قيادة الإخوان، تحت أضواء الإعلام في تحركاتها العربية والدولية، ما احتاج إلى وجه مدني مسالم للرأي العام الغربي. لكن ارتكاب عناصر الجبهة أعمالاً بشعة كان معروفاً مسبقاً لدى الإخوان لأنّ هدف الإخوان المعلن منذ 30 عاماً هو تنفيذ مذبحة بآل الأسد ورموز النظام وبـ«حزب البعث» وبسلسلة طويلة من الأعداء، إنتقاماً لعقود من الصراع والمجازر التي تعرّضوا لها ولفرض هيبة الإخوان وسلطتهم بسرعة في المدن والقرى التي يسيطر عليها مسلحوهم. فكان مفيداً كتكتيك ربط «جبهة النصرة» بتنظيم القاعدة لأنّ ذلك أبعد عن قيادة الإخوان عبء تحمل المسؤولية، خصوصاً أنّ الإخوان كانوا يتحضّرون لاستلام الحكم في سورية إذا سقطت دولة البعث وعندها يستثمرون إنجازات «جبهة النصرة» والميليشيات الإسلامية المختلفة ويستبدلون اسمها باسم آخر أكثر قبولاً يشبه اسم «الجيش السوري الحرّ» الملطّف.

لقد كشف إدراج واشنطن «جبهة النصرة» على «لائحة الإرهاب» أبوّة الإخوان لهذه الجبهة إذ تدافع قادة الإخوان وقادة «الجيش الحر» والجماعات السياسية المنضوية في «الائتلاف السوري» للاستنكار والاعتراض على القرار الأميركي. وصدر بيان عن رئيس «المجلس الوطني» جورج صبرا يعارض وضع «جبهة النصرة» على «لائحة الإرهاب»، وأصدر رئيس

(25) *Le Canard Enchaîné*, «Syrie : *Jabhat al-Nusra*, l'erreur américaine», 12 décembre 2012

«الائتلاف الوطني» أحمد معاذ الخطيب بياناً شديد اللهجة ضد القرار الأميركي، فضلاً عن تصريحات كبار قادة الجماعة المستنكرين والمعترضين على هذا القرار. وحتى حكومة باريس دخلت الحملة ضد القرار الأميركي، وأدّعت أنّ لا أهمية للإسلاميين في الحرب الدائرة في سورية. وكانت واشنطن قد شرعت في الضغط على التنظيم العالمي للإخوان بعد مقتل القنصل الأميركي في ليبيا وبعد حرب غزة في خريف 2012، فوضعت «جبهة النصرة» التابعة للإخوان على لائحة الإرهاب لمعرفتها بأهمية سورية في مشروعهم الإقليمي. كما أوعزت للملك الأردني عبدالله الثاني فهاجم «مشروع الإخوان المسلمين الذي يريد السيطرة على العالم العربي»، وانتقد تركيا لأنّ «حزب العدالة والتنمية» الحاكم في أنقرة كان الكفيل المباشر والأول لإتفاق أميركا وتنظيم الإخوان العالمي.

فقد قضى هذا الاتفاق أن تدعم واشنطن الإخوان في وصولهم إلى السلطة في دول «الربيع» والحصول على أموال اقتصادية وعسكرية وأمنية، وبالمقابل كان عليهم أن يتقرّبوا من إسرائيل وينخرطوا بنشاط في النيوليبرالية العالمية ومشاريعها ومشاريع شركاتها الخاصة في المنطقة. إلا أنّ عقاب أميركا هو إجراء مؤقت لترويض هؤلاء ثم للعودة للسير معاً في الخطط. ولكن الموقف الأميركي قد يدفع المسلحين إلى الاستشراس و«الائتلاف السوري» نحو المزيد من التطرّف والارتماء في أحضان دول وجماعات وأشخاص تريد سورية أرضاً للجهاد لا أكثر ولا أقل[26].

(26) Reuters, «West's fears over Syria Islamists mount as coalition flounders», January 25, 2013.

-V-

مواقف الرئيس السوري بشّار الأسد

بعد 20 شهراً من الحرب خرج بشّار بمنطق مواجهة وتحدٍّ قالباً الصفحة تماماً عن منطق الطمأنينة الذي صبغ تصريحه لصحيفة وال ستريت في مطلع 2011. هذه مقتطفات من مقابلة مع فضائية «روسيا اليوم» في تشرين الثاني 2012[27]:

سورية تحارب الإرهاب

عدونا هو الإرهاب وعدم الاستقرار في سورية... الأمر لا يتعلق بالأشخاص. المسألة لا تتعلق ببقائي أو رحيلي، بل تتعلق بأن يكون البلد آمناً أو غير آمن. هذا هو العدو الذي نقاتله كسوريين... أعتقد أن مسألة بقاء الرئيس أو رحيله مسألة تعود إلى الشعب وليست مسألة تتعلّق برأي البعض. إذن المسألة لا تتعلق بما نسمعه، بل بما ينجم عن صناديق الاقتراع، وتلك النتائج هي التي تحدد ما إذا كان ينبغي على الرئيس البقاء أو الرحيل، ببساطة. لم أكن أنا المستهدف منذ البداية، ولم أكن أنا المشكلة بأي حال من الأحوال. الغرب يخلق الأعداء دائماً. في الماضي كان العدو هو الشيوعية ومن ثم أصبح الإسلام ثم صدام حسين، أو لأسباب مختلفة. والآن يريدون أن يخلقوا عدواً جديداً يتمثل في بشّار. ولهذا يقولون إنّ المشكلة تكمن في الرئيس وأن عليه أن يرحل. ولهذا السبب علينا أن نركّز على المشكلة الحقيقية وألا نضيع وقتنا فى الإصغاء لما يقولونه.

(27) Russia Today, 9 November 2012, Interview with Bashar Assad.

الأزمة ليست بين الرئيس وبين الشعب السوري

المشكلة ليست بيني وبين الشعب فأنا ليس لدي مشكلة مع الشعب. لكن الولايات المتحدة ضدي والغرب ضدي والعديد من البلدان العربية ضدي وتركيا ضدي. فإذا كان الشعب السوري ضدي أيضاً، كيف يمكن أن أبقى هنا؟ إذا كان جزءٌ كبيرٌ من العالم ضدي والشعب ضدي وأنا هنا فهل أنا سوبرمان ؟ أنا إنسان. هذا ليس منطقياً. الأمر لا يتعلق بالمصالحة مع الشعب، كما لا يتعلق بالمصالحة بين السوريين مع بعضهم البعض . نحن لسنا في حرب أهلية. الأمر يتعلق بالإرهاب والدعم الذي يحظى به الإرهابيون من الخارج لزعزعة استقرار سورية.

الأزمة ليست حرباً أهلية

هناك انقسامات، لكن الانقسامات لا تعني حرباً أهلية. هذا أمر مختلف تماماً، فالحرب الأهلية ينبغي أن تكون على أساس مشكلات عرقية أو مشاكل طائفية، قد يكون هناك في بعض الأحيان توتّرات عرقية أو طائفية لكن هذا لا يجعل منها مشكلة ، إذا كان هناك انقسام في العائلة الواحدة، أو في قبيلة أكبر أو في مدينة واحدة، فهذا لا يعني أن هناك حربا أهلية. ما يحدث أمرٌ مختلف تماما. وهذا طبيعي، وعلينا أن نتوقع ذلك.

صعوبة حسم الحرب

في الأحوال الطبيعية عندما يكون لدينا الجيش والأجهزة الأمنية والاستخباراتية نركّز على العدو الخارجي، حتى لو كان لدينا عدو داخلي، كالإرهاب، لأن المجتمع يساعدنا على الأقل في عدم توفير حاضنة للإرهابيين. الآن وفي هذه الحالة، لدينا نوع جديد من الحرب، حيث يمارس الإرهاب بالوكالة، سواء من خلال سوريين يعيشون في سورية، أو مقاتلين أجانب يأتون من الخارج. هذا نوع جديد من الحروب وعلينا أن نتكيّف مع هذا الأسلوب الجديد وهذا يستغرق وقتاً وليس سهلاً. والقول بأنّ هذا شبيه بالحرب التقليدية أو النظامية ليس صحيحاً. هذه الحرب أكثر صعوبة بكثير. ثانياً، فإنّ الدعم الذي يتلقّونه والذي يُقدّم لهؤلاء الإرهابيين ومن جميع الأشكال، سواء من حيث الأسلحة أو المال أو الدعم السياسي أمر غير مسبوق. ولذلك علينا أن نتوقع أن تكون حرباً قاسية وصعبة. من غير الواقعي أن نتوقع أن بلداً صغيراً كسورية يمكن أن يَهزِمَ كل تلك البلدان التي تُقاتلنا من خلال عملائها خلال أيام أو أسابيع.

حول إصرار السعودية وقطر على تنحّي بشّار

بصراحة، لا أستطيع أن أجيب نيابة عنهم. عليهم هم أن يجيبوا عن هذا السؤال. لكن ما أستطيع قوله هو أن المشكلة بين سورية والعديد من البلدان - سواء في العالم العربي أو في المنطقة أو في الغرب - هي أننا نقول «لا» عندما نعتقد أن علينا أن نقول «لا». تلك هي المشكلة. وبعض البلدان تعتقد بأنها تستطيع السيطرة على سورية من خلال الإملاءات أو من خلال المال أو البترو دولارات. وهذا غير ممكن في سورية. هذه هي المشكلة. ربما يريدون أن يلعبوا دوراً. ليس لدينا مشكلة في ذلك. يستطيعون أن يلعبوا دوراً، سواء كانوا يستحقون ذلك أو لا، لكن ليس على حساب مصالحنا.

حول تصدير قطر والسعودية رؤيتهما للإسلام إلى سورية

لا تستطيعين القول إن ذلك سياسة حكومية في هذه البلدان. في بعض الأحيان يكون هناك مؤسسات في بلدان معينة، وفي بعض الأحيان يكون هناك أشخاص يدعمون هذا التوجّه، لكنهم لا يعلنون عن ذلك كسياسة رسمية. وهكذا، فإنهم لم يطلبوا منا الترويج للمواقف المتطرفة لمؤسساتهم. لكن ذلك يحدث في الواقع، سواء كان من خلال الدعم غير المباشر الذي تقدمه الحكومات، أو من خلال المؤسسات والأشخاص وهذا جزء من المشكلة. لكن عندما أتحدث كحكومة، فإنّي أتحدث عن السياسة المعلنة، والسياسة المعلنة، كأي سياسة أخرى، تتعلق بالمصالح ولعب أدوار. لكننا لا نستطيع أن نتجاهل ما ذكرته.

لا مساومة على العلاقات مع ايران

ليس لدينا خيارات متناقضة بهذا الشأن. والسبب هو أنّه كان لدينا علاقات جيدة مع إيران منذ عام 1979 وحتى الآن، وعلاقاتنا تتحسن باستمرار، لكننا في نفس الوقت نتحرّك نحو السلام. كان لدينا عملية سلام ومفاوضات سلام، ولم تكن إيران عاملاً ضد السلام. هذه معلومات مضللة يسعى الغرب لترويجها، وهي أننا إذا كنا نريد السلام فلا ينبغي أن يكون لدينا علاقات طيبة مع إيران. ليس هناك أي ترابط بين الأمرين. إنهما موضوعان مختلفان تماماً. لقد قدمت إيران الدعم لسورية، ودعمت قضيتنا، قضية الأراضي المحتلة، وعلينا أن ندعمها في قضاياها. هذا أمر واضح وبسيط. إيران بلد هام للغاية في المنطقة، وإن كنا نسعى نحو

الاستقرار، ينبغي أن يكون لنا علاقات جيدة مع إيران. لا يمكن أن نتحدّث عن الاستقرار في ظل علاقات سيئة مع إيران أو مع تركيا أو مع جيران آخرين.

دور أجهزة المخابرات الغربية بتمويل الجماعات المسلّحة

ما نعرفه حتى الآن هو أن هذه الأجهزة تقدم دعماً معلوماتياً للإرهابيين من خلال تركيا، وفي بعض الأحيان من لبنان بشكل رئيسي. لكن هناك أجهزة مخابرات أخرى، ليست غربية، بل إقليمية، نشطة جداً وأكثر نشاطا من الأجهزة الغربية، وبالطبع تحت إشراف أجهزة المخابرات الغربية.

دور تنظيم «القاعدة» في سورية

لا أعتقد أنهم يسعون للسيطرة على هذه المجموعات، بل إنهم يسعون لتأسيس «إمارتهم»، حسب التعابير التي يستخدمونها. لكنهم يحاولون بشكل رئيسي إخافة وترهيب الناس من خلال التفجيرات والاغتيالات والهجمات الانتحارية وأشياء من هذا القبيل، لدفع الناس إلى اليأس وكي يقبلوا بهم كأمر واقع، وهكذا فهم يتحركون خطوة خطوة، لكن هدفهم النهائي هو إقامة إمارة إسلامية في سورية يستطيعون من خلالها الترويج لأيديولوجيتهم الخاصة بهم في باقي أنحاء العالم.

القوات الحكومية لا ترتكب جرائم ضد المدنيين

إننا نحارب الإرهاب ونطبّق الدستور لحماية الشعب السوري. لنعد إلى ما حدث في روسيا قبل أكثر من عقد من الزمن. كنتم تواجهون الإرهاب في الشيشان وأماكن أخرى. كانوا يهاجمون المسارح والمدارس وغيرها، وكان الجيش الروسي يحمي الشعب. هل تسمي ذلك جرائم حرب؟ بالتأكيد لا. قبل بضعة أيام، اعترفت منظمة العفو الدولية بالجرائم التي ارتكبتها الجماعات المسلحة قبل أيام عندما أسرت جنوداً وأعدمتهم. كما أن «هيومان رايتس ووتش» اعترفت أكثر من مرة بالجرائم التي ترتكبها تلك المجموعات، ووصفتها قبل أيام بأنها جرائم حرب. ثانياً، من غير المنطقي أن يرتكب جيش جرائم حرب ضد شعبه، لأن الجيش السوري يتكوّن من أفراد الشعب السوري. لو أراد الجيش أن يرتكب جرائم بحق شعبه فإنه

سينقسم ويتفتت. ولذلك لا يمكن أن يكون هناك جيش قوي وموحد وفي نفس الوقت يقوم بقتل شعبه. ثالثاً، لا يمكن لجيش أن يصمد لمدة عشرين شهراً في هذه الظروف الصعبة دون أن يحظى باحتضان الشعب السوري. فكيف يمكن أن يحظى بهذا الاحتضان في حين يقوم بقتل الشعب. هذا تناقض.

أين سيذهب إذا أراد الرحيل؟

إلى سورية. هذا هو المكان الوحيد الذي يمكن أن أكون فيه. أنا لست دُمية، ولم يصنعني الغرب كي أذهب إلى الغرب أو إلى أي بلد آخر. أنا سوري، أنا من صُنع سورية، وعليَّ أن أعيش وأموت في سورية.

احتمال الغزو الأجنبي لسورية

أعتقد أن كلفة مثل هذا الغزو، لو حدث، ستكون أكبر من أن يستطيع العالم بأسره تحمُّلها، لأنه إذا كانت هناك مشاكل في سورية - خصوصاً أنّنا المعقل الأخير للعلمانية والاستقرار والتعايش في المنطقة - فإنّ ذلك سيكون له أثر «الدومينو» الذي سيؤثّر في العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي. وتعلمين تداعيات ذلك على باقي أنحاء العالم. لا أعتقد أن الغرب يمضي في هذا الاتجاه، لكن إذا فعلوا ذلك، لا يمكن لأحد أن يتنبأ بما سيحدث بعده.

لو عاد الزمن إلى 15 آذار 2011

كنت سأفعل ما فعلته في الخامس عشر من آذار... تماماً، أطلب من الأطراف المختلفة الشروع في الحوار والوقوف في وجه الإرهابيين. هكذا بدأ الأمر. لم يبدأ بالمظاهرات، حيث كانت المظاهرات هي الغطاء، لكن داخل هذه المظاهرات كان هناك مقاتلون بدأوا بإطلاق النار على المدنيين وأفراد الجيش في نفس الوقت. ربما على المستوى التكتيكي، كان يمكن القيام بشيء مختلف. لكن كرئيس للبلاد، فأنا أتخذ القرار على المستوى الاستراتيجي، وهذا شيء مختلف.

خاتمة

خلاصة ومفترق طرق

وكأنّه قدرُ دول المشرق أن تتفجّر وتهوي كورق الخريف من حرب إلى حرب: الأردن (1969–1971)، لبنان (1975–1990) العراق (2003–2012)، ثم جاء دور سورية التي عاشت في 2011 و2012 انفجاراً مماثلاً أدمى القلوب، ناهز عدد ضحاياه خلال 21 شهراً من الحرب 50 ألف قتيل ومائة ألف جريح، وفاق عدد المهجّرين داخل البلاد وفي الدول المجاورة المليون وخمسمائة ألف شخص، عاشوا في ظروف إنسانية صعبة. وأصبحت أحياء مدن سورية الكبرى – جواهر الشرق – قاعاً صفصفاً تنعق فوقها الغربان وتملأ شوارعها الجثث، وقدّرت الخسائر الاقتصادية بسبعين مليار دولار.

ولكن بعد «حرب السنتين» السورية، فشل تدمير الدولة ولم تتجزّأ البلاد وأصيب الخارج بخيبة، فلا حسم عسكريّاً سريعاً عبر تفجير الداخل، ولا إمكان لغزو من الناتو تكاليفه باهظة وعواقبه مجهولة. بل لاح أمل في مطلع 2013 بنهاية الحرب وبدء تحقيق أماني الشعب السوري في دولة عصرية مدنية تحترم حقوق الإنسان والتعددية الدينية والإثنية، وتبشّر بديمقراطية واعدة.

الغيوم السوداء كانت ما تزال تغطي ربوع سورية عند كتابة هذه السطور، ولكنها ليست إلى درجة تمنع التفاؤل في انتقال سلمي نحو الاستقرار وعودة الازدهار، حتى لو استغرق ذلك عاماً أو أكثر. ذلك أنّه لم يكن أمامنا في مطلع 2013 ثمّة ما يوحي أنّ الأزمة ستكون طويلة أو أنّها بدون أفق، ولا نرى احتمال أن يأتي عامل من الفضاء الخارجي يفرض سيناريو جهنمياً يفاجئ الجميع.

ولذلك سنكتفي بمسحة متفائلة وننتقل إلى خلاصة الكتاب.

***

قدّم هذا الكتاب خارطة طريق للقارىء لفهم أزمة سورية عبر أبواب سبعة عالجناها في الفصول السابقة. ونقدّم في هذه الخاتمة خلاصة هذه الأبواب مع نظرة إلى المستقبل القريب.

خلاصة الأبواب السبعة

لقد عمدنا إلى تمرين بحثي متواضع لتلخيص الأبواب وتصنيفها من الأكثر أهمية إلى الأدنى، ووزن كل منها من حيث أهميته في تفسير الأزمة. ويُعرف هذا التمرين بتِكنيك دِلفي (Delphi Technique)[1]، ويشترط أنّ المشاركين لا يلتقون وجهاً لوجه طيلة فترة هذه التمرين. ويبدأ بإرسال عناوين الأبواب السبعة إلى مجموعة مشاركين مختارة من الأشخاص للحصول على تقييم أوليّ منهم. ثم تُدوّن أجوبتهم ويعاد توزيعها عليهم بالبريد الإلكتروني ثانية لكي يطّلعوا عليها ويعيدوا النظر فيها ما ينتج أجوبة جديدة. ويستمرّ هذا الروتين عدّة مرات حتى تتضاءل نسبة تغيير الأجوبة من مرة إلى أخرى وتتبلور لائحة أجوبة نهائية[2].

ولقد توصّل المشاركون إلى النتيجة التي نلخّصها في الجدول التالي.

الاستنتاج الأول لهذا التمرين هو أنّ أزمة سورية ليست خارجية بالكامل ولا داخلية بالكامل، حيث توافق المشاركون على أنّ نسبة 60 بالمئة من الأزمة هي خارجية وأنّ 40 بالمئة هي داخلية. وهذا التوزيع يرجّح منطق أنّ سورية تدافع عن نفسها ضد عدوان خارجي ولكنّه لا ينفي أنّ العامل الداخلي كان كبيراً ومهماً أيضاً ولا يجوز إغفاله بأنّه إرهاب ومرتزقة. ما جعل الأزمة بنسبة كبيرة حرباً أهلية أيضاً.

الاستنتاج الثاني هو أنّ صراع البعث والإخوان كان الأكثر أهمية في تصنيف الأبواب السبعة، يليه مباشرة الصراع السوري-الإسرائيلي في المرتبة الثانية. وهذان العاملان فاقا كل ما عداهما، ما قد يشرح صعوبات قد تواجه إنهاء الأزمة في 2013. إذ حتى لو انحسرت العوامل

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Delphi_method

(2) اشترك في هذا التمرين 29 شخصاً (20 لبنانياً كندياً و5 سوريين كنديين و4 فرنسيين كنديين). وهذا التمرين لا يرقى إلى مستوى استفتاء لآلاف الناس ولا يمثّل رأي أطراف النزاع في سورية. والذين شاركوا فيه بعيدون عن الساحة ومعظمهم غير سوري. إلاّ أنّه يبقى وجهة نظر تستند إلى منهج أكاديمي وأداة بحث مقبولة وواسعة الانتشار وإلى مشاركة أشخاص مثقفين وجامعيين يتابعون الأحداث ويفهمون التطورات الدولية وبدون غرض شخصي. استغرق إنجاز هذا التمرين شهرين (من مطلع كانون الأول 2012 إلى منتصف كانون الثاني 2013). وعندما تقاربت الأجوبة التقى معظم المشاركين في جلسة نقاش مفيدة في جامعة أوتاوا.

الأخرى فلن يزول الخطر الإسرائيلي وتصميم إسرائيل على تدمير قوة سورية، ولا العامل الإخواني الذي حصل بموجب الحرب على موقع قدم داخل البلاد ويعد نفسه بجائزة كبرى.

ويتساوى في المرتبة الثالثة باب الحرب الإعلامية/ الديبلوماسية وباب تدمير الدولة والمجتمع، وفي المرتبة الرابعة باب فشل «ربيع دمشق» وباب انفجار الداخل اقتصادياً واجتماعياً. ويأتي باب «الربيع العربي» في المرتبة الخامسة باعتباره عنصراً محفّزاً غير حاسم.

How do you describe the Syrian Crisis? And how do you rank the factors ?	Yes	No	Rank	Weight of Rank
Factor				
As «Arab Spring»	20	80	5	5%
As «Damascus Spring»	30	70	4	10%
As a Media and Diplomatic War	60	40	3	15%
As Continuation of the Syrian-Israeli Confrontation	75	25	2	20%
As continuation of the Baath vs Muslim Brothers Struggle	80	20	1	25%
As an Internal Social and Economic Explosion	30	70	4	10%
As Destruction of Syrian Society and State	60	40	3	15%
Preparé par Kamal Dib, le 21 *janvier* 2013				100%

وعلى أساس الجدول أعلاه، يمكن تقسيم الأبواب السبعة إلى أربعة خارجية («الربيع العربي» والحرب الإعلامية/ الديبلوماسية والصراع السوري-الإسرائيلي وتدمير الدولة والمجتمع في سورية) وثلاثة داخلية («فشل «ربيع دمشق» والصراع القديم بين البعث والإخوان والانفجار الاجتماعي-الاقتصادي). وفيما يلي خلاصة الأبواب السبعة بجزئين، داخلي وخارجي، مع تحليل لكل منهما:

الأزمة هي خارجية: سورية ضحيّة هجوم تحالف إقليمي-دولي كبير.

تقول خلاصة الأبواب الخارجية إنّ «الثورة السورية» هو تعبير يستحق السخرية أُطلق على مؤامرة غربية استعملت جيشاً من المحرّضين والمخربين والمرتزقة والوهابيين المتطرفين

وجمعيات مجتمع مدني – فاسدة ومرتهنة التمويل – ومنظومة إعلامية عالمية من فضائيات إلى مواقع إنترنت وصحف. وأنّ الولايات المتحدة ومعها حلف الناتو والعائلات الإقطاعية في دول الخليج سعت إلى سحق سورية، الدولة العربية المستقلة التي قدّمت برامج اجتماعية لشعبها ورفضت الاستسلام لإسرائيل.

وهذا الحلف الجهنمي الأميركي-التركي-الفرنسي-الخليجي فتح أبواب الجحيم على سورية فسلّط عليها عصابات مجرمة مسلّحة وقوى إرهابية مرتزقة وعناصر ميليشياوية وجلب عصبة مسلحة إسلامية تابعة للسي آي إيه عبر تركيا لقتل السوريين. لقد بدأ هؤلاء المسلحون بإطلاق الرصاص على المتظاهرين وعلى الشرطة، ثم بتفجير أبنية وصولاً إلى ارتكاب مجازر بحق مدنيين أبرياء وإلقاء اللوم على الدولة، تساعدهم حملة غير مسبوقة من الترويج للأكاذيب عبر جهاز إعلامي ضخم وعالمي من آلاف المطبوعات والمواقع ومحطات التلفزة والإذاعة.

وفي الناحية الديبلوماسية من المؤامرة كانت جماعات خارج البلاد تتحرّك وقالت إنّها تمثّل الشعب السوري لتعطي وجهاً مدنيّاً مقبولاً للرأي العام، موّلتها ووجّهت تحركاتها ولقّنتها دورها أجهزة استخبارات فرنسية وغربية ومؤسسات أميركية مثال National Endowment for Democracy وهي ذراع لوزارة الخارجية الأميركية ولرجل الأعمال جورج سوروس (الذي لعب دوراً هاماً في غزو النيوليبرالية الأميركية كقوّة ناعمة) ولـ«Ford Foundation». وهذه المؤسسات الأميركية تمول وتروّج في البلدان التي تريد تخريبها لتنظيمات مجتمع مدني و«ناشطين» شبابيين وحزبيين ومثقفين، يحرّك قياداتهم طمع أعمى بأنّها – أي تلك القيادات – ستُكافأ بالمال والسلطة على مشاركتها في تدمير بلدها، هذا إذا كُتب للمؤامرة النجاح.

أمّا أصحاب شركات الإعلام العالمية الضخمة والتي سيطر كل منهم على مئات الصحف ومحطات التلفزة والإذاعة ومواقع الإنترنت فهم خدم متحمّسون وكلاب أمينون رهن إشارة الطغمة الصناعية-العسكرية التي تتحكّم بالولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والتي تقف في الظل وتدير الحكومات. فكان دور الإعلام ترويج الكذبة الكبرى عن «ثورة وثوار في سورية» ما يجعل الإنسان العادي أسير الإعلام يعجز تماماً عن تمييز الحق عن الباطل، ضحية البروباغندا ويصدّق كل شيء[3].

(3) ذكرت سيّدة سورية تقيم في كندا شاركت في تمرين دلفي الذي أجراه المؤلف أنّ موقفها هو مع الدولة السورية وتؤيّد الرئيس بشّار الأسد. ولكنّها أثناء زيارة ابنتها في قطر، كادت تغيّر موقفها وتؤيّد الثورة بعد مشاهدتها ولمدّة أسبوعين محطتي الجزيرة والعربية. إذ أصبحت تجد مبررات للإسلاميين – وهي مسيحية – وترى في دول الخليج أخوة عرب يساعدون الشعب السوري، الخ.

تدمير سورية وزعزعة دولتها بهدف إنهائها كقوة إقليمية انسجم تماماً مع مخطط البنتاغون (وزارة الدفاع الأميركية) وعنوانه «المرجع في شن حرب غير تقليدية» Unconventional Warfare Manual والذي يستعمل تكتيكات واضحة ومحدّدة تتدحرج وتكبر ككرة الثلج هي كالتالي:

– تقديم المال لمنظمات مجتمع مدني تعمل على خلق أجواء عصيان مدني واضطرابات في البلد المستهدف.

-يقوم محرّضون بتنظيم تظاهرات، ثم يطلقون الرصاص على المتظاهرين وعلى الشرطة في نفس الوقت، ما يخلق جواً من الاشتباك والعداء يقلب الصفحة نحو العنف المسلّح ويبرّر إدخال السلاح.

-منتَجَة وتوزيع كليبات ومقاطع فيديو قصيرة مشبوهة المضمون يصعب التدقيق في صحتها ومصدرها وتاريخها وَمن فيها، وبعضها يجري تمثيله (على طريقة المسلسلات التلفزيونية الأميركية «الواقعية» LOST). كما تستغل كليبات حقيقية عن ضحايا العنف ليتمّ إبرازها على أنّها من صنيعة النظام. كل ذلك لتظهير المسألة بأنّها حول نظام غاشم يقمع شعبه ونساءه وأطفاله.

– يقوم الإعلام الإقليمي والدولي بحملات مكثّفة على مدار الساعة بتكرار «الكذبة الكبرى» لتطبيق شعار «إعطِ هذا الكلب صيتاً سيّئاً ثم اشنقه»: أنّ رئيس البلاد هو دكتاتور ظالم يقتل شعبه ويده ملطّخة بالدم.

– غزو قرى وبلدات حدودية بواسطة قوى هوايتها القتل وتضم «العصبة المسلحة» التي تديرها وتموّلها وتسلّحها السي آي إيه (ومنها جماعات القاعدة)، ومعتوهي الدين والمتطرّفين في ممارساتهم الإجرامية، والمرتزقة على أنواعهم وجنسياتهم حتى لا يتعاطفون مع السكان المحليين ولا يتردّدون في تنفيذ المهمات الموكلة إليهم.

-خلق مبررات مصطنعة وحجج لشن غارات متتالية للناتو على المنشآت الحيوية والاستراتيجية في البلد المستهدف، أكان عبر استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي (مهما كان نص القرار ضعيفاً لا يشرّع التدخل)، أو بقرارٍ عارٍ من قيادة حلف الأطلسي في بروكسل لا ينتظر شرعية دولية (والهدف كما يتبجّح القادة العسكريون الغربيون «إعادة البلد إلى العصر الحجري». قال ذلك كولن باول عشية الغزو الأنغلو-ساكسوني للعراق عام 2003 وقال ذلك دان حالوتس عشية غزو إسرائيل للبنان عام 2006).

-تقوم الشركات الأميركية الكبرى بتوقيع عقود قيمتها عشرات مليارات الدولارات مع الحكام الجدد بهدف «إعادة الاعمار» (كالعادة بعد تدمير أي دولة مستهدفة في العالم) وفرض «الأمن» وتأسيس جيش جديد بعقيدة مريبة.

وبعد تطبيق هذه الخطوات المحدّدة، يمهّد قصف جوي غربي شامل لجحافل الإسلاميين على الأرض كي تحتل البلاد وتقيم نظاماً دينياً – دمية لأميركا – يقضي على دولة البعث التي تمارس الاشتراكية العربية والسيادة الوطنية وتموّل برامج اجتماعية. فتنزرع مكانها سلطة عصابة دينية فاسدة تحكم باسم الليبرالية – السياسية والاقتصادية – وتتبع مشيئة شارع وول ستريت في نيويورك وشارع المصارف في لندن والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) فتنهي البرامج الاجتماعية ومظاهر دولة الرعاية. ويكون في محصلة تدمير الدولة السورية إنهاءها كقوة إقليمية ونزع أسلحتها وفكفكة جيشها ومؤسساتها وعزل لبنان وفلسطين والعراق وإيران، وإفساح المجال لقيام إسرائيل الكبرى ولسيطرتها على الشرق الأوسط.

إنّ مخطط زعزعة سورية يكشف كيف تتم هندسة الحروب وفبركة أسبابها بالتلاعب السيكولوجي على النفسية الطيبة للبشر، وبتعبئة وترويض ما تبقّى من قوى سلمية ويسارية في البلد المستهدف التي تغشّها المعاني السامية للحرية والديمقراطية أو يغرّها المال ووعد المنصب ورفاهية الفنادق وسحر الأضواء، لتقع في فخ خدمة مشاريع القتل الجماعي ومشروع دكتاتورية المال والعسكر لسلطان العالم[4].

الأزمة هي داخلية: سورية ضحية نظام قمعي استبدادي

تقول خلاصة الأبواب الداخلية إنّ سورية حكمتها في معظم سنواتها الاستقلالية (65 عاماً) أنظمة استبدادية نواتها عسكر لم يتردّدوا في استعمال القوّة الغاشمة وأجهزة المخابرات لقمع الحريات وحقوق المواطنين الأساسية، وإنّ هذه الأنظمة عمدت إلى ابتلاع الثروات الوطنية عبر الممارسات الفاسدة والنهب والهدر والمحاباة والزبائنية.

ومنذ 1963، صبر الشعب السوري خمسين عاماً على حكم البعث المديد وثار في مراحل مختلفة ثم منح الرئيس الشاب بشّار الأسد بضعة أعوام للتغيير وهذا لم يحصل. بل إنّ التغيير

(4) Tony Cartalucci, Nile Bowie, *Subverting Syria: How CIA Contra Gangs and NGO's Manufacture, Mislabel and Market Mass Murder*, Progressive Press, United States, 2012.

الذي حصل منذ العام 2000 كان لتلبية مطالب طبقة سورية ليبرالية مرتبطة بالرأسمال العربي والدولي في حين ضعفت شبكة الرعاية الاجتماعية وزاد الإفقار. وكان هذا يعني رضوخ دولة البعث تدريجياً لرغبات أميركا منذ انهيار الكتلة الاشتراكية.

كما أنّ النظام الحاكم منذ 1970 كان غطاءً للنخبة العلوية التي تجرّأ رمزها الأكبر حافظ الأسد على أخذ موقع الرئاسة الأولى من السنّة. لقد استعمل نظام البعث السلطة القمعية لضرب الطائفة السنّيّة في سورية في السبعينات وأوائل الثمانينات، وارتكب المجازر في حماة وجسر الشغور وتدمر ووضع قانوناً يحكم بالإعدام على عضوية «الإخوان المسلمين»، وخلق طبقة جديدة من المسلمين السنّة تتبع النظام وتستفيد منه. فدولة البعث هي نظام طائفي إذاً لا تخدم مستقبل سورية وتذرّ الرماد في العيون بشعاراتها.

وإزاء هذا الوضع الداخلي الصعب لا يمكن لوم الشعب إذا ثار وخاصة فيما يتعلّق بالشأن الاجتماعي والاقتصادي وبقضايا الحرية والديمقراطية، بما فيها دعاوى «الإخوان المسلمين» كمواطنين لهم الحق في التعبير السياسي داخل وطنهم بدون خوف أو عقاب وبعد عقود من القهر والمنافي.

ولكن هذه النظرة المذكورة أعلاه تحتاج إلى بعض التأمّل:

في الشق المتعلّق بـ«الإخوان المسلمين» (منطق أنّ هذه الثورات هي تطوّر طبيعي لصعود الإسلام السياسي في المنطقة بعدما فشلت القومية العربية والاشتراكية) فهو ليس صحيحاً وبنسبة كبيرة. ذلك أنّه لا يمكن اعتبار الإخوان باباً داخلياً بحتاً بل له امتدادات خارجية كبيرة، كون هذه الجماعة تتبع تنظيم الإخوان العالمي وتتمتّع بشبكات تمويل وتعبئة وتسليح وعلاقات واسعة ودعم عربي وتركي وغربي واسع لا سيما من الولايات المتحدة. ولذلك فعمق علاقة الإخوان بالخارج يمنح الدولة السورية الحق في الدفاع عن نفسها ضد فئة سعت جهاراً في عقيدتها منذ 80 عاماً إلى إقامة الدولة الدينية، وتعتبر البعث كفرة والأقليات الدينية هراطقة، وتصبّ جهودها لصالح داعميها النيوليبراليين وتقف ضد دولة الرعاية المدنية. كما أنّ إدّعاء الإخوان تمثيلهم لسنّة سورية ليس دقيقاً، ويلاقيه إدّعاء مماثل بأنّ أغلبية السنّة في سورية هم إلى جانب دولة البعث أو على الأقل يريدون السلام والاستقرار وسلطة القانون.

في الشق الاجتماعي الاقتصادي يمكن فهم أن تكون الانتفاضات العربية، على الأقل في شهورها الأولى، ثورة ضد النيوليبرالية الغربية التي هيمنت – أو كادت تهيمن – على المنطقة العربية، وضد الحكومات العربية التي تخدم النيوليبرالية التي تفقر الناس. هذه الحكومات

بدّدت- أو كادت تبدّد – ثروات البلاد وشبكة الرعاية الاجتماعية وفرضت الرقابة وسيطرت على وسائل الإعلام ومنعت الديموقراطية والتمثيل البرلماني الصادق.

ولكن اشتعال الانتفاضات العربية في فترة زمنية واحدة لا يعني وضع الدول الخمسة (تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين وسورية) في سلة واحدة وتعميم النعوت المجانية على كل الأنظمة وقادتها وكأنّهم في نادٍ واحد كما روّج الإعلام الغربي. بل يحتاج الأمر إلى تفكيك وتحليل أعمق. إذ عدا بعض السمات المشتركة (على الأقل في خروج الشعب في هذه الدول في تظاهرات ضد الاستبداد)، فقد افترق حراك مصر وتونس واليمن والبحرين عن حراك ليبيا وسورية، وسيساعدنا تفكيك هذه النقطة إلى فهم الشق الاجتماعي-الاقتصادي من أزمة سورية كشأن داخلي.

مصر وتونس

فرضت أميركا في مصر وتونس نظامين لا يحظيان بشعبية ومتحالفين مع إسرائيل، وخلقت لهما أجهزة أمنية تم تدريبها على أساليب القمع واختراق المجتمع. فانتفض الشعب ليس فقط لغياب الحقوق السياسية فحسب بل في صرخة ضد الإفقار والحرمان الاقتصادي والاجتماعي.

وإذ كانت الفئات الشعبية (عمالية ونسائية وشبابية وطلابية فقيرة ريفية ومدينية) في مقدمة انتفاضتي مصر وتونس، ومثّلت أغلبية المشاركين في التظاهرات، كانت وسائل الإعلام – الغربية خاصة – تُبرز المهنيين وأصحاب الأعمال وأبناء الطبقات الميسورة من رموز الاقتصاد النيوليبرالي (بمن فيهم رجل الأعمال نجيب ساويرس ومدير شركة غوغل الشاب وائل غنيم) على أنّهم هم وليس فئات الشعب أبطال الانتفاضة، وتولي القليل من الاهتمام للوجه الحقيقي للانتفاضة في الموجات الشعبية وللإضرابات الكبرى والمسيرات وتظاهرات الشعب الذي واجه العسكر. فتمّ تضخيم رموز الرأسمالية الغربية في الانتفاضة المصرية وأخذت هذه الرموز دوراً أكبر من حجمها، وصدّق المشاهد الغربي أنّ انتفاضة مصر مثلاً قادها ناس مثله معاصرون ومدنيون وبيزنس، وكَتَبَ كبار المعلقين أنّها ثورة فايسبوك لفرط حداثتها والشاب غنيم مدير غوغل ومتزوّج من أميركية، إلخ. وكانت المحصلة أنّ بعض الأغنياء وأبناء الطبقة الوسطى والعليا والمهنيين في مصر انضموا إلى المجلس العسكري الحاكم بعد سقوط مبارك، وأخذ الاثنان معاً – رموز النيوليبرالية والقيادة العسكرية – يدعوان العمّال والفقراء إلى وقف

الإضرابات والتظاهرات الضخمة التي تؤدي بنظرهم إلى «تعطيل» الاقتصاد (كما جاء في دعوات كثيرة من نجيب ساويرس وغيره) أو «تعطيل» الأمن والاستقرار (كما جاء من القيادة العسكرية): «مبارك مشي وسقط النظام وتحققّت أهداف الثورة عاوزين إيه دلوقتي؟».

وسرعان ما انضم إلى هاتين الفئتين جماعات الإخوان والسلفيين في سرقة غلّة الثورة، وعقد الإخوان صفقة إقليمية مع أميركا ووقفوا مع العسكر والنيوليبراليين ضد مطالب الفقراء. فلم يوافقوا حتى على تشريع حدّ أدنى للأجور في مصر التي كان يعاني عشرات الملايين من إبنائها من ضائقة اقتصادية وتستحق فعلاً ثورة شعبية ضد الفقر.

أما في تونس، فقد عمدت الأجهزة الأمنية للنظام الجديد إلى قمع تظاهرات الفقراء المطالبة بالعدالة الاجتماعية بعنف، وكما في القاهرة حيث حضرت هيلاري كلنتون، وزيرة الخارجية الأميركية، لتطلق صفقات مع الإخوان، حضر نائبها جيفري فلتمان إلى تونس للغرض نفسه مع إخوان تونس.

واتجهّت الأمور في مصر وتونس ضد رياح الثورتين وتم قمع مطالب الشعبين في العدالة الاجتماعية والخلاص من الإفقار الاقتصادي. فأميركا والمنظومة العربية في المنطقة أرادت إقامة أنظمة تمثيلية منتخبة وكتابة دساتير في دول «الربيع العربي»، يمكن التلاعب بها عبر انتخابات وتركيبات تحت رايات الديمقراطية كما هي الحال في الغرب نفسه، ما يضمن أنّ النخبة والطبقات المهنية والتكنوقراطية تبقى سائدة دائماً. ولكن أميركا والمنظومة العربية رفضت أجندة العدالة الاجتماعية التي تعيد توزيع ثروة البلاد وتستعمل الدخل القومي بطرق ملموسة لخدمة الشعب عبر ضرائب تصاعدية وبرامج اجتماعية وصناديق تعاضد وخدمات، ما لا يتماشى مع العولمة الرأسمالية وشروط البنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية.

لقد حصلت انتخابات وفاز الإسلاميون في مصر وتونس، تحالفوا مع الولايات المتحدة ومع الدول العربية السائرة في فلكها ووافقوا على قمع أجندة الحقوق الاقتصادية وحتى على محاربتها[5]. وكانت المهزلة هي وصول زعيم إخواني يحمل الجنسية الأميركية هو محمد مرسي إلى سدّة الرئاسة الأولى في مصر في جو انتخابي غامض ضد أحمد شفيق – من رموز عهد مبارك – وبفارق ضئيل في عدد الأصوات: انتخب مرسي 13 مليون ناخب من أصل 51

(5) جوزف مسعد، «الربيع العربي وفصول أميركية أخرى»، الأخبار، 31 آب 2012.

مليون ناخب في بلد عدد سكانه 81 مليوناً ما لم يمنحه تفويضاً شعبياً. ولكنّ مرسي سارع إلى اغتصاب صلاحيات دكتاتورية فاقت تلك التي تمتّع بها مبارك وملوك الفراعنة. ومرسي لا يدري أنّه مبارك آخر، مصيره ومن معه بيد الدولة العظمى التي ركّبته. وحسب مقولة مكيافيلي في كتاب الأمير، فإنّ الحاكم الذي يستند إلى دعم خارجي في إمارته - لا إلى شعبه - يفقد سيادة نفسه ويصبح ألعوبة بيد هذا الدعم الذي يزيحه عن الكرسي متى شاء. وهذا ما حصل لمبارك وبن علي عندما استندا إلى دعم أميركا فأصبحا عبدين لمشيئتها وعجزا دوماً عن ممارسة أي مظهر سيادي.

سورية وليبيا

اختلف مسار أحداث ليبيا وسورية منذ مطلع 2011. فهما دولتان حافظتا على قدر محدود من الاستقلالية في السياسة الداخلية والخارجية وقدّمتا نموذجاً عربيّاً للبرامج الاجتماعية ودولة الرعاية. وهذا النوع من الدول الذي ندر مثيله في العالم لا توافق عليه الولايات المتحدة لأنّ المطلوب هو الطاعة والانفتاح الاقتصادي التام للنهب الخارجي.

بعد انطلاق حرب الناتو على ليبيا، طُرح على نعوم تشومسكي هذا السؤال: «لماذا إسقاط ليبيا وقد دأب القذافي على خدمة مصالح الغرب في السنوات العشر الماضية وتاب عن ماضيه الثوري والمشاغب؟»، فأجاب: access is not enough. (مَن أنتِ يا ليبيا - أو يا سورية - حتى تسمحي أو لا تسمحي لنا بدخول بلدكِ ونهب ثرواته؟ أبعدي من طريقنا لندخل براحتنا ونأخذ ما نشاء).

بخلاف باقي العالم العربي حيث انتقلت الولايات المتحدة وحلفاؤها من دعم مبارك وبن علي إلى التحالف مع الإسلاميين المنتصرين وإلى البحث عن بديل لعبدالله صالح، في ليبيا وسورية اختطف الخارج - العربي والغربي - الثورة من الشعب لضمان نتائج تخدم مصالح النيوليبرالية (في حال ليبيا تأمين النفط لفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، واتخاذها مقراً للقيادة العسكرية الأميركية بدل شتوتغارت).

في العام 2009 بدأ عهد باراك أوباما الذي أنهى ولع بوش الإبن بالتدخّل العسكري الخارجي في كل مكان، وطلب أوباما من حلفائه الأوروبيين، وخاصة فرنسا، حمل بعض العبء أثناء مؤتمر قمّة دول حلف الناتو في ستراسبورغ في 4 نيسان 2009. ولذلك كان تدخّل فرنسا - سواءً كان حكمها اشتراكياً أم يمينيّاً - العسكري والديبلوماسي في ليبيا (وفي سورية

ومالي أيضاً) عميقاً وقويّاً - فيما كان دور أميركا مهماً لأنّه ما زال يدير اللعبة ويعطي الأوامر ولكنّه غير مباشر.

جزءٌ من الرأي العام الفرنسي لم يسر كالغنم بل كان ثمّة معارضة شعبية وثقافية واسعة لسياسة الدولة، وغضب من سوقية الأسلوب المجرم في تدمير ليبيا. وبمواجهة أطنان التصريحات والمقالات والريبورتاجات في فرنسا وبريطانيا التي صوّرت القذافي «بعبع القرن الحادي والعشرين» و«هتلر طرابلس الغرب»، الخ، ظهرت مقالات تبيّن صورة أخرى عن دولة الرعاية التي صنعها عهد القذافي في ليبيا. وأحدها مقالة عنوانها:

«لماذا يقف شعب ليبيا إلى جانب القذافي ولماذا لم يسقط القذافي بعد ستة أشهر من قصف الناتو؟»

Pourquoi le peuple libyen soutient tant Kadhafi et pourquoi après 6 mois de bombardement de l'OTAN il n'est pas tombé.

وتتساءل المقالة لماذا يترك ملايين الجزائريين والمغاربة والتوانسة بلادهم ويهاجرون إلى فرنسا ودول أوروبا الغربية الأخرى، فيما تكاد هجرة الليبيين من بلادهم شبه معدومة. وتشرح أنّ السبب هو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تمتّع بها المواطن الليبي في عهد القذافي والتي تُعتبر خيالية إذا قيست بأي دولة في العالم بما فيها كل دول أوروبا (أنظر تفاصيل التقديمات الاجتماعية في الهامش أسفل الصفحة)[6]، حيث تقوم مؤسسات عامة بتوفير

(6) في عهد القذافي حتى تشرين الأول 2011 كانت الكهرباء في ليبيا مجانية ومياه الاستعمال المنزلي والشفة مجانية، وسعر ليتر البنزين 8 سنتات وكلفة المعيشة هي أرخص عدّة مرات من فرنسا. وكان سعر السيارة الجديدة في ليبيا هو سعر مصنع بلد المنشأ بدون إضافات ضرائب ورسوم وأعباء إضافية التي تضاعف السعر أو أكثر في الدول الأوروبية. وكانت قروض البنوك بدون فائدة ولم يوجد أي ضرائب على الدخل أو ضريبة قيمة مضافة في ليبيا، ولم يترتّب أي دين داخلي أو خارجي على ليبيا في وقت بلغت ديون الدولة الفرنسية عام 2011 233 مليار أورو ما يعادل 67 بالمئة من دخل فرنسا القومي. وبالنسبة للتربية والتعليم، فقد دفعت الحكومة الليبية لكل تلميذ يرغب في متابعة دراسته في الخارج مبلغاً يعادل 1627 أورو شهرياً مع قسط الجامعة كاملاً. وكل خرّيج جامعي ينال من الوزارة المختصة راتباً يعادل ما قد يجنيه في مهنته إلى حين بدئه بالعمل. ووظّفت الدولة الليبية مبالغ ضخمة في الاقتصاد لخلق فرص العمل. وعندما يتزوج شاب وفتاة كانت الدولة تقدّم لهما شقة أو منزلاً بمساحة 150 متراً مجّاناً. وحصلت كل أسرة على معونة شهرية حكومية تساوي 300 أورو بموجب دفترها العائلي. وكان يحق للأسر الكثيرة الأطفال الاشتراك بجمعية تعاونية تحصل بموجبها على المواد الغذائية بنصف سعرها. وكان كل متقاعد يحصل على معونة حكومية شهرية قيمتها 200 أورو شهرياً وكل موظف قطاع عام يُنقل في عمله من مدينة إلى أخرى يحصل على سيارة وبيت وإذا ثبّت في مكانه الجديد تصبح السيارة والبيت ملكاً له. وكل ليبي بدون مأوى كان يسجّل لدى مؤسسة حكومية يحصل على قرض إسكان بدون فوائد.

عشرات الخدمات مجاناً[7].

لم تكن ثورة ليبيا إذاً لأسباب تتعلّق بالإفقار أو بالوضع الاجتماعي الاقتصادي. ويمكن فهم حق الشعب الليبي في الثورة من أجل الحريات العامة ومواجهة الاستبداد (ليس فقط في عهد القذافي بل منذ نالت ليبيا استقلالها في عهد الملك السنوسي) ولكنّه لم يكن يريد تدمير بلاده. ووفق مكيافيلي أيضاً، فإنّ أقوى الأمراء هو من يستند إلى دعم شعبه، ولذلك كانت جحافل المسلّحين الإسلاميين والقبليين التي تجمّعت في شرق ليبيا ضعيفة لدرجة أنّ المسألة كانت محسومة عسكرياً لصالح الدولة الليبية. فتدخّل الناتو مباشرة وشنّ حرباً مدمّرة استمرّت شهوراً طويلة دمّرت المنشآت والمصانع والبنية التحتية، وكأنّ بنك أهداف تسلّمها الناتو من الشركات الغربية لتدمير أكبر قدر من الاقتصاد الليبي وهيكليته لكي تحصل هذه الشركات على عقود مربحة تحت شعار إعادة الإعمار. ثم قُتل القذافي نفسه في 20 تشرين الأول 2011 (وقيل على أيدي المخابرات الخارجية الفرنسية) وسلّم إلى المسلحين الإسلاميين الذي اغتصبوه وهو على شفير الموت على السيارة أمام مصوري التلفزة. وهكذا حصلت ليبيا على الديمقراطية الإسلامية في حرب للناتو ستقزّز تفاصيلها النفوس عندما يُكتب عنها للتاريخ.

أمّا في حال سورية فقد سبق تفصيل بعض ما قدّمته الدولة من خدمات وبرامج إسوة بليبيا في الفصل المتعلّق بالباب الاجتماعي والاقتصادي. صحيحٌ أنّ وضع الشعب السوري الاجتماعي والاقتصادي كان أقلّ رفاهية من وضع الشعب الليبي، ولكنه كان أفضل من حال المصريين. وصحيح أنّ سورية كانت تعاني مشاكل اقتصادية مزمنة، ولكن سورية لم تكن في آذار 2011 على شفير هاوية الجوع والأوبئة وكأنّها من دول أفريقيا الجائعة. بل كان يمكن لأي زائر أن يشهد نمو المدن ومستوى المعيشة الذي يصعب تمييزه عن مستوى لبنان. فالناس في سورية كانت بصحّة جيدة والخدمات مؤمّنة من مدارس وجامعات ومستشفيات ورعاية وطرق وشرطة، الخ. والجيل الجديد يقدم على اقتناء الأجهزة الإلكترونية ويرتدي الملابس العصرية ويخرج بتسريحات شعر وأناقة ويركب السيارات. وحتى عندما عرضت الفضائيات عناصر الجماعات المسلّحة في 2011 و2012 فهم لم يكونوا ثواراً بائسين غاضبين كالفياتكونغ أو مثل تشي غيفارا، بل شبّاناً بأجساد ممتلئة وصحّة جيدة وعضلات وعنجهية رجل الشارع، احتلوا أفضل الشقق السكنية في المدن السورية ونهبوا وقتلوا ما طاب لهم كما عرضت التلفزة.

Source: http://pyepimanla-combat.blogspot.com (7)

هذا العرض البسيط يأتي في سياق ما استعرضناه في فصل سابق من أنّ ثمّة فجوات خطيرة وكبيرة في الاقتصاد والمجتمع في سورية ولكنّها لا تترجم إلى تدمير ممنهج لسورية (راجع ملحق هذا الكتاب).

ومن ناحية أخرى، صحيحٌ أيضاً أنّ سورية لم تكن قلعة في الديمقراطية كسويسرا مثلاً، ولكنّها لم تكن ستالينية أيضاً كما صوّرها الإعلام، ولا مثل كوريا الشمالية كما وصفتها مقالات في صحف الغرب بطريقة مضحكة، أو كما جاء في بعض الكتب التي اطلعنا عليها مؤخّراً بأقلام يوصف أصحابها بأنّهم أكاديميون، بل يجدر بهم الخجل مما يكتبون (وهدفهم واضح وهو وضع سورية وكوريا الشمالية وكوبا وإيران ضمن «محور الشر»). فسورية دولة مدنية علمانية رغم كل ما يقال، تعيش فيها الأقليات تمارس دياناتها بحرية تامة لا مثيل لها في كل الدول العربية باستثناء لبنان، وتطبّق المساواة في التوظيف في القطاع العام دون تمييز بين المواطنين أو بين امرأة ورجل. ووجود حاكم أوحد بصلاحيات استثنائية لا يميّز سورية عن كل الدول العربية (باستثناء لبنان). وإذا قدم الغرب الأردن والمغرب كنموذج لانتخابات عربية ديمقراطية فإنّ الانتخابات السورية لم تكن أقل منها. وللمرأة شأن في الدولة السورية وفي أوجه الاقتصاد والسياسة في البلاد، أكان في حقوق المساواة أو في عدد النساء في مجلس الوزراء والإدارات العامة، ونسبتهن هنا هي الأعلى في الدول العربية. والقضاء السوري لم يكن مثالياً ولكنّه كان أفضل من مصر والسعودية وتونس – الدول التي دلّلها الغرب- وعلى الأقل فالأكيد أنّ القضاء في سورية على علاته لم يكن مثل ذلك الذي كان سائداً في دول الكتلة الاشتراكية السابقة في أوروبا.

وأخيراً فإنّ مشاهدة الفضائيات واستعمال الإنترنت والهاتف الخليوي في سورية في عهد بشّاركانت أموراً مباحة بدون قيود، ما دفع الإعلام الرسمي إلى التخفيف من ممالأة الحاكم واحترام ذكاء القارىء. فالمواطن السوري كاللبناني، منفتح على التجارة الغربية ومعتاد على نمط العيش الأوروبي حتى الشراهة ويتمتّع بانتقاد السلطة والإدارة حتى الثمالة ويطلق النكات على الحكّام بكل جرأة.

وكل ما تقدّم أيضاً لا يعني أنّ سورية دولة مثالية أو جنّة الديمقراطية. ولكن القارىء مدعو هنا إلى التأمّل كيف يفضّل الغرب وخاصة أميركا دولاً عربية هي الأكثر رجعية وأصولية والأشد عداءً للديمقراطية في الكرة الأرضية، والتي تساند الجماعات الجهادية في العالم، على سورية. ثم يعمل الغرب مع تلك الدول لضرب سورية التي لو مُنحت فرصة

للإصلاح لفاقت لبنان بنظامه السياسي والاقتصادي عصرية وحداثة. بل إنّ أميركا وإسرائيل استهدفتا سورية منذ عقود بدون كلل، بالضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية الدائمة والعقوبات والحصار، ما أدّى إلى إبطاء تطورها الصناعي والاجتماعي وتعطيل حياة شعبها.

مقارنة بليبيا التي سقطت في خريف 2011، فقد قاومت سورية التهديدات الخارجية وصمدت في وجه الناتو الذي يضم 30 دولة، حتى لم يعد أحد يجرؤ على التفكير في غزوها، لأنّ الدولة السورية كانت قويّة بدعم ائتلافات طبقية وأقليات، وبفضل جيش وأجهزة متينة ورئيس يتمتّع بشعبية نسبية مقارنة بمبارك وبن علي. في حين كانت المعارضات السورية متنوّعة ومتنافرة وكثيرها مرتهناً للخارج الأمبريالي والرجعي العربي. ولكن أزمة سورية تحوّلت إلى حرب داخلية-خارجية معقّدة لأنّ العوامل الداخلية سهّلت اختراق البلاد من الخارج.

وهذه العوامل الداخلية كافية لثورة شعبية تريد إحداث تغيير عميق في النظام السياسي نحو ديمقراطية برلمانية ودولة رعاية مدنية، ولكنّها ليست السبب في التدمير الذي حصل.

سيناريوهان لا ثلاثة: حل سلمي خلال عام أو مراوحة قد تطول

وسط إصرار الإعلام اللبناني والعربي المموّل خليجياً والترويج الغربي المتواصل عن «السقوط القريب» للرئيس السوري، كانت الحقيقة على الأرض معاكسة. فالمناطق التي سيطرت عليها الجماعات المسلّحة كانت في مطلع 2013 تعيش فوضى فظيعة وسط انعدام الخدمات وسيطرة الإرهاب المسلّح الذي روّع الناس. وفيما كانت فرنسا تأمل عام 2011 أن يدخل جيشها سورية بتفويض من مجلس الأمن لإدارة «المناطق المحرّرة» التي يسيطر عليها المسلّحون (توقّفت فرنسا عن استعمال هذه العبارة في نهاية 2012) تقلّصت في 2012 مساحة المناطق التي سيطر عليها «الجيش الحر» ووقع كثير منها بأيدي السلفيين وأستعاد الجيش السوري سيطرته على كل المواقع الاستراتيجية في البلاد.

ولذلك فقد تنادت الجماعات المسلّحة و«الجيش الحر» لترك أماكن تجمعاتها في كانون الأول 2012 والحضور إلى «معركة أخيرة» لـ«غزوة دمشق» الثانية (راجع ملحق هذا الكتاب). وكانوا يأملون أن تنضم إليهم فصائل مخيم اليرموك الفلسطينية كسنّة ضد «النظام العلوي» (إسوة بمحاولات جرّ مخيم نهر البارد في لبنان ضد الجيش اللبناني عام 2007). لقد عمدت فئات من «حماس» تابعة لخالد مشعل على تسهيل دخول مقاتلي «جبهة نصرة أهل الشام» (جناح للقاعدة يضم لبنانيين وسوريين) فاشتبك هؤلاء مع عناصر القيادة العامة-

أحمد جبريل. وهنا وجّه الجيش السوري نداءً للمدنيين بمغادرة المخيم مؤقتاً ثم أقدم على ضرب التجمعات العسكرية المهاجمة. ونشر الإعلام في حينه أنّ الهجوم المضاد للجيش بوجه الغزوة الثانية هذه الضربة قد حصد المئات وربما آلاف المسلحين. وفي منتصف كانون الأول، وقّع 14 فصيلاً فلسطينياً معاهدة على حياد مخيم اليرموك. إلا أنّ المناوشات استمرّت لعدة أسابيع وحتى كتابة هذه السطور.

بعد فشل معركة اليرموك و«غزوة دمشق» الثانية اعتقد مراقبون كثيرون أنّ حرب سورية قد انتهت، وأنّ مصادر المال والسلاح تبخّرت، وسط توقّعات أنّ أوباما في ولايته الثانية سيقدّم «خطة سلام» لسورية إلى مجلس الأمن الدولي ويلتقي الزعيم الروسي بوتين في ربيع 2013 لتوقيعها معاً. لقد بدأت خطوات سريعة قبل الولاية الثانية في 21 كانون الثاني 2013 عندما غادر الإدارة دافيد بترايوس مهندس «الحرب القادمة» على سورية وواضع خططها، وأُخرجت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون من منصبها بأسلوب غير مباشر فصمتت عن سورية حتى قبل شهرين من الولاية الثانية. وكان المخرج حالتها الصحيّة. وكانت كلنتون قد دأبت في 2011 و2012 على الترويج للإسلاميين في «الربيع العربي» وعلى تجميل صورتهم إلى درجة ظنّ البعض أنّها قد تفكّر في ارتداء الحجاب. إلا أنّها غيّرت منطقها لدى وقوفها أمام لجنة الكونغرس حول مقتل القنصل الأميركي في بنغازي في أيلول 2012 وباتت تنتقد الإسلاميين منذ ذلك الوقت وحتى مطلع 2013 عندما هاجمت أصوليي مالي لأنّهم تلقّوا مالاً وعوناً من حكومة ليبيا الإسلامية (وحكومة ليبيا هذه أرسلت الكثير من المال والسلاح والمقاتلين للجهاد في سورية). وصدر في تلك الأثناء تقرير من واشنطن عن «مجلس المخابرات القومي»[8] بأنّ «الجهادية العالمية» باتت في طور الانحسار.

أمل كثيرون في مطلع 2013 بأنّ نهج واشنطن الجديد نحو دمشق في فترة أوباما الثانية سيجنح للسلم، وأنّ على الأنظمة السائرة في فلك أميركا في الشرق الأوسط والتي تدعم «الربيع الاسلامي» أخذ الحيطة. ولذلك أخذت مصر والسعودية تناديان بحل سلمي في سورية، فيما خفتت لهجة التصعيد القطري والتركي (مع أنّ كافة الأمور الأخرى من إعلام ودعم لوجستي إلخ، استمرت).

ولكن الموقف الأميركي بنظرنا ليس تراجعاً ولا يمكن أن يكون إلا تكتيكياً ومؤقتاً وليس

(8) National Intelligence Council.

استراتيجياً. بل أسباب هذا التكتيك هو الخيبة الأميركية من القوى الإسلامية التي تسلّمت السلطة في تونس ومصر واليمن وغزّة وفي مقدرة تلك الدول على إدارة دول «الربيع العربي». ثم توجّست واشنطن من أنّ الوجه الغالب في «ربيع» سورية هو إسلامي متطرّف غير معتدل وغير مدني، ما يفتح الباب على شتى الاحتمالات. ومن أسباب تغيّر الموقف الأميركي استنتاج المخابرات الغربية أنّ الدولة السورية كانت ما تزال قوية بعد عامين من الحرب وتحتفظ بمعظم قوتها الاستراتيجية لخوض حرب إقليمية واسعة، وأي مجازفة للتدخّل عبر تركيا سيجرّ إلى حرب واسعة وربما إلى مواجهة مع الروس والإيرانيين. كما أظهرت استطلاعات جديدة للرأي داخل الولايات المتحدة أنّ إدارة أوباما لا تتمتّع بأي دعم شعبي للمشاركة في عمل ضد سورية كما كان يحصل في التدخلات السابقة في العالم. إذ بيّن استفتاء شركة PEW العالمية أنّ ثلاثة أرباع الأميركيين يعتقدون أنّ «أميركا غير مسؤولة مطلقاً عن التدخّل عسكرياً في سورية»[9].

وما يؤيّد منطق أنّ موقف أميركا هو تكتيكي، أنّ واشنطن التي تدير اللعبة وتحرّك البيادق لم تخرج بنداء واضح لوقف الحرب في سورية ولم توعز لفرنسا وتركيا وقطر والسعودية بأنّ اللعبة انتهت.

خفت تهديدُ العمل العسكري الغربي إذاً ضد سورية في كانون الأول 2012 وكثر الكلام عن حل سياسي في مطلع 2013 وفي أروقة الأمم المتحدة عن تأسيس قوّة سلام دولية توقف الحرب في سورية بدعم الولايات المتحدة. ولكن ممثلي فرنسا وبريطانيا اعترضا على ذلك الاتجاه وأصرّا على «خروج بشّار»، وهذا ضمن هامش المناورة بالاتفاق مع المايسترو الأميركي. وحاولت فرنسا استغلال عشية «غزوة دمشق» الثانية في مطلع كانون الأول 2012، ودفعت الأخضر الابراهيمي للذهاب إلى دمشق مع نسخة معدّلة من اتفاق جنيف تشترط رحيل الرئيس الأسد، إلا أنّ هذا المسعى أصابه الفشل كما أصيبت الغزوة بالفشل. ولم تيأس باريس بل واصلت النظر في خطط «إسقاط النظام» ومنها رشوة كبار الشخصيات السياسية والعسكرية في سورية للقيام بانقلاب أو أن تقوم المخابرات الخارجية الفرنسية باغتيال بشّار، في وقت كان لوران فابيوس وزير الخارجية يصرّح كل بضعة أيام أنّ النظام ساقط قريباً. ولكن فابيوس اعترف في 25 كانون الثاني أنّه من الصعب إسقاط بشّار، ثم استضاف مؤتمراً آخر في

(9) PEW Research Centre, December 14, 2012, «Public Says U.S. Does Not Have Responsibility to Act in Syria».

باريس لمجموعة «أصدقاء سورية»[10] و«للائتلاف السوري» في 28 كانون الثاني 2013.

من ناحيته بقي موقف «الائتلاف السوري» يرواح مكانه – أي ضرورة تدخّل عسكري غربي («كود» لغزو الناتو مشابه لليبيا) وإسقاط بشّار الأسد، قبل الكلام عن أي خطوة أخرى. واستمرّت تصريحات قياديي الائتلاف بوضع تصورات أنّ الأسد ساقط حتماً في الأشهر الستة الأولى من 2013 (وهي فترة زمنية طويلة يمكن أن يحصل فيها أي شيء) ووعود بمفاجآت كثيرة كسقوط مدن هامة أو انشقاقات كبرى في الجيش السوري والألوية النظامية، الخ.

وفي حين أطلق الرئيس السوري مشروعاً للحل في كانون الثاني 2013 يشمل مراحل تفصيلية من سلسلة خطوات تبدأ بوقف الحرب والحوار الوطني وتؤدّي إلى دولة جديدة عام 2014، لم يعدُ مشروع المعارضة – رغم أطنان البيانات والوثائق والتصريحات شبه اليومية – كونه بنداً واحداً: رحيل بشّار. ما يعيدنا إلى منطق شخصنة الصراع الذي ذكرناه في منهج الكتاب. إلا أنّ حل أزمة سورية ليس سهلاً إلى هذه الدرجة السطحية فتنتهي بخروج الرئيس. بل إنّ وراء الأكمة ما وراءها، والمطالبة برحيل بشّار هي أول خطوة لتدمير الدولة:

-إذ بعد اعتزاله سيقولون هذا غير كافٍ: يجب استقالة «رموز النظام» أيضاً.

-وإذا رحل هؤلاء، سيقولون هذا غير كافٍ: يجب فكفكة الأجهزة الأمنية.

-وإذا بدأت تلك الفكفكة، يطالبون بفكفكة هيكلية الجيش ومحاكمة المسؤولين واجتثاث البعث، الخ.، ضمن مسلسل بات معروفاً كما حصل في العراق.

-ثم وبعد أن تضعف الدولة السورية، يصبح سهلاً دخول «الإرادة الدولية» التي تفرض تدمير ترسانة سورية من الأسلحة الاستراتيجية.

-ثم تدخل قوى أجنبية لتفرض ما تشاء. وبالتالي تنتهي سورية إلى دويلة هشّة أو شبه كيان كما حصل في العراق ويوغسلافيا.

وهذا السيناريو ليس لمصلحة «الائتلاف» المعارض لأنّه يؤدّي إلى الفوضى ويؤجل حلم «دولة الإخوان» إلى أجل غير مسمى.

وهكذا فالمعارضات الخارجية التي تختبيء خلف بند واحد إنّما تبسّط أزمة بالغة التعقيد وتلعب بمستقبل الشعب. فهي لا تهمل الأبواب السبعة وحسب، بل تهمل التراجع الكبير

(10) مجموعة «أصدقاء سورية» هي تجمّع ترعاه وتدفعه فرنسا يشارك فيه مندوبون من 50 دولة، عقد أربعة مؤتمرات في 2012 في فرنسا وتركيا وتونس والمغرب، ولكن أميركا لا تشارك فيه بحيوية مع أنّها تنسّق المواقف والأعمال في أزمة سورية مع باريس.

للدعم الشعبي لها داخل سورية، حتى باعتراف قياداتها. وهذه المعارضات تهمل قناعة باتت متجسدّة لمكونات «الائتلاف» بأنّ لا بديل عن حل سياسي[11]. فتلك المعارضات لا تشرح مثلاً كيف سيكون تعاملها مع مئات آلاف المواطنين في «حزب البعث» وقياداته وعناصره ومناصريه وعائلاتهم، ومع الأجهزة الأمنية والجيش، ومع مليون ومائتي ألف موظف في إدارات الدولة والقطاع العام وملايين البشر الذين يعتاشون من رواتبهم، ومع الوضع الطائفي والعرقي المستجد، ومع الإدارة المدنية والبنية التحتية لبلد منكوب ومدن مدمّرة، إلخ. وحتى لو تمّ تذليل كافة العقبات – وهذا مستحيل- واستطاعت المعارضات أن تصل إلى الحكم، فهي لا يمكن أن تغفل أنّ ملايين المواطنين المتضررين سيقفون بوجهها بالمرصاد وسيحملون السلاح ويبدأون حرباً أكثر شراسة وتدميراً من التي جرت.

ويبدو أنّ تقريراً دولياً عن الأزمة قد لخّص احتمالات اتجاه أزمة سورية إلى حدّ ما. ففي آب 2012، نشرت المجموعة الدولية للأزمات – وهي مؤسسة غربية محافظة لا تؤيّد الدولة السورية – تقريراً بعنوان «الصراع وتحوّلاته في سورية»[12]، خلص إلى أربع نقاط:

أولاً، أنّ الدولة السورية أصبحت أكثر تمترساً ولم تعد تخشى التهديدات والعقوبات ومن شبه المستحيل تدميرها. لكنها غير قادرة أيضاً على هزيمة أعدائها، ما يطيل أمد الحرب.

ثانياً، الخطر الذي قد يهدد الدولة السورية هو أن تتحلّل «إلى ميليشيا هائلة القوة ومعها طائفة علوية خائفة على بقائها» – حسب تعبير التقرير – وأن تتحوّل المعارضة السورية إلى التطرف المذهبي والصراع الداخلي والعنف الانتقامي بعدما أخفقت في كسر نواة الحكم الداخلية.

ثالثاً، أنّ القتال جذب أعداداً هائلة من الجهاديين وغذّى الأصولية الإسلامية وأطلق العنان للاغتيالات الطائفية وأعمال التفجير والقتل الجماعي الانتقامية.

رابعاً، أنّ المعارضة في سعيها إلى تدمير نظام الحكم كهدف نهائي، جعلها تهمل أن يكون لديها خطة تضمن مستقبل الأقليات كشركاء حقيقيين. وخلص التقرير إلى أنّ هذا الإهمال يجعل اتساع دائرة الصراع حتمياً، ليشمل أقليات العلويين والأكراد والدروز والمسيحيين

(11) «Syrian Rebels Find Hearts and Minds Elusive: Many Syrians remain wary of the opposition and its assurances of how it would govern the country», by Anne Barnard, *New York Times*, January 15, 2013.

(12) International Crisis Group Report, Syria's Mutating Conflict, August 1, 2012.

والإسماعيليين الذين قد يشعرون أن دورهم قادم. بل كان على المعارضة أن تطمئن هؤلاء بتطهير أوساطها من الغلاة، وبوضع برنامج مدني يحافظ على مؤسسات الدولة.

لقد ذكر التقرير في النقطة الأولى عدم قدرة الدولة على هزيمة أعدائها. ولكن هذا التقرير ظهر في صيف 2012، ولم يأخذ بعين الاعتبار تطورات الأشهر التي تلت. ورغم ذلك فهذه النقطة تحتاج إلى بحث مفصّل بالغ التعقيد حول أخطاء الدولة التي أدّت إلى عدم قدرتها على الحسم في تلك الفترة. ولكن نختصر أبرز الأخطاء هنا:

1. أنّ الدولة السورية انتظرت ثمانية أشهر من بدء الأزمة قبل أن تقرّر دخول الجيش بقوّة، رغم منحى المعارضات للعسكرة منذ حزيران 2011. وحتى بعد دخول قوات النظام الميدان فإنّها لم تحسم المعركة. وهذا الحسم كان سينهي الحرب بسرعة فلا يطيل أمدها إلى سنتين وكان سيقلّل الخسائر البشرية والاقتصادية التي ترتّبت على البلاد (راجع ملحق هذا الكتاب).

2. كاد ردّ الدولة على الحرب الإعلامية/ الديبلوماسية يكون معدوماً أو بالأحرى شبه صامت في وجه تحالف عربي-دولي ضد سورية. ولعل أحد أسباب الرد الضعيف أنّ سورية كانت تأمل بتسوية ما مع السعودية وقطر وتركيا والدول الغربية.

3. كان دور الوزير وليد المعلّم – وهو المسؤول الأول عن حقيبة الخارجية- باهتاً. فقد كان عليه أن يظهر مراراً وتكراراً في الإعلام وأن يسافر إلى المدن والعواصم عندما كان ذلك ممكناً، مقارنة بما كان يحصل في أزمات إقليمية سابقة واجهتها سورية حيث كان وزير الخارجية السوري يلعب دوراً بارزاً. ولكنّه لم يفعل كل هذا، ولعل صحّته منعت ذلك.

4. كان مستغرباً أن تترك الدولة حدودها مع تركيا والعراق – وبدرجة أقل حدودها مع لبنان – سائبة إلى هذه الدرجة. خاصة أنّ الخطر الأكبر والعدو الرئيسي كان تركيا التي لم تقطع سورية العلاقات معها رغم كل ما بدر من حكومة أردوغان.

وعلى أي حال فإنّ جمود المحاور والجبهات الذي وصفه التقرير قد انتهى لاحقاً. إذ حتى مطلع 2013 فإنّ الجماعات المسلّحة لم تحقّق إنجازاً هاماً، لا بل استطاعت القوات النظامية استرداد معظم المناطق المحيطة بالمدن.

أمّا ما ورد في النقطة الثانية من التقرير بأنّ الدولة ستنحل إلى ميليشيات، فإنّ هذا التكّهن كان بعيداً عن الواقع لأنّ الدولة السورية لم تنهزم ولم تتفكّك ولم تحصل أي انشقاقات عسكرية أو سياسية تستحق الذكر.

***

قدّمنا للقارئ في هذا الكتاب أبواباً سبعة ليدرسها ويتمّعن بها، ويتبنّى الموقف الذي يناسبه. أمّا موقفنا فهو كان منذ مطلع الكتاب مع إنهاء الحرب فوراً واعتماد حوار وطني يؤدّي إلى دولة رعاية ديمقراطية علمانية مدنية، ويحافظ على سيادة سورية ووحدتها، وضد أي حل يؤدّي إلى دولة إخوانية أو فيدرالية أو تسوية طائفية وعرقية.

وأساس الحل بنظرنا هو اتفاق جنيف حزيران 2012 (أنظر نص الاتفاق في الملحق) مع تعديلات وفق المناقشات الدولية (ضمن جولات كوفي آنان والأخضر الإبراهيمي) وبين وزراء ومسؤولين في الدول الكبرى. وهذا الاتفاق اعتمدته الحكومة السورية أيضاً وأيّدته موسكو في كانون الثاني 2013. ويقضي الحل السلمي بالسير في قرار دولي يفسح المجال لتحوّل ديمقراطي هادىء. فيكون العام 2013 للتهدئة والترتيبات والتفاهمات ووضع حدّ للقتال، ويكون العام 2014 لانتخاب برلمان سوري انتقالي يضع دستوراً عصرياً ومدنياً ويمّهد لانتخابات برلمانية ورئاسية يشارك فيها الجميع معارضة وموالاة ويحق للرئيس بشار الأسد الترشّح فيها. وعدا ذلك فثمّة سيناريو أضعف هو أن تستمر الحرب في العام 2013 وتولّد احتمالات عدّة سبق ذكرها في فصول الكتاب.

يبدو قدرُ دول المشرق أن تتفجّر وتهوي كورق الخريف، من حرب الأردن (1969-1971) وحرب لبنان (1975-1990) إلى حرب العراق (2003-2012). ومنذ صيف 2011 تعيش سورية إنفجاراً مماثلاً يدمي القلوب، ناهز عدد ضحاياه خلال 21 شهراً من الحرب 60 ألف قتيل ومائة ألف جريح، وفاق عدد المهجّرين داخل سورية وفي الدول المجاورة المليون وخمسمائة ألف شخص يعيشون في ظروف إنسانية صعبة. وأصبحت أحياء مدن سورية الكبرى – جواهر الشرق – قاعاً صفصفاً تنعق فوقها الغربان وتملأ شوارعها الجثث.

بعد هذه المعاناة، لا بد أن تتحقّق أماني الشعب السوري نحو دولة عصرية مدنية تحترم حقوق الإنسان والتعددية الدينية والإثنية وتبشّر بـ«ديمقراطية» واعدة، وتزيل الدولة السلطوية التي حكمت البلاد – مع استثناءات قليلة – منذ 1949، دولة حديثة تمنع الطغيان الديني والتطرّف وتقاوم الهيمنة الأجنبية لأن الشعب السوري يستحق كل هذا وأكثر.

طغى الحدث السوري على ما عداه، خبراً بات يومياً هدّد السلم العالمي، واستنفر المشاعر وأثار الجدل وملأت أحاديثه صفحات التواصل الاجتماعي ومانشيتات الصحف.

ولذلك يقدّم كمال ديب هذا الكتاب – **أزمة في سورية**: إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي – عملاً أكاديمياً هادئاً يثير النقاش ويدعو إلى التفكّر. وهو يُلحَقُ بعمله الموسوعي غير المسبوق، الصادر أيضاً عن دار النهار: **تاريخ سورية المعاصر**.

إذا سألني سائل عن كتاب واحد يريد أن يقرأه ليتعرّف على سورية في عصرنا لأجبته على الفور: إقرأ كتاب الدكتور كمال ديب **تاريخ سورية المعاصر**.

كريم بقرادوني

كمال ديب كاتب كندي من أصل لبناني، دكتور في الاقتصاد وأستاذ جامعي، صدر له عن دار النهار للنشر: **تاريخ سورية المعاصر**، **هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي**، **أمراء الحرب وتجّار الهيكل**، **وبيروت والحداثة**.

تصميم الغلاف: وسيم ابو موسى

